

شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْكُفَيَّةِ

فِي

عِلْمِ الْأَعْرَابِ

لِعُصَبَتَيْهَا

جَمَالِ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو وَخُثَمَانَ بْنِ الْحَاجِبِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

جَمَالِ عَبْدِ الْعَاطِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ

أَفْضَلُ الْكُتَّابِ رِسَالَةٌ وَكُتْرَةٌ

إِعْدَادُ مَرْكَزِ أَلْبَحْرَةِ وَالذِّرَاسَاتِ بِمَكْتَبَةِ نَزَارِ صُطْفَى الْبَاهَزِ

الْمُنَاشِرُ

مَكْتَبَةُ نَزَارِ صُطْفَى الْبَاهَزِ

مَكَّةُ الْمُكْرَبَةِ - الرِّيَاضُ

شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْكَافِيَةِ

فِي

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَمُصَنِّفَيْهَا

جَمَالِ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو وَعُمَرَانُ بْنُ الْحَاجِبِ

الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

جَمَالِ عَبْدِ الْعَاطِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ

أَصْلُ الْكِتَابِ رِسَالَةٌ دَكْتُورِيَّةٌ

الْمُنَاشَرُ

مَكْتَبَةُ نَزَارِ مَصِيحِي الطَّبَاتِي

مَكَّةُ الْمُكْرَمَةِ - الرَّيَاضُ

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى

١٩٩٧م - ١٤١٨هـ

رقم الإيداع: ٧٣٨٦ / ١٩٩٧م

الناشر

دار الكتب
نزار مصطفى التبان

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة، المشرفة، المكتبة، ٥٧١٩-٥٧٢٠ / ٥٧١٩-٥٧٢٠ / ٥٧١٩-٥٧٢٠
مشتري: ٥٧١٩-٥٧٢٠ / ٥٧١٩-٥٧٢٠ / ٥٧١٩-٥٧٢٠

الرياض - شارع الكندي - تقاطع شارع
كعب بن زهير خلف أسواق الراحي

مكتبه: ٤٤٠٣٥٣، هاتف: ٤٤٠٣٥٣، فاكس: ٤٤٠٣٥٣، بريد إلكتروني: ١١٥٨٦

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ

قوله : (١) أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ .
 إنما (٢) بنيت أسماء الإشارة إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف
 أيضاً (٣) نحو : ذا ، وتا ، وتي ، ثم حملت بقيتها عليها لأنها من باب واحد (٤) .
 وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تبين (٥) به من (٦) قرينة الإشارة (٧) ، فأشبهت
 بذلك الحرف (٨) .

وقوله : ما وضع لمشار إليه (٩) ، هذا الحد وإن ذكر فيه لفظ (المشار إليه)
 فليس من قبيل قولك : العِلْمُ ما أوجب لمخلة كونه علماً ، لأن (العَالِمَ) متوقف
 على (العِلْمِ) ، فإذا حُدِّدَ به (العِلْمُ) ، كان دوراً ، لأن المحدود - ها هنا - ما
 سمي بأسماء الإشارة في اصطلاح النحويين ، ولم تجهل الإشارة اللغوية ولا المشار
 إليه لغة ، فإذا ذكر في الحد ذلك (١٠) فلا دور ، إذ لا يتوقف ذلك على المحدود ولا
 يتوقف (١١) المحدود عليه ، إذ قد تعرف الإشارة اللغوية ولا تعرف أسماء الإشارة في
 الاصطلاح (١٢) .

- (١) سقط من أ ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
 (٢) زاد في ج : (قوله إنما) .
 (٣) إشارة إلى أنه قد تقدمت هذه العلة في المضمرة ص ٦٧٤ .
 (٤) فتكون مشابهة لمبنى الأصل على ما تقدم ذكره في أول المبيات ص ٦٧١ .
 (٥) في ط : (تبين) .
 (٦) (٦) (٥) زيادة يستقيم بإثباتها السياق .
 (٧) وهي القرينة الراجعة لإبهامها وهي : إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة
 معنى من المعاني كالاستفهام والتمني والترجي ، والموضوع لإفادته للمعاني إنما هي الحروف ، فكان
 حقها أن يوضع لها حرف كغيرها من المعاني ، فلما استفيد منها معنى الإشارة علم أن لها حروفاً
 تضمنتها هذه الأسماء وإن لم ينطق بها ، فهبت كما بنيت : من ، وم ، وغيرها .
 ينظر : شرح ابن عيسى ١٢٦ / ٣ - شرح الرضي ٣٠ / ٢ - التوضيح ٣١ / ١ .
 (٨) في ب : (الحروف) .
 (٩) سقطت هذه العبارة من ج .
 (١٠) سقط من ط : (لذلك) .
 (١١) سقط من ج : (ذلك على المحدود ولا يتوقف) .
 (١٢) ينظر ما عقب به الرضي على هذا في شرحه ٣٠ / ٢ ، وكذا ما ذكره العلوي في شرحه ٨١ / ١ ، ٨٢ .

وَهِيَ : ذَا ، لِلْمَذْكُرِ . وَلِمُثَلِّثَةٍ : ذَانِ ، وَذَيْنِ . وَلِلْمُؤَنَّثِ : ثَا ، وَتِي ،
 وَذِي ، وَتِه ، وَذِه ، وَتِي ، وَذِي ^(١) . وَلِمُثَلِّثَةٍ : ثَانِ ، وَتَيْنِ . وَلِجَمْعِهِمَا
 أَوْلَاءَ ، مَدًّا وَقَصْرًا . وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ

والمشار إليه في المعنى العقلي ^(٢) على ست أضرب : مذكر ومؤنث ، وكل
 واحد منهما : مفرد ومثنى ومجموع ، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر
 والمؤنث مشتركاً ، فصارت الألفاظ ^(٣) خمسة ، أربعة نصوص ، وواحد
 مشترك ^(٤) .

ثم من ^(٥) هذه الخمسة ما ليس له مرادف ك : ذَا ، وَذَانِ ، وَتَانِ ^(٦) .
 ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث ، فإنك تقول : ثَا ، وَتِي ، وَذِي ،
 وَتِه ، وَذِه ^(٧) ، وَتِي ، وَذِي ^(٨) .

وحرف التنبيه الذي يلحق بأواتلها ليس في الحقيقة منها ، وإنما هو - في
 الحقيقة ^(٩) - حرف جيء به للتنبيه ^(١٠) على المشار إليه قبل لفظه ^(١١) ، كما جيء به
 للتنبيه في النسب الإسنادية كقولك : ها زيد قائم ، وها إن زيدا قائم .

- (١) سقط من بعض نسخ المتن : (تبي وذهي) .
 (٢) (العقلي) زيادة من ط .
 (٣) سقط من أ : (الألفاظ) .
 (٤) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٨ : ه ... وأنها خمسة ألفاظ لثبته معان ،
 لأن المشار إليه إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث ، أو مثنى فيهما ، أو مجموع فيهما ، وضعف
 منها أربع نصوص ، ووضع اسم الجمع مشتركاً بين جمع المذكر والمؤنث وهو (وأولاء) ه .
 (٥) في ج : (ومن) .
 (٦) في ج : (وتان وذان) .
 (٧) في سيويه ٢ / ٤٤ : ه ... وأما (ذه) اسم رجل فإنك تقول : هذا ذه ، والهاء بدل من
 الياء في قولك : ذي أمة الله ، كما أن ميم (قم) بدل من لولوه ه ا ه .
 (٨) هذه الياء ليست من حروف الكلمة وإنما هي لبيان الهاء . ينظر سيويه ٢ / ٤٤ .
 (٩) سقط من ج ، ط : (في الحقيقة) .
 (١٠) سقط من أ : (لتبنيه) وفي ج : (على التنبيه) .
 (١١) قال المصنف في باب (حروف التنبيه) ص ٩٨٥ : ... وإنما اقتصت أسماء الإشارة بالتنبيه
 لما علم من أن شرط دلالتها قيام قرينة الإشارة ، فقد تقوت مخاطب قرينة الإشارة على تقدير
 الغفلة ، فقصدهوا إلى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها من الأسماء ، فإنها لا تقتصر إلى مثل ذلك ه
 اه . وينظر : سيويه ١ / ٣٧٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٨٠ .

وَيَتَّصِلُ بِهَا الْخَطَابُ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ فَتَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ،
 وَهِيَ : ذَاكَ إِلَى ذَاكَ ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي

وما يتصل باسم الإشارة من الكاف وأخواتها حروف خطاب^(١) .
 والمخاطب - باعتبار المعنى - لا يزيد أيضاً على ستة كالمضمر ، واحد مشترك
 بين المذكر والمؤنث - وهو المثني - ، ويفي^(٢) خمسة ألفاظ ، أربعة بصيغ
 وواحد مشترك .

وهذه الحروف إنما يجيء بها تنبيهاً على حال من مخاطبه ، فاجعل اسم الإشارة
 لما تشير إليه أولاً على طبقه من مفرد^(٣) ومجموع ، مذكر أو مؤنث^(٤) ، ثم
 اجعل^(٥) حرف الخطاب بعدها على حسب من مخاطبه في ذلك .

فإذا أشرت إلى واحد مذكر ومخاطبت مثله قلت : ذَاكَ .

وإن مخاطبت مؤنثاً قلت : ذَاكِ ، ثم : ذَاكُمَا ، ثم : ذَاكُمُ ، ثم : ذَاكُنَّ .

٩٧

فهذا // خمسة مع المفرد المذكر ، ومثلها مع الأربعة البواقي فتكون خمسة
 وعشرين لفظاً لستة وثلاثين معني ، لأن المعاني^(٦) ستة في ستة ، والألفاظ خمسة
 في خمسة ، وهي : ذَاكَ لِمَى ذَاكُنَّ ، وَتَاكِ إِلَى تَاكُنَّ ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ ، وَتَانِكِ
 إِلَى تَانِكُنَّ ، وَأُولَئِكَ إِلَى أُولَئِكُنَّ .

فهذا بيان الخمسة والعشرين ، لأن كل واحد منها خمسة ، وقد ثبت^(٧) أن
 كل خمسة منها لستة معان ، ولكن لما كان في كل خمسة واحد مشترك وجب أن
 تكون الستة والثلاثون خمسة وعشرين ، ينقص أحد^(٨) عشر ، لأن الواحد من أحد
 الطرفين ينقص لأجل نقصه من^(٩) مقابله ستة ، ثم ينقص لأجل نقص السادس من
 الجانب الآخر خمسة من مقابله ، فتكون أحد عشر .

(١) في ب ، ط : (حروف للخطاب) .

(٢) في ج : (تبقى) ، وفي ط : (بقي) .

(٣) في نسخ الشرح : (ومن مؤنث) . (٤) في ج : (مؤنث أو مذكر) .

(٥) في ب : (ثم تجعل) . (٦) لأن المعنى في ط .

(٧) في ج : (ثبت) . (٨) في أ : (إحدى) وهو سهو من الناسخ .

(٩) سقط من أ : (نقصه من) ، ومن ب : (من) .

وَيُقَالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ، وَ (ذَلِكَ) لِلْبَعِيدِ ، وَ (ذَلِكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ .
وَ (تِلْكَ) وَ (ذَلِكَ) - وَ (تِلْكَ) - مُشَدَّدَتَيْنِ - وَ (أُولَئِكَ) مِثْلُ (ذَلِكَ)

قوله : « وَيُقَالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ... إلى آخره » .

يزعم كثير من النحويين أن (ذَا) للقريب ، و (ذَلِكَ) للبعيد ، و (ذاك)
للمتوسط^(١) ، ثم يجعل (تلك) بمثابة^(٢) (ذلك)^(٣) ، و (ذَانِكَ) و (تِلْكَ)
المشددتين - بمنزلة (ذلك)^(٤) ، و (أُولَئِكَ) - في الجمع - بمنزلة (ذلك)
أما ما هو بمنزلة « (ذَا) فواضح ، وهو ما ذكرناه أولاً^(٥) .

وأما ما هو بمنزلة (ذاك) فواضح أيضا ، وهو الإتيان بها مع كاف الخطاب
من غير زيادة .

وإنما وقع الإشكال فيما هو مثل (ذلك) - الذي^(٦) للبعيد - في المؤنث
والمثنى والمجموع ، فنعرض لبيان^(٧) .

(١) يرى المصنف أن أحوال المشار إليه - من القرب والبعيد - يعترضها كثير من التأويل فلم يقطع -
هنا - وكذا في شرح الوافية بقول النحويين بأنها تأتي على ثلاثة أحوال . قال الرضي ٣٢ / ٢ :
« ... لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها ،
وبالعكس لضرب من التأويل - كما ذكرنا - خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها
بالبعيد ، فلم يأخذ منها ولم يقطع به ، بل أحاله على غيره فقال : (ويقال ذا للقريب) يعني :
لم يتحقق ذلك عندي » ١ هـ . وعجاجة المصنف في هذا الشرح صريحة ، وكذا في شرح الوافية
حيث قال ٢ / ٣٧٠ هـ ... إن بعض النحويين يزعم أن (ذَا) موضوع للقريب ، و (ذاك)
للمتوسط و (ذَلِكَ) للبعيد » ١ هـ . وما ذهب إليه المصنف هو قول الزمخشري في مقفله ص ١٤١
حيث أشار صراحة إلى هذا المعنى بقوله : « ... وقولهم (ذلك) هو (ذاك) زيدت فيه اللام ،
وفرق بين (ذَا) و (ذاك) و (ذَلِكَ) فقيل : الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث
للبعيد » ١ هـ . وينظر سيويه ١ / ٢٥٦ - المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ - أصول ابن السراج -
٢ / ١٣١ - فصول ابن معط ص ٢٣٠ - شرح المقفلة لابن بابشاذ ١ / ١٦٦ المرجل
ص ٣٠٢ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧٠ -
شرح الرضي ٢ / ٣٣ - شرح ابن عيش ٣ / ١٣٥ - الأزهار الصافية ١ / ٩٥ .

(٢) في أ : (بمثابة) وهو تحريف .

(٣) أي : في الإشارة للمثنى .

(٤) زاد في ب : (هو) .

(٥) أي : بما ذكره من قول النحويين في هذه الصفحة .

وَأَمَّا (ثُمَّ) وَ (هِنَا) وَ (هِنَا) فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً .

قوله (١) « وَأَمَّا (ثُمَّ) وَ (هِنَا) وَ (هِنَا) فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً » (٥) .
يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بالمكان وهو قولهم : هِنَا ، وَهِنَا
ثُمَّ - ف (هِنَا) للقريب (٦) ، و (هِنَا) و (ثُمَّ) للبعيد (٧) .

* * *

- (١) في ح : (قال) ، وفي ط : (ثم قال) .
(٢) (أما) ساقطة من نسخ الشرح وكذا من بعض نسخ المتن .
(٣) بضم الهاء وتخفيف للنون .
(٤) بفتح الهاء وتشديد النون ، وهذا هو الأنصح . وجاء بكسر الهاء أيضا .
(٥) أما ما عداها من أسماء الإشارة - سابقة الذكر - فهي صالحة لكل مشار إليه ، مكانا كان أو غيره . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٤ :
(٦) قال العلوي في شرحه : « ... فإن كان قريبا قيل فيه : هنا ، وها هنا .
وإن كان متوسطا قيل فيه : هناك ، وها هناك . وإن كان بعيدا قيل فيه : هنالك ، كما قيل :
ذلك وتالك » ١٤ هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٣٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٤ ، ٣٥ .
(٧) قال ابن مالك : « ... ويشار أيضا إلى المكان البعيد بـ (ثم) و (هنا) و (هنا) كما يشار
إليه بـ (هنالك) . وقد يقال : هناك وهناك . وقد يقال : هنت ، موضع (هنا) ... » ١٤ هـ .
شرح التنزيل ١ / ٢٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧١ .
وينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ - الهمزة المرضية شرح الألفية للسيوطي
ص ٥٦ .

المَوْصُولُ

..... المَوْصُولُ مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ

قوله^(١) : « المَوْصُولُ »^(٢) . إنما بنيت الأسماء الموصولة^(٣) إما لأن فيها ما وضع وضع^(٤) الحروف نحو : مَا ، وَمَنْ ، وَاللَّام ، ثم^(٥) حملت البواقي عليها لأنها من باب واحد .

وإما لاحتياجها في تمامها جزءا إلى صلة وعائد^(٦) ، فأشبهت بذلك الحرف لاحتياجه إلى متعلقه . وإما لشبه (الذي) بلام التعريف^(٧) من حيث إن وضعها لتكون الجملة هي عليها^(٨) معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخِل هو عليه معرفة ، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ، ثم جرت الموصولات كلها^(٩) هذا المجرى وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أشبهت (الذي) في كونها معرفة وكونها موصولة .

وقوله - في حده - : « مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ »^(١٠) .

قال^(١١) : وليس ذلك كقولك : العَالِمُ من قام به العِلْمُ ، لأن المراد حد

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
 (٢) زاد في ج : (ما لا يتم جزءا إلا بصلة وعائد) وستأتي بعد .
 (٣) في ب : (الموصولات) .
 (٤) في ط : (موضع) .
 (٥) سقط من أ : (ثم) .
 (٦) وهذا الوجه هو ما عير عنه ابن مالك ومن يعنه بلشبه الافتقاري ، وذلك قوله : (... وكافتقار أصلا) ، قال المرادي : « وحقيقته أن يكون الاسم مفتقرا إلى جملة على سبيل لزوم كافتقار (الذي) - ونحوها من الموصولات - إلى جملة ، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأن ... » زم ١٤ هـ . شرح الألفية للمرادي ١ / ٥٤ . وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩ .
 (٧) في أ : (المعرفة) .
 (٨) في ج : (عليه) .
 (٩) سقط من أ : (كلها) .
 (١٠) نقلت هذه العبارة مع شرحها في جاعلي العبارة التي قبلها ، وهو اضطراب من النسخ . وإنما انتصب (جزءا) لأنه خبر (يتم) لتضمنه معنى (بصير) ، قال الرضي ، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها ١ هـ / ٣٥ . والمراد بالجزء التام : ما لا يحتاج في كونه جزءا إلى انضمام أمر آخر معه كالمتبأ أو الخبر والفاعل والمفعول وغيرها . لكنه أراد بالموصول : هو الذي لو أردت أن تجعله جزءا لجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ ، الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .
 (١١) سقط من ط : (قال) .

وَصِلَتْهُ جُمْلَةٌ خَيْرِيَّةٌ

الموصول في الاصطلاح لا حد الموصول في اللغة^(١).

ولو جعلت موضع قولك (بصلة) قولك : (بجملة) لارتفع^(٢) الإشكال ، ولكنه جرى في ذلك^(٣) على الاصطلاح في تسميتها (صلة) ، ولذلك فسر الصلة ليرتفع الإشكال^(٤).

وهو أولى من قول من يقول^(٥) : (ما لا يتم اسما) ، فإن (الذي) بانفراده اسم ، ولكنه لا يكون أحد // جزئي الجملة إلا بجملة وعائد .

٩٨

وقوله^(٦) : وعائد ، لأن من الأسماء ما لا يتم بجملة وليس بموصول في الاصطلاح كـ (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذ) وما أشبهها^(٧) ، فلذلك قال : (وعائد) .
قوله^(٨) : « وَصِلَتْهُ جُمْلَةٌ خَيْرِيَّةٌ » .

لأن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة ، فكما أنه لا يوصف إلا بالجملة^(٩) الخبرية فكذلك لا يدخل (الذي) إلا عليها ، والنوادي مثلها في المعنى فوجب أن يكون حكمها كذلك .

(١) وذلك لأن الحد الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتتة على ضمير عائد إليه ، فمعرفة موقوفة على معرفة الموصول ، فلو عرف الموصول بما لزم الدور . والقرينة على أن المراد بها - ما هنا - معناها اللغوي - لا الاصطلاحي . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ - الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .

(٢) في أ ، ب : (ارتفع) وما أثبتته أوجه . (٣) سقط من أ : (في ذلك) .

(٤) أورد الرضي هذا القول - نقلا عن المصنف - ثم عجب عليه بقوله : « ... قطي هنا وقع فيما قرنته ، لأن معنى كلامه إذن أن الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح ، ومعنى الموصول والمحتاج إلى الصلة شيء واحد ، ثم قال : (وفسرت الصلة - بعد - بقولي : وصلة جملة خبرية ليرتفع الإشكال) ، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالا من دون التفسير . قال : (لو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الإشكال) هذا حق ١٤٤ هـ شرح الرضي ٢ / ٣٥ .

(٥) إشارة إلى تعريف الزمخشري حيث عرفه بقوله : « والموصول ما لا يد في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل ... ١١٥ هـ - الفصل ص ١٤٢ . وقد رجح كثير من المتأخرين مذهب المصنف في هذا . ينظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٣١٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٥ - شرح العلوي للكافية ١ / ١٠٦ - ميسوط الأحكام للبريزي ورقة ٣٢٥ .

(٦) في ج : (قال) . (٧) سقط من أ : (وما أشبهها) .

(٨) في ج : (قال) . (٩) في ج ، ط : (بالجملة) .

وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ . وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ

قوله : « وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ » .

إذ^(١) لم يرد بالعائد إلا ذلك واحتيج إليه^(٢) ، لأن (الذي) لما وضع لغرض التعريف وضع مبهما ، فاحتيج إلى ربط بينه وبين صلته لئلا تكون أجنبية عنه وعن الموصوف^(٣) .

[قوله : « وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ »] .

ثم شرع في تبين أن صلة الألف واللام لا تكون^(٤) إلا اسم فاعل أو اسم مفعول، وإن كان بمعنى (الذي) ، كأنهم لما رأوها للتعريف - وهي موافقة للألف^(٥) واللام^(٦) في نحو : (الرجل) لفظا ومعنى - قصدوا أن لا تدخل إلا على ما تدخل عليه^(٨) تلك للمشابهة المذكورة .

وخصوصها^(٩) بالجملة الفعلية ليسبكوها من الفعل اسم فاعل أو مفعول حسبما يقتضيه المعنى في نحو^(١٠) : جاءني الذي ضرب ، تقول : الضارب . وفي نحو : جاءني^(١١) الذي ضرب ، تقول : المضروب . ولم تدخل على الجملة الاسمية لتعذر أن يسبك منها مفرد يصح دخول الألف واللام عليه^(١٢) .

- (١) في ط : (إذا) وهو تحريف . (٢) زاد في ب ، ج : (صلته) ولا وجه لها .
 (٣) في شرح ابن عيش ٣ / ١٥١ : ... ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله أذن بعلقها به ، اهـ .
 وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٥ - ميسوط الأحكام ورقة ٣٢٧ .
 (٤) سقطت هذه العبارة من ج . (٥) سقط من ب : (اسم) .
 (٦) في ج : (موافقة الألف) .
 (٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٦٢ : « التعبير بـ (أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ (هل) و (بل) ، فكما لا يعبر عن (هل) و (بل) بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكي لفظها ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها ، اهـ .
 (٨) سقط من جرج أ : (إلا على ما تدخل عليه) ، وهي في هامشه : (إلا على ما دخلت عليه) .
 (٩) في ط : (وخصوصا) . والمقصود جملة صلة الألف واللام .
 (١٠) سقط من ب : (نحو) . (١١) سقط من ط : (جاءني) .
 (١٢) قال الرضي ٢ / ٣٩ : ... وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء - في غير =

وَهِيَ : الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ - بِالْأَلْفِ وَالْبَاءِ -

[قوله : « وَهِيَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ »] .

ثم شرع في تعدادها ، ف (الذي) للمفرد المذكر ، و (التي) للمفرد المؤنث ، و (اللذان) و (اللتان) لمتنهما .

قوله : « بِالْأَلْفِ وَالْبَاءِ » .

يعني ^(١) : بالألف ^(٢) في الرفع ، وبالباء في النصب والجر .

وهذا التغيير عند الأكثرين ليس بإعراب ^(٣) ، لقيام علة البناء مع ذلك ^(٤) ، وكذلك الألف والياء في (هذان) و (هذين) ^(٥) .

وقد توهم بعض القاصرين ^(٦) أنه إعراب ^(٧) ، وإنما هي صيغ موضوعة

= الشعر - قال إن رجلاً أقبل فقال له آخر : ما هو ذا . فقال السامع : نعم لها هو ذا .
وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله :

ويستخرج اليربوع من باضائه ومن ججره ذي الشيحة اليتقصع
يقول الخنا وأبيض المعجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع هـ ١ هـ

قال الرماني : هـ ... وهذا من أقيح الضرورات ولا يجوز استعماله في سعة الكلام هـ ١ هـ . معاني الرماني
ص ٦٨ . وينظر : شرح ابن يعيش ١٤٣ / ٣ ، ١٤٤ ، ١٤٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٥ - ٢٢٧ -
شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٢٦ - المطالع السعيدة ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١) زاد في أ : (أنه) ولا وجه لزيادتها . (٢) في ب ، ج : (بألف) .

(٣) في سيويه ١٠٤ / ٢ : « ... فإذا ثبت (ذا) قلت : ذاتي ، وإن ثبت (تا) قلت : تان ، وإن ثبت
(الذي) قلت : اللذان ... وإنما حذف الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة
غير المبهمة هـ ١ هـ . وما ذكره المصنف هو مذهب جمهور النحاة . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣١ ، شرح
ابن يعيش ٣ / ١٤١ .

(٤) وهي العلة الثلاث التي ذكرها في صدر هذا الباب ص ٢٢٠ .

(٥) وهما من أسماء الإشارة . وينظر فيما : الرضي ٢ / ٣١ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

(٦) قال العلوي في شرحه ١ / ١١ : « أراد بذلك من شدا طرفاً من علم العربية ولم يطل باعه إلى نيل
الحقائق والأسرار هـ ١ هـ .

(٧) وحجتهم في ذلك أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وإدعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة بخلاف
الظاهر . وقد نسب الرضي هذا القول إلى الزجاج ، قال : « فقال الزجاج : لم يبين شيء من المثني لأنهم
قصدوا أن تجري أصناف المثني على نهج واحد ، إذا كان التنثية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، =

وَالْأَلْيَ وَالَّذِينَ ، وَاللَّائِي وَاللَّاءِ وَاللَّائِي وَاللَّائِي ، وَاللَّائِي وَاللَّوَاتِي ...

للنرفوع والمنصوب ، وإنما اتفق هذا التغيير في محل يشبه تغيير^(١) الإعراب ، فتوهم إعرابا ، ولذلك لم يقل : اللذيان ، واللتيان^(٢) ، دفعا لهذا التوهم^(٣) ، ولذلك جاء^(٤) : ، اللذان واللذان ، فهما جميعا ، زلو كان معربا لم يسغ ذلك^(٥) .

قوله : « وَالْأَلْيَ وَالَّذِينَ » . لجماعة^(٦) المذكورين .

و (الذون) في الرفع على بعض اللغات^(٧) مثلها في (اللذان) - في الرفع - على غير^(٨) الفصيح ، والفصيح (الذين) في الأحوال الثلاث .

و (اللائي) بهمزة وياء بعدها ، ويغير ياء^(٩) ، وبالياء يغير همزة مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها .

و (اللائي) و (اللواتي) لجماعة المؤنث .

= يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب أن لا يختلف المنتبات إعرابا وبناء ، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضا - والبحث في (اللذان) و (اللذين) كما في (ذان) و (ذين) ... ١٤٤ هـ شرح الرضي ٢ / ٣٦ ، وينظر ٢ / ٤٠ . ويقول الزجاج قال ابن هشام في توضيحه ١ / ٣٦ . وينظر التصريح ١ / ٤٩ ، ٥٠ . (١) في ظ : (تغير) .

(٢) أي : برد لأمه قبل علامة التنبيه كما يقال : الشجيان والعميان .

(٣) ف ط : (الوهم) . (٤) في أ ، ط : (جاز) وما أثبت أوجه .

(٥) على وزن (العُلَى) ، وقد تستعمل في جمع المؤنث إلا أنها في جمع المذكر أشهر .

(٦) في ح : (للجماعة) .

(٧) هي لغة هذيل . وقال المرادي : « ونقلها بعضهم عن عقيل » شرح الألفية ١ / ٢٤ وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

وقال ابن مالك : « ... وعلى كل حال ففي (الذي) و (الذين) شبه بالشجي والشجين ، في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب (الذين) ، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرت الذون آمنوا على الذون كفرنا ، ومن ذلك قول بعضهم :

وهو توبجبة الذون كأنهم معط محرمة من الخزان » ١ هـ

شرح السهيلي ١ / ٢١٤ - وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٣ - شرح ابن عقيل ١ / ١٤٤ .

(٨) سقط من ب ، ح : (غير) . (٩) في أ : (ويغير الياء) .

وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ، وَأَيُّهُ ، وَ (ذُو) الطَّائِيَّةُ ، وَ (ذَا) بَعْدَ (مَا) الِاسْتِفْهَامِ ،
وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ

و (مَا) فيما لا يعقل غالباً^(١) . و (مَن) فيمن يعقل أو هو^(٢) منزل منزلة
من يعقل^(٣) .

و (أَيُّ) و (أَيُّهُ)^(٤) للتفصيل في المذكر والمؤنث .

و (ذُو) بمعنى (الذي) في لغة طيء^(٥) .

و (ذَا) بعد (مَا) للاستفهام^(٦) - بمعنى (الذي)^(٧) - على ما سيأتي^(٨) .

والألف واللام بمعنى (الذي) و (التي) على حسب ما بينه عائدته^(٩) .

(١) مثل لما ابن مالك - فيما لا يعقل - بنحو قولك - لمن قال : اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف - :
عرفت ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتها ، وما اشتريتها . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٩ . وقد
تستعمل فيمن يعقل - في غير الغالب - ومثله قوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ -
الآية ٣ / النساء ... وقوله تعالى : ﴿ والسما وما بناها ﴾ الآية ٥٠ / الشمس .

(٢) (هو) زيادة من ط .

(٣) مثلها فيمن يعقل : جاءني من جاعك . أما مثلها فيما لا يعقل فهذا إما يكون إذا اختلط من يعقل بما
لا يعقل ، فيجوز فيه حل سبيل التغليب لأولى العلم على غيرهم ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ ألم تر أن
الله يسبح له من في السموات والأرض ﴾ . من الآية ٤١ / النور . وينظر : شرح العلوي ١ / ١١٥ -
شرح ابن عيوش ٣ / ١٤٥ .

(٤) قال الرضي ٢ / ٤١ : ٥ ... و (أي) مضافا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة ، والإضافة إما ظاهرة
نحو : اضرب أيهم في الدار ، أو مقدره نحو : لقيت أبا ضيرت ... وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء
به موصولا كان أو استفهاما أو غيرها نحو : لقيت أبا ضيرت ، وأنتين لقيت . قال الأندلسي التائيث
فيه شاذ كما شد في (كلتين) وحقرة الناس وشرة الناس ١ هـ .

(٥) مثلها قول حاتم الطائي :

ومن حسد يجور على قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

قال ابن مالك : ه أراد : « أي الدهر الذي لم يحسدوني فيه . ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما
هي له كقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبي وجدني ونظري ذو خفرت وذو طويت

أي : التي خفرت والتي طويت ه ١ ه شرح التسهيل ١ / ٢٢٢ . وينظر الرضي ٢ / ٤١ .

(٦) في ج : (الاستفهام) . (٧) وكذا بعد (من) الاستفهامية مثل : من ذا لقيت ؟

(٨) ينظر ص ٧٣٨ . (٩) تقدم ذكرها في ص ٧٢٩ .

وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَذْفُهُ

ثم شرع بين^(١) أن العائد المفعول يجوز حذفه لينبه على أنه انقسم أمره^(٢) إلى ما يجوز حذفه ، وإلى ما لا يجوز حذفه^(٣) .

فتمرض لما يجوز وهو المفعول به^(٤) ، فنقول : جاءني الذي ضربته ، ويجوز ضربتُ ، كل ذلك فصيح^(٥) . وكذلك جاءني اللذان ضربت ، والذين ضربت // لما في الكلام من قوة الإشعار به .

ولا يحذف المرفوع لأنه فاعل ، والفاعل أحد جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه^(٦) ولا يحذف المجرور لأن حذفه يستلزم حذف^(٧) جاره^(٨) ، فيكثر الحذف .

وهذا الضمير المفعول^(٩) يجوز حذفه وإثباته فصيحاً في هذا الباب - وإن كان الأصل إثباته - كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُسْطِرُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾^(١٠) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١١) و ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾^(١٢) ، قرينة بالحذف والإثبات جميعاً .

(١) في هلمش أ : (في تبين) .

(٢) في ط (على أن أمره ينقسم) .

(٣) سقط من ج ، ط : (حذفه) . (٤) (به) زيادة من ط .

(٥) في سيويه ١ / ٤٥ هـ ومما جله من الشعر في ذلك قول جرير :

أنتحت حمى نهاية بعد غيد وما شيء حميت بمسباح

يريد الماء . وقال الخارث بن كلثة :

فما أدري أظيرهم نساء وطول العهد أم مال أصابوا

يريد : أصابوه ... ١ هـ وينظر المنتضب ١ / ١٥٧ .

(٦) في المنتضب ١ / ١٥٧ هـ ... ولم يجز حذف الفاعل لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل هـ ١ .

(٧) وذلك لأن الضمير يخرج عن حيز الفعل ويصير في حرف الجر ، فيحذفان معاً .

(٨) سقط من أ ، ط : (جاره) ولا يستقيم المعنى إلا بإثباتها .

(٩) (المفعول) محذوف من أ . (١٠) (الله) غير مشتقة في أ ، ب .

(١١) من الآية ٢٦ / الرعد . وينظر في الآية : الكشاف ٢ / ٣٥٩ - البيان ٢ / ٧٥٧ .

(١٢) من الآية ٣٥ / يس . قرأ أبو بكر وحزرة والكسائي وخلف (عملت) بغير هاء موافقة لمصاحفهم ،

وقرأ الباقر بالهاء موافقة لمصاحفهم إلا حفصاً فخالف مصحفه . الإتحاف ص ٣٦٥ . وقال القراء :

... وفي قراءة عبد الله : (وما عملته أيديهم) وكل صواب والعرب تضرع الماء في (الذي) و (من)

و (ما) وتظهرها ، وكل ذلك صواب هـ ١ هـ . معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ . وينظر الكشاف ٣ / ٣٢٢ .

(١٣) من الآية ٧١ / الزخرف . وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر ونافع وحفص ويعقوب =

والأحسن إثباته إذا وقع في جملة صفة عائداً على^(١) موصوفها كقولك :
مررت برجل ضربت ، أو : أكرمت .

وأحسن منه في الإثبات إذا وقع في جملة خير للمبتدأ^(٢) عائداً على المبتدأ
كقولك : زيد ضربت^(٣) ، لأن الصلة والموصول جزء واحد ، والمبتدأ والخبر
جزءان ، والصفة بينهما ، فلذلك كان حذفه في الصلة أحسن منه في الصفة ، وحذفه
في الصفة أحسن منه في الخبر .

* * *

= وأهل الشام . وقرأ الباقون بحذف الياء .

وينظر : معاني الفراء ٣ / ٣٧ - القرطبي ١٦ / ١١٤ - الكشاف ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ - الإتحاف
ص ٣٨٧ - الحجفة لابن خالويه ص ٣٢٣ - الكشاف لمكي ٢ / ٢٦٢ .

(١) في ح : (إلى موصوفها) :

(٢) في أ : (خير المبتدأ) .

(٣) في سيويه ١ / ٤٥ : ... وهو في للوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس
كحسنه بالهاء لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس ينقطع منه خبراً مبنياً عليه
ولا مبتدأ ، فصارح ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء ، وذلك قولك :
هذا رجل ضربته ، والناس رجلاً رجل أكرمته ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب ،
وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذف الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خيراً ... وإن تركت
الهاء لأنه وصف كما لم يكن النسب فيما أتممت به الاسم - يعني الصلة - فمن ثم كان أقوى
عما يكون في موضع المبني على المبتدأ ... هـ ١ هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - شرح الواقية للمصنف ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

الإخبار بالذي والألف واللام

وَإِذَا أُخْبِرْتُ بِهِ (الذي) صَدَرَتْهَا ، وَجَعَلْتُ مَوْضِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا ،
وَأَخْرَجْتُ حَبْرًا ، فَإِذَا أُخْبِرْتُ عَنْ (زيد) - مِنْ : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قُلْتُ : الَّذِي
ضَرَبْتُهُ زَيْدًا

قوله : * وَإِذَا أُخْبِرْتُ بِهِ (الذي) صَدَرَتْهَا وَجَعَلْتُ مَوْضِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا .
معنى قولهم : أخبر عن زيد - ونحوه مِنْ : ضربت زيدا ، أو قام^(١) زيد ،
ونحوه^(٢) به (الذي) - أي : بين المنسوب أو المنسوب^(٣) إليه إذا كان معلوما على
جهة غير كونه (زيدا) بأنه (زيد) ، فإن المنسوب أو المنسوب إليه قد يكون مبهما
أو مبينا من جهة غير جهة كونه (زيدا) ، فإذا قصد المتكلم إلى^(٤) أن يبينه من جهة
فليس قولهم : (أخبر عن زيد) على ظاهره ، وإنما المعنى : أخبر عن مبهم هو
(زيد) في المعنى به (زيد)^(٥) .

وقولهم : (بالذي) الباء فيه بمعنى الاستعانة^(٦) كقولك^(٧) : كتبت بالقلم ،
أي ، أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار المقصود بالموصول ، وإلا فـ (الذي) مخبر عنه
لا به ، و (زيد) مخبر به لا عنه ، والمعنى على ما بيته^(٨) .

- (١) في ج : (وقام) .
(٢) سقط من ب : (ونحوه) .
(٣) في ط : (والمنسوب إليه) .
(٤) سقط من ج : (إلى) .
(٥) هذا معنى قول الفارسي في الإيضاح ص ٥٧ : اعلم أن قول النحويين - في نحو : قام زيد ، وعمر منطلق -
أخبر عن (زيد) من قولك : قام زيد ، وأخبر عن (عمر) من قولهم : عمرو منطلق ... إنما يريدون :
الحق الكلام (الذي) أو الألف واللام وصح من (قام زيد) كلاماً يكون (زيد) فيه خبر متبداً ، وكذلك
في قولهم : عمرو منطلق ... ١ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٢٩ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٣٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٤٤ .
(٦) قال الرضي ٢ / ٤٤ هـ ... فالمعنى : اجعل (الذي) مبتدأ خيره (زيد) ، واجعل تلك الجملة الأولى
وهي (ضربت زيدا) - صلة للذي بلا تغيير شيء منها ، إلا أن تجعل مكان (زيدا) ضميراً عائداً إلى (الذي)
وتأخر (زيدا) خبراً عن (الذي) فنقول : الذي ضربته زيد ... ١ هـ .
(٧) في أ : (للاستعانة) . وسبذكر في باب حروف الجر ص ٩٤٦ .
(٨) في ب ، ط : (كقولهم) . (٩) أي : على ما بينه في صدر هذا الباب .

وَكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول .

قوله : « وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية ... » .

لما تقدم من أنها لا تكون صلتها^(١) إلا اسم فاعل أو مفعول ليصح فيها^(٢) بناء اسم الفاعل أو المفعول^(٣) ، لأن الاسم لا يصح بناء ذلك^(٤) فيها .

فالجملة الفعلية يخبر فيها بالأمرين ، أي : بالألف واللام ، وب (الذي) سواء^(٥) . والجملة الاسمية لا يخبر فيها إلا ب (الذي)^(٦) .

إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام كان الفعل مسنداً إلى ضمير غير الخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو^(٧) له ، فيجب إبراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب البصريين^(٨) .

فإذا أخبرت عن (زيد) - من : ضربت زيدا - قلت : الضاربه أنا زيد ، لأن الألف واللام لـ (زيد) و (الضارب) للمتكلم ، وهو غيره فقد جرى على غير من هو له .

وطريقة الإخبار أن تصدّر الجملة بالموصول وتجعل موضع الخبر عنه ضميراً عائداً عليه ، وتؤخر ذلك خبراً .

وإنما صدرت^(٩) بالموصول لأن (الذي) يقصد إلى الإخبار^(١٠) عنه ، وجعلت موضع الخبر عنه ضميراً لأن المعنى على أنك علمت تلك النسبة على غير جهة الخبر عنه ، فلا بد من ذكر ذلك مضمراً عائداً على (الذي)^(١١) .

وإنما أخبرت ذلك الاسم خبراً لأن المقصود الإخبار به ليتبين^(١٢) المبهم من جهته .

(١) في أ : (في صلتها) .

(٢) ينظر ما ذكر في صلة الألف واللام . وقد تقدم في ص ٧٢٢ .

(٤) سقط من أ : (بناء ذلك) .

(٥) سقط من ب ، ج ، ط : (أي : بالألف واللام وبالذي سواء) .

(٦) قال ابن السراج : « أما ما يخبر فيه ب (الذي) ولا يجوز بالألف واللام فالمبتدأ والخبر - وقد ينه فيما تقدم -

وكذلك ما جرى مجراها ، والمضاف إليه ، والاسم المعطوف ... ٥١٤ . أصول النحو ٢ / ٣٢٩ . وينظر

أيضاً : ٣ / ٣٢٥ - إيضاح الفارسي ص ٥٧ - للمفصل ص ١٤٤ . (٧) في أ : (ما هو) وما أثبتته أوجه .

(٨) ينظر ما تقدم ذكره في هذا للموضع ص ٦٨٨ مع الهامش رقم (٨) ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٩) في أ : (صدر) .

(١٠) في ط : (بالإخبار) .

(١١) في أ : (فلا بد من ذلك مضمراً على الذي) . (١٢) في ب : (ليتبين) .

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ، وَمِنْ لَمْ تَمْتَحِ الْإِخْبَارُ فِي حَجْرِ الشَّانِ، وَفِي الْمَوْصُوفِ،
وَالصِّفَةِ، وَفِي الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ، وَفِي الْحَالِ، وَفِي الضَّمِيرِ^(١) الْمُسْتَحِقُّ لغيرها

[قوله : « فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ ... إلى آخره »] .

١٠٠ يعني : فإن^(٢) تعذر أمر من هذه^(٣) الأمور تعذر // الإخبار على هذه الطريقة ، فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن لاستحقاقه صدر الكلام^(٤) ، فلو ذهبت تخبر عنه لأخرته خيرا .

ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميرا، فهو يؤدي إلى كون^(٥) الموصوف مضمرا^(٦) .

ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة^(٧) .

ولا عن المصدر العامل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمير عاملا^(٨) .

ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمير جالا^(٩) .

ولا عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك : زيد ضربته ، فلا تخبر عن الضمير في (ضربته) لأن غير (الذي) استحقه ، وهو المبتدأ ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد ، لأنك إذا جعلت موضعه مضمرا^(١٠) بقي على ما كان عليه في عوده إلى^(١١) (زيد) ، فيبقى^(١٢) الموصول بلا عائد^(١٣) .

(١) فيه بعض نسخ المتن : (والمصدر العامل والحال والضمير ...) .

(٢) في ب : (فإذا تعذر) .

(٣) وهي ثلاثة - كما سبق - : تصدير الموصول ، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم ، وتأخير ذلك الاسم خيرا . ينظر : ص ٧٢٨ . شرح الرضي ٢ / ٤٥ .

(٤) وهذا معنى قوله قيل : « ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمى ضمير الشأن ... » ينظر ص ٧١٠ .

(٥) في ج ، ط : (يكون) .

(٦) وذلك لأن الضمير لا يوصف - وينظر قول المصنف قيل في ص ٦٣٢ .

(٧) وذلك لأن الضمير لا يوصف به . وينظر قول المصنف - ٦٣٣ . أما مجموع الصفة والموصوف فيجوز الإخبار عنهما وذلك في نحو : الذي ضربته زيد العاقل .

(٨) قال المصنف في شرح الواقية ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ : « ... وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربني زيدا حسن ، لأنك إذا جعلته مضمرا بطل عمله » .

(٩) علل له في شرح الواقية بقوله : « ... والحال لا يكون إلا فكرة » الواقية ٢ / ٣٧٩ .

(١٠) في ب : (ضميرا) .

(١١) في ج ، ط : (على زيد) .

(١٢) في ط : (بقي) .

(١٣) ينظر شرح الواقية ٢ / ٣٨٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٨ .

وَلَا فِي الْإِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ .

ولا يستقيم أن يكون المضمرة المؤخر عجزاً عائداً على الموصول لأنه إنما يأتي^(١) بعد تمام الموصول ، والعائد على الموصول لا يكون في جزء آخر بعد تمامه^(٢) .

قوله : « وَلَا فِي الْإِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ » .

يعني : ولا يصح الإخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد^(٣) ضربت بـغلامه ، فلا يصح الإخبار عن (غلامه) لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً فإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد ، كما تقدم في الضمير المستحق لغيرها^(٤) .

* * *

(١) في ب : (لأنه يأتي) ، وفي ط : (لأنه إنما أتى) .

(٢) ذكره في شرح الوافية بقوله : « ... وكذلك المضمرة المستحق لغير (الذي) كقولك : زيد ضربه ، لأنه لا بد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه ، فإذا أخبرت عنه بالذي لم يستقم لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً عائداً على الموصول بقي هذا المبتدأ بلا عائد .

فإن قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان . بقي الموصول بلا عائد ، هـ . شرح الوافية ٢ / ٣٨٠ -

وينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٤٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٧ .

(٣) في أ : (زيدا) - بالنصب - ولا وجه له إلا على تقدير (أهنت) .

(٤) في ب : (لغيره) .

وينظر في هذا الموضع : شرح الرضي ٢ / ٤٧ .

و (مَا) الإِسْمِيَّةُ : مُوصُولَةٌ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ

قوله : « وَمَا الإِسْمِيَّةُ : مُوصُولَةٌ^(١) ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ ... » .
لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب^(٢) برأسه .
وبين في ضمن الموصولات^(٣) - كما سبق^(٤) - ما وافق^(٥) اسم الفعل في اللفظ
من المبنيات في أسماء الأفعال كباب (فَعَجَارِ) ، وباب (فَسَاقِ) ، وباب
(قَطَامِ)^(٦) ، وإلا فكان القياس يقتضي^(٧) أن يجعل من^(٨) أقسام المبنيات أبواباً
برأسها^(٩) .

فمنها (مَا) - وتكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتامة
بمعنى (شيء) ، وصفة .

هذا كله إذا كانت اسماً ، وأما إذا كانت حرفاً فلها معانٍ ليس هذا موضعها^(١٠) .
فالموصولة تقدمت^(١١) . والاستفهامية كقولك : ما صناعتك ، وما أكلت^(١٢) ؟
والشرطية نحو : ما تصنع اصنع^(١٣) . واستعمالها فيهما^(١٤) فيما لا يعقل كاستعمال
الموصولة^(١٥) .

- (١) سقط من ج : (موصولة) .
(٢) في ط : (بابا) بالنصب ، وما أثبتته أوجه . (٣) في أ : (الموصول) .
(٤) كان على المصنف أن يقول : (كما سيأتي) لأنه سيذكر أسماء الأفعال ضمن المبنيات بعد ، حتى توافق عبارته
ترتيب أبواب المبنيات ، ينظر ص ٧٤١ .
(٥) في ب : (ما يوافق) . والمقصود موافقته لنحو باب (نزال) وشبهه .
(٦) سقط من ج : (وباب فساق وباب قطام) .
وقد ذكره المصنف في باب (أسماء الأفعال) ص ٧٤٧ بقوله : « ... لما كان من المبنيات ما يوافق (فعال)
في الصيغة - وإن لم يكن من أسماء الأفعال - ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في (ما) الاستفهامية
والشرطية والموصوفة على ما تقدم ص ١٤ » .
(٧) (يقتضي) ساقطة من ط . (٨) في ب : (في) .
(٩) ذكر الرضي هذه المقدمة عن المصنف لفظاً ومعنى . ينظر شرحه ٥٣ / ٢ .
(١٠) وإنما موضعها في قسم الحروف . وهي إما نافية ، أو مصدرية ، أو زائدة .
(١١) ينظر ص ٧٢٥ مع الخامس رقم (١) من الصفحة نفسها .
(١٢) مثل لها في شرح الوافية بقوله ٣٨١ / ٢ : « ونحو استفهامية كقوله : ﴿ وما تلك يمينك ﴾ ص ١٤ » .
(١٣) مثل لها في شرح الوافية بقوله : « كقوله : ﴿ وما تفعلوا من خير يعمله الله ﴾ ص ١٤ » .
(١٤) أي : في الاستفهامية والشرطية . (١٥) أي : يكونان فيما لا يعقل غالباً .

وَقَامَةٌ بِمَعْنَى (شَيْءٍ) ، وَصِفَةٌ .

واقامة الصفة - وهي جار ومجرور - في عمله ، لأن قولك : (من الأمر) صفة على هذا التأويل ، على معنى : تكره النفوس شيئاً^(١) من الأمر^(٢) .
والتامة بمعنى (شيء) كقوله تعالى : ﴿ فَبِعَمَّا هِيَ ﴾^(٣) أي : فنعم شيئاً^(٤) هي .

والصفة^(٥) كقولك^(٦) : اضربه^(٧) ضرباً ما ، أي : ضرباً^(٨) أي ضرب كان .
وهذه عند بعضهم حرف // للتقليل^(٩) .

١٠١

(١) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ واضح .

(٢) تبع المصنف في القول بجواز كون (ما) في البيت كافة كل من الرضي في شرحه ٢ / ٥٤ ، وابن هشام في المعنى ١ / ٢٩٧ .

(٣) قال تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَعَسَىٰ هِيَ ﴾ . من الآية ٢٧١ / البقرة . قال الزجاج : ... وروي أبو عبيد أن أبا جعفر وشيبة وثانما وعاصم وأبا عمرو بن العلاء قرأوا (فعما هي) - بكسر النون وجزم العين وتشديد الميم - ، وروي أن يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي قرأوا (فعما هي) - بفتح النون وكسر العين - وذكر أبو عبيد أنه روي عن النبي ﷺ قولاً لابن العاص : « نعماً بالمال الصالح للرجل الصالح » . فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية .

ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة ، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدولين . فأما ما قرأناه ، من حرف عاصم رواية أبي عمرو : (فعما هي) - بكسر النون والعين - فهذا جيد بالغ لأن ما هنا كسر العين والنون .

وكذلك قراءة أهل الكوفة : (نعماً هي) جيدة ... و (ما) في تأويل (الشيء) . زعم البصريون أن (نعماً هي) : نعم الشيء هي .

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ - وينظر أيضا ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ . وينظر

البيان ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ - الإيضاح للفارسي ص ٨٩ ، ٩٠ - الحجة لابن خالويه ص ١٠٢ -

الكشف ١ / ٣١٦ - للمشكل ١ / ١٤١ - البيان ١ / ٢٢١ - البحر المحيط ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٥) في أ : (وصفة) .

(٦) في ب : (كقوله) .

(٧) في أ : (يضربه) .

(٨) سقط من ج : (ضرباً) .

(٩) ينظر شرح الرضي ٢ / ٥٤ .

وَ (مَنْ) كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّمَامِ ^(١) وَالصِّفَةِ : وَ (أَيْ) وَ (أَيُّهُ) كَ (مَا) ^(٢)
 إِلَّا فِي التَّمَامِ .

وأما (من) فقد جاءت ^(٣) مجيء (ما) إلا في التمام ^(٤) والصفة .
 فالموصولة تقدمت ^(٥) . والاستفهامية نحو : من أبوك ؟ ، ومن ضربت ؟ .
 والشرطية نحو : من تضرب أضرب ^(٦) . والموصوفة نحو : زُبَّ مَنْ يَكْرَهُنِي ^(٧)
 واستعمالها في وجوها فبمن يعقل كالموصولة ^(٨) .
 قوله : هَ وَ أَيْ وَ أَيُّهُ كَ (مَا) ^(٩) إِلَّا فِي التَّمَامِ .
 فالموصولة ^(١٠) نحو : اضرب أيهم خراج ، وأيتهم ^(١١) خرجت .
 والاستفهامية نحو : أي الرجلين عندك ؟ . والشرطية نحو : أيا ^(١٢) تضرب أضرب .
 والموصوفة نحو : يا أيها الرجل ^(١٣) - وتقع صفة كقولهم : مررت برجل أي رجل ^(١٤) .

- (١) في بعض نسخ المتن : (في التامة) .
 (٢) في بعض نسخ المتن : ك (من) وما أثبتته أوجه لأن أقسامها خمسة ، وأقسام (من) أربعة ،
 وأيضاً للاستثناء من (من) لأنها لا تكون تامة أيضاً .
 (٣) في ج : (جاء) .
 (٤) قال الرضي ٥٥ / ٢ : ... ولا يجيء تامة - أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة - إلا عند
 أبي علي فإنه يجوز كونها نكرة غير موصوفة . ا . ا .
 (٥) ينظر ص ٧٢٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .
 (٦) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٢٨٤ بقوله : والشرطية كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ
 ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ا . ا .
 (٧) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٢٨٤ بنحو : رب من يجيء يأتينا . وينظر شرح الرضي ٥٥ / ٢ .
 (٨) أو هو منزل منزلة من يعقل . وينظر قوله ص ٧٢٥ .
 (٩) في نسخ الشرح : ك (من) ولا وجه للمشابهة لعدم قائمة الاستثناء .
 (١٠) تقدم الكلام عليها في ص ٧٢٥ . (١١) في ط : (وأيتهم) وهو تحريف .
 (١٢) في أ ، ط : (وأي من) ، وفي ج : (وأياها) وما أثبتته أوجه .
 (١٣) قال الرضي ٥٦ / ٢ : ... والموصوفة نحو : يا أيها الرجل ، ولا أعرف كونها معرفة موصوفة
 إلا في النداء . وأجاز الأتخفش كونها نكرة موصوفة ك (ما) في نحو : مررت بأي معجب
 لك ، قيل : جاء (الذي) نكرة موصوفة نحو : بالذي محسن إليك ا . ا .
 (١٤) سقطت هذه العبارة من ج . وإثباتها في باقي نسخ الشرح دليل على صحة ما ذهبت ... =

وَهِيَ مُعْرَبَةٌ - وَخَدَّهَا - إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا

قوله : « وَهِيَ مُعْرَبَةٌ - وَخَدَّهَا - إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا » .

أي : دون سائر الموصولات . وإنما أعربت مع قيام ما يقتضي البناء لإلزامهم إياها بالإضافة دون سائر أحوالها ، فإذا حذف صدر صلاتها رجعوا بها إلى البناء على اللغة الفصيحة لا افتقارها إلى ذلك الصدر كما بني في نحو^(١) قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾^(٢) لافتقاره في بنائه إلى ذلك المقدر^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ﴾^(٤) لِنَتَرَعْنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ^(٥) عِتِيًّا^(٦) ، والتقدير : أيهم هو أشد^(٧) ، فلما حذف صدر الصلة رجع بها إلى البناء الذي هو مقتضى أصلها .

= إليه في الهامش رقم (٢) من أن المقصود مشابهة (أي) و (أية) ب (ما) لا ب (من) لأن (من) لا تقع صفة . ورغم أن عبارة المصنف صريحة في هذا إلا أن الرضي قد أبدى تساؤلا لا أدري كيف ساقه ، وذلك قوله : « ... و (أي) تقع صفة أيضاً بالاتفاق - لا كـ (ما) فإن فيه خلافا كما مر - فلا أدري لم لم يذكره المصنف هنا ، بل جعلها كـ (من) التي لا تقع صفة ، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية ، لأن معنى (يرجل أي رجل) أي : يرجل عظيم يسأل عن حاله لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ، ثم نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها إعراب الموصوف ٢١ شرح الرضي ٢ / ٥٦ ، ٥٧ .
ولعل الرضي قد اطلع على نسخة لم تثبت فيها هذه العبارة .

- (١) سقط من ب ، ج : (نحو) .
(٢) قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَمْرٌ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية ٤ / الروم .
(٣) قال الأنباري في البيان ٢ / ٢٤٨ : « ... أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، وهو مبني لاقطاعه عن الإضافة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، فلما اقتطع عن الإضافة تنزل منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ... » ١٤٤ .
وينظر في الآية : معاني الفراء ٢ / ٣١٩ ، ٣٢٠ - المقتضب ٣ / ١٧٥ ، ٢٠٥ / ٤ - الكشف ٣ / ٢١٤ - التبيان ٢ / ١٠٣٦ - البحر المحیط ٧ / ١٦٢ - المختصب ١ / ٣٢٨ .
(٤) سقط من أ : (ثم) .
(٥) ﴿ يَجْعَلُ الرَّحْمَنُ عِتِيًّا ﴾ غير مشته في ج .
(٦) الآية ٦٩ / مريم .
(٧) قال العكوري في تخریج وجه الضم : « ... ونقرأ بالضم . وفيه قولان : أحدهما : أنها ... =

= ضمة بناء ، وهو مذهب سيويه ، وهي بمعنى (الذي) ، وإنما بُنِيَتْ ها هنا لأن أصلها البناء ، لأنها بمنزلة (الذي) ... والقول الثاني : هي ضمة الإعراب ، وفيه خمسة أقوال :

أحدها : أنها مبتدأ و (أشد) بحره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لتزعم من كل شعبة الفريق الذي يقال أيهم ، فهو على هذا استفهام ، وهو قول الخليل .

والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً ، إلا أن موضع الجملة نصب بـ (تزعمن) وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك : علمت أيهم في الدار ، وهو قول يونس .

والثالث : أن الجملة مسأفة ، و (أي) استفهام و (من) زائدة ، أي : لتزعم كل شعبة ، وهو قول الأخفش والكسائي ، وهما يميزان زيادة (من) في الواجب .

الرابع : أن (أيهم) مرفوع بـ (شعبة) لأن معناه : (تشيع) والتقدير : لتزعم من كل فريق يشيع أيهم ، وهو على هذا بمعنى (الذي) ، وهو قول المبرد .

والخامس : أن (تزعم) علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله ، والتقدير : لتزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو : إن تشيعوا ، ومثله : لأضربن أيهم غضب ، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا ، وهو قول يحيى عن الفراء ، وهو أبعدنا عن الصواب . اهـ

البيان ٢ / ٨٧٨ ، ٨٧٩ .

وينظر في الآية : سيويه ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ - وفي قول الخليل ويونس وسيويه - الكشاف ٢ / ٥١٩ - البيان للأنباري ٢ / ١٣٠ - الكشاف لمكي ٢ / ٢٣ - البحر المحيط ٦ / ٢٠٨ - مجمع البيان ٦ / ٥٢٢ - المشكل لمكي ٢ / ٦٠ - المفصل ص ١٤٩ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٤٦ - شرح الرضوي ٢ / ٥٧ .

وفي : مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجِهَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وَجَوَابُهُ رَفَعٌ ،
وَالْآخَرُ : أَيُّ شَيْءٍ ، وَجَوَابُهُ نَصَبٌ

قوله : هـ وفي^(١) مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجِهَانِ ... هـ .

أحدهما : أن تكون (ما) استفهامية^(٢) ، و (إذا) بمعنى (الذي) ، فيكون
التقدير : أي شيء صنعت ؟ .

فلا تكون (ما) إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها ، أو يعمل
جزء من الخبر في المبتدأ . وتكون (ذا) بمعنى (الذي) في موضع رفع خبرها .
والآخر : أن تكون (ماذا) بكما لها اسما^(٣) بمعنى (أي شيء) ، فيكون
التقدير : أي شيء صنعت ؟ .

وتكون (ماذا) في موضع نصب بـ (صنعت) ، وتكون^(٤) الجملة فعلية قدم
مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لأن الفعل تسلط عليه تسلط
المفعولية^(٥) .

أما لو قدر حذف مضمرة منصوب تقديره : ماذا صنعت ؟ لجاز أن تكون
(ماذا) في موضع رفع على الابتداء^(٦) ، وخبره الجملة الفعلية ، والعائد عليه
المضمرة^(٧) المقدر .

(١) في ب : (وفيما ذا) .

(٢) اسما (زيادة من ب .

(٣) في ج ، ط : (فتكون) .

(٤) ذكر سيويه وجهي استعمال (ماذا) بقوله : هـ هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي) ، وليس
يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف
الاستفهام وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد . أما إجرائهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك :
ماذا رأيت ؟ فقول متاع حسن ، وقال الشاعر (لبيد) :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فقول خيرا ، كأنك قلت :
ما رأيت ، ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فقول خيرا ٨١٤ . سيويه ١ / ٤ - ٤ ، ٤٠٥ . وينظر :
المفصل ص ١٥٠ ، ١٥١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٥٨ ، ٥٩ - شرح التسهيل
لاين مائل ١ / ٢٢٩ ، ٢٢٠ :

(٥) في ب ، ج : (على المبتدأ) .

(٦) في ب ، ج : (المضمرة) .

إلا أن الوجه ما تقدم^(١) ، إذ لا حاجة إلى تقدير هذا الضمير ، ولذلك اختير في جواب الوجه الأول^(٢) الرفع ، وفي جواب الوجه^(٣) الثاني^(٤) النصب ، ليكون الجواب على طبق السؤال^(٥) باعتبار القرينة في أن دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى^(٦) ، ودلالة الفعل على الفعل أولى ، ألا ترى أنك إذا قلت^(٧) : من ضربت ؟ كان قولك : (زيد)^(٨) أحسن من قولك (زيدا) لما ذكرناه^(٩) .

وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى^(١٠) : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ۗ قُلِ الْغَفْوُ ﴾^(١١) قرأ أبو عمرو^(١٢) بالرفع ، وقرأ الباقر بالنصب^(١٣) .

- (١) أي : من عدم تقدير الضمير . وينظر قوله في الصفة السابقة .
 (٢) وهو أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) بمعنى (الذي) .
 (٣) (الوجه) ساقطة من ب ، ج .
 (٤) وهو أن تكون (ماذا) بكاملها اسما بمعنى (أي شيء) .
 (٥) ذكر ذلك في شرح الوافية بقوله : ... فيكون الجواب مرفوعا ليطابق السؤال .
 ومن جعل (ماذا) بجملة ما بمعنى (أي شيء) كانت في موضع نصب مفعولا لـ (صنعت) فيكون الجواب منصوبا ليطابق السؤال ، أي : صنعت كذا هـ ا .

شرح الوافية ٢ / ٣٨٦ .

- (٦) سقط من ج : (أولى) .
 (٧) في ج : (أنه إذا قيل) .
 (٨) على أنه مفعول لـ (ضربت) .
 (٩) على أنه مبتدأ مؤخر .
 (١٠) أي من مطابقة الجواب للسؤال . ينظر الهامش رقم (٥) .
 (١١) العبارة في ب : (وفي قوله تعالى ...) .
 (١٢) من الآية ٢١٩ / البقرة .

(١٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني ، أحد القراء السبعة المشهورين : اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً ، وكان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ على سعيد بن جبير وشاهد ، وروي عن أنس بن مالك . وأخذ عنه يونس واليزيدي وعبد الله بن المبارك وأبو عبيدة والأصمعي . توفي سنة أربع - وقيل تسعة - وخمسين ومائة . ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ - مراتب النحويين ص ٣٣ - نزهة الألباء ص ٢٢ - بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

(١٤) رجح القراء قراءة النصب بقوله : « وقوله : ﴿ قُلِ الْغَفْوُ ﴾ وجه الكلام فيه النصب ، =

وعلى الوجه الثاني^(١) جاء قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا^(٢) مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۗ قَالُوا خَيْرًا^(٣) ۗ .

وليس قوله تعالى : ﴿ قَالُوا^(٤) أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ^(٥) ۗ - بعد قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ^(٦) مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۗ - بجواب من هذا الباب ، لأن الجواب في هذا الباب أن يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفاً من كلام الجيب ، أو يقدر الفعل الذي تكلم به السائل // محذوفاً من كلام الجيب^(٧) استغناء بالقرينة الدالة عليه .

ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه ، فإنه لم يرد أن الكفار قالوا : (إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين)^(٨) ، ولا : (أنزل ربنا أساطير الأولين)^(٩) إذ لم يكن ذلك معتقداً أحد منهم^(١٠) ، وإنما قصصوا إلى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم ، أي : هذا^(١١) القول أساطير الأولين ، فهو عدول إلى كلام مستأنف إذ قد علم أنهم منكرون الإنزال^(١٢) فلم يبق إلا دعوى : (هذا أساطير^(١٣) الأولين) ولذلك تعين الرفع^(١٤) .

ولما كان المعنى الثاني على خلاف هذا النحو جيء به منصوباً تنبيهاً على أنه على غير هذه الطريقة .

* * *

= يريد : قل يفتقرون العوض اه معاني القرآن للفراء ١/١٤١ . وينظر : معاني الزجاج ١/٢٨٥ - الكشاف ١/٣٦٠ - البيان ١/١٥٣ - الحجة لابن خالويه ص ٩٦ - المنبان ١/١٧٦ - الكشاف ١/٢٩٢ - الإنشاف ص ١٥٧ .

- (١) وهو أن تكون (ماذا) بكاملها اسماً بمعنى (أي شيء) وهي في موضع نصب على المفعولية .
- (٢) (وقيل للذين اتقوا) زيادة من جاء ط . (٣) من الآية ٣٠ / النحل .
- قال سيبويه ١ / ٤٠٥ : ... ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول : خيراً ، وقال عز وجل : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ۗ ﴾ .
- (٤) (قالوا) زيادة من جاء ط .
- (٥) من الآية ٢٤ / النحل .
- (٦) (وإذا قيل لهم) زيادة من جاء ط .
- (٧) سقط من ب ما بين قوله : (الجيب) السابقة وهذه .
- (٨) أي : على تقدير الرفع .
- (٩) أي : على تقدير النصب .
- (١٠) في ب : (أحدهم) ، وفي ج : (أحد) .
- (١١) في ج : (ذلك) .
- (١٢) في ج : (الإنزال) .
- (١٣) في ط : (هذه) .
- (١٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٧ - البيان ٢ / ٧٧ - البيان ٢ / ٧٩٣ - المشكل ١ / ٤١٧ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي مِثْلَ : رُوَيْدٌ زَيْدًا ، أَيْ :
أَمْهَلُهُ ، وَ : هَيْهَاتَ ذَلِكَ ، أَيْ : بَعْدَ

قوله^(١) : « أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي^(٢) ... إِلَى آخِرِهِ » .
إنما بنيت إما لأن منها ما وضعه وضع الحروف نحو : (قَدَّكَ)^(٣) ثم حملت
البواقي عليه لأنها من باب واحد . وإما لتشبهها بما هي بمعنى ، وهو فعل^(٤) الأمر
والفعل الماضي^(٥) .

فعل هذا الوجه الثاني^(٦) لا يستقيم أن يفسر (أَوْ) بمعنى (أُنْضَجِر)^(٧) ،
و (أَوْه) بمعنى (أُنْجِع)^(٨) ، ولكن (تُضَجِرْت) و (تَوَجَّعْت)^(٩) . وعلى
الثاني^(١٠) لا يمتنع ذلك^(١١) .

وهذه الألفاظ وإن كانت في معنى فعل^(١٢) الأمر والفعل الماضي فهي أسماء .
والاستدلال على اسميتها بنحو :

[٢٨] قَدَّعُوا تَرَّالِ

- (١) سقط من ب ، ط : (قوله) . (٢) زاد في ب : (من الفعل) .
- (٣) فتكون مناسبة لمبنى الأصل على ما ذكر في تعريف المبني . ينظر ص ٦٧١ .
- (٤) سقط من أ : (فعل) . ومثل له في المتن بنحو : (رويد زيدا) .
- (٥) مثل له في المتن بنحو : (هيهات ذلك) . وينظر شرح الوافية ٢ / ٣٨٩ .
- (٦) وهو مشابهتها لما هي بمعنى من الأمر والماضي .
- (٧) (أَوْ) : كَلِمٌ تُضَجِرُ وَفِيهَا عَشْرَةُ أَوْجِهٍ . اللسان (أَوْ) .
- (٨) في اللسان : (أَوْه) : كَلِمٌ يَقُولُهَا الرَّجُلُ عِنْدَ الشُّكَايَةِ وَالتَّوَجُّعِ .
- (٩) نقل كل من الرضي والجلاني في شرحهما هذا عن المصنف ، قال الرضي : ... وكذا لا تقول
إن (أَوْ) بمعنى (أُنْضَجِر) و (أَوْه) بمعنى (أُنْجِع) إذ لو كانا كذلك لأعربا كسماهما ،
بل هما بمعنى (تُضَجِرْت) و (تَوَجَّعْت) الإنشائيين ، اهـ .
- شرح الرضي ٢ / ٦٥ - وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٥ .
- (١٠) وهو حملها على ما أشبه مبنى الأصل من الحروف . وهو الوجه الي ذكره أولا .
- (١١) سقط من ب ، ج ، ط : (ذلك) . (١٢) سقط من ب : (فعل) .

٢٨ = جزء من صدر بيت لربيعه بن مقروم الضبي ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية ... =

وينحو قوله^(١) :

[٢٩] بِحَيْهَلًا

ضعيف ، لأن الفعل الصريح يقع هذا الموقع^(٢) ، إذ المراد^(٣) به اللفظ ، ولا
يُمتنع أن يقال : دعوته انزل ، كما تقول^(٤) : قلت له انزل ، وأمرته باضرب ، أي
أمرته بهذا اللفظ . وقد استدل على اسميتها بدخول التنوين على كثير^(٥) منها .

= والإسلام ، ثم عاش في الإسلام زمانا . وهو من كلمة له تعتبر من فاخر الشعر وجيده . والبيت
بتامه :

فَدَعُوا نَزَالَ فَكُنْتَ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا نَمَّ أَنْزَلَ

والشاهد في البيت قوله : (فدعوا نزال) حيث وقع (نزال) مفعولا لـ (دعوا) وقد علم أن
المفعول لا يكون جملة إلا بعد القول ، وتكون مژولة بالمفرد أيضا .
قال ابن يعيش ٢٧ / ٤ = ... والذي يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور : الأول منها جواز كونها
فاعلة ومفعولة ، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل إليها في قوله : ... (إذا دعيت نزال) ...
والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض ، ومن المفعول قول الآخر :

فَدَعُوا نَزَالَ فَكُنْتَ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلْ

وينظر : حاشية ابن يعيش ٢٧ / ٤ - مبسوط الأحكام للثبريزي ورقة ٣٥٠ .

(١) هو النابغة الجعدي - كما ذكر سيويه ٥٢ / ٢ - ونسبه ابن السرياني إلى مزاحم العقيل . شرح
شواهد سيويه لابن السرياني ٢ / ٢٠٦ .

قال البغدادي : وتبع سيويه في هذه النسبة خدمة كتابه - خزنة الأدب ٤٣ / ٣ .

٢٩ = البيت من الطويل وهو في سيويه ٥٢ / ٢ - المقضب ٢٠٦ / ٣ - المخصص ١٢٧ / ٧ ،

١٤ / ٨٩ - اللسان (حيا) - شرح الرضي ٧٢ / ٢ - خزنة الأدب ٤٣ / ٣ - الفصل

ص ١٥٣ - مبسوط الأحكام للثبريزي ورقة ٣٥٠ - والبيت بتامه :

بِحَيْهَلًا يُرْجُونَ كُلَّ عَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطْلَبِ سَيْرَهَا الْمُتَقَاتِفِ

والشاهد في قوله : (بحيهلا) بلا تنوين أريد به لفظه محكيا . الأعلام على سيويه ٥٢ / ٢

(٢) في ط : (الموضع) .

(٣) في أ : (إذا المراد) ، ولي ح ، ط : (إذا كان المراد) وما أثبتته أوجه .

(٤) في ب : (كما يقال) . (٥) ينظر : شرح الرضي ٦٩ / ٢ .

والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفية والفعلية فيها^(١) ، أما الحرفية فواضح ،
وأما الفعلية فصيح ليس منها شيء عليه ، فوجب أن يحكم باسميتها .
وأیضا فإنها بمعنى المصدر بدليل قولهم : (رُوَيْدٌ زَيْدًا)^(٢) بمعنى : إِرْوَادًا زَيْدًا^(٣) .
فإن قيل : كيف تدخل في حد الاسم وقد أدخلها معناها في حد الفعل لأنها
تدل على معنى في نفسها^(٤) مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كقولك : رويد زيدًا ،
بمعنى : أمهل زيدًا ؟

فالجواب : أن المراد بقولهم : (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)^(٥) في الفعل^(٦) ،
و (غير مقترن) في حد الاسم^(٧) ، أن يكون ذلك في أصل الوضع لا باعتبار
استعماله على خلافه .

وإذا ثبت خروج هذه عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب أن يعتقد
أنها في أصل وضعها للمصدر^(٨) ، ثم^(٩) استعملت للزمان على خلاف أصلها^(١٠) ،
كما أن (ضارب)^(١١) في أصل وضعه مجرد^(١٢) عن معنى الزمان ، ثم استعمل
للزمان في قولك : زيد ضارب غلامه غدا ، فكما صح كونه اسما مع اقترانه بأحد
الأزمنة ، فكذلك هذا^(١٣) .

- (١) سقط من أ : (فيها) .
(٢) في سيوه ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ : وهذا باب حصر (رويد) ، تقول : رويد زيدًا ، وإنما
تريد : أرود زيدًا ، قال الهذلي :
رويد عليا جد ما ثدي أمهم إينا ولكن بغضهم متاين ١٤ هـ
(٣) في ب ، ح : (رويد زيدًا) ، وفي ط : (رويدًا زيدًا) وما أثبتته أوجه .
(٤) في ح ، ط : (نفسه) .
(٥) ينظر قوله في حد الفعل ص ٨٥٧ .
(٦) (في الفعل) زيادة من ط .
(٧) ينظر قوله في حد الاسم ص ٢٢١ . (٨) في أ : (للمصدرية) .
(٩) سقط من أ : (ثم) . (١٠) في ط : (على خلاف وضعها الأصلي) .
(١١) في ب ، ح : (كما أن أصل ضارب) .
(١٢) في ب : (مجردًا) بالنصب ولا وجه له .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٦ - مسوط الأحكام للبرقي ورقة ٣٥٠ - الأزهار الصافية
١ / ١٦٠ ، ١٦١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٦ .

فإن قلت : لو كان في أصل وضعه على ذلك الاستعمال^(١) لاستعمل الأصل كما استعمل (قائم) على أصله !!^(٢) .

قلت : لا يبعد^(٣) أن يوضع الشيء وضعاً أصلياً ثم لا يتفق استعمال أصله // ١٠٣ ويستعمل مجازاً وإن كان قليلاً كـ (عسى) وفعلاً^(٤) - التعجب^(٥) .

والنحو : من وضعاً من الأفعال مذهباً ، أحدهما : أن يوضع من عمل المصدر^(٦) ، كأنك قلت في (رويداً رويداً) : إرواداً رويداً ، أي : أرووداً إرواداً رويداً^(٧) .

والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمرة مستتر^(٨) ، والجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - مستغنى^(٩) عن الخبر فيها كما استغنى في (أقام الزيدان) - لما كانت بمعنى : أقوم الزيدان ؟ - استغنى عن الخبر بالفاعل ، إذ المقصود منسوب ومنسوب إليه :

(١) سقط عن ج ، ط : (الاستعمال) . (٢) في ط : (على أصل وضعه) .

ومراد المصنف : لو كانت أسماء الأفعال في أصل وضعها للمصدر لوجب استعمالها مجردة عن الأزمنة ، كما جاز استعمال (قائم) دالاً على الصفة من غير زمان .

(٣) في ب ، ج ، ط : (لا يبعد) . (٤) في ج ، ط : (وفعال) بالإفراد .

(٥) بمعنى : أن (عسى) و (فعلاً التعجب) في الأصل حصرة جارية على حقائق الأفعال في التصرف ، ثم إنها لزمّت ترك التصرف على جهة التجويز ، ثم إن مجازها كان غالباً على استعمال حقائقها في التصرف . ينظر قول المصنف قبيلاً قبل ص ٢٢٧ وينظر الأزهري الصافية ١/ ١٦٣ .

(٦) وهذا الوجه ضعفه المصنف - كما سيأتي - بقوله : ... والوجه الأول ضعيف لأنه لو كان (رويد) منصوباً نصب المصدر لوجب أن يكون فعله مقترناً ، ويخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل هـ ١٠٠ . ينظر ص ٧٤٥ ويمثل قول المصنف قال الرضي في رد هذا الوجه . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٧) سقط من ب : (رويداً) .

(٨) وهذا الوجه هو الذي اختاره المصنف - كما سيأتي في ص ٧٤٥ - ، ورده الرضي أيضاً بقوله : ثم اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في : أقام الزيدان . وليس بشيء ، لأن معنى (قائم) معنى الاسم - وإن شابه الفعل - أي : ذو قيام ، فصح أن يكون مبتدأ ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ هـ ١٠١ . شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٩) في أ : (يستغنى) . (١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (استغنى) .

والثاني^(١) أوجه لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل ساد مسد الخير^(٢) كما في قولك : أقام الزيدان^(٣) .

والوجه الأول ضعيف^(٤) لأنه لو كان (رويد) منصوبا نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدرًا ، ويخرج حيثئذ عن^(٥) أن يكون اسم فعل ، ألا ترى أن (سَقِيًا) و (رَعِيًا) و (حَيْثِيَّة) و (جَدْعًا) ونحوها لما كانت مصادر^(٦) وكان الفعل معها مقدرًا ووجب خروجها عن أسماء الأفعال .

وأيضًا فإنه كان^(٧) يجب أن تكون متعربة كما في قولك : (سَقِيًا) و (رَعِيًا) إذ لا موجب حيثئذ للبناء ، إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها ، وذلك لا يوجب^(٨) بناء كما ذكرنا^(٩) .

ولذلك بني (أَف) لما قصد إلى معنى كونه اسم فعل فقالوا : أَف ، وَأَف ، وَأَف^(١٠) ، وأعرب لما قصد إلى^(١١) معنى المصدر فقالوا : أَفَّة^(١٢) ، فهما معنيان مختلفان .

- (١) أي كونه في الموضع رفع على الابتداء وفاعله مضمرة مستتر . ينظر ص ٢٤٤ .
- (٢) في المقتضب ٣ / ٤١ : ه ... واعلم أن هذه الأسماء ما كان منها مصدرًا أو موضوعًا موضع المصدر فإنه فيه الفاعل مضمرة لأنه كالفعل للمأمور به ... ه١٤ . وينظر : سيبويه ١ / ١٢٥ ، المقتضب ٣ / ٢٧٩ .
- (٣) رد الرضي قول النحويين بهذا كما أثبت في الهامش رقم (٨) ص ٢٤٤ .
- (٤) وهو كونها في موضع نصب على المصدر .
- وقد رده الرضي أيضًا بقوله : ه ... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة للحل على المصدرية . ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرًا ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية ... ه١٤ .
- (٥) (عن) زيادة من ب ، ه .
- (٦) في ب ، ج ، ط : (مصدرًا) .
- (٧) (كان) زيادة من ج .
- (٨) سقط من ج ما بين قوله : (إذا لا موجب) السابقة و (يوجب) .
- (٩) في ج : (كما ذكر) ، وفي ط : (كما ذكرناه) .
- (١٠) قال المبرد (للمقتضب ٣ / ٢٢٣) : ه ... فإن أفردت (أف) بغير هاء فهو مبني لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ... فإن أفردته بني على الفتح والكسر والضم ه١٤ .
- (١١) سقط من ب : (إلى) .
- (١٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٢ ، ٢٢٣ - اللسان (أف) - الأزهار الصافية ١ / ١٦٥ .

فظهر أن الوجه الثاني هو المستقيم^(١) ، ولذلك لما أرادوا المصدر في (رويد)
أضافوه فقالوا : رويد زيد ، ولو قيل على قياس هذه اللغة : رويدًا^(٢) زيدًا ، لكان
مستقيمًا .

ولا يستدل على المصدرية^(٣) بدخول اللام في مثل قولهم : هيات لذلك
و [قوله تعالى] : ﴿ هَيَّاتْ لِمَا تُوَعَّدُونَ ﴾^(٤) لما ثبت من أن^(٥) (بعد) لا
تدخل في فاعله اللام ، ومثل^(٦) : بُعِدًا لهُ ، تدخله^(٧) اللام ، لأننا نقول : ليست
هذه بأفعال صريحة ، فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل الصريح امتناعه في
الفرع^(٨) الذي هو بمعناه ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت لزيد ، وتقول :
هذا^(٩) ضارب لزيد !!

(١) قال العلوي في شرح الكافية : ... وحكي عن أبي علي الفارسي أنه قال : إذا كانت في معنى
الأمر فهي منصوبة على المصدرية كقولك : نزال ، ومانع ، فكأنك قلت : نزلوا ، ومانع ، وإذا
كانت اختيارا فهي مرفوعة على الابتداء والخبر لأنها جردت عن العوامل اللفظية كـ (هيات) .
فهنا ملخص مقالة الفارسي ، وهو جيد لا غبار عليه ، وقد اجترناه في شرحنا لكتاب
المفصل ١ هـ .
الأزهر الصافية ١ / ١٦٥

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٦٣ - ١٦٦ ، وليس فيه هذا القول .
(٢) في ط : (رويد) ولا يستقيم المعنى الذي يقصد إليه المصنف وهو قطعها عن الإضافة وتوحيها
مع نصب ما بعدها على المفعولية .

(٣) في أ ، ج : (المصدر) وما أثبت أوجه .
(٤) قال تعالى : ﴿ هَيَّاتْ لِمَا تُوَعَّدُونَ ﴾ . الآية ٣٦ / المؤمنون .

قال الفراء : ه وقوله : (هيات هيات لما توعدون) لو لم تكن في (ما) اللام كان صوابا .
ودخول اللام عربي ، ومثله في الكلام : هيات لك ، هيات أنت . منا ... فمن لم يدخل اللام
رفع الاسم ... ومن أدخل اللام قال : (هيات) أداة ليست بأخوذة من فعل بمنزلة (بعيد)
و (قريب) ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هلم لك ، إذ لم تكن مأخوذة من فعل ه ه ه .
معاني القرآن ٢ / ٤٣٥ . وينظر : الكشف ٣ / ٣٢ - البيان ٢ / ١٨٤ - البيان ٢ / ٩٥٤ .

(٥) سقط من أ : (أن) (٦) سقط من أ : (مثل) .
(٧) في أ ، ط : (تدخل) . وينظر سيويه ١ / ١٥٧ .
(٨) في ب : (في اسم الفعل) (٩) سقط من ج : (هذا) .

وَ (فَعَالٍ) بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٌ كَ (تَرَالٍ) بِمَعْنَى : انزَل
وَ (فَعَالٍ) مُصَدَّرًا مَعْرِفَةً كَ (فَجَارٍ) وَصِفَةً لِمَوْلُثٍ مِثْلُ : يَأْفَسَاقُ^(١) ، مَعْنَى
لِمُشَابَهَةِ عَدْلًا وَزِنَةً .

قوله : « وَفَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٌ ... » .

يعني : أن كل فعل ثلاثي لك^(٢) أن تبني عنه (فَعَالٍ) بمعنى (أَفْعَل) كقولك :
(تَرَالٍ) بمعنى : انزل^(٣) ، و (ضَرَابٍ) بمعنى : اضرب ، و (تَرَالِكِ) بمعنى :
اترك .

ولو قيل : إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر ، لم يكن بعيدا^(٤) لأنها جرت
في الفعل^(٥) على صيغة واحدة كجريان صيغة (أفعل) ، ولكنه لم يقله أحد
منهم^(٦) لما رأوا (فَعَالٍ) من صيغ^(٧) الأفعال ، ولما رأوا من دخول^(٨) الكسر فيه
من تجنب العرب من إدخال الكبير في^(٩) الأفعال ، حتى قالوا : ضربني ،
ويضربني فزادوا التون هربا من دخول الكسر في الأفعال .

قوله : « وَفَعَالٍ مُصَدَّرًا مَعْرِفَةً كَ (فَجَارٍ) ... إلى آخره » .

لما كان من المبنيات ما يوافق (فَعَالٍ) في الصيغة - وإن لم يكن من أسماء // ١٠٤
الأفعال - ذكر منه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في (ما) الاستفهامية والشرطية
والموصوفة على ما تقدم^(١٠) .

(١) في بعض نسخ المتن : (وصفة نحو فساق) ، وكذلك في الرضي ٦٧ / ٢ .

(٢) في ج ، ط : (فَعَالِك) . (٣) في أ ، ب : (وتراك بمعنى اترك) ويلزم التكرار مع ما بعده .

(٤) الذي حدا بالمصنف إلى هذا القول هو قول سيويه ٤١ / ٢ : « ... وأعلم أن (فَعَالٍ) جائزة من كل

ما كان على بناء (فَعَل) أو (فَعَل) أو (فَعَل) ، لا يجوز من (أفعلت) لأنها لم تسمعه من بنات الأربعة

إلا أن تسمع شيئا خجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك : قرقر ، وعرعار ... ١٤ هـ . وينظر :

شرح الوافية للمصنف ٢ / ٢٨٩ - شرح الرضي ٢ / ٧٥ . (٥) في ج ، ط : (من فعل) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٦ : « ... وقال للبرد : (فَعَالٍ) في الأمر من الثلاثي مسموع ، فلا يقال : قوام

وفعاد في (قم) و (العد) إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم يقلها العرب ، وليس لنا في أبنية المبالغة

أن نقيس فلا نقول في (شاكِر) و (غافر) : شكير ، وغفير ١٤ هـ .

(٧) في ط : (من صيغة) . (٨) في ط : (من وجود) .

(٩) سقط من ط (في) . (١٠) ينظر قوله في ص ٧٣٢ .

وهو على ثلاث أضرب :

ما هو مصدر معرفة كـ (فَجَارٍ)^(١) . وما هو في معنى الصفة مثل :
يَا فَسَاقِي ، وَيَا نَحِيَاثٍ^(٢) ، وبابه^(٣) .

وهذان البابان مبيان باتفاقهما لمشابهتهما (فَعَالٍ) - الذي هو اسم فعل - من
حيث العدل ، ومن حيث الزنة .

أما العدل فلأن (فَجَارٍ) معدول به^(٤) عن (الفجور) أو (الفجرة)^(٥)
و (فَسَاقِي) معدول به عن (فاسقة)^(٦) .

وأما (الزنة) فلاتفاقهما معا في بناء (فَعَالٍ) .

وقول^(٧) من قال : (إن^(٨) فجار ميني لتضمنه تاء التأنيث وفساق كذلك)^(٩)
ضعيف لأن تضمنه تاء التأنيث لا يوجب بناء كالأسماء التي هي مؤنث ولا تاء
تأنيث^(١٠) فيها كـ (نَفْسٌ) و (أذُنٌ) و (عَيْنٌ) وشبهه^(١١) .

(١) قال الرضي ٢ / ٧٦ ، ٧٧ : الثاني من أقسام (فعال) المصدر ، وهو على ما قيل ، معرف
مؤنث . ولم يقم إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ... هـ ١ هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٠ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ .

(٢) في سيبويه ٢ / ٣٨ : هـ ... وما جاء من الوصف منادي وغير منادي : يا نحيات و بالكاع ،
فهذا اسم للمخيبة ولللكعاء ... هـ ١ هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

(٣) سقط من ط : (وبابه) . (٤) سقط من ج ، ط : (به) .

(٥) في سيبويه ٢ / ٣٨ ، ٣٩ : هـ ... وما جاء اسما للمصدر قول الشاعر (النابغة) :

إذا اقتسمنا خطيتنا بيننا . فحملت برة واحتملت فجار

فـ (فجار) معدول عن (الفجرة) ... وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل
ولأنه مؤنث بمنزلة هـ ١ هـ .

وفيه رد على الرضي الذي أنكر كونه مصدرا معرفا مؤنثا . ينظر الحامش رقم (١) وينظر

أيضا : المقتضب ٣ / ٣٦٨ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ - الأزهار الصافية ١ / ١٨٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ٥٧ - شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(٧) سقط من ج : (قول) . (٨) سقط من ط : (إن) .

(٩) بسبه الرضي إلى السمواقي . شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(١٠) في ج : (التأنيث) .

(١١) سقط من أ : (وشبهه) . وقد رد العلوي في شرحه على المصنف هذا القول بقوله =

وَعَلَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَكِّدًا (قَطَامٍ) وَ (غَلَابٍ) مَبْنِي فِي الْحِجَازِ

ومن قال^(١) : (إن فَجَارٍ مَبْنِي لتضمينه معنى لام التعريف)^(٢) لم يعد لما ثبث في (أمس) حيث كان بناؤه^(٣) لذلك^(٤) .

والضرب الثالث ما وضع علما للأعيان مؤنثا^(٥) .

وإنما قال : علما ، ليخرج باب (فَسَاقِي)^(٦) . وإنما قال : للأعيان ، ليخرج باب (فجار)^(٧) لأنه وإن كان علما فإنه للمعاني لا للأعيان . وقوله : مؤنثا ، تنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك^(٨) .

وهذا القسم مبني في^(٩) لغة أهل الحجاز لمشابهته^(١٠) ما تقدم في العدل والزنة^(١١) ، وهذا العدل - وإن كان تقديريا إذ ليس (قاطمة) و (غالية) عدل عنهما تحقيقا - إنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لما منع من الإعراب ، ولا مانع يمكن سوى ما قدر ، فلزم^(١٢) المصير إليه .

= وما ذكره غير لازم ، لأننا نقول : إن (عينا) و (أذنا) ليس التأنث فيهما على جهة التضمين ، وإنما هو شيء حذف ، ولهذا يعود عند التصغير ، بخلاف (فجار) فإنه على جهة التضمين للحذف وللفرقة بين الأمرين بالبناء وعدم البناء ، فحيث جعل البناء دل على التضمين ، وحيث لا بناء دل على عدمه هـ ١٤٤ . الأزهري الصافية ١ / ١٨٣ .

(١) قال الرضي ٧٧ / ٢ : هـ ... على أن السراي جوز كون (برة) بمعنى : البارة ، فكأن يكون (فجار) بمعنى : الفاجرة ، كأنه قال : احتملت الخصلة البارة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ... هـ ١٤٤ .

(٢) في ب : (لام المعرفة) ، وفي ج ، ط : (لتضمينه لام التعريف) .

(٣) ينظر : سيويه ٤٣ / ٢ . (٤) في ج : (كذلك) .

(٥) سقط من ج ، ط : (مؤنثا) . (٦) لأنه صفة لا علم ، ينظر ص ٧٤٨ .

(٧) لأنه مصدر لا علم . ينظر ص ٧٤٨ .

(٨) ينظر المقتضب ٣٦٨ / ٣ . (٩) في ب : (على لغة) .

(١٠) في أ : (لمشابهة) .

(١١) في المقتضب ٣٧٣ / ٣ : هـ ... فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل لأنه مؤنث معنول ، وإنما أصله : حاذمة وراقشة وقاطمة ... هـ ١٤٤ . وينظر : سيويه ٤٠ / ٢ . وقد

ذكر هذا مفصلا في باب (المنوع من من الصرف) ص ٢٧٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) .

(١٢) في ط : (فوجب) .

مَعْرَبٌ فِي بَنِي تَمِيمٍ إِلَّا قَافِي آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ : حَضَارِ

وهو معرب في لغة بني تميم لإعراب ما لا ينصرف^(١) إلا ما كان آخره راء فإنهم يوافقون الحجازيين في بنائه^(٢) إلا القليل^(٣) منهم فإنهم يعممون الإعراب في جميع الباب .

وهؤلاء القليل جروا على القياس^(٤) ، إذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والإعراب ، وإذا لم يكن في هذا الباب علة توجب البناء^(٥) وجب إعرابه ، ولا فرق بين راء^(٦) وغيرها .

ووجه اللغة الكثرية^(٧) في بني تميم ضعيف ، لأنهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لتحصل^(٨) الإمالة بتحقيق موجبها ، وهو ضعيف إذ لم يثبت موجب البناء^(٩) من قصد حصول موجب الإمالة^(١٠) .

(١) في سيبويه ٢ / ٤٠ : ... واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعها وتنصبه ونحريه بحري اسم لا ينصرف ، وهو لقياس ... ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام ، لأن هذه معلولة عن (حاذمة) وقطام معلولة عن (قاطمة) أو (قطمة) وإنما كل واحدة منهما معلولة عن الاسم الذي هو علم ، ليس عن صفة ... ١٤ هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٥ - وقد ذكرت هذا الوجه مفصلاً في باب (المنوع من الصرف) ص ٢٧٦ مع الغامض رقم (٢) .

(٢) قال المبرد : ... وما كان آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة ١٤ هـ .
المقتضب ٣ / ٢٧٥ - وينظر : سيبويه ٢ / ٤٠ ، ٤١ - المقتضب ٣ / ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) في ب : (إلا قليل) .

(٤) هنا معنى قول سيبويه ٢ / ٤١ : ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة الأولى القديسة ، فرعم الخليل إن إجناح الألف أحق عليهم - يعني الإمالة - ليكون العمل من وجه واحد ، ففكرهوا وترك الحقة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا ... ١٤ هـ .

(٥) في ج ، ط : (موجبة للبناء) . (٦) في ب : (الراء) .

(٧) وهي التفرقة بين ما آخره راء وغيره .

(٨) في ج : (لتحصيل) .

(٩) في ب : (للبناء) . (١٠) ينظر قول سيبويه في الغامض رقم (٤) .

وغاية ما يقال : إن تقدير موجب البناء^(١) في الجميع ممكن كما هو^(٢) لغة أهل الحجاز ، وتقدير انتفائه ممكن كـ [اللغة] القلبي في بني تميم^(٣) ، فقصد الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه^(٤) غرض مقصود ، وهو الإمالة ، وتقيه فيما لا يحصل فيه ذلك^(٥) الغرض^(٦) .

وإنما أعربوه إعراب ما لا ينصرف لتحقيق العلتين^(٧) المانعتين للصراف من التعريف والتأنيث^(٨) .

وقد قيل^(٩) : إن فيه - على هذه اللغة^(١٠) - العدل^(١١) أيضًا لما ثبت من بنائهم (حَضَار) ، والباب كله^(١٢) واحد^(١٣) . وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يدفع ذلك .

* * *

- (١) سقط من ج ما بين قوله : (البناء) السابقة وهذه .
 - (٢) (هو) في هامش أ .
 - (٣) وهي عدم التفريق بين ما آخره راء وغيره ، فيعربون الجميع إعراب ما لا ينصرف .
 - (٤) سقط من أ : (عنه) .
 - (٥) (ذلك) في هامش أ .
 - (٦) وهو الإمالة فيما كان آخره راء . وينظر شرح الرضي ٢ / ٧٩ .
 - (٧) في أ : (للعتين) وهو تعريف . (٨) في ط : (من التأنيث والتعريف) .
 - (٩) زاد في ب : (فيه) .
 - (١٠) وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف .
 - (١١) (العدل) في هامش أ .
 - (١٢) سقط من ب ، ج ، ط : (كله) .
 - (١٣) قال الرضي - حاكيا قول المصنف - : ... قال : وعند فصحاء بني تميم في نحو (حضار) العدل التقديري والوزن . ونحو (قطام) التأنيث والعلمية ، لأننا غير مضطرين لمنع الصرف إلا للعدل ، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية .
- قال : وبعضهم يقدر فيه أيضًا العدل لأنه من باب (حضار) المضطر فيه إلى تقدير العدل ، أي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العلم الشخصي لما اضطروا في بعضه ، أي : ذي الرء ... ١٥٠ شرح الرضي ٢ / ٧٩ .
- وينظر قول المصنف في باب (المنوع من الصرف) ص ٢٧٦ .

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

الأصوات : كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ أَوْ صَوْتٌ بِهِ لِلْبَهَائِمِ ، فَالْأَوَّلُ كَ (غَاقِ)
وَالثَّانِي كَ (نِخْ)

قوله (١) : هـ الأصوات : كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ أَوْ صَوْنٌ بِهِ لِلْبَهَائِمِ (٢) .
إنما بني هذا النوع لأن وضعه على أن يتطرق به مفرذاً ، ألا ترى أنك إذا قلت : (غَاقِ) -
حاكياً صوت (٣) الغراب - لم يحتاج إلى ما يتركب معه لأن وضعه على حكايته لا غير .
وكذلك إذا قلت : (نِخْ) - وشبهه للبعير // وغيره - لم تقصد إلا إلى إسماعه
هذا الصوت لجري العادة بإناخته - أو غيرها - عنده (٤) ، فلم يحتاج باعتبار
المعنى (٥) الذي وضع (٦) له إلى جزء (٧) آخر يتركب معه .

فإن وقع شيء من هذا الباب مركباً (٨) فإنما قصد به اللفظ كقولك : نِخْ
صوت للبعير ، وغَاقِ حكاية (٩) صوت الغراب . وتقول : قلت غَاقِ ، وقلت
نِخْ (١٠) وتقول : يحكي صوت الغراب بغَاقِ ، ويناخ البعير بنِخْ (١١) ، فالمعروف
حينئذ أن يحكي على ما هو عليه في أصل وضعه ، ولا يعتبر تركيبه في الإعراب
كما لا يعتبر تركيب (قَدْ) و (ضَرَبَ) ونحوه (١٢) في الإعراب وإن قصد به (١٣)
اللفظ .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٩٣ : هـ أخذ يذكر القسم الخامس من أقسام المبنيات وهي أسماء الأصوات ،
وقسمها قسمين ، قسم يحكي به الصوت ك (طق) - حكاية وقع الحجر - و (غَاقِ) - حكاية
صوت الغراب - . وقسم بصوت به للبهائم ليحصل منه الصوت من إناخة ودعاء وغيره ك (نِخْ)
و (جوت) وغير ذلك هـ ١٤ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) في أ : (لصوت) . . . (٤) في أ ، ط : (عندهم) ، والمقصود : عند الصوت .

(٥) قال ابن مالك : هـ ... وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء لأنها غير عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف
المهملة ، ولأن فائدة الإعراب إبانة مقتضيات العامل ، وذلك غير موجود فيها ، فلم يكن لها في الإعراب
نصيب هـ ١٤ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٨ . (٦) سقط من ط : (وضع) .

(٧) في ب : (إلى أمر) . (٨) في ج ، ط : (فإن وقع شيء مركباً من هذا الباب) .

(٩) زاد في ب ، ط : (عن صوت) . (١٠) أي : على أنها مفعولين في الصورة .

(١١) أي : على أنها مجرورين في الصورة .

(١٢) أي : بما كان مبنياً أصالة . (١٣) في أ : (فصلوا) وما أثبتته أوجه .

فإن قلت : فقد قالوا : ألف ، باء ، إلى آخرها غير معربة^(١) ، فإذا ركبوا
أعربوا ، فلم لا يكون هذا كذلك ؟ .

فالجواب : أن (ألف) (باء) موضوع اسمي^(٢) لمسمى كوضع : رجل
وفرس ، والمقصود بوضعه استعماله مركبا ، وإذا^(٣) استعمل غير مركب وجب
بناؤه كما لو استعملت^(٤) (رجلا) و (فرسا) غير مركب وعدده^(٥) تعديدا ،
بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا استعمل مركبا لم يقصد به إلى مدلول له هو^(٦) اسمه ،
 وإنما قصد إلى ما ذكرناه من حكاية الصوت أو التصويت للبيعة . وقد جاء إعرابه
مركبا قليلا كقوله^(٧) :

[٣٠] نَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمِّمٍ جَوَانِيهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ^(٨)

(١) سبق أن ذكرت أن أبا علي الفارسي قد أجاز إعرابها مفردة غير مركبة ، وقد ذكر هذا نقلا عن
الزمخشري في الكشاف ١ / ٧٩ - ٨٣ . وينظر ما أثبتته قبل من ص ٢٣٥ مع الهامش رقم (٤) .
(٢) (اسما) زيادة من ب ، ج .
(٣) في ب ، ج : (فإذا) .
(٤) في ط : (كما استعمل) .
(٥) في أ : (وعدته) وهو تحريف .
(٦) سقط من ج ، ط : (هو) .

(٧) هو ذو الرمة غيلان . من قصيدة له يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله
ابن عمرو بن مخزوم . ينظر ديوانه ص ٦٧٩ ، ٦٩١ . وهو من الطويل .

٣٠ = البيت في اصطلاح المنطق ص ٢٩ - المفصل ص ٩٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٤ ، ٤ / ٨٢ ،
٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٨١ - الأزهار الصافية ١ / ٢٠٦ - خزنة الأدب ١ / ٥٠ ،
٢ / ٢٢٠ - ميسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٦٠ - والشاهد في البيت قوله : (باسم الشيب)
حيث جاء اسم الصوت معربا في هذا التركيب وهو من القليل قياسا واستعمالا .

(تداعين) : دعا بعضها بعضا ، ويروي بدله : (تادين) .
و (الشيب) - بالكسر - حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ، والصوت (شيب) بكسر
الياء . جعل هذا الصوت ممن يدعوهم إلى الشرب .

و (متللم) : المتكسر والمتهدم ، أراد : في حوض متللم .
و (البصرة) : حجارة رخو فيها بياض . قال ابن السكيت : هـ والبصرة ، الحجارة إلى البياض .
و (السيلام) - بكسر السين - جمع (سلعة) وهي الحجارة هـ ا .

ينظر : اصطلاح المنطق ص ٢٩ - المفصل في شرح شواهد المفصل ص ٩٥ - الخزنة ١ / ٥٠ .

(٨) لم يشي عجز البيت في ج ، ط .

وقوله^(١) :

[٣١] لَا يَتَعَشُّ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَحْوَنُهُ^(٢) دَاعٍ يُتَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْهُومٌ
ومن جعل (نَحَّ) وبابه - مما يصوت به للبهائم - من أسماء الأفعال فهو
مخطيء ، لأنها إذا جعلت أسماء أفعال^(٣) - وليس فيها شيء هو خير - وجب أن
تكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء^(٤) الفعل من الخطاب ، فيؤدي إلى
أن يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الأمر^(٥) بالخطاب ، وذلك مما لا يصدر إلا عن
غفلة^(٦) .

(١) البيت لذي الرمة من قصيدته التي شيب فيها بمحبوبته (خرقاء) وأولها :

أَنْ تَوَهَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءِ مَنْزِلَةَ مَاءِ الصَّبَاةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

ينظر ديوانه ص ٦٥١ - ٦٦٩ . وهو من المديد .

٣١ = الشاهد في إصلاح المنطق ص ٢٧٣ - الإفصاح للفارقي ص ٨١ - الخصائص ٣ / ٢٩ - المفصل
ص ٩٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٤ - ميسوط الأحكام ورقة ٢٦٠ - الأزهار الصافية ١ /
٢٠٦ - خزائن الأدب ٢ / ٢٢٠ . والشاهد في البيت قوله : (باسم الماء) حيث يحتمل أن
يكون معربا محكيا ، ويحتمل أن يكون تصويئا ، فيكون مبنيا .

• قال الفارقي : ه ... قال أبو علي : ف (الماء) هنا صوت الشاء ، وذكر أن المعنى : يتاديه
باسم معنى (الماء) ، واسم معنى الماء هو (الماء) ، فأضاف الاسم إلى المسمى ه ا ه .

الإفصاح ص ٨١ - وينظر الخصائص ٣ / ٢٩ .

(يتعش) : يرفع ، ويروي بدلا منه : (يرفع) .

(الطرف) : جنس العين . (تحونه) : تعهده .

(الماء) : صوت الشاء . (مبهوم) : أصله لصوت الظباء واستعمل لجرد الصوت .

والمعنى : أنه لا يرفع جنس عينه في حالة من الأحوال إلا في الحال الذي تعهده فيها داع يتاديه
بهذه اللفظة : ماء ، ماء . ينظر المفضل شرح شواهد المفصل ص ٩٤ .

(٢) لم يثبت صدر الشاهد في ج ، ط .

(٣) في ط : (من أسماء الأفعال) . (٤) في ب : (يقتضي) .

(٥) مصححة في هامش أ : (امتثال الأمر) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٠ ، ٨١ : ه ... وأنا لا أرى منعا من ارتكاب صوررة هذه الأصوات -
المقارنة في الأصل للضرب أو السبر لما استغنى بها الطالب عنهما - أسماء أفعال بمعنى الأمر =

فإن زعم زاعم^(١) أنا نجد من^(٢) أنفسنا العلم الضروري بالقصد إلى ذلك ،
فهو غلط ، وإنما الحاصل : القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله
تعالى^(٣) العادة بذلك منه عنده ، إلا أنه يخاطب ما لا يعقل بطلب الامثال^(٤) .

* * *

كما ذهب بعضهم ، فتكون أوامر ونواهي لأن الله سبحانه وتعالى جعل المعجموات في هم المطلوب
من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء ، فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء هـ ١٤ .
وعلى ابن يعيش هذا المذهب قوله هـ / ٤ / ٧٦ : ... لأن أسماء الأفعال والأصوات متواخية لأنها
مزجور بها كما أن الأصوات كذلك هـ ١٤ . وينظر : الفصل من ١٦٥ - مبسوط الأحكام للبريزي
ورقة ٣٦٠ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(١) سقط من ب ، ج : (زاعم) .

(٢) في ط : (في) بدل (من) .

(٣) (تعالى) زيادة من ب .

ذكر العلوي هذا القول في شرحه نقلاً عن المصنف ثم علق عليه بقوله : هـ ... واعلم أن
الشيخ قد جرى في هذا الكلام على مسلك الحق في مطابقة عقيدة أهل العدل من الزيدية والمعتزلة
في استحالة تكليف ما لا يطاق ، والأمر بما لا يمكن فعله ، وغفل عن عقيدة الجبر الذي هو
مذهبه ومذهب أسلافه الأشعرية حيث زعموا أمر الكافر بالإيمان وهو محال منه ، وطلب تحصيله
وهو عاجز عن القدرة عليه ، فهو محال في حقه لأنه خلاف معلوم الله تعالى ، ولأن القدرة موجبة
فلا تكون حاصلة له ، وجوزوا على أثر هذا طلب الخياطة من الحجر ، والكتابة من الشجر ،
وأمر المقعد من الطيران في الجو ، إلى غير ذلك من الشفاعات الفاحشة والتهجينات الوحشة التي
يأبأها كل عاقل ويضحك منها كل جاهل ...

وهذا عارض أحوج إلى ذكره كلام الشيخ حيث اعترف بالصحيح وغفل عن مذهبه
الصحيح ... هـ ١٤ .

الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

المُرَكَّبَات

المُرَكَّبَات : كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيًّا ، كَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ (حَادِي عَشَرَ) وَأَحْوَاهِمَا

قوله (١) : « المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ... إِلَى آخِرِهِ » .

وإنما قال : (ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب (٢) المضاف والمضاف إليه ، فإنه وإن كان (٣) مركبا فليس مبنيا ، وليخرج عنه (٤) باب (تَأْبُطَ شُرًّا) فإنه (٥) محكي على أصله قبل التسمية به (٦) ، وليس الغرض ها هنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب .

وهذا المركب على ضربين :

ضرب يتضمن الثاني معنى الحرف فيبيان جميعا كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، أما الثاني فلتضمنه معنى الحرف (٧) ، وأما الأول فليكونه أشبه صدر الكلمة فوجب أن يكون مبنيا (٨) .
وكذلك : (وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ) (٩) و (هُوَ جَارِي يَيْتَ بَيْتٍ) (١٠)

(١) سقط من ج ، ط : (قوله) .

(٢) سقط من ج : (باب) .

(٤) سقط من أ : (عنه) .

(٥) سقط من ج : (كان) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٤ : « ... وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنها من عوارض الكلمة لا الكلام ، وأما بعد العلمية فهي محكية باللفظ على ما يجيء ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليها ، إعرابية أو بنائية ، أو بالسكون الذي كان كذلك » ١ .

(٧) وذلك أن أصل (خمسة عشر) ، خمسة وعشر ، حذف اللول قصدا لمزج الأسمين وتركيبهما .

(٨) ينظر : المفصل ص ١٧٦ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٥ - شرح ابن عيش ٤ / ١١٢ .

(٩) قال الزعشري : « وكذلك وقعوا في (حيص بيص) أي : في فتحة تخرج بأهلها متأخرين ومستخدمين » ١ .

١ . المفصل ص ١٧٦ ، ١٧٧ . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣١ .

وقال العلوي : « ... وأما عن الاختلاط كما حكى عن الفراء ، وأما عن شدة الأمر وصعوبته كما حكى

بعض المتأخرين ، وهذا هو أعجبها لأنه جامع لهذه المعاني كلها » ١ . الأزهار الصافية ٢ / ٢٢٠ .

وينظر : سيويه ٢ / ٥١ - اللسان (حيص) .

(١٠) ينظر : سيويه ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٥٣ - اللسان (بيت) - ابن عيش ٤ / ١١٧ .

الإثني عشر (اثني عشر)

و (سَهَلَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ يَيْنِ ^(١)) و (تَفَرَّقُوا ^(٢) شَعَرَ بَعْرٍ ^(٣)) و (شَنَّرَ مَنَرٌ ^(٤))
و (خَذَعَ مَذْعٌ ^(٥)) . وشبهه .

قوله : الإثني عشر // استثناء ^(٦) من باب (خَمْسَةَ عَشَرَ) لأنه مخالف
له ^(٧) في البناء .

وإنما أعرب الأول ^(٨) مع قيام التعلية المقتضية للبناء في بابه لما شبه بالمضارع في
حذف النون منه ، لأن الأصل : اثنان وعشرة ، فلما حذفت الواو بقي اثنان
عشرة ، ففكرهوا للنون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو ^(٩) التي تؤذن ^(١٠)
بالانصال ، فحذفوا النون تشبيها له ^(١١) بالمضارع ، فلما شبه بالمضارع وجب
إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء ، فوجب البقاء على الإعراب ،
وبقي (عشر) على بنائه لتضمنه معنى الحرف ^(١٢) .

(١) في شرح ابن عيوش ٤ / ١١٧ : ... وقالوا : وضع هذا الأمر بين يين ، فينوهما واحدا لأن الأصل
بين هذا وبين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفا والنية نية العطف لتضمنه معنى الحرف ، وهو في موضع
الحال أيضا ، إذ المراد بقولهم : (وقع بين يين) أي : وسطا ... ٨١٤ . وينظر : سيويه ٢ / ٥٣ -
شرح الرضي ٢ / ٩١ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٩٤ .

(٢) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٩ : ذهبوا شفر بفر ، وشلر منر ، وخذع مذع . أي : في كل
وجه ٨١٤ . وينظر : اللسان (شفر) .

(٣) يقال : اشتفر في البلاد : إذا أهدى فيها . وشفر الكلب : إذا رفع إحدى رجله ليبول فباحدها من الأخرى .

ويقال بفر النجم : إذا سقط وهاج بالمطر ، أو من البخر وهو العطش يأخذ الإبل فلا تروى وربما ماتت .

(٤) (شنر) : من التشنر ، أي : التفرق . و (منر) من التبذر - وهو الإسراف - والميم بدل من الباء ،
ويقال : شنر بذر ، والباء على الأصل - أو من (منرت البيضة) أي : فسدت .

(٥) (خذع) : من الخذع ، وهو القطع . و (مذع) من قولهم : فلان مذع ، أي : كذاب يهشي الأخبار
وينشرها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٢ - شرح ابن عيوش ٤ / ١١٨ ، ١١٩ - اللسان (شنر)
سيويه ٢ / ٥٤ - إصلاح المنطق ص ١٠٣ .

(٦) في أ : (مستثنى) . (٧) سقط من أ : (له) ، وفي ج : (مخالفة) .

(٨) أي : من (اثني عشر) . (٩) سقط من ج ما بين (الواو) السابقة وهذه .

(١٠) في ط : (الذي يؤذن) . (١١) في أ : (لما) وهو سحر .

(١٢) قال في شرح الموافقة : ... وتسقط (اثنا عشر) لأنها لم تكن كما بنيت أصولها وقال (المحررة) إما
لأنها حررت عن البناء ، وأما لأنها حررت أمزها في تعليل إعرابها ، لأنها لما حذفت النون من (اثنان) =

وَالْأُغْرَبُ الثَّانِي كَ (بَعْلَبُكَ) ، وَبَنِي الْأَوَّلِ فِي الْأَفْصَحِ

الضرب الثاني من تقسيم المركبات أن لا يتضمن الثاني معنى الحرف^(١) كباب (بَعْلَبُكَ)^(٢) ، فيبني^(٣) الأول من هذا الباب لتزله بمنزلة الجزء ، ويعرب آخر الاسمين بإعراب المفرد فيقال : هذا بَعْلَبُكَ ورأيت بَعْلَبُكَ ، ومررت ببَعْلَبُكَ ، فلا يصرف^(٤) للعتلين . هذا هو الفصح .

ومن العرب من يستعمل الأول كالمضايغ فيعربه بإعراب المضايغ بالرفع والنصب والجر ، ويعرب الثاني بإعراب المضايغ إليه .

ثم انقسم هؤلاء قسمين ، قسم يعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، وقسم يعربونه إعراب المنصرف ، فيقول الأول : هذا بَعْلَبُكَ . ويقول الثاني : هذا بَعْلَبُكَ^(٥) .

وأما قولهم : (أَفْعَلُ هَذَا يَأْدِي بَدَيْي) وبأدي بدائي^(٦) ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَيِّئًا^(٧) فقد عده المحققون^(٨) من باب المبنيات وهو محتمل .

= أشبه المضايغ وصار الاسم الثاني بدلا منها ، فكان كالمضايغ إليه ، وامتنعوا من مزج الأول معه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف وترك الأول على إعرابه ٨١٤ . شرح اللواقية ٢ / ٢٩٥ ، ٣٩٦ . وينظر : أمرار العربية ص ٢٢٠ .

وفي سيويه ٢ / ٥٥ ، ٥٦ : ... وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يخرج عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة (خمسة عشر) ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فخصر (اثنا) في الرفع ، و (اثني) في النصب والجر ، و (عشر) بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة ... ٨٠٠ . هذا... وقد نسب الرضي إلى ابن حزم قوله القول بأنه مبنية كسائر أحواله من الصدور لكونه يحتاج إلى الجزء الثاني مثلها . شرح الرضي ٢ / ٨٨ .

- (١) في ب ، ج : (حرف) .
- (٢) والمقصود : كل علم ركب تركيبيا مزجيا نحو : حضيرت موت ومعد يكرب وقالقلا .
- (٣) في أ : (فيبني) .
- (٤) في ج : (فلا ينصرف) .
- (٥) ينظر : سيويه ٢ / ٥٤ ، شرح الرضي ٢ / ٨٢ - الأزهار الصافية ١ / ٢٢٢ .
- (٦) قال الزمخشري : أصله (بأديء بده) و (بأديء بده) فنحذف بطرح الهزة والإسكان واتصل به على الحال ، ومعناه ، مبتدئا به قبل كل شيء ٨١٤ الفصل من ١٧٩ .
- (٧) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ : ذهبوا أيدي سيئ ، وتفرقوا أيدي سيئ ، أي : تفرقوا تفرقا لا اجتماع معه ٨١٤ وينظر سيويه ٢ / ٥٤ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٣ .
- (٨) بهذا قال أبو نصر الجوهري ، وتبعه الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ . ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١١١٢ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ . شرح الرضي ٢ / ٩٠ .

فإن أصل قولك^(١) : (بَادِي بَدِي) و (يَادِي بَدَا)^(٢) : بَادِي بَدَاء ، وَبَادِي بَدَاء^(٣) ، أَي : أول مبتدأ^(٤) ، فهو منصوب على الحال ، وإنما خففت الهمزتان من آخرهما ، وتخفيف الهمزة لا يوجب بناء^(٥) ، ألا ترى أنك لو خففت فقلت^(٦) في (مبتدِي) مبتدِي^(٧) ، وفي (بَدَاء) : بَدَا ، لم يختلف في أنه باقٍ على إعرابه ، وإنما غايته أن كان معرباً لفظاً قصار معرباً تقديراً .

وكذلك : (أَيَدِي سَبَا) المعنى : ذهبوا مثل أيدي سبأ ، في تشتتهم وتفرقهم^(٨) في البلاد^(٩) ، فحذف المضاف وأعرّب المضاف إليه إعرابه ، ثم خففت الهمزة^(١٠) من (سبَا) وسكنت الياء من (أَيَدِي) على التخفيف ، وذلك لا يوجب بناء .

والذي يمكن أن يقال في تمثيته : أنه كثر حتى صار معنى المضاف والمضاف إليه نسياً منسياً ، فلا يفهم^(١١) من (أَيَدِي سبَا) إلا (مشتتين) ، ولا يفهم من (بَادِي بَدَا)^(١٢) إلا (أول) ، فشيء بـ (بعلبك) في أن الأول كالجزء فوجب بناؤه .

(١) سقط من ج ، ط : (قولك) . (٢) سقط من ج : (بَادِي بَدَا) .

(٣) في ط : (فإن أصل بَادِي بَدِي : بَادِي بَدَاء ، وَبَادِي بَدَا : بَادِي بَدَاء) .

(٤) كذا قال الزنجشيري في مفصله ص ١٧٩ - وينظر الهامش رقم (٧) من الصفحة السابقة .

(٥) في سيويه ٢ / ٥٤ : ه ... وأما (أَيَدِي سبَا) و (قَالِي قَلَا) و (بَادِي بَدَا) فإنما هي بمنزلة

(خمسة عشر) ، تقول : جاوزوا أَيَدِي سبَا ، ومن العرب من يجعله مضافاً فينون (سبَا) قال

الشاعر (وهو ذو الرمة) :

فبالك من دار نَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سبَا بَعْدِي وَطَالَ أَحْيَاهَا

فينون ويجعله مضافاً كـ (معديكرب) ، وأما قوله : كان ذلك بَادِي بَدَا ، فإنهم جعلوها بمنزلة

(خمسة عشر) ، ولا تعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمع من العرب ،

ومن العرب من يقول : بَادِي بَدِي ... ه ١ ه .

(٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (ألا ترى أنك لو قلت) وما أثبتته أوجه .

(٧) في ب : (مبتدأ) وهو تحريف . (٨) ينظر مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ .

(٩) (في البلاد) زيادة من ب . (١٠) في ج : (خفف الهمز) .

(١١) في أ : (ولا يفهم) . (١٢) في ج ، ط : (بَادِي بَدِي) بالقصر .

فإن قلت : فالأعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته فكان يجب أن يبنى الأول بناء ما ذكرت لأنه معنى المضاف والمضاف إليه غير مراد .

فالجواب : أن الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجرى الأصول المنقولة هي عنها ، بخلاف غيرها ، فلذلك لم يفعل فيها شيء من^(١) هذا الفعل ، وفعل^(٢) في غيرها^(٣) .

* * *

(١) سقط من ج ، ط : (شيء من) .

(٢) سقط من ب : (وفعل) .

(٣) ذكر العلوي في شرحه مضمون هذا النص نقلاً عن المصنف فقال : « ... لا يقال : فالأعلام المضافة متحقق فيها معنى المفرد لا غير ، وإطراح معنى الإضافة كـ (عبد الله) و (أبي بكر) و (امرئ القيس) والكنى كلها ، فيلزم أن تكون مبنية من جهة أن معنى الإضافة غير مرادة ها هنا . لأننا نقول : لا سواء ، فإن هذه الأعلام وإن كانت مشاركة للصورة التي ذكرناها في فهم المفرد منها ، لكن الأعلام سلك بها مسلك المطابقة لما نقلت عنه في الإعراب ، فلهذا بقيت عليه ، بخلاف هذه فإنها ليست منقولة من أصل فرائعي بها أصلها ، فلا جرم جرت مجرى : بعليك وحضرموت ، فافترقا » ا هـ .

الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

الكنائيات

الكنائيات : (كَم) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْت) وَ (ذَيْت) لِلْحَدِيثِ ..

قوله^(١) : ه الكنائيات (كَم) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْت) وَ (ذَيْت) لِلْحَدِيثِ^(٢) .
المراد^(٣) بالكنائيات - ها هنا^(٤) - // المبنية ، وإلا ف (فُلَانٌ) وَ (فُلَانَةٌ) ،
وَ (الفُلَانُ) وَ (الفُلَانَةُ) وبابه كناية^(٥) وليس مبني .

والمراد بالكنائيات - ها هنا - ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام مفسرا ، إما لإبهامه
على المخاطب وإما لسيانته ، فعلى ذلك لا تكون (كَم) من ذلك^(٦) . ولا يستقيم أن
تكون الكناية مراد بها : وقوع اللفظ^(٧) عوضا^(٨) من لفظ أو من ألفاظ - فإنه يؤدي
إلى أن تكون أكثر الكلمات كنائيات ، وإلى أن يكون نحو : أين ، وكيف ، أيا ، ومتى ،
كنائيات^(٩) .

نعم قد تطلق الكنائيات^(١٠) أيضا على لفظ غير به عن لفظ ليس مثله في السماجة ، كما يكنى
ب (هُنُ) وَ (هُنَّة) عن^(١١) الفرج ، وكما يكنى ب (الغائط) عن غيره^(١٢) ، وكما يكنى
ب (وطئت) عن غيره^(١٣) ، وليس ذلك مرادا ها هنا .

وإنما سبق (كَم) في باب الكنائيات لما وافق (كَذَا) في العدد ، وهو مبني حتى
لا يجعل له باب آخر ، كما سبقت (ما)^(١٤) الاستفهامية والشرطية في (ما)
الموصولة^(١٥) لما وافقتها لفظا وإن كانت تخالفها معنى .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) سقط من ب : (للحدِيث) .
(٣) زاد في ب : (قال المراد) . (٤) (ها هنا) زيادة من ط .
(٥) (فُلَان) وَ (فُلَانَةٌ) : كناية عن الذكر والأنثى من الناس ، فإن كئيت بهما عن غير الناس قلت :
(الفُلَان) وَ (الفُلَانَةُ) . اللسان (قل) . وينظر : سيويه ٢ / ١٤٨ .
(٦) ذكر الرضي هذا نقلا عن المصنف ، وزاد : ... ولا لفظ (كَذَا) - في قولك : (عندي كذا
رجلا - لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ، ولا (كَيْت) وَ (ذَيْت) - في قولك :
كان من الأمر كَيْت وكَيْت وذَيْت وذَيْت ... ١١٥ . شرح الرضي ٢ / ٩٤ .
(٧) في ج ، ط : (اللفظ) . (٨) (عوضا) في هامش ج .
(٩) وذلك لأن هذه الأسماء من الاستفهام والشرط مكنى بها عن المعنيات غير المحصورة اختصارا .
ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٣ . (١٠) في ب ، ط : (الكناية) .
(١١) في ب ، ج ، ط : (على) . (١٢) أي : بما يخرج من دبر الإنسان .
(١٣) أي من نحو : الجماع أو الوقاع . (١٤) سقط من أ : (ما) . (١٥) ينظر من ٧٣٣

وبناء (كَم) في الاستفهامية واضح^(١) ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة
وضع الحروف ، أو لشبهها بأختها^(٢) ، أو لتضمنها معنى الإنشاء ، وهو بالحروف
غالباً^(٣) ، فأشبهت ما تضمن معنى الحرف^(٤) .

وأما (كَذَا) فمبني^(٥) إما لأن أصله (ذَا) دخلت عليه كاف التشبيه^(٦) ثم
استعمل على أصله ، وإما لكونه يكون كناية عن المبني في نحو : (تَحْمَسَةُ عَشْرَ)
فأجرى مجراه لكونه المتوسط .

وأما (كَيْت و كَيْت)^(٧) و (ذَيْت و ذَيْت)^(٨) فإنما بنيا لأنهما^(٩) وقعتا^(١٠) معا موقع
الجملة ، ولا إعراب للجملة من حيث كونها جملة ، فأجرينا مجراها .

وهذا البناء يصح أن يقال : (إنه مما ناسب مبني الأصل) لأنه أشبه الجملة
التي لا إعراب لها لفظي^(١١) و لا تقديري من حيث هي جملة .

ولا يصح أن يقال : (إنه مما وقع غير مركب) لأنه لما كان حكاية عن الجملة
تعذر وقوعه مركباً ، فإنه إنما يركب التركيب المقتضي لإعراب المفردات^(١٢) ، وأما
تركيب الجمل^(١٣) - من حيث كونها جملاً - فلا تقتضي إعراباً^(١٤) .

- (١) وهو شبهها لحرف الاستفهام . . . (٢) أي : الاستفهامية .
(٣) كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض . وبهذا قال الأنلسي أيضاً . ينظر شرح الرضوي ٩٤ / ٢ وقوله :
(غالباً) احتراز عن التصيب وإنشاء المدح والقم بـ (نعم) و (جس) .
(٤) في جـ : (الحروف) . . . (٥) في بـ : (فني) .
(٦) هذا أحد وجوه استعمالها ، والثاني : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكتوبتاها عن غير عدد كقول
أئمة اللغة (قيل لبعضهم : أما يمكن كذا وكذا وجد ؟ فقال : بل وجازاً) ، فنصب بإضمار (أعرف) .
والثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة مكتوبتاها عن العدد . ينظر : المفني ١٨٧ / ١ - الفوائد الضيائية ٤٨٩ / ٢ .
(٧) سقط من أ : (وكيت) .
(٨) قال الرضوي ٩٥ / ٢ : ... ولا تستعملان إلا مكررتين بولو العطف نحو : قال فلان كيت وكيت ،
وكان من الأمر ذيت وذيت ، وهما مخففتان من (كية) و (ذية) بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها
كأبي (بنت) ، والوقوف عليها : التاء كما على (بنت) . . . اهـ . وينظر : شرح ابن عيسى ١٣٧ / ٤ .
(٩) في جـ : (بيتا) . . . (١٠) في حـ ، ط : (وقعتان) .
(١١) سقط من أ : (لفظي) . . . (١٢) (المفردات) في هامش أ .
(١٣) في جـ : (للجملة) . . . (١٤) ينظر : شرح الرضوي ٩٥ / ٢ .

ف (كم) الاستفهامية مُمَيِّزًا مَنصُوبٌ مَقْرَدٌ ، وَالخَيْرِيَّةُ مُمَيِّزًا^(١) مَجْرُورٌ مَقْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ .

قوله : هـ ف (كم) الاستفهامية مُمَيِّزًا مَنصُوبٌ ، مَقْرَدٌ^(٢) .

لأنها لما كانت للعدد ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد^(٣) ، جعل كذلك ، لأنه لو جعل لأحد الطرفين لكان تحكما .

قوله : هـ وَالخَيْرِيَّةُ^(٤) مُمَيِّزًا مَجْرُورٌ مَقْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ^(٥) .

وإنما كان مجرورًا لأنها للتكثير^(٦) ، والعدد الصريح الكثير مميزه مجرور مفرد^(٧) كـ (مائة) و (ألف)^(٨) ، فكان جره لذلك^(٩) . وإنما جاء مفردًا لأن العدد الكثير مميزه كذلك .

وإنما جاء مجموعًا لأن العدد الكثير فيه ما ينبيء عن كميته صريحًا ، ولما كان هذا ليس مثله في الصريح^(١٠) جعل جمعه كأنه نائب عن معنى الصريح في مثله^(١١) .

(١) في بعض نسخ المتن : (وميز الخيرية) ، وكذا في الرضي ٩٦ / ٢ .
(٢) قال ابن السراج في الأصول : هـ اعلم أن لـ (كم) موضعين ، تكون في أحدهما استفهاما وفي الآخر خبرا . فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة (عشرين) وما أشبه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها ، تقول : كم درهما لك ؟ كما تقول : أعشرون درهما لك ؟ ثلاثون درهما لك ؟ فيتصب (الدرهم) بعد (كم) كما انتصب بعد (عشرين) و (ثلاثين) لأن (كم) اسم ينتظم العدد كله ، وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر هـ ١ . أصول النحو ١ / ٣٨٢ . وينظر : سيويه ١ / ٢٩١ - المقنضب ٣ / ٥٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٠ اللمع ص ٢٢٧ - المفصل ص ١٨٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٩ - المغني ١ / ١٨٥ .

(٣) في ج ، ط : (مفرد منصوب) . . . (٤) في نسخ الشرح : (وكم الخيرية) .
(٥) قال الفارسي : هـ ... فإذا استعملتها في الخبر بنيتها بالواحد والجمع وأضفتها إلى المعدود كما تضيف الأعداد المتونة ، وذلك قولك : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك ... هـ ١ . الإيضاح للفارسي ص ٢١٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٦ - شرح الرضي .
(٦) في هامش أ : (للكثرة) . (٧) سقط من ب : ج : (مفرد) .
(٨) قال الرضي ٢ / ٩٧ : هـ ... وبعض العرب ينصب مميز (كم) الخيرية مفرقا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التميز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال هـ ١ .
(٩) في ط : (فكان جيره كذلك) . (١٠) في ج ، ط : (الصريح) .
(١١) ينظر تعليل ذلك في شرح الرضي ٢ / ٩٧ وهو نقلا عن كلام المصنف .

وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا ، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَكِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا .

قوله : « وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا » .

يعني : في الاستفهامية والخبرية^(١) ، ودخولها على^(٢) الخبرية أكثر^(٣) ، وإذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة والمميز مجرور بـ (مِنْ) ، وإذا لم تدخل قدرت مضافة ، ويجوز أن تكون تامة وتكون (مِنْ) مقدره .

قوله : « وَلَهُمَا »^(٤) صَدْرُ الْكَلَامِ .

أما الاستفهامية فللاستفهام ، وأما الخبرية فلما تضمنت من المعنى الإنشائي في التكثير ، كما أن (رَبُّ) لما تضمنت المعنى الإنشائي // في التقليل وجب لها صدر الكلام^(٥) .

قوله : « وَكِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا » .

لقبولهما العوامل ، فلتكلم على مواضعهما ليتبين أمرهما^(٦) .

(١) أي : في مميز كل منهما . (٢) في ط : (في) .

(٣) قال الرضي ٩٧ / ٣ : « ... أما في الخبرية فكثر نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ، وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كَمْ) ، وأما مميز (كَمْ) الاستفهامية فلم أعر عليه مجروراً بـ (مِنْ) في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صححه ... ١٥٠ .

هذا ... ويرد على الرضي بأن الزمخشري قد جوز أن تكون (كَمْ) - في قوله تعالى : ﴿ سَلِّمْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ الآية ٢١١ البقرة - استفهامية وخبرية ، وذلك قوله : « ... فإن قلت : (كَمْ) استفهامية لم خبرية ؟ قلت : تحمل الأمرين ، ومعنى الاستفهام فيها للتقرير ١٥٠ . الكشاف ١ / ٣٥٤ . وقال الشريف الجرجاني : « ... وقال سعد الدين إن (كَمْ) فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله : (سَلِّمْ) ... ١٥٠ . حاشية الجرجاني على الرضي ٩٧ / ٢ .

(٤) في ط : (هما) بإسقاط الواو .

(٥) ذكر هذا في شرح الوافية وزاد عليه بقوله : « ... هذا منسوب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بحمل قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾ . ويؤمنون أن (كَمْ) فاعل (يهد) في الآيتين .

والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمرًا يعود على ما تقدم ، ويقفون على قوله (يهد لهم) ويتدنون بقوله : (كَمْ أَهْلَكْنَا) ... ١٥٠ شرح الوافية ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ . وينظر : مغاني القراء ٢ / ١٩٥ - البيان ٢ / ١٥٤ - التبيان ٢ / ٩٠٨ - مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٤ .

(٦) في ج : (مواضعها ... أمرها) .

فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُشْتَبِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَتَعْبُوبًا مَفْعُولًا عَلَى حَسَبِهِ ،
وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ أَوْ مُضَافٌ لِمَجْرُورٍ

قوله : « فكلُّ ما بعده فعلٌ غيرٌ مشتبِلٌ عنه بِضَمِيرِهِ كَانَ مَتَعْبُوبًا مَفْعُولًا عَلَى حَسَبِهِ » .
كقولك : كم رجلاً ضربت ؟ وكم غلامٍ ملكت . وكم ضربةً ضربت ؟ وكم
ضربةً ضربت^(١) . وكم يوماً ضربت ؟ وكم يوماً ضربت ، فتكون مفعولاً به
ومصدراً ومفعولاً فيه^(٢) ، على حسب العوامل لأنه مثل قولك : أعشرين رجلاً
ضربت ؟ وكثيراً من الغلمان ملكت . وأعشرين ضربةً ضربت ؟ وكثيراً من الضرب
ضربت . وأعشرين يوماً ضربت ؟ وكثيراً من الأيام ضربت^(٣) .

فلو قدرت متعلقاً بالفعل^(٤) محذوفاً - على ضعفه - صار الفعل حينئذٍ مشتغلاً عنه
فيكون في موضع رفع ، فإنه يكون مثل قولك : زيد ضربت^(٥) ، على معنى : ضربته .

قوله^(٦) : « وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ » .
لأنه يبطل عمل الجار بغيره ، ولا يتقدم معمول عليه^(٧) ، فلذلك
اغترفوا^(٨) تقديمه على ما له صدر الكلام لتنزله منزلة الجزء الواحد ، فتقول : بكم
رجلاً مررت^(٩) ؟ وغلامٍ كم رجلاً ضربت ؟^(١٠) .

ويكون إعراب المضاف كإعراب (كم) لو لم يكن مضافاً إليه^(١١) ، ولذلك
نصبت في قولك : غلامٍ كم رجلاً ضربت ؟^(١٢) .

- (١) سقط من ط : (وكم ضربةً ضربت) .
(٢) قال الرضي ٢ / ٩٨ : ... وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفاً أو مصدراً أو خبر (كان)
نحو : كم كان مالك ، أو مفعولاً ثانياً لهاب (ظن) نحو : كم ظننت مالك ؟ اه . وينظر : سيويه ١ /
١٠٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ - المقنَّب ٢ / ٦٣ - أصول ابن السراج ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ - الإيضاح للفارسي
ص ٢٢٢ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
(٣) سقط من ط الأمثلة الأربعة السابقة على هذا المثال .
(٤) في ب ، ج : (للفعل) .
(٥) في ط : (زينا) وهو سهو .
(٦) سقط من ب ، ج : (قوله) .
(٧) في ج : (عليه معموله) .
(٨) في ب ، ج : (اغترف) .
(٩) مثال للمجرور بالحرف .
(١٠) مثال للمجرور بالإضافة . وينظر : شرح ابن عيش ٤ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٩٨ .
(١١) سقط من ج : (مضافاً إليه) .
(١٢) والنصب فيه على المفعولية كما في نحو : كم رجلاً ضربت ؟ .

وَالْأَفْرُوعُ مَبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَعَبْرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفًا

والأفروع مرفوع لأنه إذا لم يكن معه جارٍ وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر وجب أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية^(١) فيتعين للمبتدأ أو الخبر^(٢) .
فإن لم يكن ظرفاً فهو مبتدأ كقولك^(٣) : كم رجلاً أخوتك ؟ وكم رجلاً ضربته ؟ لأن الفعل قد اشتغل عنه .

وإن كان ظرفاً^(٤) فهو خبر كقولك : كم يوماً سفرك ؟ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأ وهي للزمان تعذر^(٥) أن يكون خبرها (السفر) ، كما يتعذر ذلك^(٦) في مثل : متى سفرك ؟ فيجب أن يقتدر (السفر) ونحوه مبتدأ ، ويكون ما تقدم ظرفاً في موضع رفع على الخبر^(٧) مثله في قولك : متى القتال ؟ .

ولو قيل بجواز النصب فيما إذا اشتغل الفعل^(٨) عنه بضميره في مثل قولك : كم رجلاً ضربته ؟ لم يكن بعيداً ويكون بمنزلة زيدا ضربته ، منصوباً^(٩) بفعل دل عليه ما بعده ، إلا أنه يجب أن يقتدر بعد (كم) لا قبلها لثلاثي يوقعها في^(١٠) غير صدر الكلام ، فيقتدر : كم رجلاً ضربت ضربته ؟ فيكون الفرق بينه وبين (زيدا ضربته) أن تقدير الناصب ثم قبل المنصوب ، وما هنا بعده لوجود^(١١) المانع من تقديمه .

(١) قال الجاسي في شرحه : ... وهذا مبني على مذهب سيويه ، فإنه يحرر عمله بمعرفة عن تكرة متضمنة استغماماً . وأما عند غير سيويه فهنا خير مقدم على المبتدأ لكونه تكرة وما بعده معرفة ، اه للقوائد الضيائية ٢ / ٤٩٤ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٣ - شرح الرضي ٢ / ٩٨ - شرح ابن عرش ٤ / ١٢٧ .

- (٢) في أ : (والخير) . (٣) في أ ، ب : (كقولهم) .
(٤) في ط : (وإن لم يكن ظرفاً) ، وهو خطأ للزوم التكرار .
(٥) في ط : (يتعذر) . (٦) سقط من أ : (ذلك) .
(٧) قال الرضي ٢ / ٩٩ : ... ف (كم) - ما هنا - منصوب المحل أولاً داخل في قوله : (ما بعده فعل أو شبهه غير مشتغل عنه) لأن التقدير كم يوماً كائن سفرك ؟ ومرفوع المحل ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ... اه ١١٠ .
وينظر : مبسوط الأحكام للبرزقي ورقة ٣٦٨ - المادة للأردبيلي ص ٢٠٧ .
(٨) سقط من ط : (الفعل) . (٩) سقط من أ : (مثل) .
(١٠) في ب ، ج : (منصوب) بالرفع ، وما أثبت لوجه .
(١١) سقط من ج ، ط : (في) ... (١٢) في ط : (لوجود) .

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ . وَفِي مِثْلِ تَمْيِيزِ :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... ثَلَاثَةٌ أُوجِبُ

قوله : « وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ » .

يعني في مواضع الرفع والنصب والجر^(١) ، فإذا قلت : بمن مررت ؟ وبمن تمرر
أمرر ، فمجزور^(٢) .

وإذا قلت : من ضربت ؟ ومن تضرب أضرب ، فمنصوب^(٣) .

وإذا^(٤) قلت : من ضربته ؟ ومن ضربته ضربته ، فمرفوع على ما تقدم^(٥) .

قوله : « وَفِي مِثْلِ^(٦) تَمْيِيزِ :

[٣٢] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

ثَلَاثَةٌ أُوجِبُ » .

فالنصب على الاستفهامية وإن لم يُرَدَّ معنى الاستفهام لكن على مسيل التهكم ،

كأنه // متحقق ذلك ولكنه^(٧) ذهل عن كمية العدد ، فهو يسأل عنه^(٨) .

١٠٩

(١) سقط من ج : (والجر) .

(٢) وذلك لدخول حرف الجر على (من) الاستفهامية في المثال الأول والشرطية في التالي .

(٣) وذلك لوقوع الفعل بعد (من) الاستفهامية والشرطية غير مشغول عنه بضميره .

(٤) في ب : (فإذا) .

(٥) ينظر ص ٧٦٦ .

(٦) سقط من ط : (مثل) وكذا سقط من بعض نس المتن .

٣٢ = صدر بيت من الكامل للفرزدق ، وهو بنامه :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدَعَاءٌ قَدْ حَلَيْتَ عَلَى عَشَارِي

البيت من قصيدة يهجو بها جريرا . ينظر ديوانه ١ / ٣٦١ .

والبيت في سيويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ - المقتضب ٢ / ٥٨ - معاني الخراء ١ / ١٦٨ -

أصول النحو لابن المبراج ٢ / ٣٨٧ - جمل الزنجاجي ص ١٤٨ ، ١٤٩ - اللمع ص ٢٢٨ -

المفصل ص ١٨٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٤٤٣ - شرح الواغية للمصنف ٢ / ٤١٤ - شرح

الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٩٩ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٢ - شرح الرضي ٢ / ١٠٠ -

خزانة الأدب ٣ / ١٢٦ - شواهد العيني ١ / ٥٥٠ ، ٤ / ٤٨٩ . والشاهد في البيت أوضحه

المصنف مع ذكر ما فيه من أوجه . (٧) في أ : (ولا كنه) وهو تعريف .

(٨) قال الفارسي : « ... وأما النصب فبلى الاستفهام وهو يقصد التكثر أيضا ، تقول : (كَمْ عَمَّةٌ

لَكَ) أي : من كثير ... » ١٤٤ الإيضاح ص ٢٢ . وينظر الحلل لابن السنيدي ص ١٨٠ .

والجر على أنها (كم) الخبرية على التحقيق^(١) ، أي : كثير من عمالتك
وخلاتك^(٢) حلبت على عشاري .

والرفع على أن يكون المميز محذوفاً على أنها (كم) الاستفهامية على المعنى
المتقدم ، أو (كم) الخبرية ، أي : كم مرة ، على التهكم ، أو : كم مرة ، على
التكثير^(٣) ، فترفع^(٤) (عمه) على الابتداء^(٥) ، ويصححه^(٦) كونه موصوفاً
بقوله : (لك)^(٧) ، وخبره : (قد حلبت) ، و (كم) على الوجهين - إذا رفعت
(عمه) - في موضع نصب لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
أو تسليط^(٨) المصدرية ، وكون الفعل قد^(٩) وقع تخيراً لا يمنع^(١٠) ذلك من عمله
فيما قبل المتبداً ، ألا ترى أنك تقول : عمراً زيد ضرب ، وعمراً زيد ضارب ،
ويوم الجمعة زيد ضارب .

وإذا رفعت (عمه) رفعت (حالة) و (فدعاء)^(١١) ، وإذا نصبتها
نصبتها ، وإذا خفضتها خفضتها ، وذلك واضح^(١٢) .

- (١) في المغتضب ٣ / ٥٨ : فإذا قلت : كم عمه ، فعل معنى : رب عمه هـ ا هـ .
- (٢) في أ : (خللاتك) وهو تحريف .
- (٣) في سيبويه ١ / ٤٩٥ : ... وقد قال بعض العرب :
- كم عمه ... فجعل (كم) مراراً كأنه قال : كم مرة قد حلبت على عمك هـ ا هـ .
- (٤) في ط : (فترفع) .
- (٥) جعله المصنف أبعد هذه الأوجه الثلاثة ، وذلك قوله في شرح الوافية : ... والرفع على الابتداء
وهو أبعد هـ ا هـ شرح الوافية ٢ / ٤٠٤ .
- (٦) في ج ، ط : (ومصححه) .
- (٧) قال ابن هشام : ... وبالرفع على أنه مجعاً وإن كان نكرة لكونه قد وصف بـ (لك)
وبـ (فدعاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص (الحالة) بوصفها بالفدع
كما حذف (لك) من صفة (حالة) استدلالاً على بـ (لك الأولى ... هـ ا هـ المغني ١ / ١٨٥ .
- (٨) في ج : (تسلط الظرفية أو تسلط) وهو خطأ لأن (تغل) مصدر (تغل) لا (تغل) .
- (٩) (قد) زيادة من ب .
- (١٠) في ط : (لا يمنع) .
- (١١) (الفدع) : عوج وميل في الفواصل كلها ، خلقة أو بدء ، كأن الفواصل قد زالت عن
مواضعها ، لا يستطرح بسطها معه ، وأكثر ما يكون في الرسغ من اليد والقدم . اللسان (فدع) .
- (١٢) أما تبعية (حالة) فعل المظن ، وأما تبعية (فدعاء) فعل الصفة .

وَقَدْ يُحَدِّفُ فِي مِثْلِ : كَمْ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ ضَرَبْتِ ؟

قوله (١) : « وَقَدْ يُحَدِّفُ ... »

يعني : وقد يحذف (٢) المميز للعلم به كقولك : كَمْ مَالِكٌ ؟ أي : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ أو : كَمْ دِينَارًا مَالِكٌ (٣) ؟ على حسب ما تدل عليه القرينة (٤) .
وَكَمْ ضَرَبْتِ ؟ أي : كم مرة ؟ أو : كم ضربة ؟ (٥) .

* * *

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) سقط من ب ، ج ، ط : (وقد يحذف) .

(٣) في ط : (أي : كم درهما ؟ وكم دينارًا ؟) .

(٤) في المفصل ص ١٨٠ : « وقد يحذف المميز فيقال : كم مالك ؟ أي : كم درهما أو دينارًا مالك ؟ وكم غلمانك ؟ أي : كم نفسا غلمانك ؟ وكم درهمك ؟ أي : كم دانقا درهمك ؟ وكم عبد الله ماكت ؟ أي : كم يوما أو شهرا ، وكذلك : كم سرت ؟ وكم جاءك فلان ؟ أي : كم فرسخا ؟ وكم مرة ؟ أو : كم فرسخ وكم مرة ؟ » ١٤٩ هـ .

وينظر شرح ابن عيش ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، شرح الواقية للمصنف ٢ / ٤٠٥ .

(٥) في شرح الواقية ٢ / ٤٠٥ : « أي : كم ضربة ضربت ، أو : كم مرة ضربت ؟ » ١٤٩ هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٠ .

الظُرُوفُ

الظُرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ)

قوله : « (١) الظُرُوفُ » ، يعني : الظروف المبنية لأن - بعض الظروف من أقسام المعربات (٢) .

قوله : « مِنْهَا (٣) مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) » .
وكذلك : فوق ، وتحت ، وأمام ، وشبهه (٤) (٥) .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبني إلا إذا نُوي ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتحرب (٦) كقوله (٧) :

[٣٣] فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

وفي القراءة الشاذة : « مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » (٨) .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب ، ج ، ط : (المبنيات) وهو خطأ ظاهر ولا يصح إثباته الكلام .

(٣) في ب : (فمنها) . (٤) في ج ، ط : (وما أشبه ذلك) .

(٥) قال الرضي ٢ / ١٠١ : « اعلم أن المسروع من الظروف المقطوعة : قبل ، وبعد ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وأول ، ومن عل ، ومن علو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو : يمين ، وشمال ، وآخر ، وغير ذلك » ١١ هـ . وينظر : الفصل ص ١٦٨ ، شرح ابن يعيش ٤ / ٨٥ ، ٨٦ . (٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (تحرب) وما أثبتته أوجه .

(٧) هو عبد الله بن يعرب بن معلوية بن عبادة بن اليكأ بن عام ، وكان له ثأر فأدركه . هنا ما ذكره العيني في شواهد ٣ / ٤٣٥ . وقيل : هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن عويهد للكلابي . خزائن الأدب ١ / ٢٠٤ .

٣٣ = صدر بيت من الواقعة وهو بتمامه :

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أخض بالماء الفرات
ويروي عجزه : أكاد أخض بنقطة الماء الحميم
ويروي : بالماء الحميم

وينظر : الفصل ص ١٦٨ - شرح ابن يعيش ٤ / ٨٨ - شرح الرضي ٢ / ١٠١ - الأزهري الصائغ ١ / ٢٦١ -
القوائد الضيائية ٢ / ٥٠١ - الكافي ٢ / ٤٩٥ - المطالع السعيدة ١ / ١٢٦ - درة الفواص ١٢٧ - خزائن الأدب
٣ / ١٣٣ التصريح ٢ / ٥٠ - الأقبولي ٢ / ٣٦٩ - الدرر ١ / ١٧٦ . والشاهد في البيت قوله : (وكنت قبلاً)
حيث أعربت (قبل) لما حذف المضاف إليه ولم يتو لفظه ولا معناه ، ولهذا نكر فنون . وأصله : (وكنت قبل هنا) .
(٨) قال الله تعالى : ﴿ فَهُوَ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ من الآية ٤ / الروم . قال أبو حيان : « وقرأ =

وَأَجْرِي مُجْرَاهُ : لَا غَيْرَ ، وَلَيْسَ غَيْرٌ ، وَحَسْبُ . وَمِنْهَا (حَيْثُ) وَلَا تُضَافُ
إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِي الْأَنْحَرِ

قوله : « وَأَجْرِي مُجْرَاهُ : لَا غَيْرَ ، وَلَيْسَ غَيْرٌ ، وَحَسْبُ » .

وإن لم تكن ظروفًا لكثرتها^(١) ، فلما أشبهت الظروف عوملت معاملتها .

قوله : « وَمِنْهَا (حَيْثُ) ... إلى آخره » .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى جملة تبيين^(٢) معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك ،
ولذلك لا تضاف إلا إلى جملة لأن وضعها لمكان نسبة ، فلذلك افتقرت إلى الجملة
كافتقار الموصول^(٣) .

وما جاء مضافًا إلى غير جملة فشاذ لا يعول^(٤) عليه^(٥) ، ولذلك بقيت على
بنائها .

= أبو السماك والحجوري وعون العقيلي : (من قبل ومن بعد) - بالكسر والتنوين فيهما - قال
الزنجشري : على الجر من غير تقديم مضاف إليه وانقطاعه ، كأنه قيل : قبلًا وبعدها ، بمعنى : أولاً
وآخرًا ، انتهى ١ هـ . البحر المحيط ٧ / ١٦٢ : وينظر : الكشاف ٣ / ٢١٤ - البيان للأنباري
٢ / ٢٤٨ - وقد تقدم الحديث عن الآية من ٥٢٤ .

(١) قال الرضي ٢ / ١٠٣ : شبه (غير) بالظروف والغايات لشدة الإيهام الذي فيها كما في الغايات
لكونها جهلت غير محصورة ، وإيهام (غير) لا تعرف بالإضافة ... ولا يحدف منها المضاف
إليه إلا مع (لا) التبرئة و (ليس) نحو : أفعل هذا لا غير ، وجاءني زيد ليس غير ، لكثرة استعمال
(غير) بعد (لا) و (ليس) ... وأما (حسب) فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ،
ويبقى على الضم تشبيهاً بـ (غير) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله ١ هـ . وينظر : شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٠٦ . (٢) في ب : (يتبين بها) .

(٣) قال المبرد : « و (حيث) اسم عن أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه ، فـ (حيث) في
المكان كـ (حين) في الزمان ، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، والفعل
والفاعل ١ هـ . المقتضب ٢ / ٥٣ - وينظر أيضاً ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٣٤٦ - شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٠٧ . (٤) في ب ، ط : (لا يعمل) .

(٥) قال الزنجشري (المفصل ١٦٩ ، ١٧٠) : « ... ولا يضاف إلى غير الجملة إلا ما روي عن
قوله : أما ترى حيث سهيل طالما ... أي : مكان سهيل . وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه :
حيث لي العمائم ١ هـ . وفي المقتضب ٤ / ٣٤٦ : « ... ولا يجوز : قمت حيث زيد ، كما
تقول : قمت في مكان زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة ١ هـ .
وينظر سيويه ٢ / ٤٤ - شرح الرضي ٢ / ١٠٣ .

وَمِنْهَا (إِذَا) وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَلِلَّذِي خَيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ

وقد تدخل عليها (ما) فتكون^(١) للمجازاة^(٢) .

قوله^(٣) : « وَمِنْهَا (إِذَا) ... » . وإنما بنيت للمعنى الذي ذكر في
(حيث)^(٤) ولكن تلك للمكان^(٥) وهذه للزمان . وهي مختصة بمعنى الاستقبال
وفيها معنى الشرط غالبا^(٦) .

قوله : « فَلِلَّذِي خَيْرَ بَعْدَهَا » . [أي : ولكون معنى الشرط فيها غالبا^(٧)] .

وقد تقع لجرد الظرفية كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٨) وأشباهه^(٩) ،
لأنك لو جعلتها للشرط^(١٠) وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أقسم) المقدر
الإنشائي^(١١) ، فيفسد المعنى إذ يصح القسم مقبلا^(١٢) .

(١) في ج : (وتكون) .

(٢) في سيويه ١ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ : « ... وإنما منع (حيث) أن يجازي بها أنك تقول : حيث
تكون أكون ، ف (تكون) وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ... فإذا
ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها ... » ١٠٥ . وينظر : المقتضب ٢ / ٥٢ -
المفصل ص ١٧٠ - شرح ابن عيش ٤ / ٩٢ . (٣) سقط من ب ، ج ، ط : (قوله) .
(٤) أي : لاحتياجها إلى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك . وينظر ص ٥٥٩ .
وقال الرضي ٢ / ١٠٨ : « ... ويجوز أن يقال في (إذا) إنه بني لأن وضعه وضع الحروف
كما يقول بعضهم ١٠٥ » .

(٥) أي : (حيث) . وقد أجاز الأخفش أن تكون للزمان كما في قول الشاعر :

للفتى عقلى يمشى به . . . حيث تهدي ساقه قدمه

ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٣ - شرح ابن عيش ٤ / ٩٢ .
(٦) في سيويه ٢ / ١١ : « ... وأما (إذا) قلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ١٠٥ » . وقال
المبرد : « ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لغزارتها حروف الجزاء لأنها داخلة على
الفعل وجوابه ، ولابد للفعل الذي يدخل عليه من جواب ١٠٥ » . المقتضب ٢ / ٥٥ .

(٧) تكملة يستقيم بها السياق . (٨) الآية الأولى / الليل .

(٩) في ج : (وأشباهاها) . (١٠) في أ : (للشرطية) .

(١١) في أ : (الإنشائي) .

(١٢) علل لذلك الرضي بقوله : « ... إذ جواب الشرط إما بعده أو متلوه عليه بما قبله ، وليس
بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرًا لعدم توقف معنى الكلام عليه ، وليس ها هنا
ما يدل على جواز الشرط قبل (إذا) إلا القسم فلو كان (إذا) للشرط كان التفسير : =

وكذلك قوله تعالى^(١) : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٢) لأنك لو جعلتها شرطية وجب أن تقول : (فهم ينتصرون) .
وأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَإِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾^(٤) إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴿^(٥) فيمكن أن يقال إنها^(٦) مجرد الظرفية لـ (ما) بغير (فاء)^(٧) ، ويمكن أن يقال : إن المعنى على قسم مقدر^(٨) ، فجاء الجواب للقسم مثله في قوله تعالى^(٩) : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾^(١٠) .

- = (إذا بغى أقسم) فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بـ (عشيان الليل) ، وهو ضد المقصود إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهرا غير متوقف على دخول الليل ... ٥١٥ هـ . شرح الرضي ١١١ / ٢ .
- (١) (تعالى) غير مثبتة في أ . . . (٢) الآية : ٣٩ / الشورى .
- قال الأنباري : « والقياس أن يكون (هم) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) ، وتقديره : ينتصرون هم ينتصرون ، هذا قياس قول سيبويه لأنه قال : إذا قلت : إن يأتي زيد يضرب ، يرتفع (زيد) بتقدير فعل دل عليه (يضرب) ٥١٥ هـ . البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٠ / ٢ .
- (٣) (تعالى) زيادة من ب .
- (٤) من الآية ٢٥ / الجاثية .
- (٥) (إلا أن قالوا) زيادة من ط .
- (٦) (إنها) في هامش ج .
- (٧) قال أبو حيان : « ... لأن (إذا) للاستقبال ، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منغيا بـ (ما) لم تدخل الفاء ، بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء ... ٥١٤ هـ البحر المحيط ٤٩ / ٨ . وقد رد ابن هشام قول أبي حيان هذا بقوله : « ... وليس هذا بجواب وإلا لاخترن بالفاء مثل : ﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ ، وإنما الجواب محذوف ، أي : عمدوا إلى الحجج الباطلة ٥١٥ هـ المغني ٩٨ / ١ .
- (٨) قال العلوي في شرحه ٢٧١ / ١ : « ... كأنه قال : والله ما كان حججهم إلا أن قالوا ٥١٥ هـ .
- (٩) (تعالى) زيادة من ج ، ط . (١٠) من الآية ١٢١ / الأنعام .
- قال ابن هشام : « ... وأما (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) فالجملة جواب لفهم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل : (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) الآية ٥١٥ هـ المغني ٩٩ / ١ . هذا .. ويرى العكبري أن جملة (إنكم لمشركون) جواب للشرط وحذف الفاء منه لأن الشرط يلفظ الماضي (وإن أطعتموهم) ، قال : « وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي ٥١٥ هـ . البيان ٥٣٦ / ١ .

وَقَدْ تُكُونُ لِلْمُفَاجَاةِ فَيَلْزِمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا

ومن يلتزم أن لا يقع بعدها إلا^(١) الفعل يلزم وجوب النصب^(٢) في باب : (زيدا ضربته) إذا وقع بعدها ، كما يلزم في^(٣) (إن) ونحوها مما يلزم بعده الفعل^(٤) .
واستعمالها للمجازاة بـ (ما) أو بغير // (ما) ضعيف^(٥)
قوله : « وَقَدْ تُكُونُ لِلْمُفَاجَاةِ » .

فيلزم وقوع المبتدأ والخبر^(٦) بعدها كقولك : خرجت فإذا زيد قائم^(٧) ، وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى (فاجأت) كأنك قلت : فاجأت زمان زيد قائم ، فيلزم المبتدأ بعدها ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بين معنيها^(٨) ، وكان قياس ذلك أن يمنع^(٩) النصب فيما بعدها - إذا وقع في باب (زيدا ضربته) - كقولك : خرجت فإذا عبد الله يضربه عمرو ، ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدأ والخبر .

- (١) (إلا) محمأة من أ .
(٢) هنا قول جمهور النحاة . وأجاز الأخصش وقوع الاسم بعدها ، وكلام المصنف هنا - وفيما تقدم بقوله : (فلذلك احتمر بعدها الفعل) يدل على إجازته هذا تبعاً للأخصش .
ينظر ص ٥٦٠ ، الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٧٢ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٦ .
(٣) في ج : (في نحو) ويلزم التكرار .
(٤) ينظر ما تقدم ذكره في هذا الموضوع من باب الاشتغال ص ٤٦٨ .
(٥) في المقتضب : « وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها مؤقتة ، وحروف الجزاء مبهمة ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعها حروف الجزاء لأنها داخلية على الفعل وجوابه ، ولا بد للفعل الذي يدخل عليه من جواب ، فما جاء ضرورة قوله :
ترفع لي تحذف والله مرفوع لي نارا إذا ما خبت نيرانهم تقد
وقال الآخر :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها عطانا إلى أعدائنا فضارب هـ ا هـ

- المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٥٥ وينظر : سيبويه ١ / ٦٨ - المفصل ص ١٧١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ - وقال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٠٨ : « ثم بين أن الفصيح أنهم لا يجازون بها ، بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً لأنها للوقت المعين بخلاف (متى) هـ ا هـ .
(٦) (والخبر) زيادة من ج ، ط .
(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ - المقتضب ٣ / ١٧٨ - شرح الرضي ٢ / ١١٢ .
(٨) في أ : (بين معنيهما) . (٩) في ط : (يمنع) .

وَإِذَا لَمَّا مَضَى ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ

قوله : « وَ (إِذْ) لَمَّا مَضَى » .

وبناؤها إما^(١) لما ذكر^(٢) في (إذا)^(٣) وإما لأن وضعها^(٤) وضع الحروف .

قوله : « وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ »^(٥) .

لأنها بمعنى زمان من غير معنى شرط^(٦) ، فصح^(٧) أن تفسر بالفعلية^(٨) تارة وبالاسمية أخرى كـ (حيث) في المكان^(٩) .

وتتصل بها (ما) فتكون للمجازاة^(١٠) . والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـ (حيثما) لا حرفاً برأسه^(١١) .

(١) (إما) في هامش أ . (٢) في أ : (لما ذكرناه) .

(٣) وهو قوله : « وَإِنَّمَا بَنِيَتْ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى جَمَلٍ تَبِيْنُ مَعْنَاهَا كَاحْتِيَاجِ الْمَوْصُولِ إِلَى ذَلِكَ » اهـ . ينظر ص ٧٧١ ، ص ٧٧٢ مع الهامش رقم (٤) .

(٤) في ط : (وضعه) .

(٥) قال المبرد : « وَ (إِذْ) يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبْرُ » اهـ . المقتضب ٣ / ١٧٧ ، وينظر سيويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ .

(٦) في أ : (الشرط) . (٧) في ج : (فيصح) .

(٨) في ج : (بالفعل) . (٩) ينظر ص ٧٧١ .

(١٠) في سيويه ١ / ٤٣٢ : « ... وَلَا يَكُونُ الْجُزْءُ فِي (حَيْثُ) وَلَا فِي (إِذْ) حَتَّى يَضُمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مَا) ، فَتَصَوَّرُ (إِذْ) مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) وَ (كَأَنَّما) ، لَيْسَتْ (مَا) فِيهِمَا بَلْفِعْلِ ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَمَا كَانَ مِنَ الْجُزْءِ بِ (إِذْ) (مَا) قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرَادِيسَ :

إِذَا مَا أُتِيَتْ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ » اهـ .

(١١) (إذما) حرف عند سيويه مثل (إن) . قال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ : « فَمَا يَجَازِي بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غَيْرِ الظَّرُوفِ : (مِنْ) وَ (مَا) وَ (أَيْمَمٌ) . وَمَا يَجَازِي بِهِ مِنَ الظَّرُوفِ : (أَيَّ حَيْثُ)

وَ (مَتَى) وَ (أَيْنَ) وَ (أَى) وَ (حَيْثَمَا) . وَمِنْ غَيْرِهِمَا : (إِنْ) وَ (إِذْمَا) .. » اهـ .

وهي اسم عند المبرد - في أحد قوليه - والآخر وافق فيه سيويه وقد تبعه في القول باسميتها

كل من ابن السراج ، والفارسي والمصنف . ينظر القول الأول للمبرد في المقتضب ٣ / ١٧٦ ،

٤ / ٣٤٧ - والآخر في ٢ / ٤٦ - وقول ابن السراج في الأصول ٢ / ١٦٥ - والفارسي

في إيضاحه ص ٣٢١ . وينظر : المفني ١ / ٨٧ - التوطئة ص ٦٦ - المصع ٢ / ٥٨ .

وَمِنْهَا : (أَيْنَ) وَ (أَيْ) لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا : وَ (مَتَى) لِلزَّمَانِ فِيهِمَا . وَ (أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا . وَ (كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا

قوله : « وَمِنْهَا (أَيْنَ) وَ (أَيْ) لِلْمَكَارِي اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا » .

تقول : أين زيد ؟ ، وأين تكن تكن أكن^(١) ، وكذلك (أَيْ)^(٢) .

وقد تستعمل للزمان والحال كـ (متى) و (كيف)^(٣) ، وبنائهما واضح^(٤)

قوله^(٥) : « وَ مَتَى . لِلزَّمَانِ فِيهِمَا » .

يعنى : في^(٦) الاستفهام والشرط ، تقول : متى للقتال ؟^(٧) ، ومتى تأتي^(٨) آتاك .

قوله : « وَ (أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا » .

كـ (متى) في الاستفهام^(٩) كقوله : ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١٠) ، أي : متى^(١١) .

قوله : « وَ كَيْفَ لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا »^(١٢) .

تقول : كيف زيد ؟ ، معناه : على أي^(١٣) حال هو ؟ .

وأما استعمالها للشرط - إذا دخلت عليها (ما) - فضعيف عند البصريين

وجائز عند الكوفيين^(١٤) .

(١) مثالان ، أحدهما (أين) فيه استفهامية ، والآخر شرطية .

(٢) فيقال في الاستفهام : أين زيد ؟ وفي الشرط : أين يجلس أجلس .

(٣) أي : كـ (متى) في الزمان ، و (كيف) في الحال . وينظر سيويه ٢ / ٣١٢ .

(٤) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١١ : « ... وعلّة بنائهما تضمنهما معنى الحرف » هـ .

(٥) سقط من ط : (قوله) . (٦) سقط من ب ، ج ، ط : (في) .

(٧) في ج ، ط : (بالقيام) . (٨) في أ : (تأتي) بإثبات الياء وهو خطأ .

(٩) في سيويه ٢ / ٣١٢ : « ... ألا ترى أن لو أن إنسانا قال : ما معنى (أيان) ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت » هـ .

(١٠) قال الله تعالى : ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ . الآية ١٢ / الذاريات .

(١١) قال أبو حيان : « ... أي : متى وقت الجزاء ؟ سؤال تكذيب واستهزاء » هـ . البحر المحيط ٨ / ١٣٥ - وينظر : معاني الفراء ٣ / ٨٣ .

(١٢) في المقتضب ٤ / ٣٣٣ : « ... و (كم) داخلة على كل عدد ، كما أن (كيف) مسألة عن كل حال » هـ . وينظر أيضا ٣ / ٦٣ - وسيويه ١ / ٢٧٨ شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١١ . (١٣) سقط من أ : (أي) .

(١٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤١٢ : « ... ولا يجازي بها في الأفصح وإن دخلت (ما) =

وَمِنْهَا : (مُذٌ وَ (مُتَذٌ) بِمَعْنَى : أَوَّلُ الْمُدَّةِ ، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ

قوله : « وَمِنْهَا (مُذٌ) وَ (مُتَذٌ) بِمَعْنَى : أَوَّلُ الْمُدَّةِ ، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ » .

إنما بيننا إما لأن وضع (مذ) وضع الحرف^(١) ، ثم حملت (منذ) عليها لاتفاقهما^(٢) ، وأما لأن المعنى قطعهما عن الإضافة ولذلك بنيت (منذ) على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة^(٣) .

ومعناها إما أول المدة فليهما المفرد المعرفة^(٤) كقولك : ما رأيتك منذ^(٥) يوم الجمعة ، أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة .

وإنما وليهما المفرد لتعيين الأولية المقصودة ، ألا ترى أنك لو قلت : يومان ، أو عشرون^(٦) يوماً ، لم تتعين الأولية^(٧) .

وإنما وليهما^(٨) المعرفة ليفيد تعيينهما الذي هو مقصود بالذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيتك منذ يوم^(٩) - وأنت تعني أول المدة - لم تفد تعينا^(١٠) .

= عليها كقولك : كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون مع (ما) واختاره الزجاجي في الجمل ١ - وينظر : سيبويه ١ / ٤٣٣ - وينظر قول الزجاجي في الجمل ص ٢١٧ - شرح الرضي ٢ / ١١٧ . وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة (٩١) ٢ / ٦٤٣ - لهذا الخلاف - المضي ١ / ٢٠٥ .

(١) في ج ، ط : (الحروف) .
(٢) جمهور النحويين على أن أصل (مذ) : منذ ، فحققت بحذف النون استدلالاً بأنك لو سميت بـ (مذ) صغرت على (منذ) وجمعه على (أمائد) . شرح الرضي ٢ / ١١٧ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٢٢ - للمقضب ٣ / ٣١ - الفصل ص ١٧٠ - المضي ١ / ٣٣٦ .

(٣) فتكون مثل : أي ، وقبل ، وبعد . ينظر ص ٥٢٤ ، ٥٥٨ .
(٤) في سيبويه ٢ / ٣٠٨ : « ... وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته منذ يوم الجمعة ١٥ هـ .

(٥) في ب : (منذ) (٦) في ب : (يومين أو عشرين) بالجر ، وكلاهما صواب .
(٧) قال المصنف في شرح الواقعة ٢ / ٤١٣ : « أحدهما : أول المدة كقولك : ما رأيتك منذ يوم الجمعة ، أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، وكذلك احتيج في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفة لتفيد تعيين أول المدة ١٥ هـ - وينظر : الإنصاف مسألة (٥٦) ١ / ٣٨٢ - شرح الرضي ٢ / ١٢١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٩٤ . (٨) في ج ، ط : (وليها) .

(٩) في ب : (مذ يوم الجمعة) فيكون ما بعدها معرفة وهو خلاف المقصود .
(١٠) في ب : (بعينهما) .

وَبِمَعْنَى : الْجَمِيعِ ^(١) ، فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ . وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوْ الْفِعْلُ
أَوْ (أَنْ) فَيَقْدَرُ زَمَانٌ مُضَافٌ . وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ خِلَافًا لِلزَّجَاجِيِّ ^(٢) .

قوله : « وَبِمَعْنَى ^(٣) : الْجَمِيعِ ، فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ » .

كقولك : ما رأيتك منذ يومان ، و« منذ ^(٤) سنة ، أي : جميع المدة التي انتفتت فيها
الرؤيا يومان أو سنة . وإنما وليهما ^(٥) المقصود بالعدد لأن الغرض بيان المدة
بأسرها ^(٦) .

قوله : « وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوْ الْفِعْلُ أَوْ (أَنْ) فَيَقْدَرُ زَمَانٌ مُضَافٌ » ^(٧) .

وإنما قدر الزمان لأن المعنى - إذا قلت : ما رأيتك منذ سفره ، أو منذ مسافر ،
أو منذ أنه مسافر ^(٨) - أي : منذ زمان سفره ، فوجب تقدير ذلك لأن المعنى عليه ،
وإنما حذف للعلم به .

وأما إعرابه : فمبتدأ عند المحققين ^(٩) ، ما بعده خبره ، لأن المعنى : أول المدة
يوم الجمعة ، أو : جميع المدة يومان ، وذلك واضح ^(١٠) .

- (١) في بعض نسخ المتن : (جميع المدة) .
(٢) في نسخ المتن : (للزجاج) وسيأتي تحقيقه عند الحديث عنه في الشرح .
(٣) في ب ، ج ، ط : (وإنما بمعنى) .
(٤) في ب : (منذ) .
(٥) في ج ، ط : (وليها) .
(٦) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١٣ : « والثاني : جميع المدة كقولك : ما رأيتك منذ يومان ، أي :
المدة التي انتفتت فيها الرؤيا يومان جميعا ، فيحتاج في هذا المعنى أن تفيد تعددا » ١ هـ .
وينظر : المفصل ص ١٧٠ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٤ - شرح الرضي ٢ / ١٢١ .
(٧) قال الرضي ٢ / ١٢٢ : « ... ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو : منذ زيد مسافر ، أي :
زمان زيد مسافر ، على مفهوم هـ » . (٨) في ج : (مسافر) .
(٩) أي : من البصريين وقد نص على ذلك كل من المبرد وابن السراج والفارسي . وقال المبرد : « أما
(منذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى ، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها
خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الاجتهاد لقلة تمكنها وأنها لا معنى لها في غيره » ١ هـ المقتضب ٣ / ٣٠ .
وينظر قول ابن السراج في أصوله ٢ / ١٤١ - والفارسي في إيضاحه ص ٢٦١ .
(١٠) قال ابن هشام : « ... ومعناها : الأمد ، إن كان الزمان حاضرا أو معثودا ، وأول المدة ،
إن كان ماضيا » ١ هـ . المغني ١ / ٣٣٥ .

وقد وَهَمَ الزجاجي^(١) في قوله^(٢) : (إنه خير مبتدأ متقدم)^(٣) ، لأن // ١١١
 المعنى واللفظ بأبيانه^(٤) ، أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنه يومان ، وذلك
 خبر محقق .

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، أصله
 من (حمير) ونزل بغداد ولزم الزجاج حتى برع في النحو : ثم سكن طبرية ، وأملي وحدث
 بدمشق عن الزجاج ونسطوبة وابن دريد ، وأبي بكر بن أبي النصر . وروي عنه ابن شرامى
 النحوي ، وأبو محمد بن أبي النصر . صنف : الجمل - في النحو - والإيضاح والكافي - كلاماً
 في النحو - وشرح كتاب الألف واللام للمازني ، وغيرها . توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين
 وثلاثمائة ، وقيل سنة أربعين . ينظر في ترجمته : طبقات الزبيدي ص ١٢٩ - وفيات الأعيان
 ١ / ٢٨٨ - نزهة الألباء ص ٣٠٦ - أنباء الرواة ٢ / ١٦٠ - بغية الوعاة ٢ / ٧٧ - معجم
 المؤلفين ٤ / ١٢٤ .

هذا .. وقد وقع في نسخ المتن وكذا في (ج) من نسخ الشرح : (الزجاج) بدلا من
 (الزجاجي) وقد اعتمدت في هذا التصويب على ما صرح به المصنف في شرح الواقعة
 ٢ / ٤١٤ ، ٤١٥ من نسبة هذا القول إلى صاحب (الجمل) ومعلوم أن (الجمل) للزجاجي .
 قال المصنف : ... وعكسه في (الجمل) ، يقول : وفي (الجمل) أنها خير مبتدأ متقدم .
 هـ ا

وقد نص الزجاجي على هذا القول في الجمل ص ١٥٦ بقوله : هـ ... وأما (مذ) فترفع ما
 مضى ، وتخفض ما أنت فيه ... فترفع ذلك كله - لأنه ماضي - بالابتداء ، وخيره (مذ) ،
 والتقدير : بين وبين لقائه يومان هـ ا . أقول ... وحلا لهذا الالتباس فإن هذا القول قد نسب
 إلى كل من الأخفش والزجاج والزجاجي . ينظر المعنى ١ / ٣٣٥ . وفي إعراب (مذ) و (مذ)
 قولان آخران ، أحدهما : عليه أكثر الكوفيين ، وهو أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي
 فاعلها ، وأصله على هذا : مذ كان يومان ، وهو مبني على أن أصلهما (من) و (إذ) - وقد
 اختار هذا القول كل من السهلي وابن مالك . والآخر : قول القراء وبعض الكوفيين ، وهو أنهما
 خير لمبتدأ محذوف ، وأصله : ما رأيت من الزمان الذي هو يومان ، وهو مبني على أن أصلهما
 مركبا من (من) و (ذو) الطائية . ينظر : المعنى ١ / ٣٣٥ - الإنصاف مسألة (٥٦) ١ / ٣٨٢
 وما بعدها - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٥ - شرح الرضي ٢ / ١١٨ - أمالي السهلي ص ٤٣ ،
 شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٢ .

(٢) سقط من ط : (في قوله) .

(٤) في نسخ الشرح : (بأباه) وما أثبتته لوجه .

(٣) في ج : (مقدم) .

(٦) في أ : به : (متحقق) وما أثبتته لوجه .

(٥) في أ : (أنهما) .

ومئتها : (لذي) و (لذن) ، وَقَدْ جَاءَ لَذِنٌ ، وَلَذَنٌ ، وَلَذٌ ، وَلَذٌ ، وَلَذٌ.....

وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ ،
وكون خبره اسم زمان مقدما - على رأيه^(١) - لا يسوغ ذلك ، وإنما يسوغه^(٢) أن
لو كان ظرفا له ، ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان ، لم يستقم^(٣) أن يكون
(يومان) مبتدأ. وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان^(٤) ، لما لم يكن ظرفا له^(٥) .
قوله : « وَمِئْتَهَا (لذي) و (لذن) ، وَقَدْ جَاءَ : لَذِنٌ ، وَلَذَنٌ ، وَلَذٌ^(٦) ،
وَلَذٌ ، وَلَذٌ ، وَلَذٌ^(٧) .

وإنما بنيت لأن وضع (لذ) و (لذن) و (لذ) وضع الحروف ، وأجريت^(٨)
بقية اللغات مجراها لانفاقها معها في لفظهما ومعناها ، وهذا أشبه ما يعقل به بناؤها .
ولو لم^(٩) يجيء إلا (لذي) - ونحوها - من لغاتها لم يكن لبنائها وجه^(١٠) لأنها
مثل (عئذ) ، ولا يختلف في إعراب (عئذ) فكذلك كانت تكون هذه .

- (١) أي : الزجاجي . وينظر قوله في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة .
(٢) في ب : (لا يسوغ ذلك وإنما يسوغه) .
(٣) في أ : (يستقيم) وهو خطأ ظاهرا . (٤) في أ : (اسم الزمان) .
(٥) رد الرضي قول الزجاجي بنحو ما نص المصنف ، وذلك قوله : « ... فإن فسر الزجاجي (مذ)
و (مند) بأول المدة وجميع المدة - مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين - فهو غلط لأنك
إذا قلت : أو المدة يومان ، فأنت تخرج عن الأول باليومين ، وأيضا كيف تخرج عن النكرة المؤخره
بمعرفة مقدمة ، والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انصب على الظرفية نحو :
يوم الجمعة فقال . وإن فسرها بظرف - كما تقول مثلا في : ما رأيت منذ يوم الجمعة ، أي :
مع انتهائها ، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيت منذ يومان ، أي : عقبها وبعدها ،
أي : بعد الرؤية يومان - فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى ، اه شرح الرضي ١١٨/٢ .
(٦) أي : يفتح اللام وضم الدال وكسر النون ، وفتح اللام والدال وسكون النون ، وضم اللام
وسكون الدال وكسر النون .
(٧) أي : يفتح اللام وسكون الدال ، وضم اللام وسكون الدال ، وفتح اللام وضم الدال . وينظر :
المفصل ص ١٧٢ - شرح الواقية للمصنف ٤١٥ / ٢ - الفوائد الضيائية ٥١٤ / ٢ .
(٨) في ب : (فأجرى) . (٩) في أ : (فلو لم) .
(١٠) خالف الرضي المصنف في وجه علة بنائها ، ورأى أن الوجه في بنائها أن يقال : =

ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف أشبه الحرف ، ثم أجري
الباب^(١) مجرى واحدا كما تقدم^(٢) .

ومعناها أخص من معنى (عِنْد)^(٣) . لأنك تقول : عندي كذا^(٤) ، لِمَا كان
في حوزتك^(٥) ، حَضْرَكَ أو لم يَحْضَرْكَ - وَكَيْ كذا ، لِمَا لم يجاوز^(٦)
حَضْرَتَكَ^(٧) .

وقد نصبت ب (لَدُن) (غُدْوَة) خاصة - دون غيرها^(٨) - تقول : من
لَدُن زيد ، كما تقول : من عند زيد^(٩) ، قال الشاعر^(١٠) :

[٣٤] لَدُن^(١١) غُدْوَة حَتَّى الْأَذِّ بِحُفْهَا بَقِيَّةً مَنقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٍ^(١٢)

= إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه - مع عدم تصرفه - لازما

لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحرف دونها ينظر شرح الرضي ١٢٣ / ٢ .

(١) (الباب) في هامش أ . (٢) ينظر قوله في الصفحة السابقة .

(٣) في ج : (عندك) .

(٤) في أ : (عندك له كذا) وما أثبت أوجه حتى لا يتناقض المثال المعنى المقصود .

(٥) في ج : (في جوارك) وفي ب ، ط : (في حوزك) .

(٦) في ب ، ط : (فيجاوز) . (٧) ذكر هذا في شرح الوافية ٤١٥ / ٢ .

(٨) سبق للمصنف أن ذكر هذا في باب (المضر) ص ٦٩٧ . وينظر معه الهامش رقم (٤) .

وينظر سيبويه ٢٤ / ١ ، ١٠٧ ، ٣٨٩ . (٩) ينظر : المقتضب ١٩٠ / ١ ، ٣٤٠ / ٤ .

(١٠) لم يسم أحد من المحققين قائله ، ولم أقف عليه فيما وقع تحت يدي من مظان .

٣٤ = استشهد الزمخشري بالبيت في الفصل ص ١٧٢ ، وابن يعيش ١٠١ / ٤ وأثبتته من شراح الكافية

كل من التبريزي في مبسوطه ورقة ٣٨٤ - والعلوي في الأزهار الصافية ١ / ٢٨١ . والشاهد

في البيت قوله : (لدن غدوة) حيث نصبت (غدوة) ب (لدن) خاصة تشبيها لتونها بالتوين

حيث رأوها تنزع عنها وتبت . قال سيبويه ١ / ١٠٧ : ... كما أن (لدن) لها مع (غدوة)

حال ليست في غيرها ، تنصب بها كأنه ألحق التوين في لغة من قال : (لد) ، وذلك قولك :

من لدن غدوة ، وقال بعضهم : لدن غدوة ... والجر في (غدوة) هو الوجه القياسي ه ١ .

(الأذ) : أحاط . (قالص) من (قلص الظل) إذا تروى وانضم بعضه إلى بعض والمعنى :

ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظل بخفها ، وهو وقت الاستواء .

(١١) في ب : (من لدن) وهو تحريف . (١٢) لم يثبت في ب ، ج سوى قوله : (لدن غدوة) .

وَ (قَطُّ) لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ ، وَ (عَوْضٌ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ

وهو بعيد لما يفهم^(١) من أن (عُتْوَةٌ) مضاف إليه فيجب خفضه ، وإنما شبهت نونها بنون التنوين أو توهم أنها نون التنوين^(٢) فنصب ما بعده^(٣) لوقوعه بعد تمام الاسم^(٤) كما نصب (زيتا) في قولهم : عندي رطلٌ زيتاً .
قوله : هـ وَ (قَطُّ) لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ هـ^(٥) .

تقول : ما رأيت قط . وإنما بيت لأن من لغاتها (قَطُّ)^(٦) وهي كوضع الحروف فشبهت أختها^(٧) بها^(٨) .

قوله : هـ وَ (عَوْضٌ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ هـ .

تقول : لا أفعله عوض^(٩) ، أي : لا أفعله أبداً ، إلا أن^(١٠) (أبداً) تستعمل في الإثبات والنفي و (عوض) مخصوص بالنفي .

- (١) في ج : (يعلم) .
(٢) ينظر : سيويه ١ / ١٠٧ - الفصل ص ١٧٢ - شرح الرضي ٢ / ١٢٤ .
(٣) في ب : (ما بعدها) .
(٤) ظاهر كلام المصنف أن (غلوة) منصوبة على التمييز .
ويرى العلوي في شرحه أن الظاهر إنما هو نصبه على الظرفية لكونه ظرفاً من ظروف الأزمنة . ويرى الرضي وجهاً ثالثاً في نصبه وهو أن يكون تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصل في نحو : ضارب زيتاً . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٢٤ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٨٢ .
(٥) قال الرضي ٢ / ١٢٤ : ١ ... وربما استعمل (قط) بدون النفي لفظاً ومعنى نحو : كنت أراه قط ، أي : دائماً ، وقد استعمل بدون لفظ لا معنى نحو : هل رأيت الذئب قط؟ ١٠٩ هـ
(٦) أي : مفتوحة القاف ساكنة الطاء . قال ابن سيده : ما رأته قط ، وقط ، وقط ، مرفوعة خفيفة مخلوقة منها ، إذا كانت بمعنى (الدهر) ففيها ثلاث لغات ، وإذا كانت بمعنى (حسب) فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء - اللسان (قلعط) .
وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٠٨ .
(٧) أي : التي بمعنى الدهر ، وهي المقصودة هنا .
(٨) قال الرضي ٢ / ١٢٥ : ١ ... والأولى أن يقال : بني لتضمت لام الاستفراق لزوماً لاستفراقه جميع الماضي ١٠٩ هـ .
(٩) قال ابن يعيش ٤ / ١٠٩ : ١ ... و (عوض) من لفظ (العوض) ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويختلفه جزء آخر ، فصار التثني كالعوض من الأول ١٠٩ هـ .
(١٠) في أ ، ب ، ط : (لأن أبداً) وهو تعريف ولا يستقيم به الكلام .

وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ (إِذْ) يَجُوزُ بِتَأْوُهَا عَلَى الْفَتْحِ

وإنما بنيت لقطعها عن الإضافة^(١) لأن المعنى : عَوَّضُ الْعَائِضِينَ كما تقول : دَهْرُ الدَّاهِرِينَ^(٢) ، ولولا ذلك لم تبن^(٣) كما لم تبن (أبداً) لما لم يقصد فيها^(٤) هذا المعنى .
قوله : « وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ (إِذْ) يَجُوزُ بِتَأْوُهَا^(٥) عَلَى الْفَتْحِ » ويجوز إعرابه كقوله تعالى^(٦) : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٧) وقوله : ﴿ وَمِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٨) ، « وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ »^(٩) على القراءتين^(١٠) .

وإنما بنيت تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل ك (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذْ) ، لما تبن بالجملة بيانها ، وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إذ) مبينة لـ (يوم) أيضا إذا قلت : يومئذ .

- (١) وقيل : لتضمنها (من) التي للاستغراق ، أو لحملها على (قط) لأنها ضدها في المعنى . الأزهار الصافية ١ / ٢٨٥ .
- (٢) في اللسان : « وقيل (عوض) كالم تجري بحرى العين ، ومن كلامهم : لا أفعله عوض العائضين ، ولا دهر الداهرين ، أي : لا أفعله أبداً » ١ هـ . اللسان (عوض) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٧ - شرح الرضوي ٢ / ١٢٤ - ابن يعيش ٤ / ١٠٨ .
- (٣) زاد في ب ، ط : (لم تبن أبداً) ويلزم اللبس . (٤) في ج ، ط : (فيه) .
- (٥) في أ ، ج : (والظروف المضاف ... ينلوه) بالإفراد .
- (٦) (تعالى) غير مثبتة في ج .
- (٧) قال الله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ من الآية ١١٩ / المائدة .
- (٨) قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْكَافِرُ لَوْ كُنَّ لَهُ آيَاتُ أَنْبَاءٍ كَمَا كَانُوا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ من الآية ١١ / المعارج .
- (٩) لم تثبت هذه الآية في ب .
- (١٠) من الآية ٦٦ / هود : والمصنف يذهب في وجه بنائها مذهب الكوفيين .
- (١١) قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ نافع وابن محيصن بالنصب . الإنحاف ص ٢٠٤ قال القراء : « ترفع (اليوم) بـ (هنا) ، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قلت العرب : مضى يومئذ بما فيه ... وكذلك وجه القراءة في : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ ١ هـ . معاني القرآن ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ - وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢٤٧ - الكشاف ١ / ٦٥٨ - البيان ١ / ٣١١ - مشكل مكى ١ / ٢٥٥ - التبيان ١ / ٤٧٧ - البحر المحيط ٤ / ٦٣ . وقوله : (على القراءتين) زيادة من ط .

وَكَذَلِكَ : مِثْلٌ ، وَغَيْرُهُ ، مَع (عَلَى) وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ)

وأما إذا أعربت فلأن أصلها الإضافة إلى المفرد ، فكانت^(١) إضافتها إلى الجمل
عارضه^(٢) ، فلم يحتد بالعرض^(٣) .

كقولك : قيامك مثلما قام زيد^(٤) . وقوله^(٥) :

[٣٥] لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَلَّتْ حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ^(٦) ذَاتِ أَوْ قَالَ^(٧)

(١) في أ : (فكان) . (٢) في أ : (عارض) .

(٣) تنظر للمصادر السابقة في المعجم رقم (١١) من الصفحة السابقة .

(٤) سقط من ج ، ط : (قوله) . (٥) سقط من ج : (أن) .

(٦) مثل له المصنف بقوله تعالى : ﴿مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطَقُونَ﴾ الداريات / ٢٣ . ينظر : شرح الوافية
٤١٩ / ٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٧) اضطرب المحققون والنحاة في تسميته ، فقد أورد سيويه الشاهد ولم يعين قائله ، ونسبه الأعلام
٣٦٩ / ١ لرجل من كنانة ، ونسبه ابن السرياني ١٧١ / ١ لقيس بن رفاعه ، ونسبه الزمخشري
في أحاجيه ص ٦٥ للشماخ بن ضرار - وليس في ديوانه - ، ونسبه البغدادي في خزائنه ٤٧ / ٢
لقيس بن الأسلت .

٣٥ = البيت من البسيط وهو في سيويه ٣٦٩ / ١ - معاني الزجاج ٢ / ٢٨٦ الفصل ص ١٢٥ -
الإيضاح ١ / ٢٨٧ - شواهد ابن السرياني ٢ / ١٧١ - الأحاجي الزمخشري ص ٦٦ - الأمالي
الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ - شرح ابن عيش ٣ / ٨٠ ، ٨ / ١٣٥ - الرماني النحوي
ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ - المغني ١ / ١٥٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٩ . معاني الفراء ١ /
٢٨٣ - البيان للأتباري ٢ / ٢٢٨ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٥ . والشاهد في البيت قوله :
(غير أن) حيث بيت (غير) لإضافتها إلى غير متمكن ، وهو (أن والفعل) . ابن السرياني
١٧١ / ٢ . قال سيويه ١ / ٣٦٩ : ... وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في
موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كصوب بعضهم (بومعد) في كل موضع ، فكذلك (غير
أن نطقت) ١٤٤ .

(أو قال) : جمع (وقل) ، أي : ذات علو وارتفاع ، أخذنا من قولهم : (وقل الجمل) إذا
علا عليه وارتفع . الأزهار للصافية ١ / ٢٨٩ .

والمعنى : أنه لم يمنعنا من التعرّج على الماء والاستقاء منه إلا صوت حمامة ذكرتنا بمن نحب
فهيجتنا وحسنا على السر . الأعلام على سيويه ١ / ٣٦٩ .

(٨) في أ : (غصان) وهو تحريف . (٩) لم يثبت العجز في ج .

.....
.....
وإنما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة حيث^(١) كبرت وبنيت بالجملة
بعدها // لأن (ما) و (أن) يستلزمان الجملة كما تستلزمها (إذ) ، فكما جاز
١١٢ أن يبنى ما يضاف إلى (إذ) من الظروف جوزوا أن يبنى ما أشبه الظروف
لكثرت^(٢) عند إضافته إلى ما يشبه (إذ) في احتياجه إلى الجملة^(٣) .

* * *

(١) في ب : (من حيث) .

(٢) (لكثرته) في هامش أ .

(٣) قال الرضي ١٠٤ / ٢ : « وقد يشبه (غير) و (مثل) بالظروف المضافة إلى الجمل لزوما ،
أعني (حيث) و (إذا) و (إذ) ، وذلك لأتبعها نسيان مثلها ، ولأنه لا حصر فيهما كما أنها
غير محصورة بمحدود حاصرة المحصار نحو : اليوم ، والدار فيضافان إلى الجملة ، لكن لما كانا مشبهين
بها تشبيها بعيدا لم يضافا إلى صريح الجملة إضافتها إليه ، بل إلى جملة مصدره بحرف
مصدره » .

المَعْرِفَةُ وَالتَّنْكِيرَةُ

المَعْرِفَةُ وَالتَّنْكِيرَةُ ، المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ ، وَهِيَ : المُضْمَرَاتُ وَالأَعْلَامُ وَالمَبْهَمَاتُ

قوله^(١) : « المَعْرِفَةُ وَالتَّنْكِيرَةُ^(٢) ، المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ^(٣) » .

فقوله^(٤) : « مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ ، يشمل المعرفة وغيرها .

وقوله : بعينه ، يخرج عنه^(٥) ما عدا المعرفة^(٦) .

ولا ينبغي أن تحذف المعرفة بأمر لفظي ، لأنها إنما كانت معرفة باعتبار المعنى^(٧) ، وأيضاً فإن من الألفاظ ألفاظاً لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم :

أَرْسَلَهَا العِرَاكُ^(٨) ، وَمَرَّرْتُ بِهِ وَحْدَهُ^(٩) ، وَمَرَّرْتُ بِهِمُ الجُمَاءَ العَفِيرَ^(١٠) .

ولسنا نعني بالتحريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره ، وإنما نعني به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي^(١١) .

قوله^(١٢) : « وَهِيَ المُضْمَرَاتُ ... إلى آخره » .

فالمضمرات قد تقدم ذكرها^(١٣) . والمبهمات وهي أسماء الإشارة والموصولات^(١٤) .

(١) في ج ، ط : (قال) .

(٢) سقط من ط : (بعينه) .

(٣) سقط من ب ، ج : (عنه) .

(٤) قال الرضي ٢ / ١٢٨ : « ... ولو قال : (ما وضع لاستعماله في شيء بعينه) لكان أصرح » .

(٥) قال ابن مالك : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استتارك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً ، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ... فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستفصاة ، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة » .

شرح التسهيل ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٦) جزء من صدر بيت للبيد ، وقد تقدم ذكره في الشاهد رقم (٧) في باب الحال ص ٥٠٤ .

(٧) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ .

(٨) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ .

(٩) قال ابن هشام : « ... إن الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التحريف والاختصاص ، ألا ترى أن غالب الأعلام تجدها مشتركة كـ (زيد) و (عمرو) ، ولا ترى منها خلاصاً إلا النزر اليسير كـ (مكة) و (بغداد) !! » .

شرح اللوحة البدرية ١ / ٢٩٣ .

(١٠) في ب ، ج : (ثم قال) .

(١١) (١٣) ينظر ص ٦٧٥ .

(١٢) وقد تقدم ذكرها أيضاً ، الأول ص ٧١٥ ، والثاني ص ٧٢٠ .

وَمَا عُرِّفَ بِاللَّامِ أَوْ التَّنَادِ ، أَوْ الْمُضَافِ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنَى

وما عرف بالألف واللام^(١) قد يكون تعريف جنس نحو : الرجل خير من المرأة^(٢) وقد يكون تعريف عهد كقولك : ما فعل الرجل ، لرجل معهود^(٣) بينك وبين مخاطبك^(٤) .

وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته إياه كقولهم : ادخل السوق ، وليس بينك وبينه (سوق) وجودي معهود^(٥) .

والمعرف بالنداء^(٦) كقولك : يا رجل ، لأنه لما قصد قصده^(٧) بعينه وجب أن يدخل في حد المعرفة .

والمضاف إلى أحدها^(٨) معنى ، يعني : إضافة معنوية^(٩) لا إضافة لفظية ، ليخرج نحو^(١٠) : ضارب زيد ، والحسن الوجه ، لأنها وإن كانت مضافة فأضافتها لفظية لا معنوية ، بخلاف ، غلام زيد ، وغلامك^(١١) .

(١) في ط : (ما عرف باللام) .

وينظر ما أثبتته من أقوال في حقيقة التعريف بهما أو باللام وحدها وقول المصنف في ذلك في ص ٢٣٠ . وينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩ .
(٢) وكذا قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم . ونحو قوله تعالى : ﴿ والعصر - إن الإنسان لفي خسر ﴾ وقول الرسول ﷺ : « بعثت إلى الأحمر والأسود » وحقيقته آيلة إلى أن الجنس المراد به الحقيقة الحاصلة في الذهن التي يتدرج تحتها أفراد بلا نهاية . ينظر : شرح الكافية للعلوي ١ / ٣١٠ .

(٣) (معهود) في هامش أ .

(٤) هذا هو أحد وجهي تعريف العهد ، ويسمى (العهد الوجودي) وحقيقته واجعة إلى أن يسبق ذكره مرة نكرة ثم يعاد ذكره باللام كقوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا » فعصى فرعون الرسول ﷺ الآية ١٥ ، ١٦ / الزمل .

(٥) هنا هو الوجه الآخر لتعريف العهد ، ويسمى (العهد الذهني) نحو ما ذكره المصنف : أكلت الخبز ، وشربت الماء . وينظر : شرح الرضوي ٢ / ١٢٩ .

(٦) جهة التعريف فيه هي مواجهته والإشارة إليه . شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ .

(٧) (قصده) في هامش أ . (٨) (إلى أحدها) في هامش أ .

(٩) سقط من ب : (يعني إضافة معنوية) . وفي ط : (إضافة معنى) .

(١٠) سقط من أ : (نحو) . (١١) في ب : (بخلاف : زيد غلامك) .

الْعَلْمُ : مَا وَضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ خَيْرٌ مَتَّوَلٍ غَيْرُهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ

قوله^(١) : « الْعَلْمُ مَا وَضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ ... إِلَى آخِرٍ » .

قوله : لِشَيْءٍ^(٢) بِعَيْنِهِ ، جِنْسٌ^(٣) لِلْمَعَارِفِ كُلِّهَا .

وقوله : غَيْرٌ مَتَّوَلٍ غَيْرِهِ ، يَخْرُجُ غَيْرُهُ مِنَ الْمَعَارِفِ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ

تَقُولُ : (وَأَنْتَ) لِعَمْرٍو إِذَا خَاطَبْتَهُ أَيْضًا^(٤) ۱۱

قوله : لَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، لِيَنْدَفِعَ^(٥) وَهَمٌّ مِنْ يَتَوَمَّنُ أَنْ (زَيْدًا) إِذَا سَمِيَ بِهِ رَجُلٌ

ثُمَّ سَمِيَ بِهِ رَجُلٌ^(٦) آخَرَ فَهُوَ مَتَّوَلٍ غَيْرِهِ ، فَلَا يَكُونُ جَامِعًا .

فَإِذَا قِيلَ : (بَوَضِعٍ وَاحِدٍ) خَرَجَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَوَضِعٍ آخَرَ^(٧) .

وَأَمَّا نَحْوُ^(٨) (أَجْمَعُ) - وَبَابِهِ^(٩) - فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرِقَةً بِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ فِيهِ^(١٠) ، وَلَكِنَّمِ

التزموا ترك التلغظ بها لما كان ذلك معروفًا ، فلا حاجة إلى^(١١) أن يجعل بابا برأسه^(١٢) .

(١) في ط : (قال) . (٢) زاد في ط : (ما وضع لشيء) .

(٣) في ط : (هذا جنس) .

(٤) في أ : (لمضى) ، وما أشبهه لوجه . وقال الرضي ٢ / ١٣٢ : وقوله : (غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع أي معين كان ، بخلاف العلم ١٤ هـ .

(٥) هذا معنى قول ابن مالك : ... والعلم يعين مسماه دون قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى (زيدًا) بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بـ (أنت) و (هو) ١٤ هـ . شرح الكافية الشافية ٤١ / ٢ - وينظر : سيوه ١ / ٢١٩ - المقتضب ٤ / ١٧ ، ٣ / ١٨٦ .

(٦) في ب : (لينفع) . (٧) (رجل) زيادة من ج .

(٨) في شرح الرضي ٢ / ١٣٢ : ... كما إذا سمي شخص بـ (زيد) ثم سمي به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولًا بالوضع لمعين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف - كما تبين - فإنه ذكر قوله : (بوضع واحد) لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم ١٤ هـ . وينظر : الأزهار الصافية ١ / ٣٠٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٢٤ .

(٩) سقط من ط : (نحو) . (١٠) أي : اكعب ، وأبصع ، وأنتع ، وأبنع .

(١١) سقط من ب ، ط : (فيه) . (١٢) سقط من ج ، ط : (لل) .

(١٣) تقدم القول في جهة التصريف في (أجمع) وأحواله على وجه التفصيل . ينظر من ٢٧٢ مع الماش رقم (٣) في باب (للمتنوع من الصرف) . وينظر أيضًا قوله من ٣١٥ ، ٣١٦ .

وَأَعْرَفَهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ ثُمَّ الْمُخَاطَبُ . وَالتَّكْرَرُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا يَعْينُهُ .

قوله : « وَأَعْرَفَهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ » . لتعذر^(١) تقدير الالتباس فيه^(٢) .
قوله : « ثُمَّ الْمُخَاطَبُ » . لأنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أنا) لم^(٣) يلتبس بغيره ، وإذا قلت : (أنت) جاز أن يلتبس بآخر بحضورتك فيتوهم أن الخطاب له^(٤) .
ولم يرد بالأعرافية إلا ما كان أبعد عن اللبس .
قوله : « وَالتَّكْرَرُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا يَعْينُهُ » .
كقولك : جاءني رجل ، وركبت فرساً ، فإن هذا موضوع لواحد شائع في أمته^(٥) لا يختص بواحد^(٦) دون آخر باعتبار الوضع ، بخلاف المعرفة^(٧) .

* * *

- (١) في ج : (لبعده) .
(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٤٢٣ : « أعرفها ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غيره » ١٥ هـ .
(٣) (لم) في هامش ج .
(٤) اختلاف في أعرف المعارف ، ما هو ؟ ومذهب الجمهور أن أعرفها هو (المضمر) وهذا ما ذكره المصنف ، وبه قال الرضخشي وابن مالك وابن يعيش وابن هشام ، وأكثر المتأخرين . وعزاه ابن يعيش في شرحه ٢ / ٨٧ إلى سيبويه . لكني لم أجد نصاً لسيبويه في ذلك ، إذ إنه عند بقوله : « فالمعرفة بحمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، المضاف إلى المعرفة إذ لم ترد معنى التثنية ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » ١٥ هـ سيبويه ١ / ٢١٩ . وينظر : المفصل ص ١٩٧ ، ١٩٨ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ - شرح اللسعة لابن هشام ١ / ٢٩٥ .
ومذهب بعض الكوفيين أن أعرفها هو (العلم) وبه قال أبو سعيد السمرقاني .
ومذهب الكسائي والقرائي أن أعرفها هو (المبهم) . وبه قال ابن السراج .
ومذهب ابن كيسان أن أعرفها هو (ذو الأداة) ، حكاه ابن مالك .
وينظر في هذه الأقوال : شرح ابن يعيش ٥ / ٨٧ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ - ١٢٩ - الإنصاف مسألة (١٠٦) ٢ / ٧٠٧ وما بعدها - شرح الكافية للعلوي ١ / ٣١٧ - شرح اللسعة البدرية لابن هشام ١ / ٢٩٥ - فصول ابن سبط ص ٢٢٥ .
(٥) سقط من أ : (يعينه) . (٦) في هامش أ : (في جنسه) ، وفي ط : (في أنه) .
(٧) في ج ، ط : (لا يختص واحداً) . (٨) ينظر شرح الوافية ٢ / ٤٢٣ ، شرح الرضي ٢ / ١٤٥ .

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ .

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وَضِعَ لِكَيْمَةِ آخَادِ الْأَشْيَاءِ ، أَصُولُهَا اثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً
وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمِائَةٌ وَالْفِ .

قوله^(١) : « أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وَضِعَ لِكَيْمَةِ آخَادِ الْأَشْيَاءِ » .
فيندرج فيه (واحد) و (اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين ، وإن
لم تكن من العدد عند كثير من الحُساب ، وهو خلاف لفظي لا معنوي^(٢) .
وبيان دخولهما // أنه لو قيل^(٣) : كم عندك ؟ لصح^(٤) أن تقول : واحد ، أو اثنان . ١١٣
تقول : قد بينت^(٥) له كم عندي ، وإن لم يكن إلا واحد أو اثنين^(٦) .
وأما كونهما من العدد عند النحويين فلا يطابقهم على عد (واحد) و (اثنين)
مع (ثلاثة) إلى (ألف) .

قوله : « أَصُولُهَا^(٧) اثْنَا عَشْرَةَ^(٨) كَلِمَةً » .
يعني أن^(٩) الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنا عشرة كلمة ، وما
عدا ذلك فمتفرع عنها ؛ إما بثنائية أو جمع أو تركيب أو عطف ، على ما تبين .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
(٢) قال الرضي ٢ / ١٤٥ : ... ولو قال : العدد ما وضع لكيمية الشيء ، فحسب لم يدخل فيه
نحو : رجل ، ورجلان ، ولم يخرج (واحد) و (اثنان) ، لأن لفظ (الشيء) يقع على كل
ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ، ويجوز أن يقال : ما وضع للكيمية ، فحسب ، ولا
خلاف عند النحاة أن لفظ (واحد) و (اثنان) من أسماء العدد ، وعند الحُساب ليس
(الواحد) من العدد ، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد ، ومنع بعضهم كون (الاثنين)
من العدد ، قالوا : لأن الفرد الأول - أي الواحد - ليس بعدد ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج
الأول ، والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد ، فعلى تفسيرهم العدد - بكونه زائداً على الواحد -
لا يدخل الواحد ، ويدخل (الاثنان) ، وعلى تفسير النحاة - أي : الموضوع للكيمية - يدخل
الواحد والاثنان .

(٣) زاد في ط : (لك) .
(٤) في ب : (في ب : (صح) .
(٥) في أ ، ب : (وقد تقول : بينت) وما أثبتته أوجه .
(٦) في ب ، ج ، ط : (واحد واثنان) بالرفع ، وهو خطأ .
(٧) ينظر المفصل ص ٢١٢ . (٨) في ط : (عشر) وهو خطأ . (٩) (أن) مثبتة في هامش ج .

وَاحِدٌ ، اثنان . واحدة ، اثنان أو اثنان ، ثلاثة إلى عشرة ، وثلاث إلى عشر .
 وأحد عشر ، اثنا عشر . إحدى عشرة ، اثنتا عشرة أو اثنا عشرة

ثم شرع في تبين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث على درجاتها فقال : تقول :
 (واحد ، اثنان) يعني للمذكر ، و (واحدة اثنان أو اثنان) يعني للمؤنث^(١) .
 قوله : « ثلاثة إلى عشرة » يعني للمذكر . و (ثلاث إلى عشر) يعني^(٢)
 للمؤنث^(٣) . وخولف باب التذكير والتأنيث من (ثلاثة) إلى (عشرة) : فأنت
 للمذكر ، وذكر للمؤنث ، فقبل : ثلاثة رجال ، إلى : عشرة رجال ، و : ثلاث نسوة ،
 إلى : عشرة نسوة ، لأن (الثلاثة) جماعة والمذكر سابق ، فأنت لذلك ، ثم ذكر
 للمؤنث^(٤) وإن كان جماعة أيضاً - ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز ، أو
 كراهة^(٥) أن يجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا : ثلاثة نسوة^(٦) .
 قوله : « أحد عشر ، اثنا عشر » يعني للمذكر .

قوله : « إحدى عشرة ، واثنتا عشرة أو اثنا عشرة » يعني للمؤنث^(٧) . كأنهم
 راعوا لفظ^(٨) الواحد والاثنين في التذكير والتأنيث باعتبار حاله قبل التركيب لأنه هو
 هو . وراعوا (عشرة) في حالها مع أخواتها مع (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) ،
 إلا أنهم غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و (واحدة) إلى (إحدى) للاختصار^(٩)

(١) قال الرضي ٢ / ١٤٦ ، ١٤٧ : ... جرى (واحد) و (اثنان) في التذكير والتأنيث على القياس ،
 ذو التاء للمؤنث ، والمجرد عنها للمذكر ... وأما (اثنان) فهو لفظ موضوع لواحدين من المثني ،
 و (اثنان) محذوف اللام ، والتاء للتأنيث ، و (اثنان) مثل (بنت) تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو
 قليل ، وإبدال التاء من الواو كثير كـ (أخت) و (بنت) و (ثراث) و (نكأة) هـ ١ .
 (٢) سقط من أ ، ب : (يعني) .

(٣) في سيويه ٢ / ١٧١ : « اعلم أن ما جاوز الاثنان إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين
 بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث ، وذلك قولك : ثلاثة بنين وأربعة أجمال ... وإن كان
 الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الالحاقات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليس فيها علامة للتأنيث وذلك قولك :
 ثلاث بنات وأربع نسوة ... هـ ١ . وينظر المقتضب ٢ / ١٥٥ .

(٤) في ب ، ج ، ط : (المؤنث) .
 (٥) في أ : (أو كراهته) وهو تحريف .
 (٦) للرضي وجه ثالث ارتضاه في شرحه ٢ / ١٤٧ ، وهو قول مطول لا يليق بذكره للمقام .
 (٧) ينظر : سيويه ٢ / ١٧١ - المقتضب ٢ / ١٥٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٧ - الفصل ص ٢١٣ .
 (٨) (لفظ) زيادة من ب ، ج .
 (٩) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٤٦ .

ثَلَاثَةٌ عَشْرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرَ ، وَثَلَاثِينَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ ، وَثَمِيمٌ تَكْسِيرُ الشَّيْنِ .

قوله : « ثَلَاثَةٌ عَشْرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرَ » يعني للمذكور .

قوله : « وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ » . يعني ^(١) للمؤنث .

وإنما قالوا في المذكر : (ثلاثة) وفي المؤنث : (ثلاث) لأنه كان كذلك قبل التركيب فروعياً بعده . وإنما قالوا ^(٢) : (عشر) في المذكر ، و (عشرة) في المؤنث - من : ثلاثة عشر إلى تسعة عشر - لأنهم كرهوا أن يقولوا في المذكر : ثلاثة عشرة - وقد امتزجا - فيجمعوا بين تأنثها : فسامهه كالكلمة الواحدة . وإنما كرهوا أن يقولوا : المئث : ثلاثة عشر - على ما كان أصله في التصريق - لذهاب المانع من ^(٣) التأنث مع كونه جماعة ، لأنه كان القياس أن يقولوا في المؤنث (عشرة) أيضاً ولكنهم راعوا الفرق ، فلما حصل الفرق ها هنا بالتأنث في (ثلاثة عشر) أدخلوا التاء في (ثلاث عشرة) على ما يقتضيه ^(٤) أصله كما تقدم ^(٥) .

قوله : « وَثَمِيمٌ تَكْسِيرُ الشَّيْنِ » .

أي : من (عشرة) - في المؤنث - فيقولون ^(٦) : ثلاثٌ عشيرةٌ إلى تسعٍ عشيرةٍ ^(٨) ، كأنهم لما كرهوا توالي أربع فتحات ^(٩) في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة ^(١٠) عدلوا // عن فتحه إلى كسره .

١١٤

وفي الفصحى عدلوا عن حركة إلى سكون ^(١١) .

ولا يلزم ذلك في (ثلاثة عشر) إلى تسعة عشر ، إذ ليس في (عشر) أربع حركات ^(١٢) . ولا يلزم ذلك ^(١٣) في (عشرة) إذ ^(١٤) لم يمتزج بما فيه فتحة .

- (١) سقط من ب : (يعني) .
 (٢) (المانع من) في هامش أ .
 (٣) ينظر تعليقه في ص ٧٩١ مع الهامش رقم (٣) .
 (٤) في ب : (يكسرون) .
 (٥) في ب : (في ج ، ط : (فضول) :
 (٦) في سيويه ٢ / ١٧١ : ... وإن جلوز المؤنث العشر فراد واحدا قلت : إحدى عشيرة ، بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نيفة ، وبلغة أهل الحجاز : إحدى عَشْرَةَ ، كأنما قلت : إحدى نمرة ، أم . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ - الفصل ص ٢١٥ .
 (٧) في ب : (أربع حركات) .
 (٨) وهي فتحة البناء في آخر صدر العدد .
 (٩) وهي لفة أهل الحجاز . وينظر قوله سيويه في هامش (٨) مع المصادر التي ذكرت .
 (١٠) في أ : (متحركات) .
 (١١) في ط : (إنفا) وما أثبتته أوجه .
 (١٢) في أ : (في أ : (ذلك) في هامش ج .
 (١٣) في ط : (إنفا) وما أثبتته أوجه .

عِشْرُونَ وَأَحْوَالُهَا فِيهِمَا . أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، إِحْدَى وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ يَلْفِظُ
مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ . مِائَةٌ وَالْفِ . مِائَتَانِ وَالْفَايْنِ فِيهِمَا . ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : « عِشْرُونَ وَأَحْوَالُهَا » يعني ثلاثين وأربعين^(١) إلى تسعين .

قوله : « فِيهِمَا » . يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد .

قوله : « أَحَدٌ وَعِشْرُونَ » . يعني في المذكر .

قوله : « إِحْدَى وَعِشْرُونَ » . يعني^(٢) في المؤنث .

غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) ، ولفظ^(٣) (واحدة) إلى (إحدى)^(٤) من
(أحد عشر) إلى (أحد وتسعين)^(٥) في الأعداد المنيفة على العشرات .

قوله : « ثُمَّ بِالْعَطْفِ يَلْفِظُ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ » .

يعني أنك تأخذ المفرد من العشرات بلفظ ما تقدم^(٦) وتعطف عليه ألفاظ
المقود إلى تسعة وتسعين ، فنقول : اثنان وعشرون ، أو : اثنتان^(٧) وعشرون ،
إلى : اثنين وتسعين واثنتين وتسعين . وثلاثة وعشرون ، وثلاث وعشرون ، إلى ثلاثة
وتسعين ، وثلاث وتسعين ، حتى تنتهي إلى : تسعة وتسعين^(٨) .

قوله : « مِائَةٌ وَالْفِ » .

يعني إذا تعديت^(٩) تسعة وتسعين قلت : مائة .

وترك ما بين المائة والمائتين لأنه قد تبين بقوله : (ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) ، أي : فيما
بين المائة والمائتين على ما تقدم . وما بين المائتين والألف على ما تقدم ، إلا أنه سيبين أن
مميز (الثلاثة) فيه على خلاف القياس . وما بين الألف والألفين على ما تقدم^(١٠) .

- (١) سقط من أ : (وأربعين) . (٢) سقط من ب : (يعني) .
(٣) في ج : (ولفظة) . (٤) أي : بإبدال اللواو منها همزة ، وهذا الإبدال في (أحد) شاذ
عند جميع الصرفيين ، وفي (إحدى) قياس عند المازني كما في (الدة) و (اشاح) شاذ عند
غيره . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٤٦ - الإبدال لابن السكيت ص ١٣٨ - الفصل ص ٢١٦ .
(٥) في أ : (من إحدى عشر إلى إحدى وتسعين) اعتدادا بالمؤنث ، وما أثبتته أوجه .
(٦) في ج ، ط : (المتقدم) . (٧) في أ : (اثنتان) .
(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٢٩ - شرح ابن يعيش ٦ / ٢٨ .
(٩) في أ : (تعدت) وهو تحريف . (١٠) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ .

وفي (ثمانى عشرة) فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذ حذفها بفتح الثون ...

قوله: « وفي (ثمانى عشرة) فتح الياء ... »

هذا هو القياس لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح، فالقياس أن تتحملها فقال: ثمانى عشرة.

وجاز^(١) إسكانها على سبيل التخفيف مع كونه مركبا^(٢)، وإذا جاز في مثل:

[٣٦] يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَثَابِيهَا

فها هنا أجدر^(٣).

قوله: « وشذ حذفها بفتح الثون »

لأنها إذا حذفت للتخفيف ظل الوجه بقاء الكسرة^(٤) كما في قولك: جاءني القاصر - إذا حذفت الياء - ألا ترى أن الذي يشوع^(٥) ذلك فيه كونه مركبا، فروعى زيادة استقلالها^(٦)، فجعل موضع الكسرة فتحة^(٧).

(١) في ب، ط: (وجائر).

(٢) قال الرضي ١٥٢ / ٢: ... لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكت في (معديكرب) و (قالقلا) و (يادي بنا) و (جونا) ١٤.

٣٦ = صدر بيت من البسيط نسيه سيويه ٥٥ / ٢ لبعض السعديين، والبيت للحطيئة جرول بن أوس ابن جزيه بن سعيد بن قيس عيلان، وكنيته أبو مليكة الخزائفة ٤٠٨ / ١ وهو في ديوانه ص ١١١ وعجزه: بين العلوي فصارات قواديبا وينظر: سيويه ٥٥ / ٢ - شرح شواهد سيويه لابن السرياني ٢٢٦ / ٢ - الإحصائص ٣٠٧ / ١ - شرح شواهد الشافعية للبيدادي ٤١٠ / ٤ - ضرائر الشعر لابن الفزاز القيرواني ص ١٢٩ - الأزهار الصافية للعلوي ٣٣٩ / ١ - المفصل ص ٣٨٥ - شرح ابن يعيش ١٠٤ / ١٠ - الأعلام ٥٥ / ٢. والشاهد في البيت قوله: (إلا أثابيا) حيث أسكن ياءه وهو منصوب حملا لما عند الضرورة على الألف، لأنها أختها، والألف لا تحرك. (الأثابي): الحجارة التي تنصب عليها القدر.

(٣) في ج، ط: (أجوز).

(٤) في ب: (سوغ).

(٥) في ب، ط: (استقلاله).

(٦) حاصل ما ذكره المصنف: أن (ثمانى) إذا ركب مع (عشرة) - في المؤنث - فيه أربع لغات: أولها: إثبات الياء وفتحها، وهذه هي اللفظة المطردة الكثيرة من جهة أن الفتحة خفيفة فوجب إثباتها، ولا وجه يوجب حذف الياء.

وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى

قوله : « وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ » .
 أما خفضه^(١) فلأنهم استعملوه مضافا ، وإنما استعملوه مضافا^(٢) لأن ما بعده
 هو المقصود^(٣) ، فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كأنه المقصود ، ألا
 ترى^(٤) أنه الذي يوصف دون الأول^(٥) في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرَى سَبْعَ
 بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾^(٦) .

ولا يرد على ذلك (أحد^(٨) عشر) إلى (تسعة عشر) ، أما في العقود فلتعذر
 الإضافة إذ لا يستقيم بقاء النون ولا حذفها لأنها ليست كنون الجمع حقيقة ، إذ
 ليست (عشرون) جمعا لشيء ، وإنما هو عدد مرتجل^(٩) .
 وأما في (أحد^(١٠) عشر) - وبابه - فكرهوا^(١١) أن يصيروا ثلاثة أسماء
 كالاسم الواحد .

- =
 وثانيها : إثبات الياء وسكونها ، وإنما جاز إسكانها من أجل التركيب ، وإذا جاز في مثل : (أعط القوس
 بلربها) وقوله : (يا دار هندا صفت إلا ألفها) مع كونه مفردا فخصفها مع التركيب أحق .
 وثالثها : حذف الياء مع كسر النون لتدل عليها .
 ورابعها : حذفها مع فتح النون ، وهذه لغة قليلة وأشد النحاة على هذه اللغة :
 ولقد شربت ثمانيا وثمانيا . وثمان عشرة واثنتين وأربعا
 ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٥٢ - الأزهار الصافية للملوي ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
 (١) في ج : (خفضهم) . (٢) (وإنما استعملوه مضافا) في هامش أ .
 (٣) سقط من ب : (لأنه ما بعده هو المقصود) . (٤) (ألا ترى) في هامش أ .
 (٥) ينظر : سيوه ١ / ١٠٥ - المقضب ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ - إيضاح الفارسي ص ٢١٥ .
 (٦) (إني أرى) ساقطة من ب . (٧) من الآية ٤٣ / يوسف عليه السلام .
 قال الزمخشري في توجيه الآية : « فإن قلت : هل من فرق بين إيقاع (سمان) صفة للمميز -
 هو (بقرات) - دون المميز - وهو (سبع) - وأن يقال : سبع بقرات سمانا ؟ قلت : إذا أوقفتها
 صفة لـ (بقرات) فقد قصدت إلى أن تميز (السبع) بنوع من البقرات وهي السمان منهن لا يجسهن ،
 ولو وصفت بها (السبع) لقصدت إلى تميز (السبع) بجنس البقرات لا بنوع منها ، ثم رجعت فوصفت
 المميز بالجنس بالسمن » اهـ . الكشاف ٢ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ . وينظر : التبيان للمكبري ٢ / ٧٣٣ - البحر
 المحيط ٥ / ٣١٢ - مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣١ . (٨) في أ : (إحدى) .
 (٩) سقط من ب ، ج من قوله : (لأنها ليست كنون الجمع) إلى آخر العبارة .
 (١٠) في أ : (إحدى) أيضا . (١١) في ج ، ط : (فكرهة) .

فإن قلت : فقد قالوا : خمسة عشر زيد ، وهذه^(١) خمسة عشر^(٢)
قلت : ليس هذا مثل ذلك ، لأن المضاف إليه ثم^(٣) هو المقصود بالأول في
المعنى ، وإنما جيء به لبيانته ، فكان الجميع كالشيء الواحد .
والمضاف إليه - ها هنا^(٤) - هو^(٥) مغاير للأول فلم يكن معه كالشيء
الواحد^(٦) . وإنما كان مجموعاً ليطابق // العدد في معنى جمعه ، لفظاً كقولك :
ثلاثة رجال ، أو معنى كقولك : ثلاثة رهط^(٧) ، وثلاث فود^(٨) .

- (١) في سج : (وهظا) .
(٢) في المقتضب ٢ / ١٧٧ : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ،
 وخمسة عشر ، فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر ، وقوم من العرب
يقولون : هذه أربعة عشر ، ويموت بأربعة عشر ، وهم قليل .
.... وإنما كان القياس المنهوب الأول لأن (خمسة عشر) تنكرة ، وما لم ترده التنكرة إلى أصله
لم ترده الإضافة » ٨١ . وينظر سيويه ٢ / ٥١ .
(٣) أي : في (أحد عشر) وبابه .
(٤) أي : في (خمسة عشر زيد) و (خمسة عشر) .
(٥) سقط من ب ، ج ، ط : (هو) .
(٦) ثبت في هامش ب من قوله : (والمضاف إليه) إلى آخر العبارة .
(٧) في اللسان : و (الرهط) : عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة ، وبعض يقول : من سبعة إلى عشرة ،
وما دون السبعة إلى الثلاثة : نفر - وقيل : الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم
امرأة ، قال الله تعالى : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾ .
(٨) جزء من صلب بيت للحبشة . وهو بنوهم :

ثلاثة أنس وثلاث فود لقد جاز الزمان على عيالي

وينظر : سيويه ٢ / ١٧٥ - الخصائص ٢ / ٤١٢ - شرح الرضي ٢ / ١٥٣ - شرح الألفية
للمرادي ٤ / ٣٠٤ - اللسان (فود) - خزائن الأدب ٣ / ٣٠١ - الأعلام ٢ / ١٧٥ .
وفي اللسان : (الفود) : قطع من الإبل الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ،
وقيل : من ثلاث إلى خمس عشرة ، وقيل : إلى عشرين ، وقيل : ما بين الثلاث إلى الثلاثين ،
ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور .

إِلَّا فِي : ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ . وَمُمَيِّزٌ (أَحَدٌ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ)
مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ

قوله : « إِلَّا فِي ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ » (١) .

استثناء من قوله (١) : (مجموع) (٢) ، لأنهم لم يجمعوا (مائة) إذا ميزوا بها
(ثلاثا) ، وكان القياس جمعها فيقال : ثلاث مئات ومئتين (٣) .

ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر فيه معنى التأنيث ، فعاملوه بالخفة لذلك ، ألا ترى
أنك إذا قلت : ثلاثمئات (٤) امرأة - فجمعت مائة - صار فيما هو كالاسم الواحد
تأنيثان وجمع ، فتركوا جمعه لذلك ، بخلاف ثلاثة رجال ، وبخلاف : ثلاثة آلاف .

قوله : « وَمُمَيِّزٌ (أَحَدٌ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ » (٥) .

أما نصبه فلما تقدم (٦) - وأما إفراده فلأنه إنما (٧) جاء لتبيين الذات مثله في :
عشرين (٨) رجلا ، وهو حاصل بالإفراد كما يحصل بالجمع ، فكان الإفراد أخف .

(١) في سيبويه ١٠٧ / ١ : « وأما ثلاثا إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون (مئتين) أو (مئات) ،
ولكنهم شبهوه ، بـ (عشرين) و (أحد عشر) ، حيث جعلوا ما بين به العدد واحد لأنه اسم
لعدد كما أن (عشرين) اسم لعدد ، وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى
جميع ، هـ ١٤ . وينظر : المقتضب ١٦٧ / ٢ - أصول ابن السراج ١ / ٢٨١ - إيضاح الفارسي
ص ٢١٢ . (٢) في ب : (من مثل قوله) .

(٣) إشارة إلى قوله في ص ٧٩٥ : « ويميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع هـ ١٤ .

(٤) في المقتضب ١٦٧ / ٢ : « .. وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مئات ، من أجل أنه
مضاف ، فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاث أبواب وثلاثة جوار ، قال الشاعر :
ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداي وجلت عن وجوه الأمام هـ ١٤ .

وينظر : المفصل ص ٢١٣ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ٢٣ - شرح
الكافية الشافية ٢ / ٦٨٠ - شرح الرضي ٢ / ١٥٣ - شرح الألفية للبرادي ٤ / ٣٠٨ .

(٥) في ج : (ثلاثمئة) بالإفراد وهو غير المقصود .

(٦) قال الفارسي : « ... فإذا زاد على العشرة شيء جعلت العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة
اسما واحدا ونيا على الفتح ، وجعل الاسم الثاني بمنزلة ما تبت فيه النون من أسماء الأعداد ،
وذلك قولك : أحد عشر درهما ، وثلاثة عشر درهما هـ ١٤ إيضاح العضدي ص ٢١٦ .

(٧) ينظر تعليقه لذلك ص ٧٩٦ . (٨) (إنما) في هامش ج .

(٩) في ب ، ج ، ط : (عشرون) .

وَمُمَيِّزٌ (مائة) وَ (ألف) وَتَشْبِيهُمَا وَجَمْعُهُ مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ

قوله : 1 وَمُمَيِّزٌ (مائة) وَ (ألف) وَتَشْبِيهُمَا .

يعني : وتثنية (مائة) و (ألف) كقولك : مائتا درهم ، وألفا درهم .

قوله : 2 وَجَمْعُهُ مَخْفُوضٌ .

يعني : وجمع (الألف)^(١) إذ قد^(٢) تقدم أن (المائة) - في العدد - لا تجمع كقولك : ثلاثمائة درهم - كما تقدم - فلو قال : (وجمعهما) لكان خطأ وإنما كان مخفوضاً لأنه أمكن إضافته على قياس أصل العدد فكان أولى ، لأن تنوين (مائة) و (ألف) ونون التثنية فيهما ، وتنوين جمع (الألف)^(٣) ساقط إسقاطها للإضافة كتثنيين (ثلاثة) إلى (عشرة)^(٤) .

وإنما كان مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في : ثلاثة دراهم ، للعلّة المتقدمة^(٥) ، لأنه لما كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه ، فأتوا به مفرداً لذلك^(٦) .

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٣٢ : ثم أخذ بين تميز (مائة) و (ألف) والمثنى فيهما ، وجمع (ألف) فقال : تميزه مفرد مخفوض ١٤ هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) (قد) في هامش ج . (٣) في ج : (ألف) .

(٤) قال ابن السراج : ١ ... فإذا بلغت (المائة) تركت التنوين وأضفت (المائة) إلى واحد مفسر ، ووجب ذلك في (المائة) لأنها تتبعه (عشرة) و (عشرين) ، أما شبيهاً بـ (عشرة) فلأنها عشر عشرات ، وأما شبيهاً بـ (عشرين) و (تسعين) فلأنها العقد الذي يلي (تسعين) فوجب أن يكون مميزاً واحداً ، فأضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت ، لأن الأول يكون به جهرقة .

وكذلك (ألف) حكمه حكم (مائة) وتثنيها فتقول : مائتا درهم ، وألفا درهم . وقد جاء بعض هنيئاً منونا منصوباً ما بعده في الشعر ، قال الربيع :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب البشاشة والفتاء ١٤ هـ

أصول النحو : ١ / ٣٨٠ . وينظر : شبره ١ / ١٠٦ - المتضرب ٢ / ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٥) ينظر تعليقه لذلك في ص ٧٩٧ .

(٦) وأما قوله عز وجل : ﴿ وَلِيَتَّوَفَّا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ ﴾ الكهف ٢٥ - بغائه على البدل لأنه لما قال : (ثلاثمائة) ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد . ينظر : المتضرب ٢ / ٢٦٨ - شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - البحر المحيط ٦ / ١١٧ - المفصل ص ٢١٤ .

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا - أَوْ بِالْعَكْسِ - فَوَجَّهَانِ

قوله : « وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا - أَوْ بِالْعَكْسِ - فَوَجَّهَانِ » .
 يريد مثل قولك : (شخص) - إذا أطلقت على امرأة - و : (نفس) - إذا
 أطلقت^(١) على رجل - ، ف (الشخص) المعدود فيه مؤنث واللفظ مذكر ،
 و (النفس) المعدود فيه مذكر واللفظ مؤنث .
 فلك أن تعتبر اللفظ - وهو الأقيس - ولك أن تعتبر المعنى^(٢) ، فتقول :
 ثلاث أشخاص - وأنت تعني النساء - وثلاث أنفس^(٣) - وأنت تعني الذكور - .
 ويجوز أن تعتبر المعنى فتقول : ثلاثة أنفس^(٤) - للرجال - وثلاث
 أشخاص^(٥) - للنساء - .

وإنما كان اللفظ أقيس لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا
 مدلولاتها ، ألا ترى أنك تقول : شخص حسن رأيه - وإن كان مؤنثا - ونفس حسنة
 رأيها^(٦) - وإن كان رجلا - قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(٧) والمراد^(٨)
 : آدم عليه السلام^(٩) ، فلو لمراعاة اللفظ لم يقل (واحدة)^(١٠) .

- (١) في ج : (أطلقتها) . (٢) سقط من ب : (ولك أن تعتبر المعنى) .
 (٣) في سيويه ١٧٤ / ٢ : ... وزعم بونس عن رؤية أنه قال : ثلاث أنفس ، على تأنيث
 (النفس) كما يقال : ثلاث أعين ، للعين من الناس ١١ هـ .
 (٤) في المقنضب ١٨٤ / ٢ ، ١٨٥ : ... وتقول : عندي ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث
 أنفس ، أما التذكير فإذا عنيت بـ (النفس) : المذكر وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ،
 وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث أنفس ، لأنها تصغر على (نفيسة) ١١ هـ .
 ومنه قوله الخطيب السابق : ثلاث أنفس وثلاث نود
 وينظر الهامش رقم (٧) ص ٧٩٦ .
 (٥) ينظر : سيويه ١٧٣ / ٣ ، ١٧٥ - شرح الرضي ١٥٦ / ٢ - المقنضب ١٤٦ / ٢ -
 الخصائص ٤١٧ / ٢ - الإنصاف ٧٧٠ / ٢ - المقرب ٣٠٧ / ١ اللسان (شخص) - شرح
 الكافية لابن مالك ٦٧٨ / ٢ .
 (٦) سقط من ط : (رأيها) . (٧) من الآية الأولى / النساء .
 (٨) زاد في ط : (به) . (٩) سقط من ج : (عليه السلام) .
 (١٠) قال الفراء : قال : (واحدة) لأن (النفس) مؤنثة ، فقال (واحدة) لتأنيث (النفس) وهو
 يعني : (آدم) ، ولو كانت : (من نفس واحد) لكان صوابا ، يذهب إلى تذكير (الرجل) هـ .
 اهـ . معاني القرآن ٢٥٢ / ١ - وينظر : الكشاف ٤٩٢ / ١ - البحر المحيط ١٥٤ / ٣ .

وَلَا يَمَيِّزُ (وَاحِدٌ) وَلَا (اثنان) (١) اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ (٢) عَنْهُمَا بِمَثَلِ :
رَجُلٌ وَرَجُلَانِ ، لِإِفْلَادِهِ لِقَصْرِ الْمَقْصُودِ بِالْعَدَدِ

قوله : « وَلَا يَمَيِّزُ (وَاحِدٌ) وَلَا اثنان (٣) ... إلى آخره » .

لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع
مفيداً ذلك ، فلو قالوا : رجال ، لم يعلم عددهم ، ولو قالوا : ثلاثة ، واقتصروا
لم يعلم ما هو ؟ فلما كان قولك (٤) : (رجل) و (رجلان) يبيّن عن المعنيين
معاً استغنى عن لفظ العدد معه ، فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، لأن
قولهم : (رجل) و (رجلان) يعني عن ذلك ، فكان ذكر العدد ضائعا (٥) .
وكذلك جميع أسماء (٦) الأجناس وتثنيها كقولك : درهم ، ودرهمان ، فلا

(١) في بعض نسخ المتن (واثنان) . (٢) في بعض نسخ المتن : (استغناء بالتمييز) .

(٣) قال في نظم الكافية :

« وواحد واثنان لا تميز لأن لفظ جنسه يميز » ا هـ

وقال في الشرح : « ... لأنك إذا قلت : (رجل) أغناك عن (واحد) ، وإذا قلت :
(رجلان) أغناك عن (اثنين) ، فلا حاجة إلى عدد ثم تميز » ا هـ . شرح الوافية ٢ / ٤٣٣ .
وينظر : الفصل من ٢١٢ - شرح ابن عمير ٦ / ١٨ - شرح الرضي ٢ / ١٥٦ .

(٤) سقط من ط : (قولك) .

(٥) في المقتضب ٢ / ١٥٣ : « واعلم أنك إذ ذكرت الواحد قلت : رجل أو فرس ... وإذا ثبتت
فقلت : رجلان أو فرسان ... وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال ، ولكنك
أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران ... ولو أراد مرهبة في التثنية ما يريد في
الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع ، وإنما معنى جمع : أنه ضم شيء
إلى شيء ، فمن ذلك قول الشاعر :

كأن خصييه من التلدل طرف عجوز فيه ثنا حنظل » ا هـ

وينظر : سيبويه ٢ / ١٧٧ ، ٢٠٢ - الأمل في الشجرية ١ / ٢٠ - المقرب ١ / ٣٠٥ ، ٤٥٢ -
التوطئة من ٢٧٦ .

(٦) في ب : (أحاد) .

وَقَوْلُ الْمُفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّ بِإِيجَارِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي وَالثَّانِيَّةُ ، إِلَى : العَاشِرِ
وَالعَاشِرَةِ لَا غَيْرَ

قوله : « وَقَوْلُ الْمُفْرَدِ (١) مِنَ الْمُتَعَدِّ بِإِيجَارِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي وَالثَّانِيَّةُ .. » .

١١٦ يعني أنك تشتق من لفظ (٢) العدد // اسما للمفرد منه (٣) تارة باعتبار تصديره لأنه هو (٤) الذي صير ما انضم إليه على (٥) العدد المشتق هو من اسمه ، لقول : الثاني (٦) - للمذكر - والثانية - للمؤنث - إلى : العاشر والعاشرة .

[وقوله : لا غير] ، أي : لا يتعدى - باعتبار هذا المعنى - العاشر والعاشرة (٧) ، لأنه إنما أُطلق باعتبار كونه مُصَيَّرًا عددًا أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه ، وذلك من قولهم : (ثَلَاثُهُمْ) (٨) و (رَبْعُهُمْ) (٩) ، وإنما يكون ذلك فيما يكون أقل منه بواحد . وأما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى : جعلتهم أحد عشر - فما فوق - فيشتق منه اسم لذلك .

(١) في ط وبعض نسخ المتن : (في المفرد) .

(٢) في أ : (أسماء) ، وفي ب : (ألقاظ) ، وما أتته أوجه .

(٣) سقط من ط : (منه) . (٤) سقط من ب : (هو) .

(٥) سقط من ج : (على) .

(٦) إنما بدأ المصنف بـ (الثاني) و (الثانية) - ولم يذكر (الأول) - لأنه لا عدد أقل من الواحد حتى يصيره الواحد واحدًا بنفسه . شرح العلوي ١ / ٣٦٠ .

(٧) هذا قول الأخفش والمازني ، حكاه الميرد وقال به . وأجاز سيويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصير . قال ١٧٣ / ٢ : « ... وتقول : هو خامس أربعة ، إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ، ولا تكلم العرب تكلم به - كما ذكرت لك - وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر - كما قلت : خامس أربعة - ١١١ هـ . وقال الميرد - بعد أن ذكر معنى قول سيويه السابق - : « ... فهنا قول النحويين المتقدمين ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابًا ، وذلك لأنك إذا قلت : رابع ثلاثة ، فإنما تجر به مجرى (ضارب) ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعهم ، وكانوا خمسة فسدسهم ، ولا يجوز أن تبني (فاعلا) من (خمسة عشر) جميعًا ، لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر . والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني ١١٤ هـ . المقتضب ٢ / ١٨١ - مع الهامش رقم (٢) للمحقق .

وينظر : المفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ - شرح لمن يمشي ٦ / ٣٦ - شرح الرضي ٢ / ١٥٩ -

شرح الوافية ٢ / ٤٣٥ . (٨) في ط : (ثلاثهم) وهو تحريف .

(٩) ينظر : سيويه ١٧٢ / ٢ - للمقتضب ١٨٦ / ٢ - شرح الرضي ١٥٩ / ٢ - اللسان (ثلث) و (ربع) .

وباختيار حاله : الأول والقي ، والأولى والثانية ، إلى : العاشر والعاشر ،
والحادى عشر والحادية عشرة ، والثاني عشر والثانية عشرة إلى : التاسع عشر
والثانية عشرة

وتارة باعتبار حاله من غير أن يتعرض فيه إلى أنه مصور ، لكن معناه : واحد من
جملة هذا^(١) المدد ، فإذا قلت : (الثاني) فمعناه : واحد من اثنين^(٢) ، وإذا كان كذلك
استعملته فيما زاد على العشرة أيضا لذهاب المانع ، فقول : الحادى عشر - في المذكر -
والحادية عشر - في المؤنث - وكذلك إلى^(٣) : التاسع عشر والثانية عشرة^(٤) .

ولما بني للتركيب المقتضى لبناء الاسمين معا مثله في (أحد عشر) لأن المعنى : تاسع
وعشرة ، كما في قولك : (الثالث والعشرون) ، بهذا المعنى ، إلا أنه ثم لم تحذف منه الواو فلم
يبين ، وها هنا حذفت^(٥) فبينا مثلهما^(٦) في : ثلاثة وعشرون ، وثلاثة عشر .

وقد يقع في بعض المصنفات : الحادية عشر ، إلى التاسعة عشر - في المؤنث -
وكذلك وقع في (المفصل)^(٧) .

وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين في (الحادى عشر) و (الثالث عشر) أنشأوا
الاسمين في (الحادية عشرة) إلى (التاسعة عشرة)^(٨) .

ولما ذكروا الاسمين في (الحادى عشر) و (الثالث عشر) لأنه اسم لواحد مذكر
فلا معنى للتأنيث فيه ، بخلاف : ثلاثة عشر ، وثلاث عشرة^(٩) ، فإنه للجماعة على ما
تقدم .

(١) في ب ، ج ، ط : (على هذا) .

(٢) في المقضب ٢ / ١٧٩ : اعلم أنك إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال
الله عز وجل : ﴿ إذ أخرجنا الذين كفروا ثاني اثنين ﴾ وقال عز وجل : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن
الله ثلاث ثلاثة ﴾ على هذا ١٤٠ هـ . وينظر : سيويه ٢ / ١٧٢ - معاني الفراء ١ / ٣١٢ - البيان للأخباري
١ / ٣٠٢ . (٣) (إلى) زيادة من ج .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٥) زاد في ج ، ط : (حذفت منه الواو) . (٦) في أ : (مغلها) بالإنفراد .

(٧) هو أحد مصنفات أبي القاسم محمود بن عمر الزهشري . ويسمى : (المفصل في علم العربية) . ولم
أجد فيه نصا يفيد صحة ما نسبته المصنف ، فقد قال الزهشري : « وتقول : الأول والثاني والثالث ،
والأول والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشر ... والحادية عشرة والثانية عشرة ... » المفصل ص ٢١٦ .

(٨) في أ : (إلى تاسعة عشرة) . (٩) في ج : (بخلاف : ثلاث عشرة ، وثلاثة عشر) .

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَلَاثُ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ : مُصَوَّرَتُهُمَا مِنْ ثَلَاثَيْهِمَا ، وَفِي
الثَّانِي : ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ، أَيْ : مُجْمَعًا
.....

قوله : ١. وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَلَاثُ اثْنَيْنِ ... ١ .
يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد قل منه ، فلو أضفته إلى عدد أكثر
منه أو مساوٍ ففسد المعنى ، لأن (ثالثاً) ^(١) لا يصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما يصير
(اثنين) (ثلاثة) ، وكذلك : رابع وخامس ، على هذا التقدير ^(٢) .
ومنه قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ^(٣) وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ ^(٤) ﴾
المعنى ، واحد منه ، فلو أضفته إلى أقل منه ^(٥) أو أكثر ففسد المعنى ^(٦) ، لأن
(الثالث) في هذا المعنى ليس واحداً من اثنين ولا من أربع ، وإنما هو : أحد ثلاثة ،
فوجب إذا أضيف أن يضاف إليه .
ومنه قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ^(٧) ﴾ .

- (١) في أ : (الثالث) .
(٢) في المقتضب ١٧٩ / ٢ : ه ... فإن قلت : هذا ثالث اثنين ، فقل : غير هذا الوجه ، إنما معناه ، هذا
الذي جاء إلى اثنين فثلاثهما ، فمعناه الفعل ، وكذلك هذا رابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة يا قبي ، لأن معناه :
أنه رابعهم وثلاثهم ، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ
إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ومثله قوله عز وجل : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلِيمٌ ﴾ اه . وينظر سيبويه ١٧٢ / ٢ .
(٣) أنهم في أ ، ج : (كذلك ولا خمسة) . (٤) من الآية ٧ / الماطلة . وينظر الحامش رقم (٢) .
(٥) وهو ما كان باختيار حاله . والأول هو ما كان باختيار تصيره .
(٦) في سيبويه ١٧٢ / ٢ : ه ... فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي
به بين العدد ، وذلك قولك : ثاني اثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ لَئِنِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْقَارِ ﴿ و (ثالث
ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة ... اه .
وينظر الحامش رقم (٢) من ٨٠٢ .
(٧) سقط من ب ، ج ، ط : (معناه) . (٨) (المعنى) . لم تكتب في نسخ الشرح .
(٩) من الآية ٧٣ / المائدة . ولم تكتب في ج ، ط : (لقد كفر الذين قالوا) . وينظر المقتضب ١٧٩ / ٢ -
معاني الفراء ١ / ٣١٧ - للبيان ١ / ٣٠٢ - البيان ١ / ٤٥٣ - مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤١ -
معاني الزجاج ٢ / ٢١٥ .

وَقَوْلُ: حَادِي عَشْرٍ أَحَدَ عَشَرَ - عَلَى الْإِثْنَيْنِ مَخَاصِئُ - وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
حَادِي أَحَدَ عَشَرَ ، إِلَى : تَامِعٍ بِسَعَةِ عَشَرَ ، فَتَقَرَّبُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ .

قوله : « وَقَوْلُ : حَادِي عَشْرًا أَحَدَ عَشَرَ - عَلَى الْإِثْنَيْنِ مَخَاصِئُ - ... » .
يعني أنه^(١) إذا زاد العدد على العشرة^(٢) لا يستعمل إلا على المعنى الثاني - كما
تقدم^(٣) - لتعذر المعنى الأول^(٤) ، فلا يضاف إذن إلا إلى متاويه في العدد ،
فتقول : حادي عشر أحد عشر ، إلى : تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة
إحدى عشرة ، // إلى : تاسعة عشرة تسع عشرة .

١٧

وإن شئت حذفنا (عشر) من الأول تخفيفاً فقلت : حادي أحد^(٥) عشر ،
وحادية إحدى عشرة^(٦) ، إلى : تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ، لأن ذلك
لا يلتبس^(٧) .
للبناء فيه^(٨) .

* * *

- (١) سقط من أ : (أنه) .
(٢) في أ : (عشرة) .
(٣) وهو ما كان باعتبار حله . وينظر ص ٨٠٢ .
(٤) وهو ما كان باعتباره تصغيره . وينظر ص ٨٠١ . (٥) في أ : (إحدى) وهو سهو .
(٦) زاد في ب : (استثناء بعشر لأنه معلوم) وهو من فعل الناسخ .
(٧) في ط : (لا يشبهه) . (٨) سقط من أ : (التركيب) .
(٩) في سيويه ٢ / ١٧٢ : ٥ ... ومن قال : (خامس خمسة) قال : خامس خمسة عشر ، وحادي
أحد عشر ، وكان القياس أن تقول : حادي عشر أحد عشر ، لأن (حادي عشر) و (خامس
عشر) بمنزلة : خامس وسادس ، ولكنه يعني : (حادي) ضم إلى (عشر) بمنزلة
(حضرموت) ، قال : تقول (حادي عشر) فبينه وما أشبهه كما قلت : أحد عشر ، وما أشبهه ،
فإن قلت : حادي أحد عشر ، فـ (حادي) وما أشبهه يرفع ويجر ولا يعني ١٤ .
وينظر : للقطيب ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ - المفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ - شرح ابن يعيش ٦ / ٣٦ - شرح الرضوي ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ - شرح
الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٨٨ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

المذكّر والمؤنث

المذكّر والمؤنث ، المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا . والمذكّر بخلافه وعلامة التأنيث : التاء والألف مقصورة وممدودة

قوله (١) : « المذكّر والمؤنث ، المؤنث ما فيه علامة تأنيث (٢) لفظاً أو تقديرًا » .
 فقوله : لفظاً ، يعني مثل قولك : ضاربة ، وظلمة ، وصحراء ، وذكرى .
 ويعني بالتقدير : مثل قولك (٣) : أذن ، وعين ، فإن التاء مقدره لقولك : أذينة ،
 وعينية ، ومجربها في التصغير يدل على أنها مرادة ، إذ لا يجهىء التاء قياساً إلا ما هو في صيغة
 المكبر لفظاً أو تقديرًا (٤) ، ولما يأت في التقدير إلا التاء (٥) .

قوله (٦) : « والمذكّر بخلافه » .

أي : لا يكون فيه علامة التأنيث .

قوله : « وعلامة التأنيث التاء (٧) والألف مقصورة وممدودة » .

وقد زاد بعضهم الباء في قولهم : (هذي أمة الله) وزعم أنها للتأنيث . وليس ذلك بحجة
 لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث ، أو تكون الباء بدلاً من الهاء في قولك (هذه أمة الله) ،
 ثم الكلام في المذكر والمؤنث في قسم المتكبر وهذه من أقسام المبتنيات فلا وجه لذكرها .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
 (٢) في ب : (التأنيث) . (٣) في ب : (قوله) .
 (٤) هذه العبارة في ط : (إذ لا يجهىء التاء قياساً لفظاً أو تقديرًا إلا فيما هو على صيغة المكبر) .
 (٥) قال الرضي ١٦١ / ٢ : ... ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء ، لأن وضعها على العروض
 والانفكاك ، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدير ، بخلاف الألف . ودليل كون التاء مقدره - دون الألف -
 رجوعها في التصغير في نحو : هيدة وقديرة ... ١٤٤ .
 (٦) سقط من ب ، ط : (قوله) . (٧) سقط من ج قوله : (وعلامة التأنيث التاء) .
 (٨) هنا قول الزحشري ، فقد عد الباء في نحو (هذي) ضمن علامات التأنيث ، قال في المفصل : « المذكر
 ما خلا عن العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء في نحو : غرفة ، وأرض ، وحبل ، وحمراء ، وهذي .
 والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن » ١٤٤ . للمفصل من ١٩٨ .
 وقال ابن يعيش رداً عليه : « ... فأما الباء في (هذي) فليست علامة للتأنيث - كما ظن - وإنما هي
 عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة . وهي على قياس منعب الكوفيين تكون الباء للتأنيث
 لأن الاسم عندهم الدال وحدهما ، والألف من (فا) مزيدة وكذلك الباء مزيدة للتأنيث » ١٤٤ . شرح
 ابن يعيش ٩١ / ٥ . وينظر : الإنصاف ٦٦٩ / ٢ - شرح الرضي ١٦١ / ٢ .

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، فَأَلْحَقْتَنِي مَا بَارَزْتَهُ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانِ كَ : امْرَأَةٌ
وَنَاقَةٌ . وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ كَ : ظَلَمَةٌ وَعَيْنٌ

قوله (١) : « وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، فَأَلْحَقْتَنِي مَا بَارَزْتَهُ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانِ » (٢) .
كقولك : امرأة (٣) ، لأن بارزاتها (رجلا) ، وناقاة ، لأن بارزاتها (جملا) .
ولا فرق بين أن تكون فيه تاء لفظية أو مقدره ك : جدي (٤) ، وعنق (٥) .
قوله : « وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ » .

وهو ألا يكون بارزاته ذكر في الحيوان (٦) ك : ظلمة ، وعين . ولا فرق بين
أن يكون حيوانا أو غيره ك (دجاجة وحمامة - إذا قصد به مذكر - فإنه مؤنث
لفظي - ولذلك كان قول من زعم أن (الحمل) في قول تعالى : ﴿ قَالَتْ
نَمْلَةٌ ﴾ (٧) أنثى - لورود تاء التانيث في (قالت) (٨) - وهما لجواز أن تكون
مذكرا في الحقيقة ، وورد تاء التانيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي . ولذلك
يقال : عندي ثلاث من البط ذكور (٩) ، فيأتون بالعدد مؤنثا وإن كن ذكورا (١٠) ،
لما كان مفرد (البط) : بطة ، فالتانيث لفظي .

١١٨

- (١) في ط : (قال) . (٢) هذه عبارة الزمخشري . للفصل من ١٩٨ .
(٣) في أ ، ب : (ك امرأة) .
(٤) (الجدي) : الذكور من أولاد المعز ، والجمع : أجدا ، وجداء ، اللسان (جدا) .
(٥) (العناق) : الأنثى من المعز ، والجمع : أعنق ، وعنق ، وعنوق . اللسان (عنق) .
(٦) في ج : (من الحيوان) . (٧) من الآية ١٨ / الحمل .
(٨) نقل شراح الكافية هذا القول تبعا للمصنف ، لكن لم ينسبه أحد منهم إلى معين وكذا لم أجده
معزيا إلى صاحبه في كثير من كتب التفسير واللغة . غير أن الزمخشري أورد قصة - ونقلها
عنه أبو حيان في البحر ٦١ / ٧ - مفادها أن (فتادة) عندما دخل الكوفة التف عليه الناس ،
فقال : سلوا عما شئتم - وكان أبو حنيفة رحمه الله حاضرا وهو غلام حدث - فقال : سلوه
عن (نملة) سليمان أكانت ذكرا أم أنثى ؟ فسألوه فأجهم ، فقال أبو حنيفة : كانت أنثى ،
فقبل له : من أين عرفت ؟ فقال : من كتاب الله - وهو قوله : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ، ولو كانت
ذكرا لقال : قال نملة ... هـ ١٤٠ . الكشف ٣ / ١٤١ ، ١٤٢ .
وينظر : شرح الرضي ١٦٩ / ٢ - شرح العلوي ٣٩٠ / ١ - البحر المحيط ٦١ / ٧ . شرح
المرادي ٤ / ٥ . (٩) ينظر : سيويه ١٧٣ / ٢ - المقتضب ١٨٤ / ٢ .
(١٠) في أ : (فيأتون بالعدد المؤنث وإن كان ذكورا) ، وفي ب : (... مؤنثا وإن كان) .

وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ فَيَأْتِيهِ ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ

وليس ذلك كتأنيث أسماء الأعلام ، فإنه لا يعتبر فيه إلا المعنى - دون اللفظ - خلافا لبعض الكوفيين^(١) .

والسر فيه هو^(٢) أنهم نقلوها من معناها^(٣) إلى مدلول آخر ، فاعتبروا فيها المدلول^(٤) الثاني ، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبارا للمدلول الأول فيفسد المعنى ، فلذلك لا يقال عندنا : أعجبتني طلحة ، خلافا لبعض الكوفيين^(٥) .

قوله^(٦) : « وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ فَيَأْتِيهِ ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ » . قوله : (إليه) يعني إلى^(٧) المؤنث مطلقا ، كقولك : قامت هند ، وهند قامت ، وأعجبتني العين ، والعين أعجبتني .

والحاقهم هذه التاء للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث^(٨) .

فإن كان المؤنث حقيقيا لزم في ظاهره ومضمرة لطابقته المعنى واللفظ جميعا^(٩) .

وإن كان للمؤنث غير حقيقي لزم في ظاهره ومضمرة ، وأنت بالخيار في ظاهره ، فتقول : العين أعجبتني - بالتاء لا غير - وأعجبتني العين ، بحذف التاء وإثباتها .

وإنما // جاز ذلك في الظاهر لأن التأنيث فيه لفظي لا معنوي ، وفي لفظه ما يشعر به ، فاستغنى عن إلحاقه^(١٠) التاء في الفعل لذلك ، ولم^(١١) يستغن عنها في مضمرة لغوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا ، فإن صيغة الضمير الراجع إلى المؤنث في هذه المواضع^(١٢) مثله في باب المذكر^(١٣) .

(١) نقل كل من الرضي والعلوي في شرحهما هذا القول عن المصنف دون أن يبينا صاحبه من الكوفيين . ينظر الرضي ١٦٩ / ٢ . الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٩١ .

(٢) سقط من ج ، ط : (هو) . (٣) في ج : (عن معناها) .

(٤) في ط : (مدلول) . (٥) قال الرضي ١٦٩ / ٢ : ... وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم .

(٦) في ط : (قال) . (٧) في ج : (الفعل إليه) .

(٨) (يعني إلى) في هامش ج .

(٩) في الفصل ص ١٩٩ : ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجيلة ، وهو الكثير الشائع . وللفرق بينهما في الاسم كمرأة وشيخة وإنسانة هـ .

(١٠) هذه العبارة في هامش ب . (١١) في ط : (لحاق) .

(١٢) في ط : (ولذلك لم) ويلزم التكرار .

(١٣) في ب ، ط : (هذا الموضع) ، وفي ج : (هذا الموقع) . (١٤) سقط من ب ، ج ، ط : (باب) .

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ...

سعدية حكمتك لا تنهون ؛ فمكتك المهداة ؛ وأحمدك قائما ؛ وأعينان أحجبتني - بناءً في الثلاثة^(١) - وتقول : أعجبتني العينان ، وأعجبتني العينان ، فتكون بالختيار فهما كما في المفرد . وإذا^(٢) فصل بين الفعل وبين^(٣) ظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء أكثر منه لو لم يفصل فقولك جاء الزيدان بينة ، أحسن من قولك : جاء بينة الزيدان^(٤) .

قوله : وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ^(٥) . يعني بقوله (مطلقاً) : جمع مذكر أو مؤنث ، يعقل أو لا يعقل ، فلذلك تقول جاءت الرجال ، والزينات ، والمسلمات ، والأيم ، بإثبات التاء في الفعل وحذفها^(٦) أما^(٧) إثباتها فلأنها في المعنى جماعة .

وأما حذفها فلأن تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظي فلم^(٨) يعتد بالتأنيث المعنوي في مثل : جاء الضولرب ، لأن ذلك ليس^(٩) بإزائه ذكر ، بخلاف المثني فإن لفظ الواحد فيه باقٍ مراد ، فتأنيث الفعل له أجدر^(١٠) .

ولم يفعل ذلك في مثل (الزينات) - وإن كان لفظ المفرد فيه باقياً^(١١) - إجراءً لباب الجمع مجرى واحداً ، ولأن الجمع بالألف والتاء مجرى في صفات من لا يعقل - وإن كان مذكراً - ، وفي صفات من يعقل إذا كان مؤنثاً ، فكم هو أن يلتزموا في الجمع في مثل : جاءت الضاريات ، فيوهم أنه مؤنث حقيقة في الجميع ، فاعتبروا فيه الجماعة فجزى^(١٢) مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه .

- (١) (وفي الثلاثة) في خامس ب . (٢) ينظر من ٨٠٧ .
 (٣) في ب : (فإذا) . (٤) سقط من ج ، ط : (وبين) .
 (٥) في المقضب ٢ / ٣٣٧ : « ألا ترى أن النحويين لا يقولون : قام هند ، وذهب جاريك ، ويميزون حضر القاضي امرأة يا قبي ، فيميزون الحذف مع طول الكلام لأنهم يرون ما زاد عرضاً مما حذف » اهـ . ينظر : سيويه ١ / ٢٣٩ .
 (٦) سقط من ب ، ج ، ط : (غير المذكر السالم) وفي الرضى ٢ / ١٦٩ : « وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي » . (٧) ينظر سيويه ١ / ٢٣٦ ، ٢ / ٢٢ .
 (٨) في أ ، ط : (فأما) . (٩) في ب ، ج : (ولم) . (١٠) في ج : (ليس له) .
 (١١) في ج : (فيه أجدر) . (١٢) سقط من ج ، ط : (بالها) (١٣) في ط : (فيجزى) .

وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ : فَعَلْتُ ، وَفَعَلُوا ، وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ فَعَلْتُ وَفَعَلْنَ .

وأما ضمير الجمع فإن كان جميعا للمذكر يعقل فلك أن تقول : الرجال فعلت ، وفعلوا ، وإن كان غير ذلك فلك أن تقول : فعلت وفعلن . وهو في ثلاثة أقسام : مذكر لا يعقل ، ومؤنث يعقل ، ومؤنث لا يعقل . تقول : الأيام والنساء والعيون فعلت وفعلن . فأما الإتيان في الجميع بالتاء فلأنها جماعة فأتى بضمير الواحد المؤنث على تأويل الجماعة . وأما الإتيان بـ (فعلوا) في جمع المذكر العاقل ، و (فعَلْنَ) في غير ذلك فلأنها جموع فصلوا إلى^(١) أن يكون لها ضمائر تشعر بها . وأما تخصيصهم (فعلوا) للمذكر^(٢) ، و (فعَلْنَ) لما سواه^(٣) فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره ، كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والظواهر . وإنما خصوه بالواو - دون النون - ولم يعكسوا لأن الواو من حروف المد واللين^(٤) ، وهي في هذا الباب أقصد من الحروف الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها^(٥) ، والأفعال بالنون ، فلذلك خصوا المذكر العاقل بها ، وجعلوا النون لمن دونه^(٦) .

وهذا الضرب من^(٧) التفرقة بين جمع المذكر العاقل وبين غيره جارٍ في جميع الضمائر على // اختلاف أصنافها ، تقول في ضمير المرفوع المنفصل : أنتم وأنتم ، وهم ، وهم . وفي المنصوب^(٨) المتصل : ضربكم وضربكن ، وضربهم وضربهن . وفي المجرور^(٩) : غلامكم وغلامكن ، وغلامهم^(١٠) وغلامهن^(١١) .

* * *

- (١) سقط من ب ، ج ، ط : (إلى) .
(٢) في ط : (بما سواه) .
(٣) في ط : (بما سواه) .
(٤) (واللين) زيادة من ج .
(٥) (بها) في هامش ج .
(٦) هذه العبارة في هامش ب .
(٧) في ب : (في) بدل (من) .
(٨) في ، ط : (وفي ضمير المنصوب) .
(٩) ولا يكون إلا متصلا .
(١٠) (وغلامهم) في هامش أ .
(١١) ينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ - شرح الرضي ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

المُتَشَبِّه

المُتَشَبِّه مَا لِحَقَّ آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونَ مَكْسُورَةٌ لِيُدُلَّ
عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ .

قوله (١) : « المُتَشَبِّه مَا لِحَقَّ آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونَ مَكْسُورَةٌ
لِيُدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ . »

فقوله : ليدل على أن معه مثله من جنسه ، تشبيه على أن الأسماء المشتركة لا
تثنى باعتبار ما اشتركت فيه ، وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها (٢) .
فإذا قلت : (قرءان) (٣) وإنما تعني به : حيضين ، أو طهرين ، لا طهرا
وحيضا ، وكذلك : (جونان) (٤) وأشباههما (٥) . هذا هو المعروف من استقراء
لغة العرب .

وهذا يشير إلى ضعف قول من زعم أن الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم
أو مواضع العموم عمت في مدلولاتها المختلفة ، إذ حكم الجمع في ذلك بحكم التثنية ،
ولو صح عمومها لصحت تثنيها (٦) .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مدلولاته) .
(٣) قال الأصمعي : « القرء - عند أهل الحجاز - الطهر ، وعند أهل العراق : الحيض . وقال أبو عمرو
بن العلاء : يقال قد دفع فلان إلى فلانة حجارته تقرأها - مهموزة - يعني : تمحيض عندها وتطهر ، إذا
أراد أن يستبرئها وقال : إنما (القرء) الوقت ، فقد يجوز أن يكون وقتا للطهر وقتا للحيض « الأضداد
ص ٥ وفي اللسان (قرأ) : « قال الشافعي - رضي الله عنه - القرء : اسم للوقت ، فلما كان الحيض
يجيء لوقت ، والطهر يجيء لوقت جاز أن يكون (الأقرء) حيضا وأطهارا . قال : ودلت سنة رسول
الله ﷺ أن الله عز وجل أراد بقوله : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ : الأطهار
وقال ابن الأثير : وهو من الأضداد ، يقع على الطهر وإلى ذهب الشافعي وأهل الحجاز ، ويقع على الحيض
وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق ١١٥ هـ . وينظر معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ .
(٤) متش (جون) . قال الأصمعي وأبو عبيدة : (الجون) : الأسود والأبيض . ينظر : الأضداد للأصمعي
ص ٣٦ ، وأبي حاتم السجستاني ص ٩١ ، ولابن السكيت ص ١٨٩ .
(٥) في ط : (وما أشبههما) .
(٦) نسب الرضي هذا القول إلى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - ونسب العلوي إلى بعض الأصوليين .
هذا ... وقد أورد الرضي قول للمصنف مفصلا - في هذه المسألة - ثم عقب عليه بقوله : « ... وهذا =

وقد أورد على ذلك تثنية المَعْلَمِ وجمعه ، فقالوا : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، وقد صح أن يقال : الزيدان ، والزيدون ، بالاتفاق ، فليصح أن يقال : القرءان ، والقرء ، مثل (١) ذلك .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن العلم لم يوضع إلا باعتبار ذات بما هي ذات (٢) به لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه (٣) آدميا أو غير آدمي ، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته لأنه من جنسه ، ومثال هذا قولك : (مضروبان) للفرس والحمار (٤) ، ومثل ذلك جائز (٥) .

= الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في (الجنس) وقوعه على كثيرين بوضع واحد ، فلا يسمون (زيدا) - وإن اشترك فيه كثيرون - جنسا . وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : (القرءان) للظهر والحوض ، و (العيون) لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ، وغير ذلك ، منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزته على الشفوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي : يقال (العينان) في عين الشمس وعين الميزان ، فهم يحثرون - في التثنية والجمع - الاتفاق في اللفظ دون المعنى . وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله ، وهو أنه إذا أوقعت الأسماء بلفظ العموم نحو قولك : (الأقرء) حكما كذا ، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو : ما لقيت عينا ، فإنها تصح في جميع منطولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء ، أ ه شرح الرضي ١٧٢ / ٢ . وينظر : شرح العلوي ١ / ١٠٤ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٣ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ - ٦٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٦ - شرح الألفية للمراي ١ / ٨٣ . وينظر أيضا ما ذكره المصنف في مسألة (المشترك) في كتابه : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ١٣ - ط الأولى - السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

(١) في ب ، ج : (بمثل) . (٢) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .

(٣) في أ : (كونها) ، وما أثبتته أوجه والضمير للعلم .

(٤) في ب ، ج : (لفرس أو حمار) .

(٥) ذكر العلوي هنا القول نصا ثم عقب بقوله : ... وغرضه من ذلك هو أن هذه الأعلام ألقاب وضعت على مسمياتها لا باعتبار أمر بجمع لها خاص في مسمياتها - كما كان ذلك في أسماء =

وإن سلم^(١) ما ذكرناه فلا يلزم ، فإن^(٢) الأعلام ليس لها أجناس تؤخذ
آحادها فثنى وتجمع ، حتى إذا عدل عنها في التثنية والجمع^(٣) إلى المشترك تورث
لبسا ، فإنه لو عدل عما ذكرناه جاء اللبس .

فلا يلزم من صحة تثنية العلم^(٤) تثنية الأسماء المشتركة باعتبار اختلاف
وضعها^(٥) .

وأما صحة تثنية العلم مع كونه إذا ثني خرج عن حقيقة كونه علما ، إذ يصور
نكرة ، ولم يوضع إلا معرفة ، فصار مثل قولك : جاءني زيد وزيد آخر ، وذلك
قليل في استعمالهم مخالف للقياس ، فليكن (الزيدان) كذلك لإخراجه من حيز
العلم - الذي هو وضعه - إلى تعريف آخر ، فالإشكال وارد على تثنية العلم وجمعه
من غير هذه الجهة .

= الأجناس من نحو فرس وإنسان فإنها موضوعة على مسمياتها باعتبار أمر جامع - وهو الإنسانية
والفرسية - فلا يعتبر في صحة إطلاقها على مسمياتها إلا كون الذات ذاتا من غير خصوصية
في تلك الذات ، ولا نظر إلى كونه آدميا أو غير آدمي ، وإنما المعتبر أهم الأوصاف وهو كونها
ذاتا ، فإذا اجتمع مع مسمى بذلك الاسم جازت تثنيته لأنه من جنسه في كونه ذاتا كما كان
الإنسان جنسا لإنسان آخر من جهة اشتراكهما في الإنسانية هـ ١ .

الأزهار الصافية شرح الطوي ١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١) هذا هو الوجه الثاني . (٢) في ط : (لأن) .

(٣) سقط من ط : (والجمع) . (٤) سقط من ب : (تثنية العلم) .

(٥) قال الرضي ٢ / ١٧٢ : ... ولا يصح أن يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته لكون
كل واحد منهما واقعا على معانية لا يوضع واحد . أما عند المصنف فلأنه يشترط في التثنية والجمع
كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد أو أكثر ، ومعاني المشترك ليس واحدة بخلاف
الأعلام - كعلم - وأما عند غيره فقال المصنف : ولو سلم أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة
المشترك إلى مسمياته فيهما فرق ، وذلك أن المشترك له أجناس يؤخذ آحادها فثنى وتجمع
كالقرع - للطهرين - والقروء - للأطهار - فلو ثني أو جمع باعتبار معانية المختلفة لأدى إلى
اللبس ، وليس للعلم جنس يؤخذ آحاده فثنى أو تجمع ، حتى إذا ثني وجمع باعتبار معانية المختلفة
تورث اللبس هـ ١ . (٦) في ب : (في غير) .

وَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَ أَلْفُهُ عَنْ وَوٍ - وَهُوَ ثَلَاثِي - قَلْبَتْ وَوَا ، وَإِلَّا فَالْيَاءُ

وجوابه أن يقال : إن العَلَمَ واقع في كلامهم كثيراً فلو لم^(١) يثنوه ويجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوه في مثل : جاءني رجل ورجل ورجل^(٢) - مع كونه أقل منه - ولما علموا أنهم إذا جمعوه أدى إلى ذلك الإشكال المذكور ، فقصصوا^(٣) إلى جمعه على وجه يراعي معه^(٤) ما يندفع به ذلك ، فموضوعه الألف واللام ، - التي للتعريف - لتكون كالعرض مما فاته من العلمية المذكورة ، فكان فيه توفية بالأمرين جميعاً^(٥) ، فكان أولى من تعطيل العلم من التثنية والجمع .

وكان تعريفه وتعويضه // عن العلمية الفائضة عند تثنيته^(٦) وجمعه أولى من إخراجها عن معناه الأصلي بالكلية^(٧) .

قوله : هـ وَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَ أَلْفُهُ عَنْ وَوٍ - وَهُوَ ثَلَاثِي - قَلْبَتْ وَوَا - ، وَإِلَّا فَالْيَاءُ^(٨) . اعلم بأن بعض الأسماء يغير عن لفظ المفرد لعارض^(٩) .

فلا يخلو المثني من أن يكون آخره ألفاً ، أو همزة قبلها ألف^(١٠) ، أو غير ذلك .

فإن كان غير^(١١) ذلك لم يغير عما ذكرناه ، فيقال في (قاض) : قاضيان ، بإثبات الياء كالصحيح^(١٢) .

وما كان^(١٣) آخره ألفاً^(١٤) ينظر :

فإن كانت ألفه عن واو - وهو ثلاثي - قلبت واواً ردًا لما إلى أصلها لتعذر بقائها

ألفاً^(١٥) ، لأن الواو والياء إذا وقعت بعدهما الألف صححت بدليل : دعوا ، ورقيا .

(١) سقط من ط : (لم) .

(٢) في ب ، ط : (فصلوا) .

(٣) (٤) (معه) زيادة من ط . وفي ب : (فيه) .

(٥) في حاشية أ : (وهما الانحصار والتعريف) .

(٦) في ج : (معه بتثنية) .

(٧) في ج : (وإلا فالياء) .

(٨) في ب ، ج ، ط : (ألف) بالرفع وهو خطأ . (٩) (غير) في هامش ج .

(١٠) ينظر : سيبويه ٩٢ / ٢ - المقتضب ٣٩ / ٣ . (١١) (كان) زيادة من ج .

(١٢) (ألفاً) في هامش أ . (١٣) في أ : (فإن كانت الألف) .

(١٤) في سيبويه ٩٢ / ٢ : ... فإن كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية لأنك إذا حركت

فلا بد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى ... فأما ما كان من بنات الواو فمثل : (قفا) . لأنه

من : قفوت الرجل ، تقول : قفوان ، و (عصا) : عصوان ... هـ ا هـ . وينظر : المقتضب ٤٠ / ٣ ،

٨٧ - المفصل ص ١٨٤ - شرح التسهيل لابن مالك ٩٨ / ١ ، ٩٩ .

وإنما اشترط في قلبها ولو أن يكون ثلاثياً^(١) ، لأنها إذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة ، فغيروها إلى أخف منها .

أو لأنها إذا زادت وجب قلبها ياء في بعض متصرفاتها ، ثم حملت بقية^(٢) الأوزان عليها ، ألا ترى أنك إذا قلت : أغزى^(٣) - وهو من (الغزو) فمضارعه (يُغزى) - فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فإذا قلت : أغزيتُ ، قلبتها ياء أيضاً لتوافقها في (يغزى) . وإذا^(٤) أورد على هؤلاء : تغازيت - ومضارعه (يتغازى) - قالوا : أصل (تغازى) من (غازى) ومضارعه^(٥) (يُغازى) ، فكان فرعاً لما قلبت فيه الواو ياء فجرى الفرع مجرى الأصل .

فإذا لم تكن على هذه الصفة^(٦) وجب قلبها ياء لأنها إن كانت عن الياء فقد ردت إلى أصلها ، وإن كانت عن الواو فقد ذكرنا علة قلبها للوجهين المذكورين^(٧) .

(١) هكذا في ط : ، وفي غيرها : (إذا كان ثلاثياً) ، وما أثبتته أوجه .

(٢) بقية) في هامش أ . (٣) رسمت في ط : (أغزى) .

(٤) في ج : (فإذا) .

(٥) سقط من ب من قوله : (ومضارعه) السابقة وهذه .

(٦) أي : كون ألفه عن واو وهو ثلاثي .

قال الرضى ٢ / ١٧٤ : ه ... أي : وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثاً وعن واو إما بأن يكون ثالثاً عن ياء كالفتى والرحى ، أو زائداً على الثلاثة عن واو كالأعلى والمصطفى والمستصفي ، أو عن ياء كالمرمي والمرتمي والمستصفي ، أو زائداً على الثلاث للتأنيث كالحبلى والقصورى والخيلفى ، أو للإلحاق كالأرطى والحنبطى ، أو للتكثير كالقمعاري والكمثري ه أ ه . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٤٥ .

(٧) في سيويه ٢ / ٩٢ ، ٩٣ : ه ... وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء ... وأما ما كان من بنات الياء فـ (رحى) وذلك لأن العرب لا تقول إلا : حتى ورحيان ... ه أ ه .

(٨) في المنتضب ٣ / ٤٠ : ه فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعداً كانت تنيته بالياء من أي أصل كان ... وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق ، تقول : ملهيان ، ومغزيان ، وحباريان ، وحبطيان ه أ ه . وينظر : سيويه ٢ / ٩٣ ، ٩٤ - المفصل ص ١٨٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩ .

وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ أُصْلِيَّةً تَبَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّانِثِ قَلْبٌ وَأَوَّلًا ، وَالْأَفَلُوجُهُانِ

[قوله : « وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ أُصْلِيَّةً تَبَتْ ... »] .

يعني^(١) : وإن كان ممدودًا لم تخل همزته من أن تكون أصلية أولًا ، وإن^(٢) لم تكن أصلية لم تخل من أن تكون^(٣) للتأنيث أولًا^(٤) .

فإن كانت للتأنيث قلبت وأوًا لا غير^(٥) ، إلا في لغة رديئة^(٦) .

وإن كانت أصلية بقيت همزة على حالها^(٧) . وإن كانت غير^(٨) ذلك جاز الأمران .

فإما تبقى الأصلية على حالها فلقوتها بأصلتها .

وأما قلب همزة التأنيث وأوًا فلأنها زائدة لا أصل لها في الهمز^(٩) - لأنها ألف في الأصل - وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي قبلها ، فلما وقعت في الموضع الذي^(١٠) صارت فيه كالتوسط قلبت حرف لين إيدانًا بزيادتها ومفارقتها الأصلية .

وخصت بالواو لأنها مثل الهمزة في الثقل فكانت أقرب إليها من الياء .

وإنما جاز الأمران فيما سواهما ردًا إلى التشبيه بكل واحد منهما ، كقولك :

كساعان ، وكساوان ، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قراء) فبقيت همزة .

ومن جهة^(١١) كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت وأوًا^(١٢) .

(١) (يعني) زيادة يستقيم بها الكلام . والعبارة في نسخ الشرح : (قال وإن كان) .

(٢) في ط : (وإذا لم) .

(٣) سقط من ج من قوله : (أن تكون) السابقة وهذه . (٤) في ط : (ثم لا) .

(٥) في المقتضب ٣ / ٣٩ : « وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التشبيه إلا بالواو نحو قولك : حمراوان وحنفاوان وصحرفوان ... » أ ه . وينظر سبويه ٢ / ٩٤ .

(٦) أي : فلا يقال فيه : حمراوان - بالتصحیح - وحكي ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . ولا يقال : حمرايان - بقلب الهمزة ياء - وحكي بعضهم أنها لغة فزارة . وقال الرضي : « وحكي المراد عن المازني قلبها ياء نحو : حمرايان » أ ه . شرح الرضي ٢ / ١٧٤ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٠ - شرح الأشموني ٤ / ١١٤ .

(٧) فيقال في (قراء) و (وضاع) : قراغان ، ووضاعان . وقد تبدل الهمزة واوا على سبيل الندور . ينظر : المقتضب ٣ / ٣٩ - شرح الرضي ٢ / ١٧٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٢ .

(٨) وهي ما كانت للإلحاق نحو : علباء وحرباء . وما كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ، ورداء .

(٩) في ج ، ط : (الهمزة) . (١٠) في ج : (الذي) وهو سهو .

(١١) في أ : (ومن وجه) . (١٢) ينظر : شرح الواقية للمصنف ٢ / ٤٤٦ .

وَتُحَذَفُ نُونُ الْإِضَافَةِ ، وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي خَصِيَانٍ وَأَلْيَانٍ .

قوله : « وَتُحَذَفُ نُونُ الْإِضَافَةِ » (١) .

لأن النون في المثني بمثابة التنوين في المفرد (٢) ، فكما أن التنوين ي حذف عند الإضافة فكذلك نون التشبية (٣) .

قوله : « وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي : خَصِيَانٍ وَأَلْيَانٍ » .

يعني أن تاء التأنيث لا تحذف عند التشبية لأنها من جملة دليل الاسم المثني ، فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد .

واستثنى من ذلك قولهم : (خَصِيَانٍ) و (أَلْيَانٍ) (٤) تشبية (خَصِيَّة) و (أَلِيَّة) ، وهو وإن كان مخالفا للقياس فوجهه (٥) أنهما // لما كانا (٦) على حال لا يفترقان فنزلا (٧) منزلة ما وضع وضعا أولا (٨) .

* * *

(١) في ب ، ج : (بالإنضافة) .

(٢) قال الفارسي : « ... وهذه النون التي تقع في آخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ٢٢ .

(٣) ينظر : سيويه ١ / ٩٤ ، ٩٥ - منهج الأحفش الأوسط ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤) في المفصل ص ١٨٤ : « ... ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين : خصيان ، وأليان ، قال : كأن خصييه من التندليل . وقال : تخرج ألياه لرتجاج الوطوب » أ هـ .

وقال المبرد : « ... فأما قولهم : (خصيان) فإنم يتوه على قولهم (خصي) فاعلم ، ومن ثني على قولهم (خصية) لم يقل إلا : خصيتان .

وكذلك يقولون : (ألية) و (ألي) في معنى ، فمن قال : (ألية) قال : أليتان ، ومن قال : (ألي) قال : أليان ... » أ هـ . المقضب ٣ / ٤١ .

وينظر : سيويه ٢ / ٢٨٣ - شرح ابن يعش ٤ / ٤٤٣ - ٤٤٥ - شرح الرضي ٢ / ١٧٦ .

(٥) في ط : (فوجه) . (٦) في أ : (كان) . (٧) في ب : (نزلا) .

(٨) هنا تعليل الفارسي ، حكاه الرضي في شرحه ٢ / ١٧٦ . والصواب أنهما تشبة (خصي) و (ألي) كما قال المبرد في الهامش رقم (٤) - وهو قول سيويه وجمهور النحويين .

المَجْمُوعُ

المَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آخَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرِ مَا ؛ فَتَحُو (تَمْر)
وَ (رَكِب) لَيْسَ يَجْمَعُ عَلَى الْأَصَحِّ

قوله (١) : المَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آخَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرِ مَا ؛ .
قوله (٢) : ما دل على آحاد ، يشمل المحدود وغيره من أسماء المجموع نحو : زَهِيْط ، وَتَفْر (٣) .
وقوله : مقصودة بحروف مفردة ، يخرج عنه نحو (زَهِيْط) و (تَفْر) (٤) فإنه لا مفرد له
بحروفه ، ونحو (تَمْر) و (رَكِب) (٥) لأنها وإن أطلقت على آحاد (٦) فليست مقصودة بحروف
مفردتها كما قصد بنحو (رجال) ، بل هي في وضعها كوضع (رهط) و (نفر) ، وإنما اتفق
أن تم لفظا موافقا للفظها يطلق على مفرد (٧) .

وإنما حكمنا بذلك لدليل دل عليه : فأما نحو (تَمْر) فالذي يدل على أنه ليس بجمع
أنه في وضعه للجنس كوضع (عسل) و (ماء) ، فكما أن هذا النحو للجنس - ليس
بجمع - فكذلك هذا .

والذي يدل على أنه كذلك صحة إطلاقه على القليل والكثير ، وإنما وقعت الشبهة لمن قال :
إنه جمع (٨) ، لما رأى من إطلاقهم (ثمرة) على الواحد ، بخلاف (عسل) و (ماء) . وسببه
أن له مفردًا يتميز ، فصح إطلاق لفظه (٩) منه عليه .

وتحقيق (١٠) ذلك أنك تقول : عندي خمسة أرطال تمرا ، كما تقول : عندي خمسة
أرطال عسلا ، فهذا موضع (١١) لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس ، فقد صح وضع (تَمْر)
موضع (عسل) ، فدل عليه أنه مثله .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في أ ، ج : (فقوله المجموع) .
(٣) سقطت هذه العبارة من ج . (٤) سقط من ب : (ونفر) . (٥) الأول اسم جنس ، والثاني اسم جمع .
(٦) وهي : ثمرة ، وركب . (٧) في ب : (مفردة) .
(٨) في شرح الرضي ٢ / ١٧٨ : ١ ... وعند الأخصش جميع أسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ (جامل)
و (باقر) و (ركب) جمع خلافا لسيويه . وعند الفراء : كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع
كـ (باقر) و (ركب) أو اسم جنس كـ (تَمْر) و (روم) فهو جمع ، وإلا فلا ، وأما اسم الجمع واسم
الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليس بجمع اتفاقا نحو : إبل وثراب ، أ . وينظر : شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ - سيويه ٢ / ٢٠٣ ع معاني الفراء ٣ / ١١٢ - معاني الأخصش ورقة ٨٠ /
أ ، ب - منبج الأخصش ص ٣٥٨ - الفوائد الباقية ٢ / ٥٥٦ ، ٥٥٧ .
(٩) في ب ، ج : (لفظ) . (١٠) في ب ، ج : (وتحقق) . (١١) في ط : (وضع) .

وَنَحْوُ (فُلْكَ) جَمْعٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ وَمَكْسَرٌ ، فَالصَّحِيحُ لِمُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ .

ومنها أن تصغيره : (تُمِيرُ) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة - إذ ليس من أبنية القلة - ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه^(١) ، فثبت أنه ليس بجمع .
وأیضا فإن (فَعْلًا) لم يثبت كونه من أبنية الجموع^(٢) ، ومثل ذلك لا يثبت إلا يثبت^(٣) .
وأما نحو (رَكِبِ) فلا يستقيم أن يدعي فيه أنه كوضع (عَسَلَ) لأنه مفهوم منه آحاد ، فيبقى الوجهان الآخران^(٤) ، وهما^(٥) : التصغير ، وكونه على بناء (فَعَلَ) .
وقوله : بتغيير ما ، إشارة إلى نحو (الفُلْكَ) فإن النحويين يزعمون أنه مفرد وأنه يطلق جمعا^(٦) ، ويقدرُونَ الضمة التي في الجمع كالضمة التي في (أَسَدٌ) ، ويجعلونها غير الضمة التي في (فُلْكَ) المفرد .

ومثل ذلك - عندهم - قولهم : ناقة هِجَانٍ ، ونوق هِجَانٍ^(٧) .

قوله^(٨) : « وَهُوَ صَحِيحٌ وَمَكْسَرٌ ... » .

فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ، ويكون لمذكر ومؤنث .

(١) بل يرد إلى واحده ، قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٤٨ : « ... ولأنك تقول في تصغيره : (تَمِيرُ) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة ، تصغيره : (تَمِيرَاتُ) أ هـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٧٨ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٢٥ .

(٢) في ب ، ج : (المجموع) ، وفي ط : (الجمع) . (٣) (إلا يثبت) في هامش ب .
هـ .. وقد زاد الرضي - على أدلة المصنف - دليلين آخرين بقوله : « ... وأیضا لو كانت جموعا لردت في النسب إلى آحادها ، ولم يقل : ركبى وجاملى . وأیضا لو كانت جموعا لم يجوز عود الضمير الواحد إليها ، قال :

طام جاملى لا يهدأ الليل ساهره

وقال : مع الصبح ركب من إحاطة بجمل هـ أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٧٨ .

(٤) ف ب : (الآخران) . (٥) في أ ، : (وهو) بالإنفراد .

(٦) في سيويه ٢ / ١٨١ : « ... وذلك قولك للواحد : هو الفلك ، فتذكر ، وللجميع : هي الفلك ، وقال الله عز وجل : ﴿ في الفلك المشحون ﴾ فلما جمع قال : ﴿ والفلك التي تجري في البحر ﴾ كقولك : أسد ، وأسد ، وهذا قول الخليل هـ أ هـ ..

(٧) في أساس البلاغة (هجن) : جعل وناق هجان ، وإبل هجان : بيض كرام . وينظر : سيويه ٢ / ٢٠٩ - المقتضب ٢ / ٢٠٤ - شرح الرضي ٢ / ١٧٩ - اللسان (هجن) . وقوله : (ونوق هجان) في هامش ب . (٨) في ط : (قال) .

المُذَكَّرُ مَا لِحِقِ آخِرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٍ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَاءٍ مَكْسُورٍ مَا قَبْلَهَا ، وَلَوْ نَفَتْ مَفْتُوحَةً
لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَكْثَرِ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً حُلِفَتْ بِمِثْلِ : قَاضُونَ . وَإِنْ
كَانَ آخِرُهُ مَقْسُورًا حُلِفَتْ بِالْأَلِفِ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا بِمِثْلِ : مُصْطَفُونَ

قوله (١) : « المُذَكَّرُ مَا لِحِقِ آخِرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٍ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءً مَكْسُورٍ مَا قَبْلَهَا
وَلَوْ نَفَتْ مَفْتُوحَةً » . ثم لا يخلو (٢) الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون آخره ياء
مكسورًا ما قبلها ، أو ألفا ، أو غير ذلك .

فإن كان آخره ياءً حذفت ، فتقول في (قاض) : قاضون - في الرفع - وقاضين -
في النصب والجر (٣) . وأصله : قاضيون - في الرفع - حذفت الضمة استقلالاً لها على
الياء بعد الكسر ، فالتقى ساكنان ، الياء وواو الجمع ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
ثم قلبوا الكسرة - التي هي (٤) على الضاد - ضمة ليتمكن // النطق بالواو ، فصار :
قاضون .

وأما (قاضين) فأصله : قاضيين ، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر (٥) ،
فحذفوها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت ، وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسورًا على (٦) ما
كان عليه إذ لم يحتاج إلى تغييره .

وكذلك تقول (٧) : مَسْمُونٌ ، وَمُصْطَفُونَ ، في (مَسْمَرٌ) و (مُصْطَفٍ) ، و :
متممين ، ومصطفين ، في النصب والجر .

وإن كان آخره ألفًا حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا على ما كان عليه كقولك :
مُصْطَفُونَ في الرفع - وَمُصْطَفِينَ - في النصب والجر (٨) .

(١) في نسخ الشرح : (فالصحيح للمذكر ...) وما أثبتته يوافق ما ذكر في المتن .
(٢) (ثم) في هامش ج . (٣) في سبويه ٢ / ١٠٥ : « ولعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا
فلحقت الواو والتون - في الرفع - والياء والتون - في الجر والنصب - للجمع حذفت منه الياء التي
هي آخره ... وبصير الحرف الذي كانت تليه مضمومًا مع الواو ... ويكون مكسورًا مع الياء ، وذلك
قولك : قاضون وقاضين وأشياء ذلك ١٤٢ هـ . (٤) (هي) زيادة من ج .
(٥) في أ ، ط : (الكسرة) . (٦) في ج : (مكسورة) . (٧) سقط من ج : (تقول) .
(٨) في سبويه ٢ / ٩٥ : « هنا باب جمع المنقوص بالزوا والتون - في الرفع - وبالتون والياء - في الجر
والنصب - ، اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها ، وإنما حذفت لأنه لا
يلتقى ساكنان ... وذلك قولك : رأيت مصطفين ، وهؤلاء مصطفون ١٤٤ هـ . وينظر : شرح الوافية
للمصنف ٢ / ٤٥٣ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ١٨٠ .

وَشَرْطُهُ : إِنْ كَانَ اسْمًا فَتَذَكُّرٌ ، عِلْمٌ ، يَعْقِلُ

وأصله : مصطفون ، ومصطفين ، تحركت^(١) الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً^(٢) ، فالتقى ساكنان ، الألف وحروف الإعراب ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي^(٣) ما قبلها على حاله إذ لا ضرورة تلجئ إلى تغييره ، فلذلك قيل : مصطفون - في الرفع - ومصطفون - في النصب والجر .

قوله : « وَشَرْطُهُ » . أي : وشرط جمعه^(٤) جمع التصحيح إذا كان اسماً أن يكون مذكراً علماً يعقل . وكان يستغنى عن قوله^(٥) : (مذكراً) لأن الكلام في جمع المذكر ، وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب^(٦) ، أو يذهل عن تقديم التذكير ، أو يظن أن نحو (طلحة) داخل^(٧) .

ولذلك لم يجمع نحو (عين) هذا الجمع لفقدان الثلاث .
ولم يجمع نحو (ثوب) هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل .
ولم يجمع نحو (أعوج) - اسماً لفرس^(٨) - هذا الجمع لأنه لا يعقل .
وجمع نحو (زيد) و (عمرو) لوجود الشرائط الثلاث .

- (١) في ب ، ط : (تحركت) .
(٢) (قلبت ألفاً) في هامش أ .
(٣) في ج : (وبقيت) .
(٤) (جمعه) في هامش ب .
(٥) سقط من ج : (قوله) .
(٦) في أ : (كاللقب) وهو تحريف .
(٧) ذكر الرضي لامتدادك المصنف هنا ، وعقب على قول المصنف في تعليقه : « وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب ، أو يذهل عن تقديم التذكير » بقوله : « و لا شك في براءة هذين العنبرين » أ هـ . وعقب أيضاً على تعليل المصنف : « أو يظن أن نحو (طلحة) داخل » بقوله : « وهذا أيضاً ليس بشيء ... وكان عليه أن يقول : شرطه التجرد عن اللتاء ليدخل في نحو : ورقاء ، وسلمى - اسمي رجلين - فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً ، ويخرج نحو (طلحة) وحده » أ هـ . شرح الرضي ١٨٠ / ٢ - وينظر شرح الوافية للمصنف ٤٥١ / ٢ .
هذا .. وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان في (طلحة) أن يجمع بالواو والنون ، فيقال : (طلحون) ، بسكون لام الكلمة على منعه الكوفيين ، ويفتحها على ملحق ابن كيسان .
ينظر : ابن كيسان النحوي ص ١١١ ، ١١٢ - الإنصاف مسألة (٤) ٤٠ / ١ - شرح الرضي ١٨٠ / ٢ - الأحكامي الزمخشري ص ٨٩ ، ٩٠ - شرح التسهيل لابن مالك ٨٥ / ١ .
(٨) (أعوج) : فرس عربي بن أنوب . قال الجوهري : أعوج اسم فرس كان لبني هلال تنسب إليه الأعوجيات وبنات أعوج ... وليس في العرب فعل أشهر ولا أكثر نسلاً منه . ينظر : الصحاح واللسان (عوج) .

وَأِنْ كَانَ صِفَةً فَمُبْدًى يَنْقَلِبُ وَيَكُونُ (أَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ) - مِثْلُ : أَحْمَرٌ
حَمْرَاءٌ - وَأَنْ لَا يَكُونُ (فَعْلَانٌ فَعْلَى) - مِثْلُ - سَكْرَانٌ سَكْرَى - وَلَا مُسْتَوِيًّا
فِيهِ الْمَذْكَرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٌ وَصَبُورٌ ، وَلَا بِنَاءٍ ثَائِبٍ مِثْلُ : عَلَامَةٌ .

قوله : « وَأِنْ كَانَ صِفَةً فَمُبْدًى يَنْقَلِبُ » ، وَأَنْ لَا يَكُونُ (أَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ)
وإنما لم يجمع نحو (أحمـر) هذا الجمع^(١) لأنهم قد جمعوا أفعل التفضيل هذا
الجمع فقصدوا إلى الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين .
وكذلك لم يجمعوا (فَعْلَانٌ فَعْلَى) - كـ : سكران^(٢) ، لأن لهم (فَعْلَانٌ
فَعْلَانَةٌ) مجموعا هذا الجمع مثل : ندمان ، فقصدوا إلى أن يفرقوا بينهما في الجمع .
قوله : « وَلَا مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْمَذْكَرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٌ وَصَبُورٌ »^(٣) .
لأنهم لما وافقوا بينهما في المفردات^(٤) لم يخالفوا بينهما في الجمع ، فلم يقولوا :
جريحون ، ولا جريحات^(٥) .

قوله : « وَلَا بِنَاءٍ ثَائِبٍ »^(٦) مِثْلُ : عَلَامَةٌ »^(٧) .
وكان يستغنى عن ذلك لأننا قد قلنا^(٨) : (شرطه أن يكون مذكرا) ،
(و) عَلَامَةٌ مؤنث ، وإنما ذكره لقطع وهم من يتوهم أن المراد بالتذكير من جهة
المعنى ، فقطع ذلك الوهم^(٩) .

(١) خلافا لابن كيسان فإنه قد أجاز أن يجمع (أفعل فعلاء) جمعا سالما ، فيقال : أحرون ، وحمرونات .
قال الرضي ١٨٢ / ٢ : استعمل بقوله :

فما وجدت بنات بني نزار
حلاليل أسودتين وأحمرينا .

وهو عند غيره شاذ . أ هـ . وقد نسب إلى الفراء أنه أول من أجاز جمع هذا الوصف . وينظر : ابن
كيسان النحوي ص ١١٠ - شرح ابن عمير ٥ / ٦٠ ، ٦١ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ -
الارتشاف ١ / ١٥٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) أجاز ابن كيسان أيضا أن يجمع (فَعْلَانٌ فَعْلَى) جمعا سالما ، فيقال : سكرانون ، وسكرينات . ينظر :
شرح الرضي ١٨٢ / ٢ . (٣) في ب : (صبور وجريح) .

(٤) ف ط : (في المفرد) . (٥) قال للصف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٢ : « ... وكذلك (فعول)
بمعنى (مفعول) لأنهم قد جمعوا (فعلا) بمعنى (فاعل) مصححا ، أ هـ .

(٦) في ب ، ط : (الثائيب) . (٧) زاد في ج : (ونسابة) وليث في اللين .

(٨) عبارته : « وإن كان صفة فمذكر » . (٩) وإنما كان ذلك كراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وناء الثائيب ، ولو حلت ناء لزم اللبس . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٦٢ .

وَلتَحذفُ نُونُ لِإِضَافَةٍ . وَقَد شدُّ نُحُو : سِينٌ ، وَأَرْضِينِ

قوله : **وَلتَحذفُ نُونُ لِإِضَافَةٍ** .

على ما ذكرناه في نون التثنية^(١) .

قوله : **وَقَد شدُّ نُحُو : سِينٌ وَأَرْضِينِ** .

وإِخْرُونِ^(٢) ، وَإِوَزُونِ^(٣) ، وَقَلُونِ - وهو جمع (قُلَّة)^(٤) .

وقد تكلف لتوجيه الشلوذ في (سنة) و (قُلَّة) بأنه^(٥) تعويض عما حذف منه^(٦) .

وفي نحو (إِخْرَة) و (إِوَزَة) بأنه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا ، فأشبه الحرف الواحد ، فنصار كالمخفوف لانه^(٧) . وفيه تعسف .

* * *

(١) ينظر ص ٨١٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) ، (٣) .

(٢) جمع (حرة) - على غير قياس - وهي : أرض ذات حجارة سود مخرات كأنها أحرقت بالنار ، والحرة من الأرضين : الصلبة الغليظة ، اللسان (حرر) .

(٣) جمع (إوزة) .

(٤) ينظر المنتضب ١ / ٣٧٦ مع الهامش رقم (٥) .

(٥) في ط : (لأنه) .

(٦) ينظر : سيويه ٢ / ١٩٢ . وفي المنتضب ٢ / ١٦٤ : ... ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص الموث بالواو والتون غمروا أوائله ليكون التغيير دليلا على خروجه من بايه . وذلك قولك : سنة ، ثم تقول : سنون ، تحكسر السين ، وكذلك : قلة وقلون ، أ .

وينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٨ - المفصل ص ١٨٨ - شرح ابن عميش ٥ / ٥ - شرح الرضي

٢ / ١٨٤ - شرح السهيل لابن مالك ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٨٥ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْمَسَالِمِ

المؤنث ما لم يحق آجره ألف وتاء . وشروطه - إن كانا صفة وله مذكر - فإن يكون مذكراً لجميع بالواو والنون . وإن لم يكن له مذكر فإن لا يكون مجرداً كـ (حائض) ، وإلا جمع مطلقاً .

قوله : هـ المؤنث ما يحق آجره ألف وتاء^(١) . وشروطه إن كانا صفة وله مذكر فإن يكون مذكراً لجميع بالواو والنون^(٢) .

وسببه - إذا لم يكن مذكراً جمع بالواو والنون كـ (حراء أحر) و (سكري) (سكران) و (جريح و صبور) - أنه لو جمع مصححاً بالألف والتاء // لجعل للمؤنث على المذكر منزلة^(٣) .

١٢٣

قوله : هـ وإن^(٤) لم يكن له مذكر فإن لا يكون مجرداً كـ (حائض) . لأنه لو كان مجرداً كـ (حائض) كان اسماً لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث، وتأتيه باعتبار الحدوث كقولك : حائضة - إذا أردت^(٥) الحدوث - فأرادوا أن يفرقوا بين البابين^(٦) . وإن لم يكن صفة جمع بالألف والتاء مطلقاً من غير نظر إلى شرط مما ذكرناه ، بخلاف الصفة فإنها للمذكر والمؤنث على حال سواء .
وأما الأسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث ، فلم يكن بينهما ربط ، فلذلك جمعت الأسماء المؤنثة كلها بالألف والتاء^(٧) .

* * *

(١) شرط المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٥ أن تكون الألف والتاء مزهدتين ، قال : هـ ... وقال : زائدة ، فلا يتوهم أن (أيها) ونحوه منه ، فإن التاء في (آيات) ليست زائدة هـ أ . وقال الرضي ٢ / ١٨٧ : هـ ... وإنما عحص الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأتي غير حقيقي ، وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين كما في : رجال وسكري ، والجمالة والفسارية هـ أ .

(٢) في المقضب ٣ / ٣٢١ : هـ فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ، لأنك فيه تسلم بناء الواحد كسليمك إياه في النسبة هـ أ .

(٣) ولهذا قال صبيوة ٢ / ٢١٤ : هـ ... وليس شيء من الصفات آجره علامة التانيث بمنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعل) و (وفعل فعلان) ووافق الأسماء كما وافق غيرها من الصفات الأسماء هـ أ . وهذا القول خلافاً لما ذهب إليه ابن كيسان . ينظر ص ٨٢١ .

(٤) في ج : (فإن) . (٥) في ج : (إذا كان) . (٦) في ب ، ج : (قصدت) .

(٧) في ب : (بين التانيثين) . (٨) زاد في ج : (والله أعلم) .

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كَ : رِجَالٌ وَأَفْرَاسٌ . جَمْعُ الْقِلَّةِ : أَقْعَالٌ ، وَأَقْعَالٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَفِعَالَةٌ ، وَالصَّحِيحُ . وَمَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعٌ كَثْرَةٌ .

قوله (١) : « جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ » .

وهو يخالف (٢) جمع التصحيح بذلك ، ك : رجال ، وأفراس .

وينقسم الجمع كله إلى : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فجمع القلة من المكسر : أَقْعَالٌ ، وَأَقْعَالٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَفِعَالَةٌ (٣) ك : (أفلسر) ، وَأَنْوَابٌ ، وَأَجْرِيَّةٌ ، وَغَلْمَةٌ . وجمع التصحيح كله جمع قلة (٤) .

و... ..

ويعني به (القلة) أنه يطلق على العشرة فما دونها ظاهراً فيه ، فلذلك حَسُنَ : ثلاث أنواب ، أكثر من (٥) : ثلاثة ثياب .

وقد يستعمل كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ (٦) في موضع (أقراء) ، وكقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن من لفظ القلة .

* * *

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مخالف) .

(٣) قال الرضي ٢ / ١٩١ : « ... وزاد الفراء (فضلة) كقوله : هم أكلة رأس ، أي : قليلون يكفهم ويشبعهم رأس واحد . وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق (فضلة) . ونقل التبريزي أن منها (أفلاء) كأصدقاء » أ ه .

(٤) علل لذلك ابن يعيش بقوله ٥ / ١٠ : « ... لأنها على مناج التثنية ، والتثنية قليل : فكانا مثله » أ ه . هذا .. ويرى الرضي فيما لابن خروف فيما نقله عنه ابن إياز في شرح الجمل - يرى أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة . قال الرضي : « والظاهر أنهما لطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة ، فيصلحان لهما » أ ه . شرح الرضي ٢ / ١٩١ . وينظر : شرح للكافية الشافية ٢ / ٧٤٤ - شرح الألفية للبرادي ٥ / ٣٥ - شرح الأبهولي ٤ / ١٢١ . (٥) في ب ، ج ، ط : (فهو جمع) .

(٦) في ج : (من باب ثلاثة ثياب) . (٧) من الآية ٢٢٨ / البقرة . وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ ، الكشاف ١ / ٣٦٦ ، البيان لأبهارى ١ / ١٥٦ .

وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فَعْلُهُ مَاضِيًا وَغَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا . وَلَا يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهُ عَلَيْهِ ،

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فَعْلُهُ مَاضِيًا وَغَيْرُهُ » .

يعني أنه لا يشترط فيه زمن^(١) الحاله والاستقبال كما في اسم الفاعل ، بل يعمل مطلقاً^(٢) ، تقول : أعجبتني ضرب زيد أمس^(٣) ، كما تقول : الآن أو غدا .

وإنما اشترط الزمان في اسم الفاعل^(٤) ليقوي الشبه ، ألا ترى أن شبه (ضارب) بـ (يضرب) ليس كشبه (ضارب) بـ (ضرب) .

ولم يحتاج في المصدر إلى ذلك الأمرين ، أحدهما : أن شبه قوي ، إذ معناه معنى الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسم محل الفعل فلم يحتاج في المصدر إلى زيادة تقوية .
الثاني : أن المصدر لم يوضع لزمان أصلاً ، فلو اشترط فيه ذلك^(٥) لأدى إلى إبطال الأقوى مع إعمال الأضعف .

قوله : « إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا » .

يعني إذا لم يكن منصوباً بفعله المذكور معه لفظاً أو تقديرًا ، فإن كان منصوباً بفعله فسيأتي // تفصيله^(٦) .

١٢٤

قوله : « وَلَا يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهُ عَلَيْهِ »^(٧) .

يعني أنك لا تقول في (أعجبتني ضرب زيداً) : أعجبتني زيداً ضرباً ، لأنه مقدر بـ (أن) والفعل ، وكما أنه لا تقدم معمول ما بعد (أن) عليها^(٨) - لأنها موصولة - فلا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لأنه كجزء الكلمة ، فكما لا يتقدم ما في حيز^(٩) الكلمة على أولها ، فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه^(١٠) .

(١) في ب : (زمان) . . . (٢) قال ابن السراج : « اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة ، الماضي والحاضر والمستقبل » أ ه .. أصول النحو ١ / ١٦٢ . وينظر مسوده ١ / ٥٩ - المقنضب ١ / ١٥١ ، ١٥٢ - الإيضاح للفارسي ص ١٥٥ .

(٣) في ب ، ج : (أعجبتني ضرب زيداً أمس) . . .

(٤) سيذكره مفصلاً في ص ٨٢١ . (٥) في ط : (فيه الزمان) .

(٦) ينظر ص ٨٢٩ . (٧) سقط من ب ، ج : (عليه) .

(٨) (عليها) زيادة من ط . (٩) في ب ، ج : (فكما لا يتقدم جزء الكلمة) .

(١٠) ينظر : المقنضب ٣ / ١٩٢ - أصول ابن السراج ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ - الفصل ص ٢٢٦ . وقال الرضي : « ... وأنا لا أرى من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه » أ ه . شرح الرضي ٢ / ١٩٥ .

وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ

قوله : « وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ » .

كما يضمَر في اسم للفاعل وغيره ، لأنه لو أضمِر فيه لأدى إلى ما لا يستقيم ، لأنه لو أضمِر فيه لأضمِر المثنى^(١) والمجموع ، ولو أضمِر المثنى والمجموع لجمع الاسم له وثنى ، ولو جمع له وثنى لبطلت تثنيته وجمعه لنفسه ، وهو مستحق^(٢) ذلك^(٣) باعتبار مدلوله ، فكان يؤدي إلى جمعين أو تثنيين في اسم واحد ، وهو غير مستقيم .
أو إلى إسقاط تثنية الاسم وجمعه المستحقهما هو لنفسه لأمر عرض له من فاعله .
ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما إذ ليس له مدلول يعاير مدلول فاعله ، لأن الغرض فيه الدلالة على الفاعل لا غير ، فإذا ثنى لم يشأ إلا باعتبار فاعليته^(٤) ، فوجب فيه الإضمار لذلك ، وامتنع في المصدر لما تقدم^(٥) .

قوله : « وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ » .

بل يجوز أن تقول : أعجبتني ضرباً زيدا ، ولا يذكر الفاعل^(٦) .

وإنما لم يلزم ذكر الفاعل لأن التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم^(٧) ذكره ، أو متكلم أو مخاطب .

أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزئي الجملة فلم يحتاج إليه^(٨) كما يحتاج إليه في الفعل لأنه أحد جزئي الجملة . فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يحتمل الكلام بتركه لزوم^(٩) ذكره في الموضع الذي لا يحتمل الكلام بتركه^(١٠) .

(١) في أ : (للمثنى) . (٢) في ب : (يستحق) .

(٣) في ط : (لذلك) . (٤) في ظ : (المستحق هما) . (٥) في أ : (فاعله) .

(٦) ينظر : سيويه ١ / ٩٧ - شرح الواوئة للمصنف ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١ - شرح الرضي ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ - قال الرضي ممثلاً على هذا : « ... ولقائل أن يقول : يجوز أن يحصل ضمير المثنى والمجموع ولا يشي ولا يجمع كاسم الفعل والظرف » أ هـ .

(٧) في سيويه ١ / ٩٧ : « ... وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضرب ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل » أ هـ . وينظر المقضب ١ / ١٥٢ - شرح الواوئة ٢ / ٤٦٢ . (٨) في ط : (مقدم) .

(٩) (إليه) في هامش أ . (١٠) في ط : (وجوب لزوم) . (١١) في ج ، ط : (بتركه الكلام) .

وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ . وَإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ

قوله (١) : « وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ » (٢) .
فمثل الأول : أعجبتني نَقَى القصار (٣) الثوب . ومثال الثاني : أعجبتني دَقُّ الثوبِ
القصار . والأول أكثر .

وإنما جازت إضافته (٤) لأن اسم المدلول غير الفاعل والمفعول ، فكانت نسبتة إلى فاعله
كنسبة (اليد) و (الزجل) ، فجاز أن تقول : ضرب زيد ، كما تقول : يد زيد .
وإنما كانت إضافته إلى الفاعل أكثر لأنه أخص منه حيث كان محلاً له ، والمفعول
كالفضلة ، فلما كان أخص به وقعت إضافته إليه أكثر (٥) .

قوله : « وَأَعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ » (٦) .
لأمرين ، أحدهما : أنه في عمله مقدر بـ (أَنْ) والفعل ، وإذا (٧) دخلت عليه (٨)
اللام تعذر تقديره بهما (٨) لامتناع دخول اللام على الحرف ، فلذلك قل إعماله باللام .
والثاني : هو أنهم أعمالوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافاً ، أما إذا (٩) دخلت
اللام (١٠) ضمير ذكر الفاعل معه (١١) مضافاً إليه (١٢) .

فإن قيل : إن لم يمكن ذكر الفاعل معه مضافاً (١٣) فليذكر غير مضاف .
فالجواب : أنه لا يمكن في كل فاعل ، ألا ترى أنه لو ذكر فاعله غير مضاف لأدى
إلى تعذر ذكر الفاعل المضمير ، فإنه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضاف لما تقدم من أن
المضمير لا يضم فيه ، فلذلك قل إعماله باللام .

(١) في ب ، ط : (قال) . (٢) ينظر : سيبويه ١ / ٩٧ ، ٩٨ - الإيضاح للقراسي من ١٥٧ - الفصل من ٢٢٣ .

(٣) القصار المقصر : الحور للثياب ، لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته القصاراة .
اللسان (قصر) . والمثال في المقتضب ١ / ١٥٤ ، الفصل من ٢٢٣ .

(٤) في ب : (الإضافة) . (٥) ينظر شرح الوافية ٢ / ٤٦٣ - شرح الرضي ٢ / ١٩٦ .

(٦) قال الرضي ٢ / ١٩٦ ، ١٩٧ : « ... وسيبويه والخليل جوزاً لإعمال المصير المعروف باللام مطلقاً ...

والمراد منه ، قال : لا مضعال الاسميه فيه » أ . ينظر : سيبويه ١ / ٩٩ - المقتضب ١ / ١٥٢ ،

١٥٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨١ .

(٦) في ج : (فإذا) . (٧) سقط من أ ، ب : (عليه) .

(٨) في ج ، ط : (بها) . (٩) في ب ، ج ، ط : (فإذا) .

(١٠) (اللام) في هامش أ . (١١) (معه) زيادة من ط .

(١٢) (إليه) زيادة من ط . (١٣) هذه العبارة زيادة من ط يقتضيتها السياق .

فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا^(١) فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْهُ فَرُجِحَانِ .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا » .

يعني : مفعولا مطلقا - وقد تقدم^(٢) // معرفته^(٣) - فلا يَكُونُ إما أنه يكون
كما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه ، أولا .

فإن كان مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه^(٤) فالأكثر أن
المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا ، ولكن من جهة كونه بدلا من الفعل ،
وهو كما قالوا في مثل قولهم : زيد في المدار أبوه ، فـ (أبوه) مرتفع بالظرف^(٥) لا
من جهة كونه ظرفا ، ولكن من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر)^(٦) .
وكذلك إذا قلت : سَقِيَا زيدا ، فـ (زيدا) منصوب بـ (سقيا)^(٧) من
حيث قام مقام (سقى) لا من حيث كونه مصدرا . فالوجه الذي عمل به المصدر
في قولك : أعجبنى ضرب زيدا ، غير الوجه الذي عمل به في قولك : سقيا زيدا .
قولك^(٨) : « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا » .

أي : من الفعل ، بل كان الفعل مذكورا أو محذوفا حذفًا غير لازم فالعمل
للفعل لأنه مراد لفظا أو تقديرا ، وليس المصدر بدلا عنه فيعمل كأول ، بل حكمه
حكم المذكور ، فكما أن المذكور فعله لفظا لا عمل له باتفاق فكذلك إذا كان
مرادا يجوز ذكره لأنه كالمفروق به ، كما في سائر العوامل التي تقدر^(٩) .

* * *

(١) في بعض نسخ المتن : (فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا) .

(٢) في ط : (تقدمت) . (٣) ينظر ص ١٧٦ .

(٤) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (بدلا عنه) السابقة وهذه .

(٥) في ب : (فارتفع أبوه بالظرف) . (٦) ينظر القول في ذلك في باب الابتداء ص ١٥٠ .

(٧) ينظر ص ١٨٢ . وسببوه ١ / ١٥٧ - المقنضب ٣ / ٢٢٢ .

(٨) سقط من ط : (قوله) .

(٩) قال الرضي ٢ / ١٩٧ : « ... والظاهر من كلام النجاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله - لازما كان
المحذوف أو جازئا - فيه خلاف ، هل هو العامل أو الفعل هو العامل ؟ والأولى أن يقال : العمل للفعل
على كل حال إذ المصدر ليس بتمام حقيقة بل هو كالتمام مقامه » أ . » .

اسمُ الفاعِل

اسمُ الفاعِل : ما اشتق من فعلٍ لَمَن قام به بمعنى الحُدوثِ ، وصيغته من الثلاثي المُجرَّد على (فاعِل) ، ومن غيره على صيغة المضارع بِمِيمٍ مضمومة وكسراً ما قبل الآخر .

قوله (١) : « اسمُ الفاعِل ما اشتق من فعلٍ لَمَن قام به بمعنى الحُدوثِ » (٢) .
قوله : ما اشتق من فعلٍ ، يدخل فيه المخلود وغيره من اسم للمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك .

وقوله : لَمَن قام به ، يخرج عنه (٣) ما عدا الصفة المشبهة ، لأن الجميع ليس لَمَن قام به .
وقوله : بمعنى الحُدوثِ ، يخرج عنه الصفة المشبهة لأن وضعها على أن تبدل (٤) على معنى ثابت ، ولو قصد بها الحُدوث ردت إلى صيغة (٥) اسم الفاعِل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت الحُدوث قلت : زيد حاسن الآن أو غداً ، ولذلك قيل في (ضيق) - لما قصد الحُدوث : (ضائق) (٦) ، قال الله تعالى : « وَضَائِقٌ بِهِ صَنُوكُ » (٧) .

قوله : « وصيغته من الثلاثي المُجرَّد على (فاعِل) ... إلى آخره » .
وبه سمى لكثرة الثلاثي (٨) ، فجعلوا أصل الباب له ، ثم لما قصدوا وضعه من غيره قصدوا إلى أن يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه (٩) ، فجعلوه على صيغة المضارع ، ووضعوا موضع حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسروا ما قبل اللام إن لم يكن مكسوراً ، فقالوا في (أخرج) : مُخْرِجٌ ، وفي (استخرج) : مُسْتَخْرِجٌ ، وكذلك سائرهما .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
(٢) حده المصنف في شرح الواقية ٢ / ٤٦٥ يمثل هذا الحد . وقال الرضي ٢ / ١٩٨ : « ... الأولى أن يقول : (لما قام) وذلك لما ذكرناه من أن المجهول أمره بذكر بلفظة (ما) ، ولعله قصد التفتيح هـ أ هـ . . . »
(٣) سقط من أ : (عنه) ، وفي ج : (منه) .
(٤) (عل أن) في هامش أ .
(٥) سقط من ب : (صيغة) .
(٦) ذكر الرضي نص هذا الكلام ٢ / ١٩٨ . (٧) من الآية ١٢ / هود .
قال الزمخشري : « فإن قلت : لم عدل عن (ضيق) إلى (ضائق) ؟ قلت : ليدل على أن (ضيق) عارض غير ثابت ، لأن رسول الله - ﷺ - كان أفصح الناس صدراً هـ أ هـ . وقال أبو حيان : « وغير (ضائق) دون (ضيق) للمناسبة في اللفظ مع (تارك) هـ أ . ينظر : الكشاف ٢ / ٢٦٦ ، البحر المحيط ٥ / ٢٠٧ - البيان ٢ / ٦٩١ . (٨) العبارة في هامش أ .
(٩) ذكر الرضي هنا القول عن المصنف ، ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ، »

وَيَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ
الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا)

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى
صَاحِبِهِ أَوْ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا) » .

وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال^(١) ليقوي شبهه بالفعل لفظاً ومعنى ،
لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال^(٢) فلفظ الفعل حينئذ مضارع ، فيكون اسم
الفاعل موازناً له في اللفظ وموافقاً له في المعنى ، فيقوى شبهه .
فإذا كان لما مضى^(٣) كانت صيغة الفعل له ماضية ، فلا تبقى في اسم الفاعل
مشابهة لفظية له^(٤) لتباين الصيغتين .

وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه هو الأصل^(٥) ، لأنه صفة في المعنى ولا بد من
محكوم عليه به ، والمحكوم عليه قد يكون مبتدأ // كقولك : زيد ضارب أبوه عمراً .
وقد يكون موصوفاً كقولك : مررت برجل ضارب أبوه عمراً .
وقد يكون إذا حال كقولك : جاءني زيد ضارباً أبوه عمراً^(٦) .
وإنما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد أن تخلقه الهمزة أو (ما)^(٧) لأنهم لم
يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين .

= لأنه ليس المقصد بقولهم (اسم الفاعل) : اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد :
اسم ما فعل الشيء . ولم يأت الفعل والمنفعل والمنفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال : اسم
المفعل ، بل لو قال إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمكسر والمنحرج والجاهل
والضامر - لأن الأغلب فيما ينسب له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمخرج
والمستخرج - لكان شيئاً هـ أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

- (١) في أ : (والاستقبال) . (٢) في هامش ب من قوله : (أو الاستقبال) السابقة وهذه .
(٣) في ب : (لماض) ، وفي ط : (فإذا كان صيغة لماض) .
(٤) سقط من ط : (له) ، وفي ج : (٤) . (٥) في ج ، ط : (أصل وضعه) .
(٦) ثبت في هامش ب هذا الموضع والذي قبله . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٤٦ - شرح الألفية
للمرادي ٣ / ١٥ ، ١٦ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٧ .
(٧) قال الرضي ٢ / ٢٠٠ : د والأولى - كما قال الجزولي - حرف الاستفهام أو حرف النفي ، ويشمل
نحو : هل ضارب الزيدان ، ولا ضارب أخواك هـ أ هـ . وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة
ص ٢٥٥ - وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٧ .

يستقل^(١) بفاعله كلاماً كقولك : أقامم الزيدان^(٢) ، ولولا^(٣) أنه بختابة قولك : أيقوم
الزيدان ؟ لم يستقل كلاماً ، إذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاماً لما ذكرناه
متقدماً^(٤) .

وقد زعم الأخصش^(٥) أنه يجوز : قامم الزيدان ، على أن يكون اسم الفاعل
عاملاً من غير ما ذكرناه من الاعتقاد^(٦) .

وليس بمستقيم لأنه مخالف للقياس والاستعمال ، أما القياس فلأن وقوع اسم
الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ، إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما
في معناه .

وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح^(٧) .

- (١) في ب ، ج : (موضح) .
(٢) في ب ، ج : (أسماء) .
(٣) في ط : (مستقل) .
(٤) في ب : (فلولا) .
(٥) ينظر قوله في الصفحة السابقة .
(٦) زاد في ب : (والفراء) .
(٧) إذا لم يكن الوصف مسبوفاً باستفهام ولا نقي ضعف إعماله عند سيويه ، قال : هـ ... وزعم الخليل
أنه يستقيم أن تقول : قامم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً عليها على المبتدأ هـ أ هـ . وأجاز ذلك
الأخصش والكوفيون دون ضعف - ذكره ابن مالك - قال : هـ ومن شواهد استعمال ذلك قوله بعض
الطالبيين :

خير بني لب فلانك ملغياً مقالة لحي إذا الطير مرت هـ أ هـ
وأجاز ابن السراج مع قبحه ، قال : هـ وهو جاز عندي مع قبحه هـ . وأجازته أيضاً ابن مالك مع إقراره
بضعفه . وينظر : سيويه ٢٧٨ / ١ - أصول ابن السراج ٦٥ / ١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ -
شرح الألفية للمراذي ١ / ٢٧١ ، ص ٣٥٩ مع الهامش (٣) من هذا الشرح - شرح الرضي ١ / ٨٧ -
ابن يعيش ٦ / ٧٩ .

(٨) بلي قد ورد في كثير من الشواهد الشعرية ، منه ما ورد في قول زهير بن مسعود الضبي :
فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي الثوب قال : يا لا
ومنه :

خير بني لب فلانك ملغياً مقالة لحي إذا الطير مرت
وينظر : شرح ابن عليل ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ - التوضيح ١ / ١٩١ .

فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولٌ آخَرَ
فَيُفْعَلُ مُقَدَّرٌ لِنَحْوِ : زَيْدٌ مَعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسَ

قوله : « فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ »
لأنه إذا لم يكن له عمل وقصدوا^(١) إلى ذكر مفعوله أضيف إليه كما في سائر الأسماء .
وكانت^(٢) الإضافة معنوية لفوات شرط اللفظية ، فتفيد التعريف إن كان المضاف
إليه معرفة فتقول : مررت بزید ضاربك أمس ، ولو قلت : مررت برجل ضاربك أمس ،
لم يجز ، لأنه معرفة فلا يجري على النكرة ، بخلاف : مررت^(٣) برجل ضاربك الآن أو
غدا ، على ما تقدم في الإضافة^(٤) .

وقد عطف الكسائي في ذلك ، فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال
والاستقبال^(٥) .

وليس بمستقيم مخالفته^(٦) القياس - الذي ذكرناه - والاستعمال .
وقد تمسك الكسائي^(٧) بمثل قولهم : زید مَعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسَ^(٨) ، وهي جائزة
باتفاق^(٩) ، فقال : هو اسم لفاعل عميل في مفعول ثانٍ - وهو للماضي - فليكن في
المفعول الأول وغيره كذلك .

وليس بالقوي لأنه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا في المفعول الأول وغيره مع
كثرته ، ولم يقع عاملا في مثل ذلك ، فدل على أنه لا يعمل .

(١) في ج ، ط : (قصد) .
(٢) (مررت) زيادة من ج .
(٣) (٤) ينظر ص ٥٩٥ .
(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ : « ... والكسائي يجيز إعماله بمعنى الماضي كالحال
والاستقبال ويستدل له بمثل قوله : (وجاعل الليل سكتا) فيقول : لا ناصب لـ (سكتا) سوى
(جاعل) - وهو بمعنى الماضي - وإذا نصبت المفعول الثاني فلأن تنصب الأول أقرب » أ هـ . كما استدل
أيضا بقوله تعالى : ﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ - ١٨ / الكهف - قال ابن مالك : « فاعتبر ظاهره دون
تأول ، وحمله غيره على حكاية الحال » شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وقال المرادي : « ... وواقفه
على إجازة ذلك هشام وابن مضاء » أ هـ . شرح الألفية ٣ / ١٤ . هذا ... وقد أجاز الفراء قول الكسائي
وإن لم يصرح . معاني القرآن ١ / ٣٤٦ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٤٢ - الفصل ص ٢٢٨ -
شرح ابن عيوش ٦ / ٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ - البحر المحیط ٤ / ١٨٦ - البيان ١ / ٣٣٢ -
مشكل مكِّي ١ / ٢٦٣ . (٦) في ج : (مخالفة) . (٧) سقط من ب ، ج ، ط : (الكسائي) .
(٨) ومثله الأيتان اللتان ذكرتهما في الهامش رقم (٥) . (٩) في ط : (بالاتفاق) .

فَإِنْ دَخَلَتْ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ .

وما ذكره من المفعول الثاني فَإِنَّهُ عِنْدَنَا مَنْصُوبٌ^(١) بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل^(٢) ، فتقديره : أعطاه^(٣) درهما ، وإذا كان ذلك^(٤) محتملا وهو ثابت في لغتهم إجماعا ، وما ذكره محتملا غير ثابت ، فالمصير إلى ما ذكرناه هو الوجه .

قوله : هَ فَإِنْ دَخَلَتْ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ^(٥) .

يعني^(٦) في مثل : مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس^(٧) .

وقوله : استوى الجميع ، يعني : الماضي والحال والاستقبال ، فقول : مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس^(٨) ، كما تقول : مررت بالضارب أبوه زيدًا الآن أو غدا .

وإنما عمل الماضي إذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من أنها موصولة^(٩) ، وأصلها أن // توصل بجملة فعلية ، وإنما سبك الفعل باسم الفاعل لأمر استحساني لفظي ، فجري مجرى الفعل مطلقا ، وكان ذلك فيه قائما مقام الشبه^(١٠) إذا كان حالا .

وإذا تمسك الكسائي في إعمال الماضي بمثل ذلك أيضا ، فالجواب : أنه على هذه الصفة المذكورة ما إذا عرى عن الألف واللام .

فلا يلزم من إعماله باللام - وهو على هذه الصفة التي ذكرناها تشبيها بالفعل - إعماله مجردا عنها .

* * *

(١) ف ج ، ط : (فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ عِنْدَنَا) .

(٢) هنا قول جمهور النحاة ، ونسبه الرضي إلى أبي علي الفارسي وجماعة . شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ قال الفارسي : « فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا مَعْطَى زَيْدٍ أَمْسَ دَرَهْمًا ، فَهَذَا (دَرَهْمٌ) نَصَبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ (مَعْطَى) ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَالْقُلُوبُ الْإِصْبَاحُ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حِسَابًا ﴾ هـ أ هـ . الإيضاح العضدي من ١٤٢ ، ١٤٤ .

هذا ... وأجاز السراي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي . قال ابن مالك : هـ ... لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهة بمصحوب الألف واللام وبالتاليون .. هـ أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وينظر : سيوه ١ / ٨٩ - شرح ابن عمير ٦ / ٧٨ .

(٣) في ط : (إعطاه) . (٤) سقط من ط : (ذلك) .

(٥) ينظر : سيوه ١ / ٩٣ ، أصول ابن السراج ١ / ١٥٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٠١ .

(٦) (يعني) زيادة من ب ، ج . (٧) (أمس) في هامش أ ، وساقطة من ج .

(٩) في ج ، ط : (موصولة) . وينظر من ٥١٠ (١٠) في ب ، ج ، ط : (ذلك الشبه) .

صِيغُ الْمُبَالَغَةِ

وَمَا وَضِعَ^(١) مَنَّةٌ لِلْمُبَالَغَةِ كَ: ضَرَابٍ ، وَضُرُوبٍ ، وَمِضْرَابٍ ، وَعَلِيمٍ ،
وَحَدِيرٍ ، مِثْلُهُ ، وَالْمَشَى وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ

قوله : « وَمَا وَضِعَ مِثْنُهُ^(٢) لِلْمُبَالَغَةِ كَ : ضَرَابٍ وَضُرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ وَحَدِيرٍ
مِثْلُهُ^(٣) .

يعني مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم فتقول :
زيد ضَرَابٌ أبوه عمراً الآن أو غداً ، ومررت بزيد الضَّرَابِ عمراً أمس ، فتعمل عند
دخول اللام .

وإنما عملت هذه الصيغ وإن فات ما ذكرناه من الزنة لأن فيها من معنى المبالغة ما
يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب متابه ، فلذلك^(٤) عملت مع أنها عطف عن اسم
الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : فلذلك لم تعمل للماضي^(٥) .

قوله : « وَالْمَشَى وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ » .

أي : مثل اسم الفاعل في العمل كقولك^(٦) : الزيدان ضاربان عمرا ، والزيدون
ضاربون عمرا الآن أو غدا ، كما تقدم^(٧) .

(١) في بعض نسخ المتن : (وما وضع من اسم الفاعل) . (٢) سقط من ب ، ج : (منه) .
(٣) في سيويه ١ / ٥٦ : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يقالوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)
لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي
عليه أكثر هذا المعنى ، فعول ومفعال ومفعل وفعل ، وقد جاء فصيل كرحيم وعليه وقدير وصحيح وبصير ،
ويجوز فهين ما جاز في (فاعل) هـ أ . . . وقال ابن مالك : هـ ... وأكثرها استعمالاً : فعال وفعول ،
ثم مفعال ، ثم فصيل ، ثم فعل ، وحكي سيويه : وإنه لمتحار بوائكها ، وأنشد :
ذكرت أبا لأواء بحمد يومه كرم رؤس الدارعين ضروب
وأنشد :

أنا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالب أعقلا هـ أ

شرح الكافية للشافية ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ : وينظر : سيويه ١ / ٥٧ - المقضب ٢ / ١١٢ - ١١٦ -

شرح الرضي ٢ / ٢٠٢ - الفصل ص ٢٢٦ - شرح ابن عيش ٦ / ٧٠ - ٧٤ .

(٤) في ج : (ولذلك) . (٥) في ب : (في الماضي) . (٦) في ب : (كقوله) .

(٧) ينظر : الإيضاح المضدي ص ١٤٨ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَحْفِيفًا

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَحْفِيفًا » .

[٣٧] الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَنْبِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ

حذفت^(٣) النون مع العمل والتعريف تحفيفاً لأنه لم نصب باسم الفاعل طالت الصلة^(٤) فخفف بحذف نون اسم الفاعل تشبيهاً بتون (الدين) في مثل قوله^(٥) :

[٣٨] وَإِنَّ الَّذِي حَاثَتْ يَفْلَجُ دِمَاؤَهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ عَالِدِ

(١) سقط من ب : (مثل) .

(٢) نسبه سيويه لى رجل من الأنصار (١ / ٩٥) وتبعه الفارقي في الإنصاح ص ٢٩٩ ونسبه ابن السيرافي ١ / ١٤١ إلى شرح بن عمران من بني قريظة وإلى مالك بن العجلان الخزرجي . والصواب أنه لقيس بن الخطي الأنصاري ، وعليه جمهرة المحققين . وهو في ديوانه ص ١٧٢ .

٣٧ = البيت من للشرح ، وهو في سيويه ١ / ٩٥ - المقتضب ٤ / ١٤٥ - جمل الزجاجي ص ١٠١ - أدب الكاتب ص ٢٣٧ - الإيضاح للفارسي ص ١٤٩ - الاقتصاب ١ / ١٤٢ - الحلل ص ١٢٢ - إصلاح المنطق ص ٦٣ - شواهد ابن السيرافي ١ / ١٤٢ - ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٥٨ - الفصول ص ٢١٩ - خزانة الأدب ٢ / ١٨٩ - العيني ١ / ٥٥٧ - الدرر ١ / ٢٣ . والشاهد في البيت ذكره المصنف .

وروايته في سيويه والمقتضب : من ورائنا نطف . وكذا في ضرائر الشعر والإنصاح . وفي الحلل والحلل لابن السيد : من ورائنا وكف . وكذا في النسخة ب ، أ هـ ج . (الموكف) : العيب . اللسان (وكف) ، إصلاح المنطق ص ٦٣ .

(٣) في ب ، ج ، ط : (حذف) .

(٤) في ب : (الصفة) وهو سهر من الناسخ .

(٥) هو أشهب بن رميلة النهدي ، ويكنى : أبا ثور ، وهو شاعر مخضرم ، و (رميلة) اسم أمه ، وقيل : زميلة .

٣٨ = البيت من الطويل وهو في سيويه ١ / ٩٦ ، المقتضب ٤ / ١٤٦ - الإنصاح ص ٣٠١ - ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٥٨ - الحجة للفارسي ١ / ١١٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٥٥ - المغني ١ / ١٦٤ ، ٢ / ٥٥٢ - خزانة الأدب ٢ / ٥٠٠ ، ٣ / ٤٧٣ - التصريح ١ / ١٢١ - المعجم ١ / ٤٩ ، ٢ / ٧٣ - الدرر ١ / ٢٤ ، ٢ / ٩٠ =

فأما إذا خفف المصنف في مثل قوله (١) -
الحافظون عَوْرَةَ العِشِيرَةِ

فحذفها حيثئذ للإضافة لأنها موجبة لحذف التون ، فلا وجه (٢) لتقدير الحذف
تخفيفاً .

* * *

= والشاهد في البيت قوله : (وإن الذي حانت ... دعاؤهم) حيث حذف تون (الذين)
تخفيفاً . وقيل للضرورة .

وقال العيني ١ / ٤٨٦ : ... هذه لغة هذيل فلا يحتاج إلى دعوى الضرورة ، على أنه قد
ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وعصم كالذي خاضوا ﴾ أ ه .

وقال الأعلام ١ / ٩٦ - وتبعه صاحب الدرر ١ / ٢٤ : ... ويجوز أن يكون (الذي)
واحد يؤدي عن الجمع لإبهامه ، ويكو الضمير محمولا على المعنى فيجمع كما قال تعالى : ﴿ والذي
جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ أ ه ..

(حانت) : من الحن - بالفتح - وهو الهلاك .

(١) ولذا قال الفارسي بعد أن استشهد بالبيت : ... الأكثر الجر كما قال عز وجل : ﴿ والمقبى
الصلاة ﴾ ... أ ه . الإيضاح ص ١٤٩ .

(٢) في أ : (ولا وجه) .

اسمُ المفعول

اسمُ المفعول ما اشتق من فعلٍ لَمَن وَقَعَ عَلَيْهِ ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى (مفعول) كَ : مَضْرُوبٍ . وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ^(١) بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ ^(٢) وَقَفَحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كَ : مُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ

قوله ^(٣) : و اسمُ المفعول ما اشتق من فعلٍ لَمَن وَقَعَ عَلَيْهِ ^(٤) .

قوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها .

وقوله : لَمَن وَقَعَ عَلَيْهِ ^(٥) ، يخرج عنه جميع ذلك .

قوله : و وصيغته مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى (مفعول) و به سمي لكثرة الثلاثي من كلامهم ، فصار كأنه الأصل ^(٦) . وكان قيامه أن يكون على زنة مضارعه ^(٧) كما في اسم الفاعل ، ولذلك يقول النحويون : أصله (مُفَعَّل) ^(٨) . ولكنهم كرهوا ذلك فيه ^(٩) فلما يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة ، لأنه حينئذ يكون لفظه كلفظه ، فغيروا الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما ^(١٠) .

وكان // الثلاثي أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقله حروفه ، ولأنه قد ثبت التغيير في أخيه الذي هو اسم الفاعل ، إذ كان الأصل في الفاعل أيضا أن يكون على زنة المضارع . واسم المفعول من غير ^(١١) الثلاثي يجري ^(١٢) على صيغة مضارعه - وهي صيغة اسم الفاعل - إلا أنك تفتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه فيحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل .

(١) في شرح الرضي ٢ / ٢٠٣ : (على صيغة المضارع) .

(٢) سقط من بعض نسخ المتن : (بميم مضمومة) . وكنا في شرح الجامي ٢ / ٥٨٢ .

(٣) في ب ط : (قال) . - (٤) في شرح الوافية ٢ / ٤٧٤ : ... ما اشتق من فعل لمن تعلق به .

(٥) قال الجامي : ... واعتذار إقامة (من) مقام (ما) مر في اسم الفاعل ١٤ أ هـ . للفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٢ -

وينظر ص ٨٣٠ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٦) ينظر ما أثبتته من رد للرضي على قول المصنف في مثل هذا في باب اسم الفاعل ص ٨٣٠ هامش (٩) .

(٧) في أ : (المضارع) .

(٨) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣١ - المقتضب ٢ / ١١٧ ، ١١٨ - أصول ابن السراج ١ / ١٤٥ الفصل ص ٢٢٩ .

(٩) (فيه) زيادة من ج . - (١٠) في سيبويه ٢ / ٣٣١ : و أما الاسم فيكون على مثال (أفعل) إذا كان هو الفاعل ،

إلا أن موضع الألف ميم ، وإن كان مفعولا فهو على مثال (يفعل) ، فأما مثال (مضروب) فإنه لا يكون إلا

لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة أ هـ . .

(١١) (غير) في هامش ج . (١٢) في ب ، ج : (جرى)

وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِثْلُ : زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا .

قوله : أ وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ (١) .

يعني أن تلك الأحكام كلها الجارية (٢) في اسم الفاعل جارية فيه (٣) ، فلا حاجة إلى إعادتها (٤) ، إلا أن عمله كعمل فعله ، تقول : زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا (٥) ، ولا تذكر الفاعل لأن فعله (يعطي) لا يذكر معه فاعل (٦) لأنها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله فذكر الفاعل معها مضاف لما وضعت له .

* * *

(١) سقط من أ ، ب ، ج : (اسم) .

(٢) في ط : (الأحكام الجارية كلها) .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٤٧٥ : ... أمر اسم المفعول في أعماله أعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ،

واشترط الزمانين والاعتداد كأمر اسم الفاعل الذي مضى لا يخطف منه شيئاً مما ذكره أ هـ .

(٤) ينظر ص ٨٣١ - ٨٣٤ .

(٥) قال الفارسي : « واسم المفعول به في ذلك يجري مجرى اسم الفاعل ، تقول : مررت برجل

مضروب أبوه ، وبغلام معطى أبوه درهما ، كما تقول : مررت برجل يضرب أبوه ، وبغلام يعطي

أبوه درهما » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ١٤١ ، ١٤٢ . وينظر : المفصل ص ٢٢٩ - شرح

الرضي ٢ / ٢٠٤ . شرح ابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٦) في ب ، ج : (ولا تذكر معه فاعلاً) .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِأَزْمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ . وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ كَ (حَسَنٌ) وَ (صَغْبٌ) وَ (شَدِيدٌ)

قوله (١) : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِأَزْمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى (٢) مَعْنَى الثَّبُوتِ » .
 فقوله : ما اشتق من فعل (٣) : يدخل فيه (٤) غيرها من المشتقات .
 وقوله : لازم ، يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول (٥) .
 وقوله : لمن قام به ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرها مما اشتق من فعل لازم .
 وقوله : على معنى الثبوت ، يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كـ (قائم)
 و (قاعد) فإنه مشتق من فعل لازم لم قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت ، بل على
 معنى الخلو كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل (٦) .
 ويعني بـ (اللازم) : غير المتعدي ، لأنه يلزم فاعله ولا يعتمد على مفعول (٧) ،
 فسمي لازما لذلك (٨) .

قوله : « وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ » (٩) .
 لأنهم لم يجروا فيها على قياس مضبوط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول ، بل أتوا
 بها مختلفة مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها . ولم يأت شيء منها على قياس إلا الألوان
 والحلي ، فإنها أتت على (أفعل) كـ : أسود وأبيض (١٠) وأدعج (١١) وأشهل (١٢)
 وشبهه (١٣) .

- (١) سقط من أ : (قوله) .
 (٢) ثبت في هامش ب من قوله : (ما اشتق من فعل) السابقة وهذه .
 (٣) في ج : (فيها) .
 (٤) زاد في أ : (معدي) ولا وجه له .
 (٥) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٨٢٩ .
 (٦) في ب ، ط : (المفعول) . (٨) سيذكره المصنف مفصلا في قسم الأفعال ص ٨٩٦ .
 (٩) ينظر : سيويه ١ / ٩٩ ، ١٠٠ - المقضب ٤ / ١٥٨ - الإيضاح العسدي ص ١٥١ - المفصل
 ص ٢٣٠ . (١٠) في ج : (أبيض وأسود) .
 (١١) (الأدعج) : شديد السواد ، ويقال لليل (أدعج) لشدة سواده مع شدة بياض الصبح .
 (١٢) (الأشهل) : الذي يشوب سواد عينه زرقة - وقيل غير ذلك . ينظر : اللسان (دعج) و (شهل) -
 (١٣) قال الرضي ٢ / ٢٠٥ : ... وقد جاءت من الألوان والمعرب الظاهرة قياسية كـ : (أسود وأبيض
 وأعور) ، على وزن (أفعل) أ هـ .

وَتَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِيًّا^(١) . وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا : أَنْ تُكُونَ الصِّفَةَ بِاللَّامِ أَوْ مُجْرَدَةً ،
وَمَعْمُولًا مِثْلًا أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجْرَدًا عَنْهَا ، فَهَذِهِ مِثَّةٌ

قوله : « وَتَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِيًّا » .

يعني مطلقا من غير شرط في الزمان ، لأنها بمثابة الثبوت فلا وجه لاشتراط
الزمان . وأما الاعتداد فذلك مأخوذ في أصل^(٢) ووضعها ، وعملها بعد الهمزة
و (ما) قد عَلِمَ من باب المبتدأ^(٣) ، وإنما ذكر مع اسم الفاعل^(٤) على سبيل التنبيه
والإيضاح ، والإعلام بانتفاء عمله في مثل : قلم الزيدان^(٥) .

قوله : « وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا ... إلى آخره » .

الصفة^(٦) المذكورة لا تخلو إما أن تقع باللام أو مجردة عنها ، وهذا تقسيم
حاصر ، ولا يصح أن تقسم باعتبار إعرابها في نفسها فإن ذلك من أحكام إعراب
الصفات - وقد تقدم^(٧) - وإنما الكلام هاهنا في إعمالها لا في إيرادها في نفسها .
ثم معموها المذكور بعدها لا يخلو إما أن يكون^(٨) مضافا ، أو باللام ، أو
مجردا عنها ، وهذه قسمة حاصرة أيضا ، فصارت ستة أقسام : الصفة باللام مع
الثلاثة في أقسام // المعمول ، والصفة المجردة^(٩) مع الثلاثة^(١٠) .

١٢٩

(١) في بعض نسخ المتن : (وتعمل عمل فعلها مطلقا)

(٢) في ب : (من أصل) .

(٣) ينظر ص ٣٥٤ .

(٤) ينظر ص ٨٢١ .

(٥) أي : خلافا للأخفش والكوفيين . وقد تقدم ذكره مفصلا . ينظر ص ٣٥٩ مع الهامش رقم

(٦) ، وص ٨٢٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٧) في أ : (الصفة) .

(٨) في ب : (من أن يكون) .

(٩) في ج ، ط : (مجردة) .

(١٠) نقل الرضي معنى قول المصنف في شرحه ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ بقوله : « اعلم أن الصفة المشبهة

إما أن تكون باللام أو مجردة عنها ، وهذه قسمة حاصرة ، وإنما لم يقسمها بحسب إعرابها في

نفسها لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات - وقد تقدم ذلك في باب النعت - والكلام هنا

في عملها لا في إيرادها في نفسها . ثم معموها المذكور بعدها إما أن يكون مضافا أو مع اللام

أو مجردا عنها ، وهذه أيضا قسمة حاصرة : صارت ستة أقسام ، الصفة باللام مع الثلاثة من

أقسام المعمول ، والصفة مجردة مع تلك الثلاثة و أ هـ .

وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا : مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالتَّصْبِيحُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ - فِي الْمَعْرِفَةِ - وَعَلَى التَّمْيِيزِ - فِي التَّكْرَرِ - ، وَالجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ . وَتَفْصِيلُهَا : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ثَلَاثَةٌ ، وَكَذَلِكَ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ . اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ : الْحَسَنُ وَجْهٍ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٍ ...

م المعمول في كل واحد من هذه الثمانية عشر ، لأن الستة صارت (٣) مضروبة في الثلاثة .
منصوباً أو مجروراً ، فصارت ثمانية عشر ، لأن الستة صارت (٣) مضروبة في الثلاثة .
وتفصيلها بالتمثيل : حَسَنٌ وَجْهٌ - بالرفع والتصيب والخفض (٤) - ، حَسَنُ الْوَجْهِ ، بالرفع والتصيب والخفض - ، حَسَنُ وَجْهٍ - بالرفع والتصيب والخفض -
فهذه تسعة والصفة مجردة ، ويأتي مثلها والصفة باللام كقولك : الْحَسَنُ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ .

اثنتان من هذه المسائل ممتنعان (٥) باتفاق وهما : الْحَسَنُ وَجْهِهِ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٍ .
فأما (الْحَسَنُ وَجْهٍ) فممتنع (٦) لأنه لم يقد خفة بالإضافة ، وإضافته لفظية (٧) .
وأما (الْحَسَنُ وَجْهٍ) فممتنع لأنه عكس إضافتهم (٨) ، إذ هو إضافة معرفة إلى نكرة ، وذلك عكس ما ينبغي في الإضافة ، ففكرهوا ذلك (٩) ، فَطُرِحَ (١٠) .

- (١) في ط : (من أن) .
(٢) (يكون) في هامش أ .
(٣) (صارت) في هامش أ .
(٤) في ج : (والجهر) .
(٥) في ب ، ج ، ط : (اثنتان ... ممتنعان) .
(٦) في ج ، ط : (فممتنع) .
(٧) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف . وعلل لذلك الرضي بقوله : « ... وذلك لأنها لم تقد الإضافة فيه خفة ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ، أو مما أضيف إليه الفاعل ، واستاره في الصفة كالحسن الوجه ، والحسن وجه الغلام ، والحسن وجه أبي الغلام ، وإما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه ، وإم بهما معا كحسن الوجه ، ولم يحصل بإضافة (الحسن) إلى (وجهه) أحدهما إذا التنوين لم يكن في الصفة بنسب اللام حتى يحذف ، والضمير في (وجهه) باق لم يحذفه أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٧٨ - المقتضب ٤ / ١٥٩ .
(٨) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير .
(٩) في ب : (فكره) ، وفي ج ، ط : (فكره لفتلك) . (١٠) في جميع النسخ : (فطرح) ، وما أثبتته أوجه .

وَأَخْلَفَ لِي : حَسَنٍ وَجْهِهِ

ومسألة منها مختلفة فيها وهي قولك : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ^(١) -
بالإضافة . فأكثر الناس على إجازتها^(٢) ، وقد توهم بعضهم^(٣) أنها مشتملة على
إضافة الشيء إلى نفسه فمنعها . وهو غير مستقيم لأن إضافته لفظية ، وما ذكره
إنما هو في الإضافة المعنوية ، هذا بعد أن يسلم له ذلك ، وهو منازع فيه ، لأنه
إن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (حَسَنٍ) إلى (وَجْهِهِ) - وهو في المعنى
للوجه - فهو فاسد من وجوه :

أحدها : أنه ليس (للوجه) بدليل أن فيه ضميراً لمن هو له ، ولذلك يثنى
ويجمع فنقول : مررت برجلين حسني وجوههما ، ومررت برجال حسني وجوهم .
والثاني : أنه لو كان كذلك لم تمتنع إضافته ولم يكن من باب إضافة الشيء إلى نفسه
من حيث إنه عام أضيف إلى خاص كما في قولك : خاتم حديد . وكل الدراهم .
والثالث : أنه منقوض بجواز : حَسَنُ الْوَجْهِ ، باتفاق ، وهو أقوى المسائل .
وإن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (الوجه) إلى الضمير ، فليس ذلك
منه ، لأن إضافة البعض إلى الكل جائزة باتفاق^(٤) .

- (١) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف .
ينظر شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ . شرح الواقية للمصنف ٢ / ٧٨ .
(٢) مذهب سيويه وجمهور البصريين إجازتها - على قبح - في ضرورة الشعر فقط . قال سيويه ٦ / ١٠٢ :
د . . وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان
بالألِف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من شبهه بالألف واللام هـ أ هـ . ومذهب الكوفيين إجازتها
في السعة . قال ابن مالك : وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع :
(صفر وشاحها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي صفة النبي ﷺ : (حَسَنٌ
أصابعه) هـ أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٤ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ - شرح
ابن يعيش ٦ / ٨٦ ، ٨٧ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٨ ، ١١٩ - المقرب ١ / ١٤١ - أمالي
التسهيل ص ١١٧ - المجمع ٢ / ٩٩ - الأهموني ٣ / ١٢ .
(٣) هو قول المبرد ، وحكاة الزجاجي ، وبه قال ابن يابشاذ في شرح الجمل (١ / ١٧٠ ، ١٧١) . ينظر :
المقتضب ٤ / ١٥٩ - جمل الزجاجي ص ٢١ ، ٢٢ - شرح الكافية للعلاوي ١ / ٥٢٧ - ٥٢٩ -
شرح الرضي ٢ / ٨٠٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٣ - الأهموني ٣ / ١٢ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ٤٥١ .
(٤) ينظر : هامش المقتضب ٤ / ١٥٩ - الفوائد الضيائية للجملي ٢ / ٥٨٩ .

وَالْبَوَاقِي : مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ ، وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ ، وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ قَبِيحٌ . وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا ، وَإِلَّا فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمُوصُوفِ قَتَوْتُ وَتَشَى وَتَجَمَّعَ .

والبواقي من المسائل : ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن ، وما كان فيه ضميران فهو^(١) حسن ، وما لا ضمير فيه فهو^(٢) قبيح .

أما الأول فلأنه^(٣) حصل فيه ما يحتاج إليه من غير زيادة ولا نقصان ، فكان أحسن لجره على القياس .

وأما الثاني فنقص عنه لما فيه من زيادة ضمير^(٤) ، وهو مستغن بأحدهما ، ولم يقبح لأن زيادة الضمير لا تخل به .

وأما الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج إليه في الصفات وبقائه كالأجنبي عن موصوفه .

فإذا قصدت إلى معرفة الضمائر فاعلم أن الثاني^(٥) لا يكون ضميره إلا بارزا ،

لأنه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا ، وإذا لم يكن إلا بارزا كان مدركا // ١٣٠ بالضرورة ، وإنما اللبس في ضمير الصفة نفسها ، فالطريق أن تنظرها^(٦) :

فإن كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لأنه لا يكون مرفوعا^(٧) لعامل واحد^(٨) على غير جهة الاشتراك بحرف العطف^(٩) .

وإن كانت غير رافعة لما بعدها وجب أن يكون فيها ضمير يعود على

موصوفها^(١٠) فعلم^(١١) بذلك وجود الضمير في الصفة وانتفاؤه ، وعليه تنبني معرفة الأحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل .

(١) في أ : (هو) . (٢) سقط من ج ، ط : (فهو) .

(٣) في ب : (فإنه) . (٤) في ب ، ج : (الضمير) .

(٥) قصد بالثاني : معمول الصفة ، قال الرضي ٢ / ٢١٠ : ... فإن كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو (وجهه) أو (الوجه منه) ... هـ . . .

(٦) في ب ، ج ، ط : (تنظر) . (٧) في ط : (فاعلان) .

(٨) وذلك لأنها تكون كالفعل ، تؤنث لتأنيث الفاعل ، وتفرد عند أفراد الفاعل وتثنيته وجمعه .

(٩) قوله : (على غير جهة الاشتراك بحرف العطف) زيادة من ط .

(١٠) أي : قتوت لتأنيث الضمير وتشي وتجمع لتثنيته وجمعه . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٠ -

شرح العلوي ١ / ٥٤٢ . (١١) في ب : (فيعلم) .

ثم اعلم أنك إذا رفعت بها ما بعدها وجب أن تكون مفردة لأنها كالفعل رافعا لما بعده^(١) ، فلا تنى ولا تجمع ولا يلحقها تأنيث إلا باعتبار مرفوعها^(٢) كما في الفعل ، فتقول : مررت برجلين حسن وجوههما ، وحسن غلمانها ، ومررت برجلين حسنة جاريتهما ، كما تقول : حسنت جاريتهما .

فأما في الجمع فتقول : مررت برجال حسن غلمانهم ، ولا تقول : حسنين غلمانهم . لما قدمنا ، ولو قلت : مررت برجال حسان غلمانهم - بجمع التكسير - لكان جائزا .

وليس جمع (حسان) لأجل (رجال) لأنك^(٣) تقول : مررت برجل حسان غلمانه ، وإنما جمع ليطابق مرفوعه^(٤) .

وجاز فيه ذلك ولم يحز^(٥) في جمع السلامة والتثنية لمخالفته الفعل^(٦) ، وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في صيغة التثنية والجمع ، فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم^(٧) ، وقد تقدم ذلك في الصفة .

وإذا لم ترفع ما بعدها فلا بد أن يكون فيها ضمير الموصوف ، فتؤنث^(٨) إن كان الموصوف مؤنثا ، وتنثى وتجمع إن كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات ، فتقول : مررت برجل حسن الغلام ، سواء في ذلك نصب (الغلام) وخفضه ، إلا أنك تحذف ما توجب حذفه الإضافة .

واعلم أنك إذا رفعت إنما ترفع بالفاعلية^(٩) ، وهو الأصل في إعمالها^(١٠) إذ لا تقتضى إلا مرفوعا كفعلها^(١١) .

(١) في ج : ط : (رافعا ما بعده) . (٢) في ج : (ولا يلحقه ... مرفوعه) .

(٣) في أ : (لا أنك) وهو تحريف .

(٤) نقل العلوي في شرحه نص كلام المصنف في هذا الموضوع كاملا . الأزمهر ١ / ٥٤٢ .

(٥) في أ : (يحوز) وهو خطأ ظاهر . (٦) في ج ، ط : (للفعل) .

(٧) في ج : (وجمع السلامة ، وفي ط : (وجمع السالم) . (٨) في ج : (وتؤنث) .

(٩) في ط : (على الفاعلية) . (١٠) في ب ، ج : (عملها) .

(١١) هذا مذهب جمهور النحويين ، ذهب أبو علي الفارسي أن نحو (الوجه) و (وجه) مرفوع على البديل من الضمير المستكن في الصفة . قاله في قوله تعالى : ﴿ مفتحة لهم الأبواب ﴾ : =

وإذا نصبت نصبت^(١) على التشبيه بالمفعول به^(٢) إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة^(٣) .

ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التشبيه^(٤) بالمفعول .

ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التمييز^(٥) . وليس بالجيد^(٦) إذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفة .

ووجه تشبيهه بالمفعول أنهم لما أجرروه مجرى اسم الفاعل في العمل - واسم الفاعل يضاف إلى معموله المنصوب - قصدوا التخفيف بالإضافة ها هنا ، فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة ، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره ، فلذلك أضمرُوا فيه لفظ ضمير من جرى عليه في كلتا الحالتين ، على ما تقدم .

ثم // لما شُبّه بباب اسم الفاعل في النصب والإضافة جاز فيه : الحسن الوجه ، وإن لم يجر : الضارب زيد ، لأن التخفيف في : الحسن الوجه ، تبيّن بحذف الضمير من (الوجه) واستتاره في (الحسن) ، بخلاف : الضارب زيد ، فإنه لم يفد خفة .

ولما كان (الحسن الوجه) محمولا على (ضارب زيدا) في النصب وصحة الإضافة حمل (الضارب الرجل) على (الحسن الوجه) في صحة الإضافة وإن لم يفد تخفيفا . وخص الشبه بأن يكون الثاني باللام لأنها في (الحسن الوجه) هي المصححة لخفض (الوجه) ، فلم يحسن إلغاؤها لذلك .

فظهر الفرق بين (الضارب زيد) و (الضارب الرجل) خلافا للفراء ، وقد تقدم ذلك^(٧) .

= ... فليس على : مفتحة لم الأبواب منها ، ولا على الألف واللام من عند الضمير العائد من الصفة ، ولكن (الأبواب) بدل من الضمير الذي في (مفتحة) لأنك قد تقول : فتحت الجنان ، إذا فتحت أبوابها ، وفي التنزيل : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ﴾ ، فصار بمنزلة قولك : ضرب زيد رأسه أ هـ . الإيضاح المصدي ص ١٥٤ . وينظر : شرح ابن عبيش ٦ / ٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ - شرح الكافية للعلوي ١ / ٥٤٣ - التوضيح ٣ / ٢٤٩ - التصريح ٢ / ٨٤ .

(١) سقط من ب : (نصبت) . (٢) سقط من ب ، ج : (به) .

(٣) هو قول البصريين . (٤) هو قول بعض النحاة على ما ذكر الرضي

قال : و ... وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع ، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع ، والأولى التفصيل هـ أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٠ .

(٥) هو قول الكوفيين . ينظر . الرضي ٢ / ٢١٠ - شرح ابن عبيش ٦ / ٨٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٦ .

(٦) أي : القول الأسير . (٧) ينظر باب الإضافة ص ٥٩٨ من الهامش رقم (٢) .

وَأَسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّنِ مِثْلُ : الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ (١)

قوله : « وَأَسْمَا (٢) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّنِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ » .
يعني في الوجوه المذكورة ، فكل ما ذكرناه في هذا الباب فهو جارٍ في اسم
الفاعل اللازم ، والمفعول الذي ليس له تعدٍ إلى ثانٍ كقولك : زيد حاسن وجهه ،
ومضرب وجهه ، فيجوز فيه ما جاز في الصفة (٣) .
والسرفيه أن النصب والحفض اللذين تكثرت بهما مسائل الصفة إنما جاز لشبهها
باسم الفاعل ، فإذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل
اللازم (٤) باسم الفاعل المتعدي (٥) أجدر ، وكذلك اسم المفعول .
وإنما يجيء في اسم الفاعل اللازم مسائل يظهر تعذر (٦) استعمالها كالصفة من
نحو : زيد قائم أبا ، وشبيهه (٧) ، من جهة أن الصفة إذا استعملت هذا الاستعمال
صارت في المعنى للموصوف المتقدم - على ما تقدم - فيصير الموصوف كأنه
اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وإن كان في الحقيقة لمتعلقه كقولك : زيد حاسن
أبا ، لأن الإنسان يصح أن يتصف بالحسن (٨) لحسن أبيه ، ولا يصح أن يتصف
بالقيام لقيام أبيه .
فظهر الفرق بينهما لذلك (٩) .

* * *

- (١) في بعض نسخ المتن : (في ذلك) وكذا في شرح الرضي ٢ / ٢٠٦ .
(٢) في ج : (وأسماء) .
(٣) قوله : (فيجوز فيه ما جاز في الصفة) في هامش ج .
(٤) سقط من ج ، ط : (اللازم) . (٥) (المتعدي) زيادة من ب يقتضيهما السياق .
(٦) في ج : (بعد) بضم الباء . (٧) في ب : (وشبهها) .
(٨) (بالحسن) في هامش ج .
(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨١ - شرح الرضي ٢ / ٢١١ - شرح العلوي
١ / ٥٤٧ - وفيه اشتراك على المصنف في هذا الموضع - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٩١ ، ٥٩٢ .

اسم التفضيل

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو (أفعل) .
وشرطه أن يتنى من ثلاثي مجرد ليتمكن البناء ، ليس يلبون ولا عيب لأن بينهما
(أفعل) لغيره ، مثل : زيد أفضل الناس

قوله (١) : « اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة (٢) على غيره » .

قوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول (٣) واسم الزمان والمكان وغيرها (٤) .
وقوله : لموصوف ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان .

وقوله : بزيادة (٥) على غيره ؟ يفصله عما عداه ، إذ لا مشاركة معه في ذلك .
قوله : « وهو أفعل » .

يعني أنه (٦) لا يكون إلا على هذه الصيغة إلا ما جاء من نحو : (خير) و (شر) (٧) .

قوله : « شرطه أن يتنى من ثلاثي (٨) مجرد ليتمكن البناء (٩) ، ليس يلبون ولا عيب لأن بينهما
(أفعل) لغيره (١٠) ، مثل : زيد أفضل الناس (١١) » .

يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة لتمكن هذه البنية ، ألا ترى أنك لو ذهبت
تبنى من (دخرج) و (استخرج) وما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن !!

فإن زعم زاعم : أنه كان يمكن بإسقاط الزائد ، واللامات في غير الزوائد . // خرج ١٣٢
اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل آخر بالكسبية إذ لو قيل (أخرج) من (استخرج) لخرج

(١) سقط من ب ، ج : (قوله ، وفي ط : (قال) . (٢) في ب : (بالزيادة) .

(٣) سقط من ج ، ط : (اسم المفعول) . (٤) في أ : (وخرهما) وما أثبتته أوجه .

(٥) في ب : (بالزيادة) . (٦) (أنه) زيادة من ط .

(٧) قال الرضي ٢ / ٢١٢ : « ... والأولى أن يقال : هو المتنى على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في

الفعل ، أي : في الفعل المشتق هو منه ، فدخل فيه نحو (خير) و (شر) لكونهما في الأصل : أخرج

وأشرف ، مخففا بال حذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس هـ أ هـ . وقال العلوي : « ... ولم

يقل (أفعل لتفضيل) كما قال الزمخشري في مفصله حين بوبه ، ليدخل فيه قولنا (خير) و (شر) ،

فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد فيهما صيغة (أفعل) لأن هزتهما مطرحة للتخفيف هـ أ هـ . الأزهار

الصلافية ١ / ٥٥٦ - وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ - الأحموني : ٣ / ٤٣ .

(٨) في أ : (فعل ثلاثي) . (٩) سقط من ج : (البناء) .

(١٠) زاد في ب : (يريد لغير التفضيل) وهو من الناسخ . (١١) هذا المثال زيادة من ج .

فَإِنْ قَصِدَ غَيْرَهُ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِ (أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ مِثْلُ : هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا ، وَبَيَاضًا ،
وَعَمَى

المعنى إلى : كثر الخروج ، والمراد : كثير الاستخراج ، فيخرج إلى معنى آخر .
وإنما اشترط أن يكون ليس بلون ولا عيب ، لأن باب الألوان والعيوب جاءت فيه
الصفات على (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره ، فلو بني منها أفعل التفضيل لا
لتبس بـ (أفعل) الذي ليس للتفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد الأسود - على تقدير
بناء أفعل التفضيل منه - لم يعلم أنك أردت به^(١) أنه ذو سواد ، أو أنه زائد^(٢) في
السواد^(٣) .

قوله : « فَإِنْ قَصِدَ غَيْرَهُ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ ... إلى آخره » .

يعني أنك إذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعثر بناء (أفعل)^(٤) منها ،
ببيت (أفعل) من فعل يصح بناؤه منه من (حُسْنٍ) أو (كَثْرَةٍ) أو غير ذلك على
حسب غرضك الذي تقصده ، ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنصيها على التمييز لتحقيق
معنى التمييز فيها^(٥) .

(١) سقط من ب ، ج ، ط : (ب) . (٢) في أ ، ب : (زاد) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢١٣ : « ... وهذا التحليل إنما يتم إذا بين أن (أفعل) الصفة مقدم بناؤه على أفعل
التفضيل ، وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الآخر في الصفة ، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع .

ويتنبى أن يقال : من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة بني منها أفعل التفضيل نحو : فلان أبلد
من فلان ، وأجهل منه ، وأحمق ، وأرعن ، وأهوج ، وأحرق ، وألد ، وأشكس ، وأصعب ، وأعجم ،
وأثوب ، مع أن بعضها يجيء منه (أفعل) تغير التفضيل أيضا كأحمق وحفقاء ، وأرعن ورعاء ، وأهوج
وهوجاء ، وأحرق وخرقاء ، وأعجم وعجماء ، وأثوب ونوكاء ، فلا يطرد أيضا تعليقه بأن منها (أفعل)
لغيره ... وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظ (السواد) و (البياض) ، قالوا : لأنهما أصلا
الألوان ... وهما عند البصريين شاذان هـ ١ .

هذا .. وقد ورد في الحديث : (أبيض من اللبن وأحلي من العسل) . وقولهم : هو أسود من حلك
الغراب ، وقول رؤبة :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أبيض

هنا على رأي الكوفيين . وهو عند البصريين شاذ . وعند الأعفش والمبرد صحيح في القياس .

وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٢٩ - شرح ابن يعيش ٦ / ٩٣ ، ٩٤ - الانقصاب ص ١٢٠ -
جل الزجاجي ص ١١٥ - الإنصاف مسألة (١٦) ١ / ١٤٨ . اللسان (بياض) .

(٤) زاد في ج : (التفضيل) . (٥) في شرح الوافية ٢ / ٤٨٤ مثل لذلك بنحو : هو أشد انطلاقا ،
وأفصح عودا وسوانا .

وَقِيَّاسُهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعَذَرُ ، وَالْيَوْمُ ، وَأَشْغَلُ ، وَأَشْهَرُ ، وَأَعْرَفُ . وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ ، مُضَافًا ، أَوْ بِـ (مِنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .

قوله : هـ وَقِيَّاسُهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعَذَرُ ، وَالْيَوْمُ إِلَى آخِرِهِ هـ .
وإنما كان قياسه للفاعل لأمرين :

أحدهما : أنه في المعنى كالصفة ، وهي للفاعل . والآخر^(١) : أنه في الأكثر لللازم ، فلو جعل للمفعول لبقى أكثر الأفعال عرية عنه ، فلذلك كان قياسه للفاعل .
وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم : هو أعذر^(٢) ، أي : معذور كثير : وَالْيَوْمُ ، أي : ملوم ، وَأَشْغَلُ ، أي : مشغول ، وَأَشْهَرُ ، أي : مشهور^(٣) .
قوله : هـ وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ^(٤) ، مُضَافًا أَوْ بِـ (مِنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ هـ . لا يستعمل إلا بأحدها .

وإنما التزم فيه ذلك لأن الغرض الإتيان به للزيادة^(٥) على غيره ، فوصلوا إلى ذكر الغير ليوفي ما يقتضيه معناه ، وذلك لا يحصل إذا تجرد عن هذه الثلاثة . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أشرف ، لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف ، فإذا قلته^(٦) بـ (مِنْ) أَوْ بِالِإِضَافَةِ كان واضحا .

وإذا قلته باللام كقولك : زيد الأشرف ، فإنما تعرفه تعريف العهد ، وهو^(٧) لا يكون معهودا إلا على هذه^(٨) الصفة المذكورة ، فإذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذي قد علم^(٩) من هم المفضل هو عليهم .

(١) في ط : (والثاني) . (٢) في أ : (هنا أعذر) .

(٣) في الفصل ص ٢٣٣ : « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول ، وقد شد نحو قولهم : أشغل من ذات النحيب ، وأزهي من ديك ، وهو أعذر منه ، وَالْيَوْمُ وَأَشْهَرُ وَأَعْرَفُ وَأَنْكُرُ وَلُرْجِي وَأَعْرُوفُ وَأَهْبِبُ وَأُحَدِّدُ ، وَأَنَا أَسْرُ بِهَذَا مِنْكَ ، وَقَالَ سِيْرِي : وَهَمَّ بِيَّانِهِ أَعْنَى هـ أ هـ .. وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : هـ ... لَيْسَ فِيهِ شَنْوُذٌ . فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى السَّبَاعِ ، بَلْ هُوَ فِي التَّغْضِيلِ مَطْرُودٌ كَأَطْرَادِهِ فِي الصَّجْبِ ، بِخِلَافِ مَا يَرْفَعُ فِي لَيْسَ هـ أ هـ .. شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ وينظر : شرح ابن عمير ٦ / ٩٤ ، ٩٥ - شرح الرضي ٢ / ٢١٤ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨٥ .

(٤) سقط من ج ، ط : (أوجه) . (٥) في ب : (بالإتيان هو الزيادة) .

(٦) في ج : (قلت) . (٧) أي : المفضل عليه .

(٨) سقط من ج ، ط : (هذه) . (٩) في ط : (عرف) .

فلا يجوز : زيد الأفضل من عمرو ، ولا : زيد أفضل ، إلا أن يعلم . فإذا أضيف
 فله معنيان ، أحدهما - وهو الأكثر - : أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ،
 فيشترط أن يكون منهم مثل : زيد أفضل الناس

ولا يجمع بين (من) واللام أو الإضافة ، فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، لأنهم
 لم يأتوا به (من) إلا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه ، وقد علم أن اللام تفيد ذلك ،
 فلم يكن للجمع بينهما معنى .

وأيضاً فإن معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ،
 ومعنى (من) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواه ، فيصير المعنى عند الاجتماع :
 تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود ، وذلك تناقض .

وأيضاً فإن (من) تشعر باحتياجه ونقصانه ، واللام تشعر باستغنائه وكاله ، فلو
 جمع بينهما لكان كالجمع بين المتناقضين^(١) .

قوله : « فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما - وهو الأكثر - : أن يقصد به الزيادة على
 من أضيف إليه // فيشترط أن يكون منهم مثل : زيد أفضل الناس »^(٢) .

١٣٣

وإنما اشترط في هذا المعنى أن يكون من أضيف إليه داخلاً في جملة^(٣) المفضل
 عليهم^(٤) لتحصل الشركة بين الجميع في هذا^(٥) المعنى ، لذكره معهم وتمييزه بالتفضيل
 بلفظ (أفعل) كقولك : زيد أفضل الناس .

وقد توهم بعض الناس أنه من قبيل التناقض ، وذلك أنك إذا قلت : زيد أفضل
 الناس ، فأنت مفضل (زيدا)^(٦) على من أضيف إليه (أفضل) ومن جعلتهم (زيد) ،
 فأنت مفضل (زيدا) على نفسه ، وهو محال^(٧) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ - شرح الألفية للسرادي ٣ / ١١٦ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٨ : « ... فأما قولك : أنت أفقر عبد في الناس ، فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين
 فضلهم . ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم ، ولو قلت :
 الخليفة أفضل بني نعيم ، كان محالاً » أ هـ .

(٣) في ب ، ج : (جعلته) ، وفي ط : (جعلتهم) . (٤) سقط من ج : (عليهم) .

(٥) سقط من ج ، ط : (هذا) . (٦) في ب : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

(٧) وبهذا تمسك الرضي ، قال : « وليس قوله : (على من أضيف إليه) بمرضي ، لأنه مفضل على من سواه
 من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل ما أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ،
 فيلزم تفضيل الشيء على نفسه » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ . وقد قال بقول المصنف كل من العلوي
 والجماسي في شرحيهما . الأزهار ١ / ٥٦٥ - الفوائد ٢ / ٥٩٩ .

فَلَا يَجُوزُ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ

والجواب : أن (زيدا) لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم ، وإنما ذكر معهم لغرض التشريك معهم في أصل الفضل ، فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به^(١) .

وصح ذلك لأن لـ (أفعل) جهتين ، ثبوت أصل المعنى ، والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله .

والذي يدل^(٢) على أن لـ (أفعل) جهتين في استعمالهم^(٣) له باعتبارهما قولك : زيد قائما أحسن منه قاعدا ، فقولك (قائما) هي^(٤) الحال المفضل بها ، وقولك (قاعدا) هي الحال المفضل عليها ، والعامل فيهما جميعا أفضل ، فلو ذهبت تجعل نسبة (أفضل) إليهما واحدة^(٥) لصار (القعود) مفضلا ومفضلا عليه ، وهو محال . فعلمت أن نسبة (أفضل)^(٦) إلى القيام نسبة الأفضلية ، ونسبته إلى القعود نسبة^(٧) أصل الفضل ، فصح العمل فيهما بهاتين الجهتين .

فظهر انتفاء ما توهم في قولهم : زيد أفضل الناس ، من تفضيل الشيء على نفسه وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه ، امتنع : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لأن (إخوته) مضاف إلى ضميره ، فعلم^(٨) أنه ليس فيهم بدليل أنك إذا قلت : جاءني إخوة يوسف ، لم يكن (يوسف) من جملتهم^(٩) ، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه^(١٠) .

(١) ذكر الرضي جواب المصنف هذا ، ثم عقب عليه بقوله : ... ليس بشيء لأنه لا يحتاج لحصول هذا الغرض - أي التشريك في أصله الفضل - إلى واسطة ، لأن لفظ (أفعل) يكفي في هذا لما ذكر المصنف بعينه بعد هذا - وهو قوله : لأفعل جهتان ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله ، ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل ، أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٢) في ب : (يملك) . (٣) في ج : (استعماله) .

(٤) في ط : (هو) . (٥) في ج : (نسبة واحدة) .

(٦) في ب : (أفعل) . (٧) سقط من ج ما بين (نسبة) السابقة وهذه .

(٨) في ب : (فيعلم) . (٩) في ب : (في جملته) . (١٠) ينظر : شرح الوافية للمصنف

٢ / ٤٨٨ - شرح الرضي ٢ / ٢١٦ - الأزهار الصافية ١ / ٥٦٦ - الفوائد الضيائية للجاسي

٢ / ٦٠٠ ، ٦٠١ .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ ، وَيُضَيَّفُ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ : يُوسُفُ أَحْسَنُ
أَخْوَتِهِ . وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعْرَفُ بِاللَّامِ
فَلَا يَبْدُ مِنَ الْمُصَابَقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِـ (مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرَ

والثاني أن تقصد به^(١) زيادة مطلقة ، ويضاف لا لتفضيل على المضاف
إليه^(٢) ولكن مجرد التخصيص والتوضيح ، كما تضيف ما لا تفضيل فيه من جنس
(قرئش)^(٣) وشبهه . ولا يشترط أن يكون المفضل بعضاً لمن أضيف إليه لانتهاء المعنى
المقتضى لذلك ، على ما تقدم ، فعلى ذلك يجوز أن تقول : يُوسُفُ أَحْسَنُ أَخْوَتِهِ ، إذ
ليس الغرض بذلك ما تقدم^(٤) من قصد الزيادة على من أضيف إليه حتى يشترط أن يكون
واحدًا^(٥) منهم ، بل الغرض توضيحه ، فإن اتفقت مشاركة فليست مقصودة .

قوله : « وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعْرَفُ
بِاللَّامِ فَلَا يَبْدُ مِنَ الْمُطَابَقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِـ (مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرَ » .

وإنما التزم^(٦) الإفراد إذا جاءت (من) لأنه جاري مجرى التعجب ، ولذلك لم يبين
إلا مما بني منه التعجب ، فجري مجراه في وجوب الإفراد^(٧) . وإنما جاز في الأول - وهو
المضاف باعتبار الزيادة على من أضيف إليه - لأنه أشبه الذي بـ (مِنْ) لذكر المفضل
عليه معه ، فجري مجراه في الإفراد .

وخالفه في مجيء الإضافة - التي هي من خواص الأسماء - فجري مجرى
الأسماء^(٨) . وإنما جاء المعرف // باللام والثاني من المضاف مطابقاً لا غير ، لأن المعرف
باللام بُعد عن شبه ما أتى بـ (من) لقطعه عنه وعن لفظ موضعه يقوم مقامه ، ودخله
اللام التي هي من خواص الأسماء ، فبُعد عن شبه الفعل وعن شبه ما أشبهه ، فجري
مجرى الأسماء في وجود المطابقة لمن هو له .

(١) سقط من ج : (ب) . (٢) في ب ، ط : (إليه) .

(٣) يعني في مثل قولنا : نينا - ﴿ نينا ﴾ - أفضل قرئش . قال الرضي : « ... أي : أفضل الناس من بين
قرئش » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٤) في هامش أ : ما بين قوله : (ما تقدم) السابقة وهذه .

(٥) سقط من أ : (واحداً) . (٦) في ب ، ج : (لزوم) ، وفي ط : (التزم) .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩١ - شرح العلوي ١ / ٥٦٧ ، ٥٧٣ .

(٨) قال في شرح الوافية : « إذا أضفته بالمعنى الأول فأنت بالخيار ، إن شئت طابقت كقولك : الزيدان أفضلنا
الناس ، والزيدون أفضل الناس ، قال الله تعالى : (أكبر جرميها) وقال : ﴿ لتجدنهم أحرص
الناس ﴾ ... أ هـ . شرح الوافية ٢ / ٤٩٠ .

وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهِرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبِّبٍ مُفْضَلٍ بِاعْتِبَارِ
 الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَقْبُولًا كُلٌّ : مَا رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ لِي غَيْرَهُ الْكُحْلُ مِنْهُ
 فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (حَسُنَ) ، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بَيْنَ (أَحْسَنَ)
 وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (الْكُحْلُ) .

قوله : « وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهِرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبِّبٍ
 مُفْضَلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَقْبُولًا »

لا يعمل أفعال التفضيل في مظهر^(١) إلا بهذه الشروط المذكورة ، فلا تقول : مررت
 برجل أفضل منه أبوه - بخفض (أفضل) - ولك ترفعه على أن يكون خبراً مقدماً
 لـ (أبوه) ، فترفع^(٢) (الأب) بالابتداء لا بـ (أفضل)^(٣) .

وإنما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في أصله لا يشي ولا يجمع
 ولا يؤنث ، وشبه الصفة إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلاً ، هذا قول
 هذا فليس له فعل بمعنى في الزيادة ، فلم يعمل لذلك .

وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لكونه فيها بمعنى (حَسُنَ) ، لأن المعنى : ما
 رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل حسنه في عين زيد^(٤) .

ولتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلاً
 أحسن في عينه الكحل منه ، فرفعت (أحسن) ، لفصلت بين (أحسن) ومعموله - الذي
 هو (منه) - بالأجنبي^(٥) - الذي هو (الكحل) - لأن الكحل حيض مبتدأ ، ولا يجوز
 الفصل بين هامله ومعموله ، ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير المذكور^(٦) .

(١) سقط من ب ، ج : (صفة) .

(٢) سقط من ب : (مظهر) .

(٣) سقط من ب : (فرفع) .

(٤) سقط من ب : (فرفع) .

(٥) سقط من ب : (فرفع) .

(٦) سقط من ب : (فرفع) .

(٧) سقط من ب : (فرفع) .

(٨) سقط من ب : (فرفع) .

(٩) سقط من ب : (فرفع) .

وَلَكَّ أَنْ تُقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا^(١) أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، وَإِنْ قَدَّمْتَ
ذَكَرَ (العَيْن) قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

مَرَزْتُ عَلَى وِادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ بِيئَةً وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

قوله : « وَلَكَّ أَنْ تُقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ »^(٣) .

يعني أن لك فيما بعد المرفوع عبارة أحصر من تلك ، والمعنى على ما كان عليه^(٤) .

قوله^(٥) : « وَإِنْ قَدَّمْتَ ذَكَرَ العَيْنِ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا
الْكُحْلُ »^(٦) .

يعني أن لك عبارة ثالثة وهي أن تقدم المفضل عليه في المعنى قبل (أفعل) فستعني
عما وقع^(٧) بعد المرفوع .

وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لأنها فرعها ، ولأن
الفصل فيها مقدر أيضا على تقدير رفع (أحسن) .

وهذه المسألة الثالثة مثل ما أنشده سيويه^(٨) - رحمه الله -^(٩) :

[٣٩] مَرَزْتُ عَلَى وِادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ بِيئَةً وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

(١) سقط من بعض نسخ المتن : (ما رأيت رجلا) ، وكذا في الرضي ٢ / ٢١٩ .

(٢) في بعض نسخ المتن : (مثل) .

(٣) في سيويه ١ / ٢٣٢ : « ... وإن شئت قلت : ما رأيت أحد أحسن في عينه الكحل منه ،
وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه ، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة ،
وإنما المعنى المعنى الأول » أ ه . وينظر : المقتضب ٣ / ٢٤٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٢ - شرح
الوافية ٢ / ٤٩٥ .

(٤) سقط من ب ، ج : (عليه) .

(٥) في أ : (قال) .

(٦) سقط من أ : (الكحل) .

(٧) (وقع) زيادة من ب .

(٨) ينظر سيويه ١ / ١٢٣ .

(٩) سقط من ج : (رحمه الله) .

٣٩ = بيتان من الطويل ، نسبيهما سيويه ١ / ٢٣٣ لسحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، عده =

لأنه قد تقدم^(١) ذكر المفضل عليه قبل (أفعل) ، فكان مثل قولك^(٢) :
ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، فكذلك قوله : وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ
أَقْلُّ بِهِ رَكْبٌ^(٣) ، ف (أَقْلُّ) صفة لمفعول (أَرَى) ، و (رَكْبٌ) فاعل مرتفع
بـ (أَقْلُّ) ارتفاع (الكُّحْلُ) بـ (أَحْسَنَ) .

ولو عبرت // بالعبارة الأولى لقلت : وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقْلُّ بِهِ رَكْبٌ أَثْوَهُ
كَوَادِي السَّبَاعِ^(٤) .

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت : وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقْلُّ بِهِ رَكْبٌ أَثْوَهُ مِنْ وَادِي
السَّبَاعِ .

* * *

= ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام . الشعر والشجاء ٢ / ٥٢٨ - والبيت في سيويه
١ / ٢٢٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩٦ - شرح الرضي ٢ / ٢١٩ - الأزهار الصافية
١ / ٥٨٤ - الهادية للأردبيلي ص ٢٥٣ - الفوائد الضمائية ٢ / ٦١٠ - عمدة الحفاظ لابن مالك
٢ / ٧٧٤ ، ٧٧٥ - لباب الإعراب ص ٦٢٧ - شواهد العيني ٤ / ٤٨ - عزارة الأدب
٣ / ٥٢١ . (وادي السباع) : موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام رضي
الله عنه . معجم البلدان ٥ / ٣٤٣ . ومعجم ما استعجم ٣ / ٧١٥ .
والشاهد فيه قوله : (أقْلُّ به ركب) وحذفه تمام الكلام اختصاراً لعلم السامع ، والتقدير : أقْلُّ
به ركب أثوه منهم بوادي السباع ، فجرى في الخذف مجرى قولهم : الله أكبر ، ومعناه : أكبر
من كل شيء . الأعلام على سيويه ١ / ٢٢٣ وهو قول سيويه .

(١) في ب : (لأنه تقدم) ، وفي ج : (لأنه قدم) .

(٢) في ج : (قولهم) .

(٣) زاد في ج : (أثوه) .

(٤) في ج ، ط : (بوادي) .

الفعل

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة . ومن خواصه : دخول (قد) والسين وسوف ، والجوازم ولحوق ثاء القائث مائة ، ونحو ثاء (فعلت) .

قوله (١) : « الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » (٢) .

فقوله : ما دل على معنى ، يدخل فيه الكلم الثلاث .

وقوله : في نفسه ، يخرج عنه الحرف .

وقوله : مقترن بأحد الأزمنة (٣) الثلاثة (٤) ، يخرج عنه الاسم ، فإنه غير مقترن (٥) .

وتعني بالأزمنة : الأزمنة الثلاثة ، على ما تقدم (٦) .

وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (العبوق) (٧) وباب

اسم الفاعل (٨) فهو وارد هنا على حد الفعل باعتبار عكسه . وكل ما ورد على حد (٩)

الاسم باعتبار عكسه كالمضارع (١٠) والأفعال غير المتصرفة ك (عسى) (١١) وشبهه فهو

وارد على حد الفعل باعتبار طرده .

والجواب فيه كالجواب فيما تقدم ، وقد تقدم ذلك كله (١٢) في حد الاسم (١٣) .

قوله : « ومن خواصه دخول (قد) والسين وسوف والجوازم ... إلى آخره » .

وقد تقدم معنى (الخاصة) (١٤) .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) سقط من ب : (الثلاثة) .

(٣) سقط من أ : (الأزمنة) .

(٤) سقط من ب ، ج : (الثلاثة) .

(٥) ولذلك حده في أول هذا الشرح بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة

الثلاثة » أ هـ . ينظر ص ٢٢١ . (٦) ينظر ص ٢١٦ . (٧) ينظر ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٨) ينظر ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٩) سقط من ج : (حد) .

(١٠) ينظر ص ٢٣ .

(١١) ينظر ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

(١٢) (كله) في هامش ج .

(١٣) ينظر من ص ٢٢ - ٢٩ .

(١٤) لم يتقدم ذكر معنى (الخاصة) في هذا الشرح ، وإنما ذكره المصنف في كل من شرحي المفصل والواقية ،

قال في شرح المفصل ٢/٢٠ : « الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود ،

والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة » أ هـ . وقال في شرح الواقية ١/١٣ : « ... وتعني

بالخصيصية : الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف

ولا ينعكس ولذلك لو جعل حدنا كان أخص من المحدود » أ هـ . وينظر : شرح الرضي ١/١٢ ، ١٣ -

حاشية الجرجاني ١/١٢ - التعريفات للجرجاني ص ١٠٠ .

.....
وإنما اختص (قد) بالفعل لما فيها من تقريب الماضي من الحال ، وذلك معنى يختص بالفعل .

واختص بالسين وسوف لأنهما موضوعان لتقرير الاستقبال^(١) .

واختصاص الجوازم واضح لأنه لا جزم في الأسماء^(٢) .

واختصاص لحقوق نحو^(٣) تاء (فعَلْتُ) - ونعني به : الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز^(٤) فيها .

وإنما لم تبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع ، ألا ترى أن قولك (ضاربان) الألف فيه ألف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء ، فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية - التي هي الإعراب - وألف التثنية - التي هي ضمير - ، وكذلك الكلام في واو الجمع^(٥) .

واختصاص تاء التانيث الساكنة لأن وضعها ساكنة لتكون فرقاً بين تاء الأسماء وتاء الأفعال ، فوجب اختصاصها^(٦) .

* * *

(١) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ - شرح الطوي ٢ / ٥٩٧ قال الرضي : هـ وأما السين وسوف فسامها سيويه حرفي التنفيس ، ومعناه : تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال ... وسوف أكثر تنفيساً من السين هـ أ هـ . وينظر : سيويه ٢ / ٣٠ . والمقتضب ٢ / ٥ - المفصل ص ٢٤٣ .

(٢) في سيويه ١ / ٣ : هـ ... وليس في الأسماء جزم تمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة هـ أ هـ . (٣) سقط من أ ، ب : (نحو) .

(٤) في ج : (لا بارز مرفوع) ، وفي ب : (لا بارزا) .

(٥) نقل الرضي معنى هذا في شرحه ٢ / ٢٢٤ .

(٦) قال الرضي : هـ ... وكانت أولى بالسكون من البناء الاسمية لحفة الاسم ونقل الفعل هـ أ هـ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ٣ - شرح الجاهلي ٢ / ٦١٦ .

الْمَاضِي

الْمَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ
الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ

- قوله^(١) : « الْمَاضِي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ » .
 فقوله : ما دل على زمان^(٢) ، يدخل فيه الأفعال كلها .
 وقوله : قبل زمانك^(٣) ، يخرج عنه الحال والاستقبال .
 قوله : « مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ »^(٤) .
 وإنما بني على حركة^(٥) لأنه مشبه بالمضارع^(٦) من حيث قيامه مقام الاسم في قولك : زيد ضرب ، في موضع (ضارب) ، فلما أشبه العرب بني على حركة تنبيها بذلك على الشبه . وخص بالفتح لأنه^(٧) أخف الحركات . فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو^(٨) : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ^(٩) ، سكن آخره كراهة^(١٠) اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة^(١١) .
 وقوله : المرفوع ، احتراز من الضمير^(١٢) المنصوب كقولك : ضربني زيد ، فإنه لا يسكن وقوله : المتحرك ، احتراز من الضمير المرفوع الساكن في مثل قولك : الزيدان ضربا ، فإنه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك ، فلذلك // لم يسكن آخر الفعل . وإذا اتصل بهذا الفعل ضمير جماعة مذكورين عقلاء كان بالواو ، وكان ما قبلها مضموما . وإنما ضم لأنهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبله لما ثبت من^(١٣) مراعاتها في قولك : ضَرَبْتَنِي ، وَضَرَبْنَا ، فقصدوا أن تكون كأختيها^(١٤) .

* * *

- (١) قوله (في هامش ب . (٢) سقط من ب ما بين قوله : (قبل زمانك) السابقة وهذه .
 (٣) قال العلوي في شرحه ٦٠٢/٢ : ... ولا بد من تعيينه بأن تقول : (بأصل وضعه) ليخرج عنه قولنا : لم يضرب ، فإنه مضارع دال على زمان قبل زمانك ، وقولنا : إن ضربت ضربت ، فإنه ماض في اللفظ دون المعنى ، وليس دالا على زمان قبل زمانك ، ولا بد من هذا القيد ولا انتقض بهذه الصورة . ولم يذكره الشيخ اتكالا منه على وضوحه ، وكان الأملق به أن يذكره هـ أ هـ . وينظر شرح الرضوي ٢ / ٢٢٥ . (٤) زاد في ط : (للجماعة) . (٥) في ط : (على الحركة) .
 (٦) في ب ، ج : (للمضارع) . (٧) في ج : (لأنها) . (٨) في ج ، ط : (كقولك) .
 (٩) في ب ، ط : (ضربت وضربت وضربنا) . (١٠) في ب : (كراهية) .
 (١١) ينظر : شرح الواحية ٥٠٠/٢ . (١٢) في ب ، ط : (ضمير) .
 (١٣) سقط من ب ، ج ، ط : (من) . (١٤) يعني : الياء والألف في المثاليين السابقين .

المضارع

المضارع : ما أشبه الاسم بأحد حروف (تَأْتِث) لِقُوعِهِ مُشْتَرِكًا . وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ
أَوْ سَوِّفَ

قوله (١) : « المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (تَأْتِث) » (٢) .
فقوله : ما أشبه الاسم ، يدخل فيه (٣) الماضي لأنهم يقولون : زيد ضرب ، كما
يقولون : زيد ضارب . وقوله : بأحد حروف (تَأْتِث) ، يخرج الماضي لأنه لم يشبه
الاسم بذلك ، وإنما هي خصائص المضارع .
قوله : « لِقُوعِهِ مُشْتَرِكًا ، وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوِّفَ » (٣) .
تبيين للجهة التي بها أشبه الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (يضرب)
صلح (٤) للحال والاستقبال (٥) ، فإذا أدخلت (٦) عليه (السين) أو (سوف) قلت :
سيضرب أو : سوف يضرب فتخصص بعد أن كان شائعا ، كما أنك إذا قلت : (رجل) فإنه
صالح لذات (زيد) و (عمرو) ، فإذا قلت : الرجل - وأدخلت اللام عليه - خصصته
بالمعهود منهما بعد أن كان شائعا . فقد أشبه الاسم من حيث الشباع والتخصيص .
ولهذا المعنى من الشبه أعطى المضارع (٧) الإعراب ، وإلا فالإعراب فيه ليس لمعانٍ تتور
عليه كما في الأسماء فيكون أصلا (٨) .
وإنما إعرابه لشبه لفظي على سبيل الاستحسان في الأصل ، بخلاف إعراب الأسماء ألا ترى
أن صيغ الأفعال تدخل (٩) لتدل على المعاني المتورة عليها (١٠) بخلاف الأسماء فإن صيغها واحدة
مع اختلاف معانيها .

- (١) في ط : (قال) .
(٢) في سيويه ٣/١ : ه ... وحروف الإعراب للأسماء المنسكة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها
الزوائد الأربع ، الهزة والتاء والياء والنون ه أ ه .
(٣) سقط من أ : (فيه) . (٤) سقط من ج : (أو سوف) . (٥) في ج : (يصلح) .
(٦) مذهب المصنف أن المضارع حقيقة في الحال والاستقبال . وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .
قال الرضي ٢ / ٢٢٦ : ه ... وهو أقوى لأنه إذا خلا من القران لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى
الاستقبال إلا القرينة .. وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال ... ه أ ه .
(٧) في ط : (دخلت) . (٨) سقط من ج ، ط : (المضارع) .
(٩) ينظر : شرح ابن عيوش ٦/٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(١٠) في هامش ج : (تختلف) . (١٠) في ج ، ط : (عليه) .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمَفْرُودِ ، وَالثُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُؤَنَّثِ
وَالْمُؤَنَّثِينَ غَيْبَةً وَالْيَاءُ لِلغَائِبِ غَيْرِهِمَا .

قوله : « فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمَفْرُودِ »^(١) .

تبيين لمعاني حروف المضارع وإعلام بأنها^(٢) لا تكون كذلك إلا باعتبار
معانيها ، لأن صور بعضها قد تكون في غير المضارع ، ألا ترى أنك إذا قلت :
(أكرمت) فإن أوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ،
ولذلك لا يكون^(٣) الفعل بها مضارعاً .

قوله : « وَالثُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ » .

فيدخل في ذلك الواحد المعظم^(٤) ، لأنه إنما يتكلم عنه وعن غيره غالباً^(٥) .

قوله : « وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثِينَ غَيْبَةً » .

وهذا أولى من قولهم : (التاء للمخاطب والمؤنث الغائب)^(٦) ، لأنهم إن
إرادوا بالمؤنث : المؤنث^(٧) مطلقاً ، فهو باطل بقولهم : النساء يضرين ، فإن
هذا^(٨) مؤنث من غير تاء ، وإن أرادوا بالمؤنث : المفرد^(٩) ، فهو باطل بقولهم :
المرأتان تفضلان^(١٠) فإنه بالتاء وليس لمفرد .

ثبت أن قولنا : (والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة) هو الوجه .

وقوله : للمخاطب ، يعني : مطلقاً على اختلاف أحواله .

قوله : « وَاليَاءُ // لِلغَائِبِ غَيْرِهِمَا » .

هذا أيضاً أولى من قولهم : (الياء للغائب)^(١١) ، لأنهم إن أرادوا بالغائب : الغائب

١٣٧

(١) في ب ، ج : (مفرداً) .

(٢) في ب ، ج : (لها) .

(٣) (لا يكون) في هامش ج .

(٤) (المعظم) في هامش أ .

(٥) قال ابن السراج : « ... وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت : نحن نعمل ، والمذكر والمؤنث
في ذا أيضاً سواء لأنه يبين أيضاً بالمخاطب » أ هـ . أصول النحو ١ / ٥٠ . وينظر مسبوته ٣ / ١ - المقتضب ١ / ٢ ،

(٦) في ب ، ج : (والمؤنثين) .

(٧) هذا قول جمهور النحويين ينظر : مسبوته ٣ / ١ - المقتضب ١ / ٢ ، ٨٠ / ٤ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠ .

إيضاح الفارسي ص ١٣ - اللع لابن جنى ص ٩٢ - المقصص ص ٢٤٤ - المرجع لابن الخطاب
ص ٢١ . (٨) سقط من ب : (للمؤنث) . (٩) في أ : (هذه) . (١٠) في ج ، ط : (المفردة) .

(١١) في ب ، ج ، ط : (ضربان) . (١٢) ينظر المصادر السابقة في هامش (٧) .

وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، مَفْتُوحٌ فِيمَا سِوَاهُ

مطلقا ، فهو منقوض بالثوثة والمؤنثين ، وإن أرادوا بالغائب : الغائب المفرد ، فهو منقوض^(١) بقولك : الرجلان يضربان^(٢) ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن ، فإنه

فثبت أن قولنا : (الياء للغائب غيرهما) أولى من ذلك .

قوله : « وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، مَفْتُوحٌ فِيمَا سِوَاهُ » .

تبيين لحركة حرف المضارعة ، وأصله الفتح لأنه^(٣) أخف الحركات ، ولأن منها الياء فتكره الكسرة عليها^(٤) .

وإنما ضم الرباعي نخوف التباسه بالثلاثي ، ألا ترى أنك إذا قلت في مضارع (أَضْرَبُ) : يَضْرَبُ - بالفتح - وفي مضارع (يَضْرَبُ) كذلك ، لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ؟ .

وخص مضارع^(٥) الرباعي بالضم إما لأن الثلاثي^(٦) هو الأصل والرباعي فرع ، فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع . وإما لأن الرباعي أقل ، فجعل الضم للأقل لأنه أثقل ، وترك الفتح للأكثر لأنه أخف ، لئلا يكثر الثقل لو أعطوا الكثير الضم .

ولا يرد على ما ذكرناه إلا قولهم : (أَهْرَاقُ يُهْرِقُ) و (أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ) ، فجاء حرف المضارع مضموما مع أن الفعل أكثر من أربعة !!

والجواب : أنه في الحقيقة رباعي ، وأن أصل (أَهْرَاقُ) هو : أَرَاقُ ، و (أَسْطَاعُ) هو : أَطَاعُ ، فهزنت الهاء والسين على غير قياس^(٧) ، فبقي الفعل على أصله ، ألا ترى أن هذه الزنة ليست من أبنية الفعل مع أن المعنى على الرباعي ، فلذلك لم يعتد بها .

- (١) في هامش ج ما بين قوله : (منقوض) السابقة وهذه . (٢) هذا المثال في هامش ج .
(٣) في ج ، ط : (لأنها) . (٤) كسر حرف المضارعة إلا الياء لغة غير المجازين إذا كان الماضي مكسور العين . ويكسرون الياء أيضا إذا كان بعدها ياء أخرى . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ شرح العلوي ٢ / ٦٦٦ . (٥) سقط من ب : (مضارع) ، وفي ج : (المضارع) .
(٦) في هامش أ ما بين قوله : (نخوف التباسه بالثلاثي) وهذه العبارة .
(٧) هذا على قول من أثبت الهمزة فيهما ، فلهاء والسين فيهما عوض من حركة العين ، قال سيويه ١ / ٣٣٣ : ه وأما الذين قالوا : (أهزقت) فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين واسكانهم إياها ... وجعلوا الهاء عوض لأن الهاء تزداد . ونظير هذا قولهم (أسطاع يسطيع جعلوا عوض السين لأنه فعل ، فلما كانت السين تزداد =

وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ تُتَّصِلْ بِهِ نُونٌ تَأْكِيدٌ وَلَا نُونٌ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ .
وَإِعْرَابُهُ : رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ ، فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلتَّثْنِيَّةِ
وَالجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ - لَفْظًا - وَالسُّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ ...

قوله : « وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ »^(١) إِذَا لَمْ تُتَّصِلْ بِهِ نُونٌ تَأْكِيدٌ وَلَا نُونٌ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ »^(٢) .
إِنَّمَا لَمْ يُعْرَبْ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونٌ التَّأْكِيدِ^(٣) لِأَنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ عَلَى مَا قَبْلَ النُّونِ لَاتَّبَسَّ
مِنْ هَوْلِهِ ، وَلَوْ أُعْرِبَ عَلَى النُّونِ لَكَانَ إِعْرَابًا عَلَى مَا أَشْبَهَ التَّنْوِينَ ، فَكَانَ ذَلِكَ مَانِعًا
مِنْ^(٤) إِعْرَابِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْرَبْ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونٌ جَمَاعَةِ^(٥) الْمُؤَنَّثِ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ
لَكَانَ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِهِ ، وَلَوْ أُعْرِبَ بِالنُّونِ لِأَدَى إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ أَوْ نَوْنَيْنِ مَعَ
مُخَالَفَةِ أَخَوَاتِهِ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ^(٦) .

قوله : « وَإِعْرَابُهُ رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ » .

وَلَا يَدْخُلُهُ^(٧) جَرٌ لِامْتِنَاعِ مَعَانِي عَوَامِلِ الْجَرِّ فِيهِ^(٨) ، فَجَعَلَ الْجَزْمَ عَوَضًا مِنْهُ^(٩) .

قوله : « فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلتَّثْنِيَّةِ وَالجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ
الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ - لَفْظًا - وَالسُّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ » .

تَبَيَّنَ لِتَفْصِيلِ أَنْوَاعِ الْأَفْعَالِ بِاعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ ، لِأَنَّ لَفْظَهُ مُخْتَلِفٌ فِي أَنْوَاعِهَا كَمَا اخْتَلَفَ
فِي أَنْوَاعِ الْأَسْمَاءِ ، فَتَحَاوَجَّ تَبَيُّنُهُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَبَيْنَ اللَّفْظِيِّ وَالتَّقْدِيرِيِّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
لِسَهُولَةِ أَمْرِهِ .

= فِي الْفِعْلِ زِيدَتْ فِي الْعَوَضِ لِأَنَّ مِنْ حُرُوفِهَا الزَّوَائِدَ الَّتِي تَزَادُ فِي الْفِعْلِ هـ أ هـ . وَقَدْ رَدَّ الْمُبْرَدُ هَذَا الْقَوْلَ
وَقَالَ : إِنَّمَا يَعْوَضُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا ، وَالْفَتْحَةُ هَا هُنَا مَوْجُودَةٌ وَإِنَّمَا نَقَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ ،
وَلَا مَعْنَى لِلتَّعْوِضِ عَنْ شَيْءٍ مَوْجُودٍ ، بَلْ يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوُضِ عَنْهُ ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَيَنْظُرُ :
شَرْحُ ابْنِ عَيْشٍ ٥/١٠ ، ٦ - شَرْحُ الشَّافِعِيِّ لِلرُّضِيِّ ٢/٣٨٠ ، ٣٨٤ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢/٢٨٨
دِرَاسَاتٌ صَرْفِيَّةٌ لِلدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيمَ السَّبُوحِيِّ ص ١٠ (ط الأُولَى) .

(١) هُنَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرَوْنَ أَنَّ الْأَمْرَ أَيْضًا مُعْرَبٌ بِجَزْمٍ . وَسَيَذْكَرُ الْقَوْلَ فِيهِ ص ٨٨٩
وَيَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ مَسْأَلَةٌ (٧٢) ٢/٥٢٤ . (٢) فِي ب : (مُؤَنَّثٌ) .

(٣) فِي ج ، ط : (تَأْكِيدٌ) . (٤) فِي ب ، ج : (مَانِعًا مَتَمِّعٌ مِنْ) . (٥) فِي ج : (جَمْعٌ) .

(٦) هَذَا قَوْلُ جَمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الرُّضِيُّ نَفْصِيًّا فِي شَرْحِهِ ٢/٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧) فِي ط : (وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) . (٨) سَقَطَ مِنْ أ : (فِيهِ) .

(٩) فِي سَبُوحِيهِ ٣/١ : هـ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ جَرٌّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ جَزْمٌ ، لِأَنَّ الْجُرُورَ دَاخِلٌ فِي

فِي الْمُضَارَعِ إِلَيْهِ مَعَاقِبُ لِلتَّنْوِينِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ هـ أ هـ . وَيَنْظُرُ : أَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ ١/٤٩ -

شَرْحُ الْوَاقِعِيَّةِ لِلْمُصَنِّفِ ٢/٥٠٣ ، ٥٠٦ .

وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا مِثْلُ : يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ

٣٨ فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرضه بالضممة ، ونصبه // بالفتحة ، وجزمه بالسكون نحو قولك^(١) : هو يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم يضربَ .

ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع في مضارع^(٢) إلا للثنائية والجمع والمخاطب المؤنث وإنما ذكر تبينا لمجاليه .

قوله^(٣) : « وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ ... » .

يعني : المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف أنواعه ، يرتفع بالنون ، ويتنصب وينجزم بحذفها نحو قولك^(٤) : هما يَضْرِبَانِ ، وهم يَضْرِبُونَ ، وأنت تَضْرِبِينَ^(٥) . وَلَنْ يَضْرِبَا ، وَلَنْ يَضْرِبُوا ، وَلَنْ تَضْرِبِي . وكذلك الجزم^(٦) .

وإنما أعرب هذا بالنون لأنه وافق صورة التثنية والجمع في الأسماء ، ألا ترى أن قولك : يضربان ، ويضربون ، مثل قولك^(٧) : ضاربان ، وضاربون . وأما (تَضْرِبِينَ) فله شبهه بـ (يَضْرِبَانِ) و (يَضْرِبُونَ)^(٨) فأجرى مجراه .

(١) في ب ، ج ، ط : (كقولك) . (٢) في ج : (المضارع) .

(٣) سقط من ج : (قولك) . (٤) في ج ، ط : (كقولك) .

(٥) في ب ، ج : (هما يضربون ويضربون وتضربين) .

(٦) قال ابن هشام (شرح اللوحة البدرية ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) : هذا تقرير الجمهور وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل ، وإنما حق الإعراب أن يكون في الآخر ، وزعموا أن النون ليست بإعراب ، ولكنها دليل على ذلك الإعراب المقدر . وذهب السهلي إلى أن الإعراب كما زعمنا ، ولكنه لم يجعل النون دليلا عليه بل قال : إنما يشبه رُفعا لشبهه (يقومان) و (تقومين) بـ (قائمان) و (قائمون) و (قائمين) ، ولما دخل الجازم والنصب قامت المشاكلة فزالت النون . وذهب الفارسي إلى أنها معرفة ولا إعراب فيها ، أ هـ . وينظر : معاني الأخفش ٥٥ / ب . منهج الأخفش ص ٣٤٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٤ - نتائج الفكر للسهلي ١ / ٦٨ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٥ - الارتشاف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٧) (قولك) زيادة من ج ، ط . (٨) سقط من ج : (فأشبه يَضْرِبَانِ ويضربون) .

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا ، وَالْحَذْفِ . وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ
بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا ، وَالْحَذْفِ

قوله^(١) : « وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا ،
وَالْحَذْفِ » .

لأنه استثقلت فيه الضمة على الواو والياء لفظًا - كما ذكر^(٢) في باب (قاضر)
في الأسماء^(٣) - ولم تستثقل الفتحة فجاءت لفظًا^(٤) .

وإنما كان الحذف في الجزم لأنهم لما ثبت في كلامهم أن يجعلوا الجزم^(٥) في غير
هذا المحل حذف ما هو آخر المرفوع في مثل قولك : يضربان ، ومثل قولك : يضرب
في حذف الضمة ، ولما لم يكن آخر هذا إلا حرف علة ساكنًا جعل^(٦) جزمه
يحذفه^(٧) .

قوله : « وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا » .

على ما ذكرنا^(٨) في باب (عَصَا)^(٩) .

قوله : « وَالْحَذْفِ » . في الجزم على ما ذكرناه في المعتل بالواو والياء .

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٢) في ج : (ذكرنا) .
(٣) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٦ : « لأن باب (قاض) - وهو كل ما كان آخره ياء قبلها
كسرة - لو أعرب بالضمة في الرفع لفظًا أو الكسرة في الخفض لقليل : جاءني قاضي ، ومررت
بقاضي ، وذلك مستثقل مدرك بالضرورة ... » أ ه .
(٤) قال الفارسي : « وإذا كان آخر الفعل ولوا أو ياء أو ألفًا نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فإن
هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع ، وتحذف كلها في الجزم أ ه . الإيضاح ص ٢٥ ،
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .
(٥) سقط من ط : (الجزم) . (٦) في ب ، ج : (جعلوا) .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٣٠ . (٨) في ط : (ذكره) .
(٩) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٤ : « فباب (عصا) قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ،
ولكنه لما كان آخره ألف تعذر قبوله بالحركات ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فوجب إعرابه
تقديرًا في جميع وجوهه » أ ه .
وينظر : ما أثبت في الهامش رقم (٣) ص ٢٥٤ .

رَفْعُ الْمُضَارِعِ

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ .

قوله (١) : « وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ » (٢) .
ترد عليه اعتراضات مشككة وتحتاج إلى الجواب عنها مثل (٣) : « كان زيد يقوم ،
وأوشك يجيء » (٤) وأشباههما . وإذا عُرِّفَ بتجرده صخ (٥) ولم يرد عليه إشكال (٦) .

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) هذا قول الفراء وحذاق الكوفيين ، وبه قال المصنف وابن معط وتبعهما ابن مالك وكثير من شراح ألفيته .
وقال ابن مالك : « وأما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول لسلامته من
التنقض ، بخلاف الأول » أ هـ . شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ شرح ابن عفيل ٢ / ٣٤١ - التوضيح لابن هشام
٤ / ١٤١ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ وقد صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الكوفيين ،
والذي يعله إلى البصريين . شرح الوافية ٢ / ٥١٠ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين ، قال سيبويه ١ / ٤٠٩ : « اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم
بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور
أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكنيتها في هذه المواضع أزميتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها » أ هـ .
وينظر : المقضب ٢ / ١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥١ - إيضاح الفارسي ص ٢٠٨ - الملهم لابن
جنبي ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ .

ومن قال بهذا من المتأخرين الزمخشري (الفصل ص ٢٤٥) وابن الخشاب (المرجل ص ١١٥)
وابن عصفور (المقرب ١ / ٢٦٠) .

ومن جمع بين القول بالعتين أبو القاسم الحريري حيث قال في شرح ملحمة الإعراب (ص ٦٧) :
« اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعربه عن عوامل التصب وعوامل الجزم وحطوله محل الاسم » أ هـ .
ونسب إلى الكسائي قول رابع وهو أن عامل الرفع فيه هو حروف المضارعة .
ونسب إلى ثعلب قول خامس وهو أن عامل الرفع فيه هو مضارعه للاسم .

وينظر : الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢ - شرح الرضوي ٢ / ٢٣١ -
شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ - شرح الأحموني ٣ / ٢٧٧ - التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٤) في ج ، ط : (مثل قولهم) .

(٥) ينظر في الإجابة عنهما : سيبويه ١ / ٤١٠ - الفصل ص ٢٤٥ - المقرب ١ / ٢٦٠ .

(٦) في ط : (وضع) . (٧) في ط : (الإشكال) .

نصب المضارع

وَيَنْتَصِبُ بِـ (أَنْ) وَ (لَنْ) وَ (إِذَنْ) وَ (كَيْ) ، وَبِـ (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ
(حَتَّى) وَ لَامِ (كَيْ) وَ لَامِ الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأُو .
فـ (أَنْ) مِثْلُ : أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ . وَ ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(١) .
وَ (أَنْ)^(٢) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ : عَلِمْتُ
أَنْ سَيَقُومُ ، وَأَنْ لَا يَقُومُ ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فِيهَا الْوَجْهَانِ

قوله : « وَيَنْتَصِبُ بِـ (أَنْ) وَ (لَنْ) إِلَى آخِرِهِ » .
ذكر النواصب جملة ثم أخذ يفصلها ، فلتكلم في التفصيل .
فـ (أَنْ) تنصب متحتمًا بشرط أن لا يقع قبلها فعل^(٣) عِلْمٍ وَلَا ظَنٍّ .
وتنصب جوازًا إذا وقع ما قبلها فعل ظَنٍّ . وهي فيما عدا ذلك غير ناصبة ، بل
مخففة من الثقيلة^(٤) .

فمثال الأول قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ »^(٥) . ومثال الثاني^(٦) :
ظننت أن يقوم ، وأن سيقوم . ومثال الثالث : علمت أن سيقوم ، وأن لا يقوم .
قال الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾^(٧) لأنها بعد فعل العلم .
وقال تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ قِتَّةً ﴾^(٨) بالرفع والنصب . وسيأتي بيان
تحقيق المخففة من الثقيلة وشرائطها في مواضعها^(٩) .

- (١) من الآية ١٨٤ / البقرة . (٢) في بعض نسخ المتن : (ولتي) وكنا في الرضي .
(٣) سقط من ب : (فعل) . (٤) ينظر : معالي الحروف للرماني ص ٧٢ ، ٧٣ - المعنى ١ / ٢٧ -
٣١ - الأزعية ص ٥٤ - الرصف ص ١١٢ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ - شرح الكافية
الشافعية ٢ / ٦١١ ، ٦١٣ . (٥) من الآية ٣٧ / المائدة .
(٦) زاد في ب : (قولك) . (٧) من الآية ٨٩ / طه (عليه السلام) . قال المراد : (فأما قول الله عز وجل :
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ فإن الوجه فيه الرفع ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولاً ، لأنه علم
واقع هـ أ هـ . المنتضب ٣ / ٨ ، وينظر : سيوه ١ / ٤٤٠ ، ٤٨١ ، والمقتضب أيضا ٢ / ٣١ - البيان
٢ / ٩٠١ . وقال أبو حيان : « وقرأ أبو حيوه : (أن لا يرجع) بنصب العين ، قال ابن خالويه ... جعلوها
(أن) الناصبة للمضارع ، وتكون الرؤية من الإبصار هـ أ هـ . البحر المحيط ٦ / ٢٦٩ .
(٨) من الآية ٧١ / المائدة . قرأ بالرفع أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف - وقرأ الباقون بالنصب . ينظر :
الإتحاف ص ٢٠٢ - النشر ٢ / ٢٤٦ - الكشف ١ / ٦٣٣ - المنتضب ٢ / ٣١ - سيوه ١ / ٤٨١ -
الحجة لابن خالويه ص ١٣٣ ، ١٣٤ - البيان ١ / ٣٠١ . (٩) ينظر ص ٩٧٣ من قسم الحروف .

وَ (لَنْ) مِثْلُ : لَنْ أُبْرِحَ ، وَمَعْنَاهَا نَفِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَ (إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتمِدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مِثْلُ :
إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ

وَ (لَنْ) تَنْصِبُ مَطْلَقًا ، وَمَعْنَاهَا نَفِي ^(١) الْمُسْتَقْبَلِ ^(٢) مِثْلُ (لَا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا
أَنَّهَا تَأْكُدُ مِنْهَا ، تَقُولُ : لَا أُبْرِحُ ، فَإِذَا أَكَّدْتَ قُلْتَ : لَنْ أُبْرِحَ ^(٣) .

١٣٩ وَ (إِذَنْ) // تَنْصِبُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يَعْتمِدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا .
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا ^(٤) .

وَمَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجِزَاءُ ^(٥) ، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ (أَنَا آتِيكَ) : إِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ،
فَقَوْلُكَ إِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ، جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : أَنَا آتِيكَ ، وَجِزَاءٌ لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ ^(٦) .

فَإِنْ قَعِدَ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ^(٧) أَحَدَهُمَا ^(٨) بَطُلَ النِّصْبُ مِثْلُ ^(٩) : أَنَا إِذَنْ
أَحْسَنُ إِلَيْكَ ، فَقَدْ انْتَقَضَ - هَا هُنَا - أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ - وَهُوَ انْتِفَاءُ الْاِعْتِمَادِ - لِأَنَّهُ
قَدْ اعْتَمَدَ مَا بَعْدَ (إِذَنْ) عَلَى مَا قَبْلَهَا .

وَمِثَالُ فَقْدَانِ الشَّرْطِ الْآخَرَ قَوْلُكَ لِمَنْ يَحْدِثُكَ (إِذَنْ أَظْنُوكَ كَاذِبًا) ^(١٠) ، لَا
تَنْصِبُ لِفَقْدَانِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ - وَهُوَ الْاِسْتِقْبَالُ - لِأَنَّ (أَظْنُوكَ) فِي مَعْنَى الْحَالِ ^(١١) .

(١) فِي ب : (لِي نَفِي) . (٢) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ : لَنْ نَفِي سِيَمْعِل . قَالَ سَيَبَوِيه ١ / ٦٨ :
« ... وَلَنْ أَضْرِبَ نَفِي لِقَوْلِهِ : سَأَضْرِبُ كَمَا أَنْ : لَا تَضْرِبُ نَفِي لِقَوْلِهِ : أَضْرِبُ ، وَلَمْ أَضْرِبْ ، نَفِي
لضْرِبْتُ هـ أ هـ . وَيَنْظُرُ : سَيَبَوِيه ١ / ٤٦٠ - الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٦ .

(٣) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الرَّوْحَنْسَرِيِّ : « فَإِنْ قُلْتَ : مَا حَقِيقَةُ لَنْ فِي بَابِ نَفِي ؟ قُلْتَ : لَا وَلَنْ اِسْتِثْنَانٌ فِي نَفِي
الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ فِي (لَنْ) تَوْكِيدًا وَتَشْدِيدًا ، تَقُولُ لِصَاحِبِكَ : لَا أَقِيمُ غَدًا ، فَإِنْ أَنْكَرَ عَلَيْكَ قُلْتَ :
لَنْ أَقِيمُ غَدًا ، كَمَا تَفْعَلُ فِي : أَنَا مَقِيمٌ ، وَإِلَى مَقِيمٍ هـ أ هـ . الْكَشَافُ ١ / ٢٤٨ .

(٤) أَغْفَلُ الْمَصْنُفَ شَرْطًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْنَاهَا بِغَيْرِ الْقِسْمِ . يَنْظُرُ : سَيَبَوِيه ١ / ٤١١ ،
٤١٢ - الْمُقْتَضِبُ ٢ / ١١ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ٢٣٧ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلشَّافِيَةِ ٢ / ٦١٨ - الْأَكْفِيَّةُ
بِشَرْحِ الْمَرَادِيِّ ٤ / ١٨٧ - ١٨٩ - شَرْحُ ابْنِ عَصِيلٍ ٢ / ٣٤٤ - التَّوَضِيحُ ٤ / ١٦٨ .

(٥) فِي سَيَبَوِيه ٢ / ٣١٢ : « وَأَمَّا إِذَنْ فَجَوَابٌ وَجِزَاءٌ هـ أ هـ .

(٦) سَقَطَ مِنْ ج : (وَجِزَاءٌ لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ) . (٧) سَقَطَ مِنْ ج : (الشَّرْطَيْنِ) .

(٨) فِي ط : (شَرْطٌ) بَدَلَ (أَحَدَهُمَا) . (٩) فِي ب : (نَحْوُ) ، وَفِي ج : ط : (كَقَوْلِكَ) .

(١٠) فِي ب : (صَادِقًا) . (١١) يَنْظُرُ فِي هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ : سَيَبَوِيه ١ / ٤١١ ، ٤١٢ . الْمُقْتَضِبُ

٢ / ١٠ ، ١١ - الْإِبْرَاضُ لِلْفَارِسِيِّ ص ٣١١ - مَعَالِي الرُّومَانِيِّ ص ١١٦ - الْمُضِي ١ / ١٢ ، ٢٢ .

وَإِذَا وَقَعَتِ الْوَائِرُ أَوْ الْقَاءِ فَلِلْوَجْهَانِ

فإن كان قبلها ولو أو فاء فالوجهان^(١) ، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد ،
وبه جاء القرآن^(٢) . قال الله تعالى^(٣) : ﴿ وَإِذْ لَأَيُّوبُ ﴾^(٤) و ﴿ فَأِذْ
لَأَيُّوبُ ﴾^(٥) وقد جاء : ﴿ وَإِذْ لَأَيُّوبُ ﴾ في غير السبعة^(٦) .
وروجه أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المحتمل^(٧) .

* * *

- (١) في سيبويه ١ / ٤١١ : « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حسبت أحمك ، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : زيد حسبت أحمك ، فأما الاستعمال فقولك : فأذن آتيتك وإذن أكرمك هـ أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ١١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٤ .
- (٢) بهذا قال ابن مالك أيضاً . قال : « ... وإلغائها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة ... هـ أ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٨ .
- (٣) سقط من ط : (تعالى) .
- (٤) من الآية ٨٦ / الإسراء . وفي ب : (وإذن لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً) .
- (٥) من الآية ٥٣ / النساء . وفي ب : (فأذن لا يؤتتون الناس نقراً) .
- (٦) في سيبويه ١ / ٤١١ : « ... وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً) ، وسمنا بعض العرب قرأها فقال : (وإذن لا يلبثوا) هـ أ هـ . وقال الزمخشري : « ... وفي قراءة أبي : (لا يلبثوا) على إعمال (إذن) هـ أ هـ . الكشف ٢ / ٤٦٢ . وهي شاذة . ينظر : شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .
- وقال الفراء : في الآية الثانية : « ... وهي في قراءة عبد الله منصوبة : (فأذن لا يؤتتون الناس نقراً) هـ أ هـ . معاني الفراء ١ / ٢٧٣ .
- (٧) وقال المبرد : « وهذه الآية في مصحف ابن مسعود : (وإذن لا يلبثوا خلفك) الفعل فيها منصوب بـ (إذن) ، والتقدير - والله أعلم - الاتصال بـ (إذن) ... هـ أ هـ .
- المقتضب ٢ / ١٢ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ - الكشف لمكي ١ / ١٩٤ . معاني الرماني ص ١١٦ ، ١١٧ .

وَ (كَي) مِثْلُ : أَسَلَمْتُ كَي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَعَهَا السَّيِّئَةُ . وَ (حَتَّى) إِذَا
كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ

و (كَي) تنصب ، ومعناها السيئة ، أي : تدل على أن ما قبلها سبب لما
بعدها وقد اختلف : هل هي ناصبة^(١) بنفسها أو بإضمار (أن) بعدها ؟ .
والصحيح أنها الناصبة^(٢) لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم :
أسلمت لكي أدخل الجنة^(٣) .

و (حَتَّى) تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها - أعني الناصبة - حرف
جر^(٤) ، فإذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقدر اسما ليصح دخوله عليه ، ولا يصح
ذلك إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) . ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة
فكيف تنصب مقدره ؟ .

ولا ينبغي أن تكون (كي) لأنه لم يثبت تقديرها ، وثبت تقدير (أن) ، ولأنه
يتعذر تقديرها في مثل : أسير حتى تغيب الشمس ، لفساد المعنى ، فتعينت (أن) .
ومن شرط النصب أن يكون الفعل^(٥) مستقبلا بالنظر إلى ما قبله ، يعني أنها تنصب
بشرط أن يكون الفعل^(٦) مترقبا بالنظر إلى ما قبله ، ولا يلزم أن يكون مترقبا عند الإخبار به

- (١) زاد في ب : (لما بعدها) .
(٢) (٢) في ج ، ط : (ناصبه) .
(٣) ذهب المصنف في هذا القول منذهب الكوفيين ، فهم يرون أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب مثل
(أن) سواء تقدمت اللام عليها أو تجردت عنها . ومنذهب البصريين إلا الأخفش أنها تكون ناصبة بنفسها
مثل (أن) وذلك إذا تقدمها اللام نحو قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ ، وتكون أيضا حرف جر مضمّر
بعدها (أن) . ومنذهب الأخفش أن (كي) في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بـ (أن) مقدره ، وقد تظهر . ومنذهب الخليل أنها ناصبة لما بعدها بإضمار (أن) بناء على مذهبه وهو
أنه لا ناصب سوى (أن) مظهرة أو مضمرة . وينظر : سيوره ٤٠٨ / ١ - المقتضب ٩٠٨ / ٢ -
الإتصاف مسألة (٢٨) ٥٧٠ / ٢ - شرح الواقي للمصنف ٥١٥ / ٢ - معاني الرماني ص ٩٩ ،
١٠٠ - شرح الرضي ٢١٩ / ٢ - شرح ابن عيوش ١٧٠ / ٧ - شرح الكافية الشافية ٦١٧ / ٢ ،
٦١٨ - شرح العلوي ٦٣٣ / ٢ - المغني ١٨٢ / ١ ، ١٨٣ .
(٤) في المقتضب ٣٧ / ٢ : « اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) ، وذلك لأن (حتى) من عوامل
الأسماء الخافضة لها .. وأ . ه . وينظر : سيوره ٤١٣ / ١ - المغني ١٢٤ / ١ .
(٥) (الفعل) في هامش ب . (٦) في هامش ج : ما بين قوله : (أن يكون الفعل) للسابقة وهذه .

بمعنى (كئي) أو (إلى) مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكنت سيرت حتى أدخل البلد ، وأمير حتى تغيب الشمس ، فإن أزدت الحال تحقيقاً أو حكاية كانت حرف ابتداءً فيرفع وتجب السببية مثل : مرض حتى لا ترجونه

ألا ترى أنك تقول : سرت أمس حتى أدخل البلد ، إذا قصدت الإخبار^(١) عن الدخول المترقب عند ذلك^(٢) السير ولم تتعرض لحصوله ، وإنما قصدت^(٣) الإخبار بالسير لدخول مترقب ، فتبين أن الاعتبار كونه مترقباً بالنظر إلى ما قبله^(٤) .

وتكون بمعنى (كئي) نحو^(٥) : أسلمت حتى أدخل الجنة .

وبمعنى (إلى أن) كقولك : أسير حتى تغيب الشمس^(٦) .

فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقاً أو حكاية .

فمثال التحقيق قولك : سرت حتى أدخل البلد ، وأنت في حال الدخول تخبر^(٧) عن الدخول الواقع^(٨) .

ومثال الحكاية قولك - وقد سرت ودخلت فيما مضى - : سرت حتى أدخل البلد أمس إذا قصدت الإخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية لها .

وأما إذا انقضى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها سبباً // لما بعدها ١٤٠ بخلاف حال الاستقبال فإن الأمرين سائغان ، كأنهم لما استعملوا حرف ابتداء صار

(١) في هامش ج ما بين قوله : (الإخبار) السابقة وهذه . (٢) (ذلك) في هامش ج .

(٣) في أ : (قصد) . (٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٥١٨ / ٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٢٣ . (٥) في ط : (مثل قولك) .

(٦) في سيبويه ١ / ٤١٣ : اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين ، فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها ... وأما الوجه الآخر فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل (كئي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها ، وذلك قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء هـ أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٧ - أصول ابن السراج ١٥٦ / ٢ إيضاح الفارسي ص ٣١٦ . (٧) في ط : (فأنت ... تخبر) .

(٨) في المقتضب ٢ / ٣٨ : ... أي : كان مني سير فدخول ، فأنت تخبر أنك في حال دخول اتصل به سيرك ... فليس في هذا معنى (كئي) ولا (إلى أن) هـ أ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤١٣ .

(٩) ينظر شرح الوافية ٥١٨ / ٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٢ . (١٠) في أ : (الحال الواقع) ، وفي ط : (الحالة الواقعة) .

وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا - فِي النَّاقِصَةِ - وَ : أُسْرَتْ حَتَّى
تَدْخُلَهَا ؟ وَجَازَ - فِي التَّامَةِ - : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا ، وَأَيُّهُم نَازِحٌ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟

ما بعدها مستقلا في الإخبار به : فأرادوا أن يؤكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى النسبية
لما فقد^(١) الاتصال اللفظي ، ومثاله قولهم : « مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ »^(٢) . فالفعل
ههنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسألة .

وكذلك قولهم : « شَرِبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَيْرُ بِجُرِّ بَطْنِهِ »^(٣) .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا ... » .

بالرفع ، لأنك إذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال ، وانقطعت
الجملة عما قبلها ، والكلام في (كان)^(٤) الناقصة فبقي بغير خير فيفسد معناها .

وكذلك^(٥) امتنع : أُسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ بالرفع ، لأنك إذا جعلته فعل حال
وجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، فتكون حاكما بوقوع المسبب شاكا في وقوع
السبب ، لأنك استفهمت عنه^(٦) .

فأما إذا قلت : كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا ، وقصدت التامة^(٧) جاز الوجهان ،
النصب والرفع^(٨) ، لانتفاء مانع الرفع ، لأنه إنما كان ممتنعا من حيث إنه احتجج
إلى خير ، فإذا كانت التامة لم تحجج إلى خير . وكذلك إذا قلت : أَيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟
يجوز الوجهان لانتفاء مانع الرفع ، لأنه إنما استفهم عن السائر ولم يشك في السير ،
فحصل السبب محققا ، فجاز الرفع لذلك ، بخلاف : أُسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ .

(١) في ط : (فقدوا) . (٢) في سيويه ٤١٣ / ١ : « ... ولقد مرض حتى لا يرجوه ... »
ومثل ذلك : مرض حتى يمر به الطائر فوجهه أ . وينظر : المقتضب ٢ / ٢٩ - أصول ابن
السراج ٢ / ١٥٨ - إيضاح الفارسي ص ٣١٧ الفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش ٧ / ٣١ -
الفوائد الضيائية ٢ / ٦٣٥ .

(٣) من أمثلة : سيويه ٤١٣ / ١ - الإيضاح للفارسي ص ٣١٧ - الفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش
٧ / ٣١ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٩ .

(٤) في ب : (في الأفعال الناقصة) . (٥) في أ : (وللملك) .

(٦) (عنه) في هامش ج . (٧) يعني : (كان التامة) .

(٨) قال العلوي ٢ / ٦٤٠ : « ... جاز الرفع لما كان السبب متحققا غير منفي ، وجاز النصب
أيضا إما على الغاية وإما على أنها بمعنى (كي) ، وكلاهما سائغ ، أ . »

وَلَاَمْ (كَي) مِثْلُ : أَسَلَمْتُ لِأَدْخَلِ الْجَنَّةَ . وَلَاَمْ الْجُحُودِ لَاَمْ تَأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ
لِ (كَانَ) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾

قوله : هـ وَلَاَمْ (كَي) مِثْلُ (١) : أَسَلَمْتُ لِأَدْخَلِ الْجَنَّةَ ، .

ومعناها معنى (كَي) فلذلك سميت : لام كَي .

وينصب (٢) الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم (٣) .

قوله : هـ وَلَاَمْ الْجُحُودِ لَاَمْ تَأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لِ (كَانَ) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ
اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٤) لام الجحود (٥) لام زائدة للتوكيد ، ولا تدخل إلا بعد نفي داخل
على (كان) - على ما ذكر - مثل قوله تعالى (٦) : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٧) ، ولفظها كلفظ لام كَي .

ويفرق بينهما بأن تلك للتعليل ، وهذه ليست للتعليل .

وبأن هذه لو أسقطت لم يخل المعنى المراد ، وتلك لو أسقطت اخل

المعنى (٨) . وبأن هذه بعد نفي دخل على (كان) ، وتلك (٩) ليست كذلك .

(١) في ج : (في مثل قولك) . (٢) في ب ، ج : (ونصب) .

(٣) قال ابن هشام : هـ وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمره بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأن مضمره

أو بـ (كَي) المصدرية مضمره خلافا للسراقي وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا

للكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافا لتعلب . ولك إظهار (أن) فتقول : جئتك لأن

تكرمني ، بل قد يجب وذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا) نحو : (فلا يكون للناس عليكم

حجة) أ هـ . المعنى ١ / ٢١٠ . وينظر : سيويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ٧ - أصول

ابن السراج ٢ / ١٥٥ - معاني الرماني ص ٥٦ ، ١٤٢ - الفصل ص ٢٤٦ - الإنصاف مسألة

(٧٩) ٢ / ٥٧٥ - ابن كيسان النحو ص ١٤٧ ، ١٤٨ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١٩ -

الارتشاف ٢ / ٥٩٤ . (٤) من الآية : ٢٣ الأنفال . وينظر : الكشاف ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) في المعنى ١ / ٢١١ : هـ قال النحاس ، والصواب تسميتها (لام النفي) لأن الجحود في اللغة :

إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار هـ أ هـ . وينظر فيها : سيويه ١ / ٤٠٨ . المقتضب ٢ / ٧ .

الفصل ص ٢٤٦ - شرح الوافية ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٤ - شرح الكافية

الشافعية ٢ / ٦١٩ .

(٦) سقط من ب ، ط : (قوله تعالى) . (٧) لم تثبت الآية الكريمة في ب .

(٨) سقط من أ ، ج : (المعنى) . (٩) في ج : (هذه) ولا يستقيم المعنى .

وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ

قوله : « وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ » (١) .

الفاء تنصب الفعل بإضمار (أن) ، لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها . ولا ناصب مقدر (٢) سوى ما تقدم من (أن) (٣) ، فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالمعنى : ليكن منك إكرام فأحسن مني ، فهو في تأويل المصدر لعطفه على المصدر المقدر قبله ، ولا يقدر الفعل مصدرًا وتعذرت (كي) لتعذر وقوعها بعد الفاء . وتعذرت (ما) لأنها لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدره ؟ ، فتعينت (أن) . ولا يستقيم قول من زعم أنه منصوب بالفاء (٤) ، لما ذكرناه . فإن زعم أن ذلك شرط في النصب ، فلم تعمل في مثل : يقوم زيد فأحسن إليه ، لغوات الشرط ، فليس بمستقيم لأنها إن كانت العاطفة لم يستقم ، فإنها لا تكون عاطفة // ناصبة إلا على تأويلنا ، وإن كانت فاء السببية فهي مع جملة منقطعة عما قبلها ، ولا فرق بين أن تكون جملة خبرية أو إنشائية (٥) ، ولما ثبت من أن فاء السببية تدخل على الأسماء أيضا كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (٦) وشبهه ، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتهاء معناها فيها وهو الاستقبال (٧) .

ثبت أن الفاء لا عمل لها وأن العامل (أن) المقدر .

١٤١

(١) في ب : (قبلها الأمر والنهي والنفي والاستفهام والهمي والعرض) . وقال الرضي ٢ / ٢٤٤ : « ترك التحضيض وهو من جملة الأشياء المذكورة نحو : ﴿ لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ... وترك الترجي أيضا ، قال الله تعالى : ﴿ لعله يزكى أو يذكر فنصفه الذكرى ﴾ بالنصب على قراءة حفص ، وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة لا عند الأصوليين .. أ ه . وينظر : شرح الواقي للمصنف ٢ / ٥٢٠ - ٥٢٢ .

(٢) ينظر : سيويه ١ / ٤١٨ - المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٤ . (٤) هنا قول أبي عمر الجرمي ونسبه العلوي في شرحه ٢ / ٦٤٢ إلى الكسائي والقراء وما قال به المصنف هو منذهب جمهور البصريين . ومنذهب الكوفيين أن الفعل بعدها منصوب على المخالفة أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها - وينظر في هذه الأقوال : الإنصاف مسألة (٧٦) ٢ / ٥٥٧ شرح ابن يعيش ٢ / ٢١ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٠٨ .

(٥) في ج ، ط : (الجملة إنشائية أو خبرية) .

(٦) من الآية ٢٨ / الروم .

(٧) (وهو الاستقبال) زيادة من ب .

وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ ، الْجَمْعِيَّةِ ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلَ ذَلِكَ

قوله^(١) : « وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ ، الْجَمْعِيَّةِ ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا^(٢) مِثْلَ ذَلِكَ » .
الواو^(٣) حكمها في أن^(٤) النصب بعدها بتقدير (أن) - كحكم الفاء^(٥) .
وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها^(٦) .

والكلام مهم على نحو ما ذكرناه^(٧) في الفاء^(٨) وإن لم يكن في الواو السببية . وتقع في
الأوجه الستة تقول : أكرمني وأكرمك ، أي : ليجمع الإكرامان ، ومنه قوله^(٩) :

[٤٠] قُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدِي لِصَوْتِ إِنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وما تأتينا وتحدثنا ، وأتأتينا وتحدثنا^(١٠)
وليت لي مالا وأنفق منه ، وألا تأتيني وتحدثني .

- (١) سقط من ب : (قوله) . (٢) في ج ، ط : (ما قبلها) .
(٣) سقط من ب : (الواو) . (٤) العبارة في ج : (حكم الواو في أن النصب) .
(٥) في سيويه ١ / ٤٢٤ : اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب
ما بعد الفاء هـ أ . وينظر : المقتضب ٢ / ٢٤ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٩ وما ذهب إليه
المصنف من أن النصب بعدها بتقدير (أن) هو مذهب البصريين .
(٦) هو قول أبي عمر الجرمي . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها منصوب على الصرف ومعناها
الخالفة . المرجل ص ٢٠٧ . وينظر الإنصاف مسألة (٧٥) ٢ / ٥٥٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ -
شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ .
(٧) في ج ، ط : (ما ذكر) . (٨) ينظر ص ٨٧٤ .
(٩) اختلف فيه ، فقال سيويه هو الأعشى (١ / ٤٢٦) ، وقال الأعلم : الأعشى أو الخطيئة وتبعه
ابن يعيش (٧ / ٣٥) وقال الزمخشري هو ربيعة بن جثم (الفصل ص ٢٤٨) وقال ابن بري
هو دثار بن شيان الثمري ، وهو الصواب ، والبيت له من قصيدة أوردها ابن الشجري في مختاراته
ص ٤١٥ . وينظر : المفضل شرح شواهد الفصل ص ٢٤٨ .
٤ = البيت من الوافر . وهو في سيويه ١ / ٤٢٦ - معاني الفراء ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٣١٤ - مجالس
تعلب ٢ / ٥٢٤ - شواهد سيويه لابن النحاس ص ٢١٧ - الإنصاف ٢ / ٥٣١ - الفصل
ص ٢٤٨ - الرد على النحاة ص ١٢٤ - الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٤ شرح الكافية الشافية
٢ / ٦٢٣ - المغني ٢ / ٣٩٧ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٤ - العيني ٤ / ٣٩٢ - الأضوي
٣ / ٣٠٧ - التصريح ٢ / ٢٣٩ . والشاهد في البيت قوله (وادعوا) حيث نصب الواو فيه
بتقدير (أن) . ويروي (وادع) على الأمر بخذف اللام ، إذ أصله : (لأدعي) . وهي رواية
ابن الشجري في مختاراته . (١٠) سقط هذا المثال من ط .

و (أَوْ) تَنْصِبُ بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) . وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا .

قوله : هـ و (أَوْ) تَنْصِبُ بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) (١) .

(أَوْ) تَنْصِبُ (٢) إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى (٣) : إِلَى أَنْ (٤) .

وقال سيويه : بمعنى : (إِلَّا أَنْ) (٥) . والأمر في ذلك قريب ، فإن (٦) قلنا : بمعنى (إلى أن) فالكلام في التنصب بتقدير (أن) بعدها على نحو الكلام في (حَتَّى) و (اللام) .

وإن قلنا : بمعنى (إلا) ، ف (إلا) تقتضي الاسم ، فوجب تأويل الفعل بمصدره ثم يعمل (٧) ذلك على ما تقدم (٨) .

قوله : د وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا (٩) .

شرط التنصب بعد حرف العطف أن يكون المعطوف عليه اسماً ليصح تقدير (أن) بعدها لأنها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم ، فوجب عند الحاجة إلى التقدير أن يقدر ما ثبت (١٠) تقديره ، نحو (١١) : أعجبتني قيامك وتخرج ، تنتصب لأن التقدير : وأن تخرج ، ليصح العطف على الاسم بما يجانسه في الاسمية .

(١) (بشرط معنى إلى أن) في هامش ب .

(٢) سق من ج : (تنصب) . (٣) (معنى) في هامش ج .

(٤) هنا قول المبرد - في أحد قوله - والرماني - قال المبرد : د ويكون مضمرًا بعدها (أن) إذا كان : إلا أن يكون ، وحتى يكون هـ أ . مقتضب ٢ / ٢٧ . معاني الرماني ص ٧٩ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٦ .

(٥) قال سيويه ١ / ٤٢٧ : د واعلم أن ما انتصب بعد (أو) على معنى : (إلا أن) هـ أ . وقد تبعه في هذا كل من المبرد - في أحد قوله - وابن السراج ، والفارسي وابن جني وابن هشام . ينظر : المقتضب ٢ / ٢٧ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦١ إيضاح الفارسي ص ٣١٥ - اللمع لابن جني ص ٢١١ - المغني ١ / ٦٦ . وعن قال بالمعنيين معا ابن الخشاب وابن معط وابن مالك ، وشرح الألفية . ينظر : المرجل ص ٢٠٧ - فصول ابن معط ص ٣٠٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٠ .

(٦) في ب ، ط : (فإذا) .

(٧) في ج : (يكمل) . (٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٩ .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٥٠ : هـ عطف على (حتى) في قوله : (وحتى إذا كان مستقبلاً) هـ أ .

(١٠) في ب : (ما ثبت) . (١١) في ب ، ج ، ط : (كقولك) .

(١٢) في ط : (وتذهب) . (١٣) في ط : (وأند تذهب) .

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ (لَامٍ كَثْرَةٍ) وَالْعَاطِفَةُ ، وَيَجِبُ مَعَ (لَا) فِي اللَّامِ .

قوله : « وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لَامٍ كَثْرَةٍ وَالْعَاطِفَةُ ، وَيَجِبُ مَعَ (لَا) فِي اللَّامِ » .
أما جواز إظهارها مع (لام كثر) ^(١) فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود من أول الأمر .
وأما مع العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة ^(٢) صريح الفعل من أول الأمر .
وأما وجوب الإظهار مع (لا) في الإلام فلأنهم لا يدخلون ^(٣) حرف الجر على حرف
النفي ^(٤) ، فلو لم يظهروا (أَنْ) - هاهنا - لو لیت ^(٥) لام الجر (لا) في النفي .
وإنما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لأن حرف النفي له صدر الكلام ^(٦) .
وإنما جوزوا دخول (لا) هذه جملة الصلة ^(٧) لأن مثلها ^(٨) في قولك : جاء الذي
لا يخرج ، فلو حذف (أَنْ) ووليا حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول
وإيلائه النفي في الصلة ، وذلك ممتنع .

وأما بقية المواضع التي ينصب فيها الفعل بتقدير (أَنْ) فلا يجوز إظهارها في شيء
منها كـ (حتى) و (أو) و (إلّا) و (الواء) .

ولو قلت ^(٩) : أسلمت حتى أن أدخل الجنة ، أو : أكرمني فإن أكرمك ، وشبهه
لم يجوز وإنما التزموا حذفها في // المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها - على ما تقدم
في تفصيلها - مع كون الحذف أمخصر ، فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها
إظهار (أَنْ) على ثلاثة أقسام : قسم يجوز إظهارها ، وقسم يجب ^(١٠) وقسم
يمنع ^(١١) فذكر الجائز والواجب ، فعلم أن ما عداها هو الممتنع ^(١٢) .

* * *

(١) في سيويه ٤٠٨ / ١ : ... وكذلك (أَنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أخمرته هـ أ .

وينظر : المقتضب ٧ / ٢ . والهامش رقم (٣) ص ٨٧٣ .

(٢) في أ : (العاطفة) .

(٣) في ط : (فلأنهم يدخلون) وهو مهور .

(٤) ينظر : سيويه ٤٠٨ / ١ - المقتضب ٧ / ٢ ، ٣١ . (٥) في أ : (للزمت) .

(٦) قال الرضي ٣٥٠ / ٢ : « وأما قول المصنف : لأنهم لا يدخلون حروف الجر ... ففيه نظر لأن (لا) »

من بينها يدخلها الموصول نحو : كنت بلا مان .. والكوفون يجوزوا إظهار (أَنْ) مع لام الجحود بدلا

من اللام وتأكيدها له ، لأن منهيهم أن اللام هي الناصبة بنفسها هـ أ . وينظر : معالي الترمذاني ص ٥٦ -

المغني ٢١١ / ١ - وشرح الموافية للمصنف ٥٧٧ / ٢ . (٧) في أ ، ب : (صلة) .

(٨) (لأن مثلها) في هامش ج . (٩) في ط : (فلو قلت) . (١٠) زاد في ط : (معها) .

(١١) في أ : (ممتنع) . (١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٦١٩ / ٢ .

جَزْمُ الْمُضَارِعِ

وَيَجْزَمُ بِـ (لَمْ) وَلَمَّا وَلَامِ الْأَمْرِ وَ (لَأَ) فِي النَّهْيِ ، وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ
وَهِيَ : إِنْ وَمَهْمَا وَإِذَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَ وَمَتَى وَمَا وَمَنْ وَأَيُّ وَأَيُّ . وَأَمَّا مَعَ كَيْفَمَا
وَإِذَا فَشَاذٌ ، وَبِـ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ .

لَمْ (لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَنَهْيِيًا ، وَ (لَمَّا) مِثْلَهَا وَلِتَحْصُرُ
بِالِاسْتِغْرَاقِ وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ.....

قوله : « وَيَجْزَمُ^(١) بِـ (لَمْ) وَ (لَمَّا) ... إلى آخره^(٢) .

(لَمْ) تجزم مطلقا ، ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونهيه ، تقول : لم
يقم زيد ، ومعناه : ما قام في الماضي^(٣) .

و (لَمَّا) مثلها في ذلك : وتختص بالاستغراق^(٤) إلى حين وقتها - أي إلى^(٥)
حين التكلم^(٦) بها^(٧) - فإذا قلت^(٨) : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، فلا يلزم استمرار
انتفاء الندم إلى حين التكلم بها^(٩) .

وتختص أيضا بجواز حذف الفعل ، تقول : خرجت ولَمَّا ، أي : ولما تخرج .
ولا تقول : خرجت ولم ، كأنهم جعلوا ما زاد عليها ينوب مناب المحذوف^(١٠) .

(١) في ب : (ويجزم) . (٢) في ب ، ط : (آخرها) .

(٣) في المقتضب ١ / ١٨٥ : ... ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل
أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا في العرب ، وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذبا : لم
يفعل ، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى هـ أ هـ . وينظر : سيره ١ / ٦٨ ، ٣ / ٣٠٥ - شرح
الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٩ . (٤) في هامش ج : (بالاستمرار) .

(٥) سقط من ط : (إلى) . (٦) في ب ، ج ، ط : (الكلام) .

(٧) في ج : (بلما) . (٨) في ب ، ج : (تقول) .

(٩) في ط : (فلا يلزم استمرار الندم إلى حين وقتها ، أي إلى حين الكلام بها) .

(١٠) ذكر المصنف وجهين تختص بهما (لَمَّا) . وهما استغراق النفي بها إلى حين التكلم وجواز حذف الفعل
بعدها اختيارا . وهما تختص به أيضا لأنها لا تصاحب أدوات الشرط بخلاف (لم) ، وأنه لا يفصل
بينها وبين معمولها ، وأنها لا تنفي بخلاف (لم) ، وأنها لا يلبسها معمول مجزومها بخلاف (لم) .
ينظر : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٦ - الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٧ - شرح الرضي
١ / ٢٥٩ .

قوله^(١) : « وَلَامُ الْأَمْرِ » .

اللام^(٢) المطلوب بها الفعل كقوله تعالى : ﴿ لِيَتَّبِعُنِي ذُو سَعَةِ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾^(٣) ولا تكون إلا جازمة^(٤) وتخص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر على ما سيأتي^(٥) . وقد جاءت داخلية على المخاطب الفاعل قليلا^(٦) ، ومنه قراءة شاذة^(٧) في قوله تعالى^(٨) : ﴿ فَيَذَلِّكَ فَلَنتَفَرُّحُوا ﴾^(٩) .

وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ كقوله^(١٠) :

[٤١] مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا نَحَفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

- (١) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٢) (اللام) زيادة من ج .
- (٣) من الآية ٧ / الطلاق .
- (٤) في سيبويه ١ / ٤-٨ : « هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزئها ، وذلك (لم) و (لما) واللام التي في الأمر . وذلك قولك : ليُفعل أ هـ . وينظر المقتضب ٢ / ٤٣ .
- (٥) ينظر ص ٨٨٩ من هنا الشرح .
- (٦) في المقتضب ٢ / ٤٣ ، ٤٤ : « فاللام في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير المخاطب ولو كانت للمخاطب لكان جيدا على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم : (لفعل) عن (لفعل) ، وروي أن رسول الله قرأ : (فيذلك فلنتفرحوا) بالثاء أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ١٦٣ - إيضاح الفارسي ص ٣١٩ - الفصل ص ٢٥٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٢ - معاني الرماني ص ٥٧ .
- (٧) في ط : (القراءة الشاذة) . (٨) سقط من أ : (في قوله تعالى) :
- (٩) من الآية ٥٨ / يونس . وهي قراءة عشرية ، ولا وجه لثبوتها . فقد قرأ بها النبي - ﷺ - وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس والحسن وأبو رجاء وعمد بن سهرن والأعرج وأبو جعفر وقادة والجنيدري وهلال بن يساف والأعمش وعباس بن الفضل وعمرو بن قائد . المقتضب ١ / ٣١٣ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٤٦٩ - النشر ٢ / ٢٨٥ - الإتحاف ٢٥٢ - الكشاف ٢ / ٢٤٢ - البحر المحيط ٥ / ١٧٢ - والمصادر السابقة في الحاشي رقم (٦) - المقتضب ٢ / ١٢٩ - ٣ / ٢٧٢ .
- (١٠) لم ينسبه سيبويه ولا أحد من متقدمي النحاة . ونسبه الرضي ٢ / ٢٦٨ للحنان وليس في ديوانه - ونسبه ابن هشام في (شرح الشنور ٢١١) للأنبي طالب عم النبي - وقال البغدادي : « وقال بعض فضلاء النخجم في شرح شواهد للفصل : هو للأعشى » الخزانة ٣ / ٦٣٠ .
- ٤١ - البيت من الوافر ، وهو في سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ١٣٠ - الفصل ص ٣٢٧ =

وهي مكسورة أبدا ، فإذا دخل عليها^(١) (الفاء) أو (الواو) أو (ثم) جاز فيها^(٢) الوجهان: كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ ﴾^(٣) قريء بهما جميعا^(٤) ، فالكسر على الأصل ، والإسكان طلبا للتخفيف^(٥) ، كما أسكنوا باب (كَيْفَ) فقالوا: كَيْفَ .

= الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٥ - الإنصاف ٢ / ٥٣٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٣ ، ٢٢٨ - ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٢٥ - للمغني ١ / ٢٢٤ - درة الغواص للحريزي ص ١٥٥ - الأزهاري الصنافية للعلوي ٢ / ٦٦٤ - شواهد العيني ٤ / ٤١٨ - خزنة الأدب ٣ / ٦٢٩ .

والشاهد في البيت قوله : (فقد) حيث جزم بلام الأمر محذوفة . والمعنى : لقد نكد . قال سيويه ١ / ٤٠٨ : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره ، وكأنهم شبهوها بـ (أن) إذا عملت مضمره » أه .

وقال الأعلام ١ / ٤٠٩ : « وهذا من أتيح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم . وقد قيل هو مرفوع حذفت لانه ضرورة واكتفى بالكسرة منها ، وهذا أسهل في الضرورة » أه .

(التيال) : نوء العاقبة ، أصله : (الوبان) فأبدلت واوه ناء مثل (تراث) .

(١) في ج : (فإذا دخلت عليه) . (٢) في ج : (فيه) .

(٣) من الآية ٢٩ / الحج . وهي في أ : (ثم ليقضوا وليوفوا) ، وفي ب : (وليوفوا نذورهم ثم ليقضوا تفثهم) ، وفي ط : (وليوفوا ثم ليقضوا) ، وما أثبتته أوجه .

(٤) قال الفراء : « ... اللام سواكن ، سكنين أهل المدينة وعاصم والأعمش ، وكسرها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن في الواو وغير الواو ، وتسكينهم إياها تخفيف ... وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء فأكثر كلام العرب تسكينها » أه . معاني الفراء ٢ / ٢٢٤ . وينظر : المحبب ١ / ٢٢٧ - معاني الرمالي ص ٥٨ .

(٥) وفي الإتحاف ص ٣١٤ : « ... فإين ذكوان بكسر اللام فهما على الأصل والباقون بالسكون فهما على التخفيف » أه .

وينظر : تقريب النشر ص ١٤٥ - تجميع التيسير ص ١٤٤ ، ١٤٥ - البحر المحيط ٦ / ٣٦٥ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ ، ٦٣٢ .

وَلَا النَّهْيُ (١)

قوله (٢) : « وَلَا النَّهْيُ » .

هي المطلوب بها ترك الفعل (٣) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ (٤) .
ولا تكون إلا جازمة (٥) بخلاف التي مجرد النهي فإن تلك لا عمل لها في
الفعل (٦) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٧) .
وتعرفها (٨) بأنها التي لا طلب فيها (٩) .

- (١) في بعض نسخ المتن : (ولا النهي ضلعا) ، وكذا في شرح الأردبيل ص ٢٦٨ .
(٢) قوله (لم تثبت في نسخ الشرح .
(٣) في سيويه ١ / ٦٨ : ... كما أن : (لا تضرب) ففي قوله : أضرب هـ أ هـ . وينظر : سيويه
أيضا ١ / ٤٠٨ ، المقتضب ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٤٣ .
(٤) من الآية ٣٦ / الأعراف .
وفي شرح الواحية للمصنف ٢ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ : « ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل كقوله
تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم ﴾ أ هـ .
(٥) ينظر : سيويه ١ / ٤٠٨ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ - إيضاح الفارسي ص ٣١٩ .
(٦) قد سمع عن العرب الجزم بـ (لا) في النهي أيضا إذا صلح قبلها (كي) نحو : حجته لا يكن
له على حجة ، ولا يكون . ولا منع أن يجعل (لا) في مثله للنهي . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥٢ .
(٧) من الآية ٨ / الحديد .
(٨) أي : النافية .
(٩) ينظر سيويه ١ / ٤٦٠ ، ٢ / ٣٠٦ - المقتضب ١ / ١٨٥ - معاني الرماني ص ٨١ المضي
١ / ٢٤٤ .
وقال الرماني ص ٨٣ : « ... والدعاء يجري مجرى النهي في الإعراب وذلك قولك : لا تؤاخذنا
ربنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا . وكذلك الترفيع نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تحزن عليهم ولا
تكن في ضيق مما يمكرون ﴾ ... أ هـ .
وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي ، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطًا
وَجَزَاءً ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا^(١) فَالْجَزْمُ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي
فَالْوَجْهَانِ .

قوله : « وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ^(٢) »

كلم المجازاة ما تدخل على شيئين فتجعل^(٣) الأول سبباً للثاني كقولك : إن
تكرمني أكرمك ، ويسمى الأول شرطاً والثاني جزاء .

فإن كان الفعلان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم^(٤) كقولك : إن تكرمني
أكرمك . وإن كان الأول مضارعاً دون الثاني فكذلك^(٥) .

وإن كان الثاني دون الأول فجائز فيه الجزم والرفع ، والجزم أكثر^(٦) .

وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذاً كرفعه إذا كان الأول مضارعاً^(٧) ، هذا إذا
كان مجرداً عن الفاء ، أما إذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل .

(١) سقط (مضارعاً) من بعض نسخ المتن ، وكذا في الرضي ٢ / ٢٥٣ .

(٢) ذكرها مفصلة في صدر الباب ، ينظر ص ٨٧٨ . (٣) في ج : (لتجعل) .

(٤) اختلف في العامل في الشرط والجزاء ، فقال السيرافي : إن العامل فيهما كلمة الشرط لاقضائهما
الفعلين اقتضاءً واحداً ، وربطها الجمليتين إحداهما بالأخرى . وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة
الشرط تعمل في الشرط ، وهما معا يعملان في الجزاء . وقال الأخصفش إن الشرط مجزوم بالأداة ،
والجزاء مجزوم بالشرط وحده .

وقال الكوفيون : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار .

وقال المازني : الشرط والجزاء مبيان لعدم وقوعهما موقع الاسم .

شرح الرضي بتصرف ٢ / ٢٥٤ ، وينظر : سيويه ١ / ٤٣٥ - المقتضب ٢ / ٤٨ - الإنصاف

مسألة (٨٤) ٢ / ٦٠٢ - إيضاح الزجاجي ص ١٤٠ - الخصائص ٢ / ٣٨٨ .

(٥) وهذا الضرب قليل لم يقع في الكتاب الكريم ولم يجيء إلا في ضرورة الشعر . ومنه قول أبي
زيد الطائي :

من يكذبني بسوء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد

وينظر : المقتضب ٢ / ٥٨ نواتر أبي زيد ص ٦٨ التوطئة ص ٦٨ ، ٦٩ - المقرب ١ / ٢٧٥ .

(٦) ينظر : سيويه ١ / ٤٣٦ - المقتضب ٢ / ٦٨ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) لم يصرح المبرد بشلوك الرفع في الجزاء إذا كان الشرط ماضياً ، وإنما هو عنده على تقدير الفاء ،
وهو عند سيويه على التقديم والتأخير . ينظر سيويه والمقتضب في الهامش السابق .

وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا - يَبْغِرُ (قَدْ) - لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ

ثم الجزاء باعتبار الفاء على^(١) ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه دخولها ، وقسم يمتنع^(٢) ، وقسم يجوز فيه الأمان .
فأما ما يمتنع فيه دخولها فإن يكون الجزاء ماضيا لفظا أو معنى وقصد به
الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني
لم أكرمتك^(٣) .

كأنهم لما رأوا الجواب يلزم^(٤) تأثير حرف^(٥) الشرط فيه لقلب معناه إلى
الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني
لم أكرمتك ، لأن قولك (لم أكرمتك) وإن لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى // ١٤٣
والشرط مؤثر فيه الاستقبال ، فهو كالماضي سواء .

وإنما قال : (بغير قد) ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون
للشرط تأثير فيه^(٦) كقولك : (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس .
فلو لم يخرج له لدخل فيما لا تجوز فيه الفاء ، وهو واجب فيه دخول الفاء .
وإنما وجب فيه دخول الفاء لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير^(٧) في معنى
الاستقبال فيه ، لأن الغرض به الماضي المحقق ، فكما وجب دخول الفاء في الأمر
والنهي وغيرهما - مما لا يستقيم أن يكون للشرط فيه تأثير في معنى الاستقبال -
فكذلك هذا^(٨) .

والتزموا فيه (قد) لفظا أو تقديرا مع الفاء ، وقد جاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ ﴾^(٩) ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾^(١٠) بغير (قد) لفظا ، والفاء لازمة لما ذكرناه .

(١) سقط من ط : (على) . (٢) زاد في ج : (فيه) .

(٣) في المقتضب ٤٩ / ٢ : « وقد يجوز أن تقع الأفعال للماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة ... وذلك قولك : إن أكرمتني أكرمتك ... » أه .

(٤) في ب : (يلزمه) . (٥) سقط من ب ، ج : (حرف) . (٦) في ط : (فيه تأثير) .

(٧) في ب ، ج ، ط : (إضافة) . (٨) في ب : (هذا علما) . (٩) في ب : (وإن) وهو تحريف .

(١٠) من الآية ٢٦ / يوسف . (١١) من الآية ٢٧ / يوسف . وينظر في

الآيتين : معاني الفراء ٤١ / ٢ - الكشاف ٣١٤ / ٢ - مشكل مكِّي ٤٢٨ / ١ - شرح الرضي ٢٦٢ / ٢ .

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُجْتَبِئًا أَوْ مَتَفِيئًا بِـ (لَا) فَالْوَجْهَانِ

وإنما أثبتت (قَدْ) أو قدرت ليكون تبييناً على تعذر تأثير الشرط بعدها ، لأنها لتحقق أن الشيء قد وقع ، والمشروط متوقع مترقب ، ولا يستقيم تحقق أنه قد وقع مع ترقبه^(١) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُجْتَبِئًا أَوْ مَتَفِيئًا بِـ (لَا) فَالْوَجْهَانِ » .

وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير^(٢) حرف^(٣) الشرط فيهما ، وصحة نفي تأثيره . وذلك أن المتفيئ بـ (لَا) إن أجريتها مجرى (لَنْ) - في أصل وضعها - تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع (لَنْ) والسين وسوف ، إذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال ، فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء^(٤) .

وإن قدرت (لَا) هذه . مثلها في قولك : أريد أن لا تقوم - مجرد النفي - صح أن يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل ، فيمتنع دخول الفاء^(٥) كأنهم لما فصلوا إلى نفي الفعل الواقع بعد (أَنْ) المصدرية جردوا (لَا) عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة ، وكانت أولى من (لَنْ) و (مَا) و (إِنْ)^(٦) .

أما (لَنْ) فلما فيها من التأكيد ، فكان تجريد ما لا تأكيد فيه أقرب .

وأما (مَا) فلكونها للحال .

وأما (إِنْ) فلكونها مشتركة ، أو لكونها موافقة للفظ (أَنْ) ، أو لكونها بمعنى (مَا) وأما المضارع المثبت فإن جعلته خيرا لمبدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتمين دخول الفاء فيه^(٨) ، وليس بالكثير لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة

(١) نقل العلوي هذا القول دون أن يشير ، وذلك قوله : « وإنما وجب إثبات (قد) أو تقديرها ليكون ذلك تبييناً على تعذر تأثير الشرط بعدها ، من جهة أنها تحقق - أن الشيء قد وقع ، ومن حق المشروط أن يكون متوقفاً مترقباً ، ولا يستقيم أن يكون الشيء متحققاً للوقوع مع كونه مترقباً للوقوع » أهـ . شرح العلوي ٢ / ٦٧٠ . (٢) (تقدير تأثير) في هامش أ .

(٣) (حرف) زيادة من ط . (٤) في هامش ب ما بين قوله : (لَنْ) السابقة وهذه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُوْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ ظُجْرًا وَلَا هَمًّا ﴾ ١٣٠ / الجن .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَكُمْ ﴾ ١٤ / فاطر .

(٧) أي : النافية . قال الرضي ٢ / ٢٦٣ : « وقال ابن جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه في (لَمْ) ، ولم يثبت » أهـ .

(٨) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ٩٥ / المائدة وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٦٣ - شرح العلوي ٢ / ٦٧٠ - الفوائد الضمنية ٢ / ٦٤٥ .

حمزة^(١) : ﴿ إِنْ تُضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٢) ، وهو قليل .
 وإن قبلته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال ، فيتعين
 حذف الفاء ، فلذلك جاز الأمران في الموضعين .
 قوله : « وَالْأَفَاءُ » .

يعني : وإن لم يكن من القسم الأول الممتنع^(٣) ، ولا من الثاني الجائز^(٤) تتعين
 الفاء لصدر تأثير حرف الشرط في غير القسمين الأولين - الممتنع والجائز^(٥) -
 كالأمر ، والنهي ، والجملة الإسمية والفعلية الماضية المحققة ، والمستقبل بغير حرف
 الشرط . كقولك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَلَنْ أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي فَسَوْفَ أَكْرَمَكَ ،
 وكذا^(٦) الداخلة عليه حرف الحال ، وكذا (ليس) و (عسى) - وإن كانتا
 فعلين - لتصدر تأثير^(٧) حرف الشرط .

(١) هو حمزة بن حبيب عمارة بن إسماعيل الزيات الفرضي الحميري ، مولى لهم ، ويكنى : أبا عمارة .
 أحد أصحاب القراءات السبع ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش . توفي
 بخلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة ، وينظر في ترجمته : تحرير التنوير
 ص ١٨ - طبقات القراء ١ / ١٩٦ - مراتب النحويين ص ٥٢ ، غاية النهاية ١ / ٦٦١ -
 وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥ . (٢) من الآية ٢٨٢ / البقرة .

قرأ حمزة (إن) بكسر الهمزة و (تذكر) برفع الراء وتشديد الكاف . وواقع الأعمش .
 وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب الراء وتخفيف الكاف ،
 وواقعهم ابن محيصن واليزيدي والحسين .
 وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب
 الراء وتشديد الكاف .

ينظر : الإتحاف ص ١٦٦ - تحرير التنوير ص ٩٤ ، ٩٥ - تقريب النشر ص ٩٩ - سيويه
 ١ / ٤٣٠ - معاني القراء ١ / ١٨٤ - معاني الزجاج ١ / ٣٦٤ - الحجية لابن خالويه
 ص ١٠٤ - الكشاف ١ / ٤٠٣ - البيان ١ / ٢٢٩ - الكشاف لمكي ١ / ٣٣٠ - المشكل
 لمكي ١ / ١٤٤ .

(٣) سقط من ج ، ط : (الممتنع) . (٤) (الجائز) زيادة يتضح بها المعنى .

(٥) في نسخ الشرح : (الجائز والواجب) وما أثبتته أوجه لأن ما تقدم هو ما أثبتته .

(٦) في ب ، ج ، ط : (وكذلك) . (٧) (تأثير) في هامش أ .

وَتَجِيءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ

أما (ليس) فلكونها لنفي الحال .

وأما (عسى) فلخروجها عن معنى الزمان ، أو لخروجها معا عن معنى الزمان ، إن^(١) لم نقل // إن (ليس) لنفي الحال .

١٤٤

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(٢) و ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٣) فلاستعمالها لمجرد الزمان^(٤) كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٥) وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَنَزَّلَتْ آيَاتُنَا نَبَأَتْ مَا كَانَتْ تُحْجَّتْهُمْ ﴾^(٦) فيجوز أن تكون كذلك^(٧) ، ويجوز أن تكون^(٨) لتقدير قسم محذوف ، كأنه قيل : (والله) ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمْهُمْ إِنْ كُنْتُمْ لَهُمْ شُرَكَاءَ ﴾^(٩) .

ولولا ذلك لوجب دخول الفاء لامتناع : إن أكرمتي سأكرمك ، ونحوه ، فلولا تقدير القسم لم يجز .

قوله : وَتَجِيءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ^(١٠) . كقوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(١١) ، بمعنى : فهم يقنطون .

(١) في ج ، ط : (وإن لم) . (٢) من الآية ٣٧ / الشورى .

(٣) من الآية ٣٩ / الشورى وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٤) قال المكري - في الآية الأولى : ه (هم) مبتدأ ، و (يغفرون) الخبر ، والجملة جواب (إذا) . وقيل : (هم) مرفوع بفعل محذوف تقديره (غفروا) ، فحذف الفعل للدلالة (يغفرون) عليه ، أم . البيان ٢ / ١١٣٥ . وقال الأبياري - في الآيتين : ه (هم) فيها وجهان : أحدهما أن يكون تأكيد لما في (غضبوا) و (يغفرون) جواب (إذا) . والثاني أن يكون التقدير : (فهم يغفرون) فحذف الفاء ... والقياس أن يكون (هم) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) وتقديره : ينتصرون هم ينتصرون . هذا قياس قول سيويه ، أم . البيان ٢ / ٣٥٠ .

(٥) الآية ١ / الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ . (٦) من الآية ٣٥ / الجاثية . وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٧) أي : تكون (إذا) لمجرد الزمان . (٨) في هامش ب ما بين (تكون) السابقة وهذه .

(٩) من الآية ١٢١ / الأنعام . وقد تقدم الكلام فيها في ص ٧٧٣ .

(١٠) ينظر : سيويه ١ / ٤٣٥ - المنتصب ٢ / ٥٦ ، ٥٧ ، ١٧٨ / ٣ - إضاح الفارسي ص ٢٢٠ .

(١١) من الآية ٣٦ / الروم - وينظر المصادر السابقة في هامش (١٠) .

وَ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِغْنَاءِ وَالْتَمَنِي وَالْعَرْضِ إِذَا قُصِدَ السَّبِيَّةُ
نَحْوُ : أَسْلِمَ تَلْحُلُجِ الْجَنَّةِ ، وَلَا تُكْفَرُ تَلْحُلُجِ الْجَنَّةِ

قوله : وَ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِغْنَاءِ وَالْتَمَنِي وَالْعَرْضِ ^(١) إِذَا
قُصِدَ ^(٢) السَّبِيَّةُ .

أي : تجزم (إن) مقدره بعد هذه الأشياء ^(٣) إذا قصد معناها ، وهو ^(٤) أن
يكون الأول سببا للثاني ، فإن لم تقصد السببية فلا تجزم لتعذر تقديرها .
فيرفع ^(٥) إما على الاستغناء كقولهم : « لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلِبُ عَلَيْهِ » ^(٦) .
وإما على الصفة كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ ^(٧) .
وإما على الحال كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خُوضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ ^(٨) .

(١) زاد في ب : (والتحصيض والدعاء) وهو من الناسخ .

(٢) في ب ، ط : (قصدت) .

(٣) هذا مذهب سيويه وتبعه المصنف وأكابر المتأخرين . قال سيويه ١ / ٤٤٩ : ... وإنما انجزم
هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتي) ب (إن تأتي) لأنهم جعلوه معلقا بالأول « أه » .
ومذهب الخليل والبريد - وتبعهما ابن خروف ، واختاره ابن مالك ورجحه - أن الجواب إنما
انجزم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط . قال سيويه ١ / ٤٤٩ : ... وزعم الخليل أن هذه
الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : اتيتي آتتك ، فإن معنى كلامه :
إن يكن منك إتيان آتتك ... « أه » . وينظر المقتضب ٢ / ٨٠ - شرح الوافية للمصنف
٢ / ٥٣٦ - شرح الكافي الشافية ٢ / ٦٢٥ ع شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ - شرح الألفية للمراي
٤ / ٢١٢ - شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ - ٦٧٨ . ومذهب السيرافي والفارسي وتبعهما ابن عصفور
أن الجواب إنما انجزم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها . ينظر : هامش السيرافي
١ / ٤٤٩ - إيضاح الفارسي ص ٣٢٢ - المقرب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ . وذكر المرادي مذهبا
رابعا وهو أن الجواب إنما انجزم بلام مقدره . قال : وهو ضعيف . شرح الألفية للمراي
٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ - هامش المقتضب (١) ٢ / ٨٠ .

(٤) في ب : (وهي) . (٥) في ج : (غير ترفع) .

(٦) أي : فأنت تغلب عليه . ومثله : قم يدعوك ، أي : فهو يدعوك . شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ .

(٧) من الآيتين ٥ ، ٦ / مريم . و (يرثني) تقرأ جزما ورفعا . فالجزم قراءة عمرو والكسائي ويحيى
ابن وثاب واليزيدي والشنوذلي . والباقيون بالرفع - والتقدير على الصفة - : (وارثا لي) .
ينظر : الإتحاف ص ٢٩٧ - معاني الفراء ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٨) من الآية ٩١ / الأنعام . والتقدير على الحال : (ثم ذرهم في خوضهم لالعبين) .

وَأَمَّا : لَا تَكْفُرْ لِتَدْخُلَ النَّارَ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنْ لَا تَكْفُرْ .

وَأَمَّا صَحَّ تَقْدِيرُ (إِنْ) لَمَّا عَلِمَ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْخَمْسَةَ فِيهَا مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَالطَّلَبُ لَا يَنْفَكُ عَنْ سَبَبٍ حَامِلٍ لِلطَّلَبِ (١) عَلَيْهِ ، فَوُجُودُهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَفْهُومًا مِنَ الْأَوَائِلِ (٢) وَذَكَرَ الْمُسَبَّبُ أَعْنَتَ هَذِهِ الْقَرِينَةَ عَنْ ذِكْرِ حَرْفِ الشَّرْطِ وَالسَّبَبِ لَمَّا كَانَتْ تِلْكَ دَالَّةً عَلَيْهِمَا (٣) .

وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ الْجَزْمُ فِي النَّفْيِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ مَحْضٌ (٤) ، وَالْأَخْبَارُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ لِتَحْصِيلِ مُسَبَّبٍ عَنْهَا ، بَلْ قَدْ تَكُونُ لِفَرْضِ إِطْلَاقِ الْمُخَاطَبِ عَلَى ذَلِكَ خَاصَّةً . وَيَجِبُ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ عَلَى حَسَبِ الْقَرِينَةِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ ، فَلَا يَجُوزُ : لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ، لِأَنَّ الْقَرِينَةَ نَفْيَ الْكُفْرِ ، فَإِذَا قَدَّرَ (٥) السَّبَبُ كَذَلِكَ صَارَ التَّقْدِيرُ : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ، وَهُوَ فَاسِدٌ . وَكَذَلِكَ : لَا تَنْدُنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ (٦) ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ (٧) فَإِنَّهُ أَجَازَ مِثْلَ ذَلِكَ اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى اتِّضَاحِ الْمَعْنَى فِي مِثْلِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَصُوبٌ .

* * *

- (١) فِي أ : (لَطَّلَبَ) .
(٢) فِي أ ، ج ، ط : (عَلِيًّا) وَمَا أَثْبَتَهُ نُوحِيهِ .
(٣) فِي أ ، ج ، ط : (أَوْلَى) وَمَا أَثْبَتَهُ نُوحِيهِ .
(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْوَأْفِيَّةِ لِلْمَصْنُفِ ٢ / ٥٢٧ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ٢٦٥ . (٥) فِي ج ، ط : (قَدَّرْتُ) .
(٦) فِي الْمُقْتَضَبِ ٢ / ٨١ : ... وَلَوْ قُلْتَ : لَا تَعْبُدُ اللَّهَ بِدَخْلِكَ النَّارَ ، كَمَا عَمِلَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَلْطَعَ اللَّهُ ، وَقَوْلُكَ : أَلْطَعَ اللَّهُ بِدَخْلِكَ النَّارَ ، عَمَلٌ .
وَكَذَلِكَ : لَا تَنْدُنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ ، لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لَا تَنْدُنُ) فَإِنَّمَا تَرِيدُ : تَبَاعُدُ ، وَلَوْ قُلْتَ : تَبَاعُدُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ ، كَانَ عَمَلًا ، لِأَنَّ تَبَاعُدَهُ مِنْهُ لَا يُوْجِبُ أَكْلَهُ لَهُ ، وَلَكِنْ لَوْ رَفَعْتَ كَانَ جَيِّدًا ، تَرِيدُ : فَإِنَّهُ مِمَّا بِأَكْلِكَ ، أَمْ . وَيَنْظُرُ : سَيُوبُهُ ١ / ٤٥١ - الْمُقْتَضَبِ ٢ / ١٣٣ - أَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ ٢ / ١٦٨ - الْمُفْصَلُ ص ٢٥٣ - شَرْحُ الْوَأْفِيَّةِ ٢ / ٥٢٦ - شَرْحُ ابْنِ بَعْشَ ٧ / ٥٠ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢ / ٦٢٥ .
(٧) ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ يَقُولُهُ : ... وَقَالَ : وَيَكْفِي بِدَخُولِ (إِنْ) دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى (لَا) . وَيَعْبُدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ رَوَايَةٌ مِنْ رُوَيْ : (مَنْ أَكَلَ مِنْ حَيْثُ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا يَوْمَئِذٍ بَرِيحُ النَّوْمِ ...) أَمْ . شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢ / ٦٢٥ وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢ / ٢٦٧ - شَرْحُ الْأَقْنِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ ٤ / ٢١٤ - شَرْحُ الْأَكْثَمِيِّ ٣ / ٢١٠ .

الأنسب

مثال الأمر صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة . وَحُكْمٌ آخِرُهُ حُكْمٌ الْمَجْزُومُ

قوله (١) : « مِثَالُ الْأَمْرِ صِيغَةً (٢) يُطَلَّبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ » .

وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون (٣) : صيغة أمر (٤) ، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقا ، وإنما أرادوا نوعا من صيغته ، وخصوه بهذا اللقب لغلبته . وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب (٥) بحذف حرف المضارعة ، فيخرج : لِيَفْعَلْ زَيْدٌ كَذَا ، لأنه ليس للفاعل المخاطب ، ويخرج : لِيَفْعَلْ كَذَا ، لأنه ليس بحذف حرف المضارعة . وإن كان قولهم : لِيَفْعَلْ كَذَا ، قليلا ، ومنه القراءة الشاذة // في قوله تعالى (٦) : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ (٧) بالثناء .

قوله : « وَحُكْمٌ آخِرُهُ حُكْمٌ الْمَجْزُومُ » .

يعني أنك تعامله معاملة المجزوم وإن لم يكن مجزوما عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب فيه ، وهو حرف المضارعة ، ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، ومن ثم توهم الكوفيون أنه معرب (٨) ، ولذلك وجب أن تقول : اضرب - بسكون الباء (٩) - وارم ، واغز ، واخش - بحذف حرف (١٠) العلة - واضربا ، واضربوا ، واضربي - بحذف النون - .

(١) في ط : (قال) . (٢) في ب ، ط : (مثال الأمر قوله صيغة) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٦٧ : « ... لو قال : صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمرا ، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء - وهو المسمى أمرا عند الأصوليين - نحو قولك : اضرب ، على وجه الاستعلاء ، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو : اللهم ارحم ، أو من غيره ... وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمرا لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء - وهو الأمر حقيقة - أغلب وأكثر ... أ.هـ . وينظر شرح الجامي ٢ / ٦٥٩ - شرح العلوي ٢ / ٦٨٤ - (٤) في ج : (صيغة الأمر) .

(٥) في ط : (المخاطب الفاعل) . (٦) سقط من أ : (قوله تعالى) .

(٧) من الآية ٥٨٠ / يونس ، وقد نقلت في ص ٨٧٩ ، وينظر الهامش رقم (٩) من الصفحة نفسها . (٨) ينظر : الإنصاف مسألة (٧٢) ٢ / ٥٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ - إيضاح الزجاجي ص ٧٧ : (٩) في ب ، ج : (بالإسكان) . (١٠) في ط : (حروف) .

فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ - سَاكِنٌ - وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ - زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلْتَ مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ
بَعْدَهُ ضِمَّةٌ مَكْسُورَةٌ فِيمَا سِوَاهُ مِثْلُ : أَقْتَلُ ، وَأَضْرَبُ ، وَأَعْلَمُ .

وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْضُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ

قوله : « فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ » .

يعني أنك إذا حذفنا حرف المضارعة فلا يخلو إما أن يكون بعده - في
المضارع - ساكن - وليس برباعي - أو لا . فإن كان الأول ساكناً^(١) زدت همزة
وصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن^(٢) ، مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة رفعا
للتيسر على تقدير الفتح ، وطلبا للخفة بالاتباع على تقدير الكسر ، لأنهم لو قالوا :
(أَقْتَلُ) لالتبس بالمضارع ، ولو قالوا : (أَقْتَلُ) لكان مستقلاً^(٣) .

وكسروها^(٤) فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل : (أَضْرِبُ) لالتبس بالماضي الرباعي
لما لم يسم فاعله ، ولو ضموا^(٥) في مثل : (أَعْلَمُ) لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله .
ولو فتحوا في (أَضْرِبُ) لالتبس بالأمر من الرباعي ، ولو فتحوا في (أَعْلَمُ)
لالتبس بالماضي الرباعي ، فتعين الكسر .

فإن كان رباعيا بالهمزة - وهو الذي قصد بقوله : (رباعي) - في مثل
قولك^(٦) : (يُعْلِمُ) و (يُرْسِلُ) ، جاؤا بالهمزة المحذوفة من المضارع لزوال
المقتضي لحذفها^(٧) ، ألا ترى أن أصل قولك (يعلم) و (يرسل) : يُوعِلِمُ ،
وَيُرْسِلُ ، كما تقول : دحرج يدحرج ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي
بعد حرف المضارعة .

(١) سقط من ب ، ج ، ط : (ساكنا) .

(٢) في الفصل ص ٢٥٦ : ١ ... فإن سكن زدت همزة وصل فلا يتبدأ بالساكن فتقول في (تضرب)
اضرب ، وفي (تنطلق) و (تستخرج) : انطلق ، واستخرج أ هـ . وينظر : شرح ابن يعيش
٥٨ / ٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) في سيويه ٢ / ٢٧٢ : ١ واعلم أن الألف الموصولة - فيما ذكرنا - في الابتداء مكسورة أبدا
إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فضمها ، وذلك قولك : اقبل ، واستضعف ... هـ أ هـ .

(٤) (وكسروها) في هامش ب . . (٥) في ب : (ضم) . (٦) سقط من أ : (قولك) .

ينظر : المقتضب ١ / ٢١٩ - شرح الواجبة للمصنف ٢ / ٥٤٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ٥٩ .

فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ضُمُّ أَوَّلِهِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَيُضَمُّ الثَّلَاثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَالثَّانِي مَعَ الْفَاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ ..

قوله (١) : « فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ... إِلَى آخِرِهِ » .

كل فعل حذف فاعله فهو فعل لما لم (٢) يسمى فاعله (٣) ، وقد تقدم ما يقوم مقام الفاعل - وهو الذي يسمى : مفعول ما لم يسمى فاعله (٤) - ، والغرض هاهنا ذكر ما يلزم من التخيير عند بنائه للمفعول .

فإن كان ماضياً ضُمُّ أَوَّلِهِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ : ضَرَبَ وَقُتِلَ وَدُخِرَجَ (٥) . وَإِنَّمَا ضَمُّوا أَوَّلَهُ لِيُنْبَهُوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ هَذِهِ الصِّيغَةِ ، إِذْ لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى الْكُسْرِ لَمْ يَفِدْ فِي مِثْلِ : (عَلِمَ) ، وَلَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى الضَّمِّ لِالْتِبَاسِ فِي بَابِ (أَعْلَمَ) بِالْمُضَارِعِ لَمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (٦) لَوْ قَالُوا : (أَعْلَمَ) ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ (٧) فَائِدَةُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ مَعًا .

قوله : « وَيُضَمُّ الثَّلَاثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَالثَّانِي مَعَ الْفَاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ » .
يعني أن نحو : (انطلق) و (اقتدر) و (استخرج) ، لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة - وهي همزة وصل تحذف في الدرج - لالتبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك : إِيَّا اسْتَخْرِجْ (٨) فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في نسخ الشرح : (ما لم) وما أثبتته أوجه .
(٣) قال الرضي : « ... هذا حد مطرد حد سبويه ، وأما على مذهب الكسائي في نحو : ضربني وضربت زيداً ، وهو أن الفاعل يحذف في الأول - على ما مر في باب التنازع - وعلى مذهب الأخفش ، وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر ، قال : جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعُرْ ﴾ ، فليس ما ذكره المصنف محذوفاً ، إلا أن يقال : هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله » أهـ . شرح الرضي ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . وينظر ما ذكره في باب التنازع ص ٣٤٢ مع الهامش (٢) .

(٤) سقط من أ ما بين قوله : (ما لم يسمى فاعله) السابقة وهذه . وينظر ص ٣٤٨ ..

(٥) في هامش ج من قوله : (ضم أوله) إلى آخر العبارة .

(٦) سقط من ج ، ط : (لما لم يسمى فاعله) . (٧) في ج ، ط : (تبين فائدة) .

(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ - شرح الطوي ٢ / ٦٩٣ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْأَفْصَحُ : قِيلَ ، وَبَعَثَ ، وَجَاءَ الْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ

وكذلك ضموا ما بعد التاء في مثل : تَعَلَّمَ ، وَتَجَوَّهَلْ (١) ، لِأَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى ضَمِّ التَّاءِ فَقَالُوا : (تَعَلَّمَ) وَ (تَجَاهَلَّ) لِأَنَّهُمَا (تَعَلَّمَ) بِصِغَةِ مَضَارِعِ (عَلِمْتُ) ، وَ (تَجَاهَلَّ) بِصِغَةِ مَضَارِعِ (جَاهَلْتُ) .
قوله : « وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ إِلَى آخِرِهِ » .

يعني أن ما اعتلت (٢) عينه من الثلاثي الماضي (٣) نحو : قَالَ ، وَبَعَثَ ، فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : (قِيلَ) وَ (بَعِثَ) أَفْصَحُهَا ، وَ (قِيلَ) وَ (بَعِثَ) - بِالْإِشْمَامِ - وَهُوَ فَصِيحٌ . وَ (قَوْلٌ) وَ (بُوعٌ) - بِالْوَاوِ - وَهُوَ قَلِيلٌ (٤) .

أما (٥) الياء فلأن أصله : (بَعِثَ) : كَرِهُوا (٦) الْكُسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ بَعْدَ الضَّمِّ فَاسْتَكْنَوْهَا ، فَلَمْ يُمْكِنَ بَقَاؤُهَا سَاكِنَةً مَعَ الضَّمِّ مَا قَبْلَهَا ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَغْيِيرَ الْحَرَكَةِ لَا تَغْيِيرَ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ أَقْلٌ تَغْيِيرٌ ، وَلِأَنَّهُ أَخْفٌ .

ثم حملوا (قِيلَ) عليه لأنهما من باب واحد ، فكان قلب الواو إلى الياء أولى من قلب الياء إلى الواو .

وقد (٧) علم بذلك ضعف لغة (قَوْلٌ) وَ (بُوعٌ) (٨) لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَخْفَ عَلَى الْأَثَقِ (٩) . وَأَمَّا الْإِشْمَامُ فَالْإِشْمَامُ بِأَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ (١٠) .

(١) في سيبويه ٢ / ٣٣٢ : ... وتلحق التاء (فاعل) أولاً فيكون على (تفاعل يتفاعل) ويكون (فعل) منه على ذلك المثال إلا أنك تضم الياء ويكون (فعل) منه على (تفوعل) وذلك قولك : يتفاعل ويتفوعل ... وتلحق التاء أولاً (فعل) فيجوز في جميع ما صرفت فيه (تفاعل) مجزأة ... أم . وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩٩ .

(٢) في ب ، ج : (ما اعتل) . (٣) في أ : (الماضي الثلاثي وهو الماضي) .

(٤) ينظر سيبويه ٢ / ٣٦٠ - وفيه : ... وهذه اللغات تداخل على (قيل) و (بيع) و (خيف) و (هيب) والأصل الكسر ، أم . وينظر : شرح الواوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ ، ٢٧١ للرتجل ص ١٢٠ . (٥) في ب ، ج ، ط : (فأما) .

(٦) في ج : (فكرهوا) . (٧) في ط : (فقد) . (٨) في أ : (بوع وقول) .

(٩) ومنه قول الراجز : ليت وهل يتبع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشترت وقوله حوكت على نهرين إذا تحسك تحسب الشوك ولا تشاك

قال ابن مالك : « وقد قرأ بهذه اللغة نافع وابن عمار والكناني في بعض الأفعال أم . ينظر في هذه اللغة وما قبلها : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وَمِثْلُهُ بَابُ (مُخَيَّرَ) وَ (الْقَيْدَ) دُونَ (اسْتَخَيَّرَ) وَ (أَقِيمَ) . وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ إَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ

قوله : « وَمِثْلُهُ بَابُ : الْمُخَيَّرَ وَالْقَيْدَ إِلَى آخِرِهِ » .

يعني أن (افعل) و (انفعَل) الممثل الغين إذا ضم ما بعد^(١) الساكن - وهو ما قبل حرف العلة - وكسر ما قبل الآخر في هذا البناء صار أصل^(٢) (اختير) : اختير ، وفي (انقيد) : انقيد ، فعلم أن (تير) و (قيد) مماثل لقولك : (بيع) (استفعل) و (افعل) في مثل (استخار) و (أقام) لأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن في الأصل ، والضم قبل الساكن ، فلم يكن مثل (بيع) في أصله^(٣) ، وإنما هي ياء^(٤) مكسورة قبلها^(٥) ساكن ، وتلك ياء مكسورة قبلها ضمة ، فافترقا .
وحكم اليا المكسورة إذا سكن ما قبلها - وكالت مما يعمل لأجلها^(٦) - أن تسكن وتلقي حركتها على ما قبلها ، فلذلك وجب أن يقال : (استخير) و (أقيم) لغة واحدة ، إذ لم يوجد فيه مقتضى تلك اللغات^(٧) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ... إِلَى آخِرِهِ » .

لأنهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الآخر لم يقد في مثل : (يَعْلَمُ) // ولو ١٤٧
اقتصروا على الضم لم يقد في مثل : (يُخْرِجُ)^(٨) .

(١) في ج : (بعد) بدون (ما) . (٢) (صار أصل) في هامش أ .

(٣) في سيويه ٢ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ : « ... وإذا قلت : افعل وانفعَل قلت : اختير وانقيد ، فعمل من (افعل) فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في (قيل) ، فجرى (تير) و (قيد) بجرى (قيل وبيع) في كل شيء » أه .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٤٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٧١ - شرح الأردبيلي ٢٧٥ .

(٥) سقط من أ : (ياء) . (٦) في ج : (وقبلها) .

(٧) في ج : (لأصلها) . (٨) ينظر : سيويه ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٢ : « إنما ضم أول المضارع جملا على أول الماضي ، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أتقل من الماضي » أه .
وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣ - التوضيح ٢ / ١٥٥ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تَنْقَلِبُ أَلْفَا

قوله : « وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ ... » .

يعني ^(١) في (قال) و (باع) وغيره ^(٢) في جميع الباب تنقلب فيه العين ألفا لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح أو في حكم المفتوح ، فيجب قلبها ألفا ، وكذلك معتل اللام ^(٣) .

فأما معتل الفاء فتكون فيه ^(٤) واوًا سواء ^(٥) كانت ياء فيما سمي ^(٦) فاعله أو واوًا ، وسواء ^(٧) كانت محذوفة فيما سمي فاعله أو ثابتة ، فلذلك تقول في (يئأس) : يُؤيس ، ولي (يوجل) ^(٨) : يُوجل ، وفي (يعد) و (يفي) : يُعد ، و يُوفي ^(٩) .

* * *

(١) سقط من أ ، ب : (يعني) .

(٢) سقط من ط : (وغيره) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٢ - شرح العلوي ٢ / ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٤) سقط من أ : (فيه) .

(٥) (سواء) في هامش ج .

(٦) في أ : (يسمي) .

(٧) سقط من ج : (وسواء) .

(٨) (يوجل) في هامش أ .

(٩) زاد في ب : (والله أعلم) .

الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي

الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي ، فَالْمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهُمَّةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِي كَ
(ضَرَبَ) . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ كَ (قَعَدَ) . وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ
كَ (ضَرَبَ) وَإِلَى اثْنَيْنِ كَ (أَعْطَى) وَ (عَلَّمَ)

قوله (١) : « الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي ، فَالْمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهُمَّةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِي
كَ (ضَرَبَ) وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ كَ (قَعَدَ) » .
لأن المعاني انقسمت قسمين : قسم لا يتعلق له بغير من قام به (٢) ، وقسم
يتعلق لنفسه . فما يتعلق لنفسه فهو (٣) المتعدي كَ (ضَرَبَ) وَ (قَتَلَ) ، فإنه لا
يعقل ضرب إلا بتعلق يستلزم (٤) المتعلق ، فهذا الضرب هو المتعدي ، فإذا ذكر
ذلك المتعلق سمي مفعولاً به . وما يعقل من غير متعلق كَ (قَامَ) وَ (قَعَدَ)
وَ (أَحْمَرُ) وَ (اصْفَرُّ) فهذا الذي يسمى غير متعدي (٥) . ثم المتعدي قد يتعلق
بواحد ، ويسمى متعدياً إلى واحد كَ (ضَرَبَ) . وقد يتعلق باثنين ، ويسمى
متعدياً إلى اثنين (٦) كَ (أَعْطَى) وَ (عَلَّمَ) (٧) ، ألا ترى أن الإعطاء يتعلق باعتبار
عقليته بأمرين : أحدهما المُعْطَى ، والآخر الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن
تعلقه بهما أو بأحدهما لم يعقل الإعطاء . وكذلك (عَلَّمَ) - بمعنى : عَلَّمَ النسبة -
فإنه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه ، لأن ذلك من معقول النسب .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في ط : (قام به الفعل) . (٣) في ج : (هو) . (٤) في ط : (وهو يستلزم) .

(٥) هذا معنى قول ابن السراج : « قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة إنه المصدر ، ولما كانت

هذه على ضربين : ضرب فيها يلاق شيئاً ويؤثر فيه ، وضرب منه لا يلاق شيئاً ولا يؤثر فيه ،

فسمي الفعل الملاقى متعدياً ، وما لا يلاق شيئاً غير متعد . فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي

لم يلاق مصدره مفعولاً نحو (قام) وَ (احمر) وَ (طال) ... وأما الفعل الذي يتعدي فكل

حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس هـ . أصول

النحو ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ - وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٦) في ب : (مفعولين) . (٧) في ط : (وأعلم) وهو خطأ .

وإنما مثل بـ (أعطى) وَ (علم) لعلم أن المتعدي إلى اثنين على ضربين ، إما أن يكون مفعولاً

في الأصل مبتدأ وخبر كـ : أعطيت زيدا درهما . وإما أن يكون في الأصل مبتدأ وخبراً كـ : علمت

زيداً قائماً . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ - شرح ابن عيش ٧ / ٦٣ .

وَالْي ثَلَاثَةٌ كَ (أُعْلِمَ) وَ (أَرَى) وَ (أَبْأ) وَ (نَبَأ) وَ (أُخْبِرَ) وَ (خَبِرَ) وَ (حَدَّثَ) .

وقد يتعلق بثلاثة كـ (أُعْلِمَ) و (أَرَى)^(١) ، ألا ترى أن (أُعْلِمَ) مُعَدَّةٌ^(٢) بالهمزة عن (عَلِمَ) المتعدي إلى اثنين ، وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له وهو^(٣) زيادة مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذلك الفعل به ، فإذا قلت : أعلمت زيدا ، فمعناه : صيرت زيدا عظيما ، وقد علم أن (العلم) يتعدى إلى مفعولين ، فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصير ، وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب إليه ، فصار تعلقه بثلاثة^(٤) . وكذلك (أَرَى) من (رَأَى) بمعنى : عَلِمَ .

وهذا الفعلان متعديان^(٥) إلى ثلاثة من غير إشكال .

وقد أجاز الأَخْفَشُ : أظننت . وأحسبت . وأخلت ، وأزعجت^(٦) ، فحكما - عند القائلين بها - حكم (أُعْلِمَ) و (أَرَى) .

وأما (أَبْأ) و (نَبَأ) و (أُخْبِرَ) وَ (خَبِرَ) و (حَدَّثَ) فقد ذكرها النحويون^(٧) في باب التعدي إلى ثلاثة ، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد ، لكنها لما استلزمت معنى الإعلام أجزيت مجراه ، لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن عَلِمَ أو ظَنَّ^(٨) .

(١) في سيبويه ١ / ١٩ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ما هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا عمرا منك » أهـ . وينظر : المقتضب ٣ / ١٢٦ ، ١٢٢ - أصول النحو ١ / ٢٢٤ .

(٢) حكنا في ج ، وفي غيرها : (تصدى) . (٣) سقط من ب ، ج : (وهو) .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ - الإيضاح للفرسي من ١٧٥ . (٥) في ج : (متعديان) .

(٦) في الخصائص ١ / ٢٧٦ : « وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان وقال : استنخت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا » أهـ . وينظر قول الأَخْفَشِ في

الفصل من ٢٥٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٤٩ - شرح ابن يعيش ٧ / ٦٦ - شرح الكافية الشافية

١ / ١٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ - التسهيل من ٧٤ وشرحه ١ ورقة ٨١ - الأسموني ٢ / ٤٢ .

(٧) قال ابن مالك : « لم يلحق سيبويه بـ (أعلم) و (أرى) إلا (نبأ) ... وزاد أبو علي (نبأ) وزاد

السراي : (حدث) و (أخبر) و (خبر) .. » أهـ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥ ، وينظر : سيبويه

١ / ١٩ - المقتضب ٢ / ١٨٩ ، ٢٢٨ / ٤ - إيضاح الفرسي من ١٧٥ - الفصل من ٢٥٧ .

(٨) أنكر المصنف على متأخري النحلة جعلهم (نبأ) و (أخبر) و (خبر) و (حدث) =

والتحقيق أن (أُنبأ) يتعلق بمنبيء لا بنبأ ، لأن الفعل نفس النبأ ، ولا يتعلق بنفسه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أنبأته نبأ ، أو : أخبرته^(١) خيراً ، أو : حدثته حديثاً ، كان منصوباً على المصدر ، فإذا ذكرت خصوصية ذلك^(٢) النبأ أو الخبر قلت : زيدا قائماً ، أو : عمراً منطلقاً ، لم يخرج عن كونه مصدراً كما إذا قلت : قعد^(٣) القرغصاء فكان مصدره مثله في : قعدت قعوداً ، بخلاف (أعلم) فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم // بل متعلق العلم .

١٤٨

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يحكي ما حل محل المصدر كما حكى ما وقع بعد القول في قولك قلت : زيدا قائماً ، ولما لم يحك دل^(٤) على أنه ليس من قبيل ما وقع موقع المصدر . والجواب : أنه إنما حكى ما وقع بعد القول من جهة أنه يطلق ويراد به نفس اللفظ ، فصار حاصله راجعاً إلى معنى الحكاية ، إذا المراد : تلفظت بهذا اللفظ^(٥) ، فلو عدل عن ذلك لكان كذباً^(٦) ، ألا ترى أنه إذا استعمل بمعنى القول النفسي جرى على هذا النحو ، فتقول : أقول زيدا منطلقاً ؟ فتنصيها ، فكذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد (أُنبأ) و (نبأ)^(٧) و (أخبر) و (خبر)^(٨) و (حدث)^(٩) ، لأن الإنباء والإخبار لا يراد بهما إلا المعنى لا اللفظ ، فلما كان كذلك أجرى مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية . وسماه^(١٠) النحويون مفعولاً ثانياً وثالثاً على طريق المسامحة ، لما ذكرناه^(١١) .

= مما ينصب ثلاثة مفعولين وهذا واضح من صريح عبارته الوافية حيث قال : ... وليس في المعاني ما يتوقف عقله على ثلاثة متعلقات إلا (أعلمت) و (أريت) ... وأما (أخبر) و (خبر) و (أنبأ) و (نبأ) و (حدث) فقد أجريت مجرى (أعلمت) لموافقها لها في أن ما علمته فهي النفس تحدث عنه وإن كان المفعولان في معنى المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر ه أم . شرح الوافية ٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٥ - شرح العلوي ٢ / ٧١٤ ٧١٥ .

- (١) في أ : (خبرته) . (٢) (ذلك) في هامش أ .
(٣) في أ : (قعدت) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٩ .
(٤) في ط : (كاذباً) . (٥) في ج : (هذا اللفظ) ، وفي ط : (منه اللفظية) .
(٦) في ج : (كاذباً) . (٧) سقط من ب ، ج : (نبأ) .
(٨) سقط من ب ، ج ، ط : (وخبر) . (٩) (حدث) زيادة لم تثبت في نسخ الشرح .
(١٠) هكذا في ج ، وفي غيرها : (وسماه) . (١١) في ب : (لما ذكرناه) ، وينظر ص ٨٩٧ .

وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ (أَعْطَيْتَ) ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ كَمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) .

وهذه المتعدية إلى ثلاثة ، مفعولها الأول كمفعول (أعطيت) ، يعني إن شئت ذكرته منفرداً^(١) ، وإن شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعدها كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده^(٢) .
وتقول : أعلمت عمرا منطلقا ، ولا تذكر ما قبله كما تقول : أعطيت ثوبا ، ولا تذكر من أعطيته .

وأما المفعول الثاني والثالث فكمفعولي (علمت) . يعني أنك إذا ذكرت أحدهما فلا بد من ذكر الآخر ، وإذا تركتهما معا ساغ لأنهما في المعنى مفعولا (علمت)^(٣) .
أنه لا بد من المبتدأ عند ذكر^(٤) الخبر ، ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ ، فكذلك هذا ، بخلاف مفعولي (أعطيت) فإنهما^(٥) لا ربط بينهما ، فلم يلزم من ذكر أحدهما ذكر الآخر ، فكان الأول منهما كالمفعول الأول في (أعلمت) ، والثاني منهما كالثاني والثالث معا في (أعلمت) .

* * *

(١) في أ : (مفردا) .

(٢) اضطربت هذه العبارة في نسخ الشرح جميعها ، وما أثبتته هو ما في أ . وفي ب : (فتقول : أعلمت زيدا ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت ، زيدا ، ولا تذكر ما بعده) وفي ج : (فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت زيدا ولا تذكر ما بعده) . وفي ط : (فتقول : أعلمت . كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٧٦ : « وظاهر من ذهب سيويه أنه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث لأنه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الأول . »

وأجاز ابن السراج مطلقا . وقال السيرافي : أراد سيويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقا . ومنه ابن السراج أولي إذ لا مانع وتبعه المتأخرون ، أه . وينظر : سيويه ١ / ٦٩ - أصول ابن السراج ١ / ٢٢٧ .

(٤) سقط من أ : (ذكر) . (٥) في ج : (لأنهما) .

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ : (طَنَّتْ) وَ (حَيَّثَتْ) وَ (حَلَّتْ) وَ (رَعَمَتْ) وَ (عَلِمَتْ) وَ (رَأَيْتْ) وَ (وَجَدَتْ) تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِيَبَانَ مَا هِيَ فَتَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ .
وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ الْآخَرَ ، بِخِلَافِ بَابِ (أُعْطِيَتْ)

قوله (١) : هـ أفعال القلوب (طَنَّتْ) وَ (حَيَّثَتْ) - إلى آجرها - تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِيَبَانَ مَا هِيَ عَنْهُ (٢) .

لأن النسبة قد تكون عن علم ، وقد تكون عن ظن ، فإذا قصدت بيان أنها عن علم قلت : علمت ، ونحوه ، وإذا قصدت بيان (٣) أنها عن ظن قلت : ظننت ، ونحوه . فتبين (٤) بـ (عَلِمْتُ) أن النسبة عن يقين في غرض المتكلم ، وتبين بـ (طَنَّنْتُ) أن النسبة عن ظن ، فتنصب الجزئين لأنهما متعلقان بما كما تنصب بـ (أُعْطِيَتْ) - ونحوه - المفعولين (٥) .

وقد اختصت هذه بخصائص :

منها : أنه إذا ذكر أحد المفعولين فلا بد من ذكر الآخر ، بخلاف باب (أُعْطِيَتْ) لأنهما في المعنى على ما كانا (٦) عليه من منسوب ومنسوب إليه ، فلو اقتصر (٧) على أحدهما لاختلف المعنى ، بخلاف باب (أُعْطِيَتْ) فإن مفعولها ليسا منسوباً ومنسوباً إليه ، فلذلك جاز // ذكر أحدهما وترك الآخر (٨) .

٤٩

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في شرح الرضي ٢ / ٢٧٩ : هـ وقوله : (هي عنه) على حذف المضاف ، أي : حكمها عنه ، أي : حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ، فهي قولك : علمت زيداً قائماً ، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو (زيد) صار عن علم ، وفي : ظننت زيداً قائماً ، عن ظن ، هـ . وينظر شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) (بيان) زيادة من ج . (٤) في ج : (فتبين) .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ١٨ / القتنب ٣ / ٩٤ - أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ إيضاح الفارسي من ١٣٣ - - الفصل من ٢٥٩ ، ١٦٢ .

(٦) في أ ، ط : (ما كان) . (٧) في ط : (اقتصروا) .

(٨) في سيويه ١ / ١٨ : هـ هنا باب الفاعل الذي يعمده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ما هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول بقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ... هـ . وينظر المسابرة السابقة في الحامش رقم (٥) .

وَمِنْهَا : جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطْتَ أَوْ تَأَخَّرْتَ لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْأَيْنِ كَلَامًا ، بِخِلَافِ
بَابِ أُعْطِيتُ

ومنها : أنه يجوز فيها الإلغاء^(١) ، إذا توسطت أو تأخرت^(٢) ، لأنك إذا ألغيت
استقل الجزآن كلامًا ، فكان ذكرها كذكر الظروف في المعنى ، فإذا قلت : زيد
ظننت قائم ، فكأنك قلت : زيد في ظني قائم .

وإذا قلت : زيد قائم ظننت ، فكأنك قلت^(٣) : زيد قائم في ظني - بخلاف
باب (أعطيت) لأن معموليها لا^(٤) يستقلان كلامًا لتعذر النسبة بينهما .

وقال : (إذا توسطت أو تأخرت) تنبيها على أنها إذا تقدمت أعملت لقومها
بالتقدم^(٥) ، وأما^(٦) إذا توسطت أو تأخرت ضعفت^(٧) فأجيز^(٨) فيها الوجه
الآخر .

وقد نقل الإلغاء مع تقدمها^(٩) ، وهو ضعيف ، ولا يستدل بمثله قولهم :
علمت إن زيدًا لقائم ، فإن هذا من باب التعليق لا من باب الإلغاء^(١٠) .

(١) الإلغاء هو ترك العمل لفظًا ومعنى اختيارًا لغير مائع ، وينظر ص ٩٠٢ .
(٢) قال الفارسي : ذ... وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء ، وذلك قولك :
زيد ظننت منطلق ، وبكر حسبت شاخص . قال الشاعر :
أيا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
فقولك (في الأراجيز) إذا ألغيت (خلت) في موضع رفع بأنه خير المبتدأ أو مقدم عليه ، ولو
أعملت (خلت) كان في موضع نصب من حيث كان يكون في موضع المفعول الثاني هـ أه .
الإيضاح العضدي ص ١٢٤ - ١٢٦ . وينظر : مسويه ١ / ٦١ . أصول ابن السراج
٢١٩ / ١ . (٣) سقط من ج ، ط ما بين قوله : (فكأنك قلت) السابقة وهذه .
(٤) هكذا في أ ، وفي غيرها : (مفعوليها) . (٥) في أ : (بالتقدم) . (٦) (وأما) في هامش ج .
(٧) في مسويه ١ / ٦١ : ذ... وكلما لودت الإلغاء فلتأخير أقوى ، وكل عربي جيد هـ أه .
(٨) في ب : (فاختير) . (٩) منسوب البصريين أنه لا تلغى هذه الأفعال مع تقدمها ، وما جاء
منها موهما ذلك فهو مؤول . وقد أجاز الكوفيون والأخفش وأبو بكر الزبيدي إلغاء هذه الأفعال
مع تقدمها ، لكن الإعمال عندهم ترجع ، كما أجاز ابن مالك على قبح في التسهيل ص ٧١ -
ولم يصرح به في شرح الكافية الشافية . وينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٠ - شرح
ابن عقيل ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٨ - شرح الأصحوني ٢ / ٢٨ .
(١٠) ينظر : الرضي ٢ / ٢١٨٦ .

وَمِنْهَا : أَلَهَا تَعْلَقُ قَبْلَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالتَّنْفِي وَاللَّامِ بِمِثْلِ : عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُوا ..

ومنها : أنها تعلق ، ومعنى التعليق : أن يمتنع إعمالها لعارض لزوماً^(١) ، بخلاف الإلغاء فإن معناه^(٢) : أنه يجوز ترك إعمالها^(٣) لعارض ، وهو التوسط أو التأخر . فإذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك : علمت أزيد عندك أم عمرو ، عَلِمْتُ ، أي : امتنع إعمالها لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده وإن كان المعنى مراداً ، ومعناه : علمت أحدهما بعينه عندك مبهماً ، لأن المعنى : علمت جواب ذلك ، وجواب ذلك^(٤) إنما يكون بالتعيين^(٥) .

وكذلك : علمت ما زيد قائم ، لأن ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده ، وإن كان المعنى : علمت زيداً ليس بقائم .

وكذلك إذا قلت : علمت لزيد منطلق ، لأن ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها ، وإن كان المعنى : علمت زيداً منطلقاً^(٦) .

ولا يرد على ذلك : علمت إن زيداً قائم - بالكسر - لأنه أمكن إعمالها بجعلها^(٧) المفتوحة فتكون مفعولاً في موضع نصب ، فلا يعدل إلى التعليق مع إمكان الأعمال والتقديم ، كما لا تعليق^(٨) في : علمت زيداً منطلقاً^(٩) ، لإمكان الأعمال مع التقديم .

(١) أي : لفظاً لا معنى . قال الرضي ٢ / ٢٧٩ : ... فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها للفعل نحو : علمت لزيد قائم وبكراً فاضلاً ، على ما قاله ابن الحشاب ، أهـ . وينظر : الرنجبل لابن الحشاب ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وليس فيه ما أثبتته الرضي .

(٢) في أ : (معناها) . (٣) في هامش ج ما بين قوله : (إعمالها) السابقة وهذه .

(٤) (وجواب ذلك) في هامش أ . (٥) في أ : (بالتعيين) ، وفي ج : (بالتعيين) .

(٦) في سيويه ١ / ١٢٠ ، ١٢١ : هـ هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ، لأنه كلام قد عمل بهضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد علمت لعبد الله ثم أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد ، ... ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام ابتداء ... ولو لم تسفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعلمت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت) أهـ . (٧) في ب : (لجعلها) . (٨) في ط : (لا تعلق) .

(٩) في أ : (علمت زيد منطلقاً) ، وفي ج : (علمت زيد منطلق) وكلاهما خطأ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ : عَلِمْتُني مُنْطَلِقًا

وقد اختلف في تقدير : علمت أن زيدا منطلق ، فالأكثر على أنها باسمها وخبرها
سدت مسد المفعولين ، لأن المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا إليه ، وذلك
حاصل^(١) . وقد قال بعضهم^(٢) : بل المفعول الثاني محذوف ، فإذا قلت : علمت
أن زيدا منطلق ، فالتقدير : علمت انطلاقه حاصلًا ، ولكنه حذف للعلم به^(٣) .
قوله : « وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ :
عَلِمْتُني مُنْطَلِقًا » .

أي : علمت نفسي ، وَعَلِمْتُكَ فعلت كذا ، أي : عَلِمْتُ نَفْسَكَ .
ومنه : « لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »^(٤) ، بخلاف غيرها من الأفعال فإنه
إذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن الضمير إلى لفظ (نفس) مضاف إلى ذلك
المضمر كقولك : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتُ نَفْسَكَ^(٥) .

١٥٠ وإنما أبدلوا المفعول بلفظ (النفس) // في غير أفعال القلوب لما تقرر في المعتاد من
أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبًا ، وإنما يتعلق بغيره ، فلو قالوا : ضَرَبْتُني ، وَضَرَبْتُكَ ،
نسبوا إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما ، ولم تقوَ حركة المضمر دافعةً هذا الالتباس
مع قيام هذا الغالب ، فأبدلوا المفعول بلفظ (النفس) إيدانًا بالعدول عن ذلك الغالب .

- (١) في سيبويه ١ / ٤٦١ ، ٤٦٢ : « هذا باب من أبواب (أن) ، تقول : ظننت أنه منطلق ،
ف (ظننت) عاملة ، كأنك قلت : ظننت ذلك ... » أم . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .
(٢) في حاشية ب : الأخفش والزمخشري . وفي أصل ط : الأخفش والكسائي . قال الزمخشري :
« وكذلك : ظنت أنك ذاهب ، على حذف ثاني المفعولين ، والأصل : ظننت ذهابك
- حاصلًا » أم . الفصل ص ٢٩٤ ، وينظر شرح ابن يعيش ٨ / ٦٠ ، ٦١ . وينظر أيضا : منهج
الأخفش الأوسط ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ وفي الجمع ١ / ١٥١ ، ١٥٢ أنه قول الأخفش والمبرد .
وفي المقتضب غير ذلك ، فهو موافق لسيبويه والجمهور في ذلك . للمقتضب ٢ / ٣٣٩ .
(٣) زاد في درج ط : (وهذا رأي الأخفش والكسائي) ولعله من فعل الناسخ .
(٤) هو من قول لعائشة - رضي الله عنها - وهو يتأمله : « لقد رأيتنا مع رسول الله - ﷺ - وما
لنا طعام إلا الأسودان » أم . ينظر : صحيح مسلم ٢٨ ، ٣٠ من كتاب الزهد ومسند ابن حنبل
١ / ١٦٤ ، ١٩ / ٤ ، ٤٢٩ / ٥ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ - شرح الرضي
٢ / ٢٨٥ . شرح العلوي ٢ / ٧٤٥ وقد سقط من أ قوله : (ﷺ) .
(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٥ . شرح ابن يعيش ٧ / ٨٨ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ .

بـخلاف باب (عَلِمْتُ) و (ظَنَنْتُ) فإنه ليس الغالب فيهما^(١) التغيرات ، بل
عِلْمُ الإنسانِ بصفات نفسه وظنه إياها أكثر ، فكان ذلك الغالب الذي غير الأصل
لأجله منتفياً ، فجرت هذه على أصلها في استعمال^(٢) المضمرات في محالها من غير
تغيير لها^(٣) .

وقد جاءت^(٤) (قَعَدْتُ)^(٥) و (عَدِمْتُ)^(٦) مجراة مجرى^(٧) (عَلِمْتُ)^(٨) كقوله^(٩) :
[٤٢] لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضُرَّتَيْنِ عِدْمَتَيْنِ^(١٠) وَعَمَّا آتَايَ مِنْهُمَا مَتْرَحًا^(١١)
وهو على خلاف القياس المقرر وإن كان جارياً على القياس الأصلي^(١٢) .

(١) في ب : (فيها) ، وفي ط : (فيه) . (٢) في ج ، ط : (واستعمال) .
(٣) هذا معنى قول سيويه ١ / ٣٨٥ : ... ولكنه قد يجوز ما قيل هاهنا في : حسبت وظننت
وحسب وازرى ورحمت ورايت ... ودبت فقلت . حسبتني ، وازرى ، ووجدتني حسبتني .
وكذا ... تكون حال علامات المضمرة المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا
كان الفاعل غير المنصوب . وما ثبت علامات المضمرة المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال
الفس ها هنا لو قلت : تظن نفسك فاعلة ، أو أظن نفسي تفعل ... هـ .
(٤) في ج : (جاء) .
(٥) في أ ، ب : (فقدتني وعلمتني) .
(٦) (مجرى) في هامش أ .
(٧) (٧) في أ : (عدمتني) وهو سهو من الناسخ .
(٨) هو جران العود - واسمه المستورد ، وقيل : عامر - وجران العود لقبه . ديوانه ص ٤٠ .
(٩) في ب ، ج ، ط : (فقدتني) . (١٠) ثبت العجز في هامش ب ، ج .
=٤٢ والشاهد في معاني الفراء ٢ / ١٠٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٣٩ - الفصل ص ٢٦٢ - شرح
ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، ٨٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ - شرح التسهيل ١ ورقة ٨٠ -
شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٩٥ - التذيل والتكميل ٣ ورق ٨٢ - الأزهار الصافية
٢ / ٧٤٦ . والشاهد فيه قوله : (عدمتني) باتحاد المضمرة المتصلين .
قال الفراء ١ / ٣٣٤ : ... والعرب يقولون : عدمتني ووجدتني ووقفتني ، وليس بوجه
الكلام هـ أم . وقال أيضا ٢ / ١٠٦ : ... وربما اضطر الشاعر قال : عدمتني وفقدتني ، فهو جائز
وإن كان قليلا قال الشاعر - وهو جران العود - ... هـ أم . ومثال (فقدتني قول الشاعر -
وهو قيس بن ذريح - :

ندمت على ما فات مني فقدتني كما يندم المعبون حين يبيع
ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٨٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٤٦ .

وَلِيَعْنِيهَا مَعْنَى آخَرَ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ، فَـ (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى : اتَّهَمْتُ ،
وَ (عَلِمْتُ) بِمَعْنَى : عَرَفْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ ، وَ (وَجَدْتُ)
بِمَعْنَى : أَصَبْتُ .

قوله : « وَلِيَعْنِيهَا مَعْنَى آخَرَ ... إِلَى آخَرِهِ » (١) .

قد تقرر أن تعدى الأفعال إنما كان باعتبار معانيها ، فعلم أن هذه الأفعال إنما
تعدت إلى مفعولين (٢) باعتبار أن معناها يقتضي منسوبا ومنسوبا إليه ، فإذا
استعمل (٣) بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقا واحدا وجب أن تكون بما
يتعدى إلى واحد .

فـ (ظَنَنْتُ) إذا استعملت (٤) بمعنى : اتَّهَمْتُ ، لا تقتضي إلا متعلقا واحدا ،
فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد (٥) .

و (عَلِمْتُ الشَّيْءَ) بمعنى : عَرَفْتُهُ فِي نَفْسِهِ ، كَذَلِكَ (٦) .

و (رَأَيْتُهُ) بمعنى : أَبْصَرْتُهُ بِعَيْنِي (٧) ، كَذَلِكَ (٨) .

و (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ) بمعنى : أَصَبْتُهَا ، كَذَلِكَ (٩) .

* * *

(١) في المفصل ص ٢٦٦ : « ولما - ما خلا (حسب) و (علت) و (زعمت) - معان آخر لا يتجاوز
عليها مفعولا واحدا ، وذلك قولك : ظننته ، من (الظنة) وهي التهمة ، ومنه قوله عز وجل : (وما
هو على الغيب بظنين) . و (علمته) بمعنى : عرفته ، و (رأيته) بمعنى : أبصرته ، و (وجدت
الضالة) : إذا أصبتها وكذلك : (أريت الشيء) بمعنى : أبصرته أو عرفته ومنه قوله عز وعلا : ﴿ وأرنا
مناسكنا ﴾ ... هـ أه . . .

(٢) في أ : (مفعولان) وهو تحريف . (٣) في ط : (استعملت) . (٤) في ب : (استعمل) .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ١٨ ، ١٩ - المقتضب ٣ / ١٨٩ - إيضاح الفارسي ص ١٣٧ .

(٦) في سيويه ١ / ١٨ : « ... وقد تكون (علت) بمنزلة (عرفت) لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك

قوله تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين اتخذوا منك في السبت ﴾ ... هـ أه . وينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ .

(٧) (بعيني) زيادة من ج .

(٨) ينظر : سيويه ١ / ١٨ - أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ - إيضاح الفارسي ص ١٣٣ .

(٩) في سيويه ١ / ١٨ : « فإن قلت : رأيت ، فأردت رؤيته العين ، أو وجدت ، فأردت وجدان الضالقة ، فهو

بمنزلة (ضربت) ... هـ أه . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ - شرح الواقية للمصنف ٢ / ٥٥٤ .

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ، وهي : كَانَ ، وَصَرَ ،
وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَعَادَ ، وَأَضَى ، وَغَدَا ، وَزَاخَ ،
وَمَازَالَ ، وَمَاتَرَخَ ، وَمَاتَفَيْءَ ، وَمَاتَفَكَ ، وَمَادَامَ ، وَلَيْسَ

قوله^(١) : « الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة .. » .
لأنها كلها^(٢) اشتركت في أن وضعها على أن تنسب إلى الفاعل باعتبار صفة
له فلذلك لم يكن بُدَّ من الخبر ، وإلا خولف مقتضى وضعها^(٣) .
ولم يذكر سيويه هنا إلا (كَانَ) و (صَارَ) و (مَادَامَ) و (لَيْسَ) ، ثم
قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر^(٤) » ، يعني مما وضع
لتقرير الفاعل على صفة .

(١) سقط من ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) (على) في هامش أ . (٣) سقط من أ : (كلها) .

(٤) ألقى المصنف والزحخشري والجزولي والشلوبيني وابن عصفور ب (صار) ستة أفعال لموافقها لها في معناها ،
وهي : عاد ، وأض ، وغدا ، وراح ، وقعد ، وجاء .

وألقى ابن مالك : أض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، وحر ، واستحال ، وتحول ، وارتد ، وجاء ، وقعد .
وأنكر إلحاق (غدا) و (راح) قال : « وأما (غدا) و (راح) فإنهما ملحقان عند بعضهم بها أيضا ،
إلا أني لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا ، أم - كما أنه ألقى بالأفعال
المنفية كل من : مادي ، ومارم . ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - التسهيل من ٥٣ ،
٥٤ - الفصل من ٢٦٣ - المقدمة الجزولية مع التوطئة للشلوبيني من ١٩٣ ، ١٩٤ - المقرب
١ / ٩٢ - الإرتشاف ١ / ٤٣٣ .

(٥) مكثا قال الزحخشري في مفصله من ٢٦٣ .

قال سيويه ١ / ٢١ : « هنا باب الفعل الذي يعنى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول
فيه شيء واحد ، ... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ... » أم - غير أن سيويه قد ذكر أفعالا أخرى غير هذه الأربعة ، فهي
الموضع نفسه ذكر (أصبح) و (أمسى) ، وذلك قوله : « وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة
(كان) ومرة بمنزلة (استيقظوا) و (ناموا) ... » أم - وذكرها أيضا في ١ / ٣٩٤ بقوله :
« ... وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى ، وبذلك على أن (أصبح) و (أمسى) كذلك أنك تقول :
أصبح أباك ، وأمسى أخاك ... » أم - كما أن سيويه قد ذكر أيضا (مازال) و (ماتَرَخَ) في ٢ / ٢٧٣ .
فلا وجه لقول الزحخشري . والمصنف .

وَقَدْ جَاءَ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ

قوله : « وَقَدْ جَاءَ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » .

يعني : وقد استعملت (١) (جاء) - في هذا المعنى - بمعنى (صار) (٢) لأن المعنى إثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوباً (٣) .

فإن جعلت (ما) نافية وجب أن يكون ذلك الشيء (٤) تقدم ذكره ، فيكون المعنى : نفي أن يكون ذلك على (٥) قدر حاجة المخاطب كما لو كان محتاجاً إلى غراره فطلب منه لذلك كَيْلَ صَبْرَةٍ ، فقال : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بمعنى : لم تحصل هذا (٦) القدر المحتاج إليه (٧) .

وإن جعلت (ما) استفامية كان في (جاءت) ضمير يعود عليها ، وصح تأنيته للإخبار عنه بـ (الحاجة) كقولهم : « مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ » (٨) ، فيكون المعنى : إنه احتاج من شيء إلى مقدار مخصوص لم يتبين مقداره فسأله عن تحقيقه باعتبار مقداره ، فكأنه قال : أي شيء حصل باعتبار حاجتك (٩) .

قوله : « وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ » .

الضمير في (قَعَدَتْ) للشفرة لأنهم يقولون : أُرْهَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ (١٠) ، أي : صارت .

(١) في ب ، ج : (استعمل) .

(٢) سقط من ج : (بمعنى صار) .

(٣) في سيويه ١ / ٢٤ : ... ومثل قولهم : (من كان أهلك) قول العرب : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ... هـ . وهو في : الفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ - المقرب ١ / ٩٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٥٤ - اللسان (جاء) .

(٤) في ب : (لشيء) .

(٥) سقط من ط : (على) .

(٦) في ب ، ج : (لم تحصل منه على القدر) .

(٧) في سيويه ١ / ٢٥ : ... وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ، فرقع هـ .

(٨) هذا معنى قول سيويه ١ / ٢٤ : ... ولكم أدخل للتأنيث على (ما) حيث كانت (الحاجة) كما قال بعض العرب : من كانت أمك ، حيث أوقع (من) على مؤنث ... هـ .

(٩) قال للرضي : هـ وأول من قال ذلك الخوارزمي ، قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما - حين جاء إليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه هـ . شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ .

(١٠) ينظر : معاني القراء ٢ / ٢٧٤ - الأمالي للشجرية ١ / ١٥ - الفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - الكافي ١ / ٢٩٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٣ - المقرب ١ / ٩٣ - اللسان (قعد) .

لَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ، فَتَرْفَعُ الْأَوَّلُ وَتَنْصِبُ الثَّانِي
مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا . وَ (كَانَ) تُكُونُ نَائِقِصَةً لِثَبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ مُتَمَطِّطًا .

قوله : « تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ... » .

تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في أنها تحصل للفاعل على حسب معنى ذلك // الفاعل من إثبات لَوْ نفي أو صيرورة ، أو باعتبار زمان مخصوص على ما سيأتي . ١٥١

ترفع الأول ويسمى اسمها ، وتنصب^(١) الثاني ويسمى خبرها .

ثم شرع في تبيين^(٢) معانيها^(٣) باعتبار استعمالها فيما بُوِّبَ له وفي غيره - إن كان له - فقال^(٤) : « فَ (كَانَ) تُكُونُ نَائِقِصَةً ... » .

تقدم^(٥) ما الباب له ، ثم بين معناها وهو : ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ، ثم الماضي بعد ذلك على ضربين ، أحدهما : أن يقصد النوام كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيحًا بَصِيرًا ﴾^(٦) . والثاني : أن يقصد الانقطاع كقول الفقير : كان لي مال .

قوله : « وَتُكُونُ بِمَعْنَى (صَارَ) »^(٧) . وَتُكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ .

وهذه التي فيها ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث ، فلا يكون خبرها إلا جملة^(٨) ، ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ ، فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسما برأسه تقريرا على المبتدئ .

(١) في ج : (ترفع ... وتنصب) ، وفي ط : (ترفع ... وتنصب) .

(٢) في ج : (ثم شرع يبين) . (٣) هذه العبارة في هامش أ . (٤) (فقال) في هامش أ .

(٥) في أ : (وقدم) . (٦) من الآية ١٣٤ / النساء . قال الرضي ٢ / ٢٩٣ : « إن الاستمرار

مستفاد من قرينة كون الله سمحا بصيرا ، لا من لفظ (كان) ... » أ هـ .

(٧) مثل المصنف له في شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ بنحو قول الشاعر :

بجهاه قفر وللمطى كأنها قفا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ثم قال : « ... أي : صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى : صارت ... » أ هـ . شرح الوافية

٢ / ٥٠٦ ، وينظر : المفصل ص ٢٦٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٢ - التوطئة ص ١٨٧ .

(٨) مثل سيويه لهذا القسم بنحو قول الشاعر :

إذا مت كان الناس صنفاً شامتاً وآخر من بالذي كنت أصنع

ومثل له المصنف في شرح الوافية بنحو : كان زيد قائم قال : « أي كان الحديث زيد قائم » أ هـ . ينظر :

سيويه ١ / ٣٦ - شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ - المفصل ص ٢٦٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

وَتَكُونُ تَامَّةٌ بِمَعْنَى : تَبَيَّنَتْ ، وَزَائِدَةٌ . وَ (صَارَ) لِلِانْتِقَالِ

قوله : « وَتَكُونُ تَامَّةٌ ... » .

أي : يسكت على مرفوعها^(١) ، وهذه ليست من هذا الباب لأن مدلولها معنًى^(٢) ينسب إلى فاعلها من غير تقييد ، كأنه قال : تَبَيَّنَتْ ، أَوْ وَجَدَ^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾^(٤) .

وسميت تامة لاستغنائها^(٥) عن الخبر ، كما سميت أفعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها إلى الخبر . وتكون زائدة ، وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي في الجملة كقولهم : « لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ »^(٦) وشبهه .

وقد قيل : إن قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾^(٧) يتوجه على الخمسة^(٨) .

و (صَارَ) بمعنى الانتقال : أي : انتقال الفاعل إلى تلك الصفة ، وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق كقولك : صار الطين خزفا ، وقد يكون باعتبار العوارض كقولك : صار زيد غنيا ، وقد يكون باعتبار المكان كقولك : صار زيد إلى عمرو^(٩) .

(١) في سيويه ١ / ٢١ : « ... وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله ، أي : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر ، وقد دام فلان ، أي : ثبت ... » أهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٩٥ - أصول ابن السراج ١ / ١٠٥ .

(٢) في أ : (معين) .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٥٦٠ : « حضر ووجد » .
(٤) من الآية ٢٨٠ / البقرة . قال الفراء : « وما يرفع من التكرات قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ وفي قراءة عبد الله وأبي : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ ، فهما جائزان ، إذا نصب أضمرت في (كان) اسما أهـ - معاني الفراء ١ / ١٨٦ . وفي الكشاف ١ / ٤٠١ : « وقرأ عثمان رضي الله عنه : ﴿ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ على : وإن كان الغريم ذَا عُسْرَةٍ أهـ - الكشاف ١ / ٤٠١ وينظر : سيويه ٢ / ٢٤٨ - البيان ١ / ١٨١ . (٥) في أ : (للاستغناء بها) .

(٦) جزء من قول مأثور قاله قيس بن غالب البديري ، وهو بنهامة : « ولدت فاطمة بنت القرشب الكاملة من بني عيس لم يوجد كان مثلهم » . ينظر : المقتضب ٤ / ١١٦ - شرح ابن يعيش ١٠٠٧ - التوطئة ص ١٨٨ - المفصل ص ٢٦٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

(٧) من الآية ٢٧ / ق . وما ذكره المصنف هو قول الزمخشري في مفصله ص ٢٦٥ - إلا أنه عددها أربعة فقط لذكره القسم الخامس وهو ما كانت فيه بمعنى (صار) بعد ذلك . ولم يذكر المصنف عددها في شرح الوافية بل قال : « وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ يتوجه على ما ذكر من معانيها أهـ . شرح الوافية ٢ / ٥٦١ . (٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٤ .

وَ (أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) وَ (أَضْحَى) لِإِقْتِرَانِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا . وَتَكُونُ
ثَامَّةً . وَبِمَعْنَى : صَارَ

قوله (١) : « وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى » (٢) لِإِقْتِرَانِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا .
يعني (٣) أنها تدخل لتفيد أن هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الأوقات الخاصة
التي هي (٤) : الصباح والمساء والضحي (٥) .
قوله : « وَتَكُونُ ثَامَّةً » .

بمعنى : دخل في الصباح والمساء والضحي (٦) ، فلا تحتاج إلى منصوب نحو :
أصبحنا ، وأمسينا ، وأضحينا (٧) ، أي : دخلنا في هذه الأوقات (٨) .
قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) . وقد تقدم (٩) .

- (١) سقط من أ ، ج : (قوله) .
(٢) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .
(٣) في أ : (بمعنى) .
(٤) في ج ، ط : (خاصة) .
(٥) في الفصل ص ٢٢٦ : « ... وأمصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان ، أحدها : أن يقرن مضمون
الجملة بالأوقات الخاصة التي هي : الصباح والمساء والضحي ، على طريقة (كان) ، أ هـ -
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٥٦١ / ٢ - شرح ابن يعيش ١٠٣ / ٧ - شرح الرضوي
٢٩٤ / ٢ .
(٦) في ب ، ط : (الصباح والضحي والمساء) .
(٧) في سيوه ٢١ / ١ : « ... وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان) ، ومرة بمنزلة :
استيقظوا ، وتاموا » أ هـ . وينظر : الفصل ص ٢٦٦ - التوطئة ص ١٩١ - شرح الكافية الشافية ١١٢ / ١ .
(٨) في الفصل ص ٢٦٦ : « والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كـ (أظهر) و (أعم)
وهي في هذه الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :
ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها » أ هـ
ومثل أبو علي الشلويني لهذا القسم بقوله : « ... كقولك للقوم : أصبحتم لم تاملوا ، وأمسيتم
لم تعملوا ... » أ هـ . التوطئة ص ١٩١ .
(٩) لم يتقدم الكلام على أي من الثلاثة في مجيئها بمعنى (صار) . ولعل المصنف يقصد أنها مثل
(كان) في هذا المعنى . ومثال (أصبح) قول الربيع بن ضبع الفزاري :
أصبحت لا أهل السلام ولا أملك رأس البعير إن نصرا
ومثال (أضحى) قول عدي بن زيد العبادي :
ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهر حالا بعد حال

وَ (ظَلَّ) وَ (بَاتَ) لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا . وَبِمَعْنَى (صَارَ) .
وَ (مَازَالَ) وَ (مَا فَتِيءَ) وَ (مَا أَنْفَكَ) وَ (مَا بَرِحَ) لِاسْتِمْرَارِ لِفَاعِلِهَا مَدَّ قَبْلَهُ ..

قوله^(١) : « وَظَلَّ وَبَاتَ لِإِقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا » .

كما تقدم في : « أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى^(٢) . وَ (ظَلَّ) بِاعْتِبَارِ النَّهَارِ ،
وَ (بَاتَ) بِاعْتِبَارِ اللَّيْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ظَلَّ زَيْدٌ سَائِرًا ، أَي : ثَبِتَ لَهُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ
نَهَارِهِ ، وَ : بَاتَ زَيْدٌ سَائِرًا ، أَي : ثَبِتَ لَهُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ لَيْلِهِ^(٣) .

قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) » وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٤) .

قوله^(٥) : « وَمَازَالَ وَمَا فَتِيءَ وَمَا أَنْفَكَ^(٦) وَمَا بَرِحَ لِاسْتِمْرَارِ تَحْيَرِهَا
لِفَاعِلِهَا^(٧) مَدَّ قَبْلَهُ » .

يعني أن معناها أن هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلاً
له في المعتاد ، لأنه لا^(٨) يفهم من قول القائل : مازال زيد أميراً ، أنه كان كذلك
في أول وجوده^(٩) .

= ومثال (أمسى) قول الشاعر :

وكتبت به أكنى فأصبحت كلما كنيته به فاضت دموعي على بحري

ينظر : التوطئة ص ١٩٠ ، ١٩١ - شرح ابن عبيد ٧ / ١٠٤ ، ١٠٥ . وقال الرضي ٢ / ٢٩٥ :
« ... وحكى الأخصى زيادة (أصبح) و (أمسى) بعد (ما) الصحيح كـ (كان) في لفظين وهما :
ما أصبح أبديها ، وما أمسى أدفأها . وردت أبو عمرو ... » له .

وينظر : منجج الأخصى الأوسط ص ٢٥٢ - شرح ابن عبيد ٧ / ٢٥١ ، ١٥٢ .

(١) سقط من ب : (قوله) . (٢) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .

(٣) ينظر : الفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٥ .

(٤) لم يتقدم الكلام على مجيئهما بمعنى (صار) .

ومثال (ظل) في هذا للمعنى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَشُرٌ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ سَوْدًا ﴾ ٥٨ / النحل .
وقد مثل المصنف بهذه الآية في شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - وكذا في الفصل ص ٢٦٧ وقال الرضي
٢ / ٢٩٥ : « ... وأما مجيء (بات) بمعنى (صار) فبه نظر . قال الأنلسي جاز في الحديث (بات)
بمعنى (صار) وهو : (أبى باتت يده) ، قال لأن النوم قد يكون بالنهار ، قال : ويحتمل أن يقال إنها
خرجت في هذا الخبر مخرج الغائب لأن غالب النوم بالليل » له .

(٥) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٦) في ط : (وما انفك وما فتىء) .

(٧) في أ ، ب ، ج : (لفاعله) . (٨) (لأنه لا) في هامش أ .

(٩) ينظر : الفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - شرح ابن عبيد ٧ / ١٠٩ .

قوله : « وَيَلْزِمُهَا النَّفْيُ »^(١) .

فيقال : مازال زيد أميراً ، وكذلك باقياً : لأن معناها نفي ، فلو استعملت من غير النفي^(٢) لانتقض المعنى ، فلما دخل النفي على النفي^(٣) صار المعنى الإثبات ، وكان^(٤) النفي على النفي مقصوداً في إفادته^(٥) الإثبات وأنه ما انتفي ، لأنه إذا ثبت ولم ينتفِ استمر ، وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فإنه لا يلزم منه الاستمرار .

وقد حُطِّيءَ ذو الرمة^(٦) في قوله :

[٤٣] حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ // إِلَّا مَنَاحَةٌ عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٧) ٥٢

إذ لا يقال : كان زيد إلا عالماً ، فهذه أجدر .

(١) قال في شرح الوافية ٥٦٣/٢ : ... وللخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإثبات « أه . وينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح ابن يعيش ١٠٦/٧ - شرح الرضي ٢٩٥/٢ .
 (٢) في ب : (من غير نفي) .
 (٣) (على النفي) في هامش ج .
 (٤) في ط : (فكان) .
 (٥) في ب : (إفادة ، وفي ج : (إفادتها) .
 (٦) هذه عبارة الرمخشري في مفصله ص ٢٦٧ . (٧) العجز سقط من ب ، وهو في هامش أ ، ج .
 ٤٣ = البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ٤٢٨ / ١ - معاني الفراء ٢٨١ / ٣ - المختص ٣٢٩ / ١ - الإفصاح للفارقي ص ٢١٩ - الأمل الشجرية ١٢٤ / ٢ - المفصل ص ٢٦٧ - شرح ابن يعيش ١٠٩ / ٧ - شرح الرضي ٢٩٦ / ٢ - المنني ٧٣ / ١ - شرح العلوي ٧٦٩ / ٢ - الأشعولي ٢٤٦ / ١ - خزائن الأدب ٤٩ / ٤ - ديوان ذي الرمة ص ٢٣٦ ، ٢٥٧ - والشاهد في البيت قوله : (ما تنفك إلا مناخة) حيث أدخلت (إلا) على غير (ما تنفك) . وقد تحطت النحاة ذا الرمة في هذا . ويقال إن أول من ذكر خطأ ذي الرمة أبو عمرو بن العلاء ورواه عنه الأصمعي ، قال : سمعت أبا عمرو يقول : أخطأ ذو الرمة في قوله : حجاجيح ... البيت ، في إدخاله (إلا) بعد قوله : (ما تنفك) . وكان إسحق الموصلي ينشد البيت : حجاجيح ما تنفك آلا مناخة ... و (الآل) : الشخص ، وعلى هذه الرواية يكون (آلا) خيراً (ما تنفك) و (مناخة) صفة ، وأنت الصفة لأن (الشخص) مما يذكر ويؤنث . وقال ابن عصفور : إن ذا الرمة لما عجب عليه قوله : ما تنفك إلا مناخة ... فطن له فقال : إنما قلت : آلا . حاشية ابن يعيش بتصرف ١٠٧ / ٧ - الخزائن ٥٠ / ٤ هذا .. وقد ذكر النحاة في تخریج هذا البيت ثلاثة أوجه ، ذكر =

وأجيب^(١) بأنه لم يخبر إلا بقوله (على الخسف) ، فيكون المعنى : أنها مستمرة على الخسف - وهو أسوأ الأحوال - في كل حال إلا في حال كونها مناخة ، فيكون مثل قولك : لا يزال^(٢) زيد شجاعا إلا ماشيا ، فعلى هذا تكون الإناخة بمعنى : إبراك الإبل - من قولهم : (نخ) عند قصدهم^(٣) إناخته - و (على الخسف) يتعلق بمحذوف لأنه الخبر ، ويكون نصب (مناخة) على أنه حال لا خبر ، والاستثناء مفرغ كما تقول : جئت^(٤) إلا راكبا .

ويضعف من جهة أن عامله ظرف متأخر عنه فيكون مثل : زيد قائما في الدار ، وهو ضعيف^(٥) .

= المصنف لها وهو : أن (ما تنفك) ناقصة وخبرها (على الخسف) و (مناخة) حال .
والثاني : أن (ما تنفك) تامة - أي ما تفارق وطنها - و (مناخة) حال ، و (على الخسف) متعلق بـ (مناخة) ، جعل الخسف كالأرض التي تناخ عليها ، كقول الشاعر - وسيأتي - :
وخيل قد دلفت لها بخيل نحية بينهم ضرب وجمع
والثالث : أن (إلا) زائدة ، قاله المازني والأصمعي ، ونقله الفارسي في القصريات وقال به ابن جني ، وابن مالك . قال ابن جني : هـ ... أيضا تأولوا قول ذي الرمة :
حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا
أي : ما تنفك مناخة ، و (إلا) زائدة هـ أم . المختصب ١ / ٣٢٩ . وينظر : شرح ابن عيش ٧ / ١٠٧ - المقني ١ / ١٠٧ - التسهيل ص ٥٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١٨ - خزنة الأدب ٤ / ٥٠ .

(حراجيج) : جمع (حرجوج) وهي الناقة الضامرة . و (الخسف) : الجوع وهي أن تبيت على غير علف . ويروي صدر الشاهد : فلتخص ما تنفك ... معاني القراء ٣ / ٢٨١ .
(١) هذا هو الوجه الأول من الأوجه الثلاثة التي خرج عليها الشاهد .
(٢) في ب : (ما يزال) .
(٣) في ب ، ج : (قصد) .
(٤) في غير ط : (ما جئت) ، وما أثبت أوجه لأن الاستثناء قد يكن مفرغا في الموجب على ما ذهب إليه المصنف في باب الاستثناء ص ٥٤٨ وكلام الرضي فيما يأتي يدل عليه .
(٥) ذكر الرضي هذا الوجه وزاد عليه وجهين آخرين بقوله : هـ ... وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه ، أحدهما ، أن المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا . والثاني : أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، ولم يجزه سيويه خلافاً للأعنفش . =

على القول المردود يكون^(١) (على الحسب) متعلقاً^(٢) بـ (مناخة) ، إما على معنى أن إناختها على الحسب عوض^(٣) من إناختها على الأرض^(٤) ، كقوله^(٥) :

[٤٤] وَغَيْبِلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِغَيْبِلٍ^(٦) نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٧)

وإما على معنى الإلزام والإهانة والإذلال ، كما تقول^(٨) : أنته على كذا ، أي^(٩) : ألزمته إياه .

= والثالث : أن المشى إذن يكون مقوماً في الاستثناء المفرغ على عامه ، ولا يجوز ذلك عند البصريين ، أم . شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ .

(١) في أ : (وعلى الرد يكون) .

(٢) في أ : (متعلق) بالرفع وهو خطأ .

(٣) في أ : (عوضاً) بالنصب ولا وجه له .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ . والمصادر السابقة في هامش الشاهد رقم (٤٢) .

(٥) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي . كذا في سيبويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ .

٤٤ = البيت من الوافر وهو في : سيبويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ - المقتضب ٢ / ١٨ ، ٤١٣ -

معاني الزجاج ٢ / ١٣١ - نواتر أبي زيد ص ١٥٠ - شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٤٦ -

الرماني النحوي ص ٣٨٠ ، ٣٨٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ -

خزانة الأدب ٤ / ٥٤ - شرح العلوي للكافية ٢ / ٧٧٠ - التصريح ١ / ٣٥٣ . وذكر ابن

الشجري في أماليه ١ / ١٩ صدر الشاهد مع عجر آخر ونسب لعترة العيسى وهو :

وغيبيل قد دلفت لها بغييل عليها الأسد تنصر امتصارا

والشاهد فيه قوله : (تحية بينهم ضرب) حيث جعل (الضرب) بدلا من التحية وهذا يقوى

ما ذهب إليه المصنف من جعل (الحسب) - في الشاهد السابق - كالأرض التي بناخ عليها .

قال سيبويه ١ / ٣٦٥ : ... جعلوا (الضرب) تحيتهم ، أم . . .

(دلفت) : دنوت . و (الدليف) : المشى الرويد . الليان (دلف) .

(٦) لم يثبت هذا الصدر في ج ، ط : وأثبت في هامش ب .

(٧) في ج : (وجميع) وهو تحريف . (٨) (تقول) في هامش أ .

(٩) سقط من ب : (أنته على كذا ، أي-) .

وَ (مَا دَامَ) تَرْقِيبُ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ تُبْرِتُ خَيْرَهَا لِفَاعِلِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اِخْتِاجُ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ، وَ (لَيْسَ) لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، وَقِيلَ : مُطْلَقًا . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا

قوله : « وَمَا دَامَ تَرْقِيبُ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ تُبْرِتُ خَيْرَهَا لِفَاعِلِهَا » .
 فإذا قلت : أكرمك ما دمت قائما ، فمعناه : ذكر توقيت الإكرام بشيوت الخير لهذا الفاعل .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ اِخْتِاجُ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ » .
 والظرف فضله فلا بد معه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظا أو تقديرا كغيره من الفضلات^(١) .

قوله^(٢) : « وَلَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، وَقِيلَ مُطْلَقًا » .
 فإذا قلت : ليس زيد عالما ، فمعناه : حصول هذه الصفة منفية عن هذا الفاعل . ثم اختلف : هل يقتضي^(٣) وضعها نفي الحال خاصة أو للإطلاق ؟ .
 وأكثرهم على أنها لنفي الحال^(٤) .

ثم شرع يذكر أحكام هذه الأخبار باعتبار التقديم والتأخير فقال :
 « وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى إِسْمَائِهَا » .
 ولا إشكال في ذلك ، إذ ليس به إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل^(٥) .

(١) في المفصل ص ٢٦٨ : « و (ما دام) توقيت للفعل في قولك : اجلس مادمت جالسا ، كأنك قلت : اجلس دوام جلوسك ، نحو قولهم : آتيتك عشق النجم ، ومقدم الحجاج ولذلك كان مفتقرا إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه » أه . وينظر : شرح الرواية ٢ / ٥٦٤ - شرح ابن عبيد ١١١/٧ - شرح الرضي ٢/٢٩٦ . (٢) سقط من ب : (قوله) . (٣) في ب : (مقتضى) .
 (٤) هذا مذهب جمهور النحويين . ينظر : المفصل ص ٢٦٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ وقال الرضي ٢ / ٢٩٦ : « قال سيويه وتبعه ابن السراج : ليس للنفي مطلقا ، تقول : ليس خلق الله مثله - في الماضي - وقال تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ في المستقبل » أه . وينظر : قول سيويه في ١ / ٧٣ - وابن السراج في أصوله ١ / ٩٣ ، ٩٤ ونسب ابن عبيد القول السابق إلى المراد وابن عسويه . شرح ابن عبيد ٧ / ١١٢ وينظر : قول المراد في المقتضب ٤ / ٨٧ .
 (٥) (إلا) في هامش ب . (٦) ينظر : شرح ملكانية الثانية ١ / ١٠٨ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٨ - شرح ابن عسويه ١ / ٢٧٤-٤٢٧٤ . التوضيح ١ / ٢٤٢ .

وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَان) إِلَى (رَاخ) .
 وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ (مَا دَامَ) .

وأما تقديم الأخبار عليها أنفسها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

قوله : « قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَان) إِلَى (رَاخ) » .

يعني^(١) بالترتيب المتقدم^(٢) ، لأنها أفعال صريحة ولا مانع ، فجاز تقديم المنصوب عليها غيرها من المنصوبات .

قوله : « وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ وَهُوَ مَا فِي (٣) أَوَّلِهِ (مَا) ... لِي آخِرِهِ » .

وما في أوله (ما)^(٤) قد تكون^(٥) نافية مثل : (مَا بَرِحَ) ، فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه ، وقد تكون مصدرية وهي (مَا دَامَ) خاصة ، فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول^(٦) .

وخالف ابن كيسان^(٧) في غير (مَا دَامَ) مما أوله (ما) ، فلا تكون إلا

= هذا .. وقد منع ابن درستويه توسط خير (ليس) . وهو مردود بنحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجوهَكُمْ ﴾ بنصب (البر) في قراءة حمزة وحفص . ومنع ابن معط أيضا توسط خير (مادام) ، قال في فصوله ص ١٨١ : « وأما (مادام) فلا يجوز تقديم غيرها عليها ولا على اسمها » . وقال في ألفيته :

ولا يجوز أن تقدم الخير على اسم (دام) وجزاز في الآخر
 وهو مردود أيضا بقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بأدكار الموت والمهرم

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٩ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٥٦ - التوضيح ١ / ٢٤٢ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٤ - الارتشاف ١ / ٤٤٤ .

(١) (يعني) في هامش أ . (٢) ينظر ص ٩٠٦ .

(٣) سقط من ج ، ط : (في) . (٤) (وما في أوله ما) في هامش أ .

(٥) زاد في أ : (قد تكون ما) . (٦) في ط : (على المخطوف) وهو سهو .

(٧) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي النحوي ، أخذ عن المررد ونعلب وكان قيما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . و (كيسان) لقب أبيه كذلك . من مؤلفاته : المهذب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة تسع وتسعين ومائتين ، في خلافة أبي الفضل جعفر المقتدر بالله تعالى بن المعتضد =

وَقَسَمَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ (لَيْسَ) .

أنه لما اعترج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كأنه بمعنى (ثبت) ، فلا نفي محقق يلزم تقديم ما في حيزه عليه^(١) .

وأما (مَا دَامَ) فلم يخالف^(٢) فيه لتحقق معنى^(٣) المصدرية .

قوله : « وَقَسَمَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ (لَيْسَ) » .

فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم^(٤) . ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم^(٥) والصحيح الأول لما ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٦) وإذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضا .

* * *

= وينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ ، ٨١ - طبقات النحويين ص ١٧٠ -

نزهة الألباء ص ٢٣٥ - بنية الوعاة ١ / ١٨ - ابن كيسان النحوي ص ١٢ ، ١٣ .

(١) قال الرضي ٢ / ٢٩٧ إن هذا من ذهب الكوفيين غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان وينظر :

الإنصاف مسألة (١٧) ١ / ١٥٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ١١٣ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٥ -

شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ - شرح التسهيل للمرازي

١ / ٣٥٨ - فصول ابن معط ص ١٨١ - التوطئة ص ١٩٨ - الارتشاف ١ / ٤٣٥ - ابن

كيسان النحوي ص ١٨١ - ١٨٣ .

(٢) في ج : (فلا يخالف) . (٣) سقط من ب ، ج : (معنى) .

(٤) نسبة الرضي إلى أكثر النحاة . وقال السيوطي في الهمع ١ / ١١٧ : « ... وقدماء البصريين -

ونسبه ابن جنبي إلى الجمهور - وأجازته ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، على

الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هـ .

(٥) نسبة الرضي إلى الكوفيين والمبرد . وقال السيوطي إنه من ذهب الكوفيين والمبرد والزجاج وابن

السراج والمفارسي وابن أخيه والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك . وينظر في هذه المسألة :

الإنصاف مسألة (١٨) ١ / ١٦٠ - المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٤٠٦ - أصول ابن السراج

١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - الإيضاح للفارسي وفيه جواز التقديم ص ١٠١ - المفصل ص ٢٦٩ -

التوطئة ص ١٩٧ - المقرب ١ / ٩٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٦ - شرح الرضي

٢ / ٢٩٧ - الهمع ١ / ١١٧ . المسائل المشككة للفارسي ص ١٤٨ - الخصائص ٢ / ٤٠٠ .

(٦) من الآية ٨ / هود . وينظر : البيان ٢ / ٦٩٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مَا وَضِعَ لِذَنُوبِ الْخَيْرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أُخِذَ فِيهِ

قوله (١) : « أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مَا وَضِعَ لِذَنُوبِ الْخَيْرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أُخِذَ فِيهِ » (٢) .
هذه الأفعال في التحقيق من أخوات (كان) ، وذلك أنها (٣) لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربة مخصوصة .

وإنما يُؤَبَّ لها لالتزامهم في // خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً لغرض :
وقد جاء قوله (٤) :

[٤٥] فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ (٥) وَمَا كِدْتُ آثِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصْفِرُ (٦)
ف : (وما كدت آثبا) (٧) على الأصل .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
(٢) قال الرضي ٢ / ٣٠١ : « وقول المصنف : (لدنو الخير رجاء أو أخذ فيه) فيه خبط ، لأن نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلاً لدنو رجاء الخير أو لدنو قولك : يعجني طيب زيد علما ، أي : طيب علم زيد ، فيكون المعنى : لدنو في المعنى كما في حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه ، وليس (عسى) لدنو رجاء خيره ، بل لرجاء دنو الخير على ما ذهب إليه . وكذا (طفق) وأخواته ليست لدنو الأخذ في الخير ، بل هي للأخذ فيه ، ولفظ الجزولي - أي : إن (عسى) لمقاربة الفعل في الرجاء - أوضح وأصح فيما قصده من المعنى ... » أم . وينظر المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٠٠ .
(٣) في ب ، ط : (لأنها) .

(٤) هو تأبط شرا . والبيت آخر أبيات من كلمة له اختارها أبو تمام في حماسه ، وأولها قوله :
إذا المرء لم يعطل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مندبر

٤٥ = البيت من الطويل وهو في : الخصائص ١ / ٢٩١ - الإنصاف ٢ / ٥٥٤ - الفصل ص ٢٤٥ ، ٢٧٠ .
شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٨٢ - شرح لمن عجز ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ - التوطئة ص ٣٠٣ -
التوضيح ١ / ٢٥٩ - شرح ابن عثيم ١ / ٢٧٨ - شواهد المعنى ٢ / ١٦٥ - الألفية ١ / ٢٥٩ -
التصريح ١ / ٢٠٣ - الخزانة ٣ / ٣٥٨ ، ٥٤٠ - لمع ١ / ١٣٠ - الدرر ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ -
الأزهار الصافية ٢ / ٧٨٣ . والشاهد فيه أوضحه المصنف . وقد أنكر بعض النحويين هذه الرواية ،
وزعموا أن الرواية الصحيحة هي « ... وما كنت آثبا - وعليها فلا شاهد في البيت . و (فهم) أبو قبيلة ،
وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان .

(٥) لم يثبت هنا في ب ، ج .

(٦) لم يثبت العجز في ب ، ج ، ط .

(٧) لم يثبت هنا في ب ، ج ، ط .

فالأول (عسى) ، وهو غير متصرف ، تقول : عسى زيد أن يخرج ،
وعسى أن يخرج زيدا ، وقد تحذف (أن)

فالأول - يعني الموضوع للرجاء - (عسى)^(١) ، وهو غير متصرف لتضمنه
معنى الإنشاء ، فأشبهه الحرف من حيث إن معاني الإنشاء أصلها أن تكون بالحروف ،
واستعمالها على ضربين ، أحدهما : أن تقول : عسى زيد أن يخرج ، فتذكر لها مرفوعا
ومنصوبا ، ويشترط في منصوبها أن يكون (أن) مع الفعل .

وإنما التزموا فيها (أن) مع الفعل تقريراً لمعناها في الترجي ، لأنه لا يكون إلا
في المستقبل ، فقصدوا أن يعبروا عنه بما يظايقه .

والثاني : أن تقول : عسى أن يخرج زيد ، فتجعل ما كان منصوبا في^(٢)
موضع رفع ، وتستغني عن المنصوب^(٣) كما استغوا - في قولهم : علمت أن زيدا
قائم - عن الخبر من حيث اشتمل على المقصود من منسوب ومنسوب إليه .

ومن قال - في (علمت) - إن الخبر محذوف^(٤) ، فلا يبعد أن يقول مثله
هائنا . وأما إذا وقع الفاعل مضمرا فقد تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرات^(٥) .
قوله : « وَقَدْ تُحَدَّفُ (أن) » .

تشبيهاً له بـ (كَادَ) لمشابهتها لها في باب^(٦) المقاربة^(٧) كما شبهت (كَادَ)^(٨)
بها في جواز إدخال (أن) .

(١) قال الرضي ٢ / ٣٠٦ : ... والذي أرى أن (عسى) ليس من أصل المقاربة ، إذ هو طمع في حق
غيره تعالى ، وإنما يكون الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم ببنو ما لا يوثق بحصوله ، ولا
يجوز أن يقال إن معناه : رجاء دنو الخير ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف .. هـ . وينظر :
شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ - المقدمة الجزولية من التوطئة ص ٣٠٠ .

(٢) (في) في هامش أ .

(٣) في ب ، ج : (المرفوع) وما أثبتته لوجه والمعنى أنها تامة فلا تحتاج إلى منصوب .

(٤) هو قول الكسائي والأخفش وتبعهما الترمذسي . وقد تقدم ص ٩٠٣ مع الهامش رقم (٢) .

(٥) يقصد في نحو : عسيت ، وعسيت ، إلى آخرها وينظر ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٦) في ب : (لمشابهتهما في باب المقاربة) .

(٧) ينظر : سيوه ١ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ - الفصل ص ٢٧٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ .

(٨) سقط من ط : (كَادَ) . ومن الأول قول هدية بن الحشرم :

عسى الكرب الذي أسيت فيه يكون وراءه فرج قريب =

وَالثَّانِي (كَادَ) ، قَوْلُ : كَادَ زَيْدٌ نَجِيهٌ . وَقَدْ دَخَلَ (أَنْ) . وَأِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ لِلْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : يَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلْإِثْبَاتِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ ، لَمَسْكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

قوله : « وَالثَّانِي (كَادَ) ... إلى آخره » .

يعني الثاني من الثلاثة الأول ، وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول ، تقول كَحِرْزَهَا أَلْ يَحُو قَتْلَ خَالٍ تَفْرِيزًا لَمَّا يَفْتَضِيهِ مَعْنَاهَا مِنْ مَعَارِثِهِ الْحَصُولِ (١) (٢) .

قوله : « وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ... » .

اختلف الناس في (كَادَ) إذا دخل عليها النفي :

فقال قوم : يكون معناها الإثبات ماضيًا كان أو مستقبلاً .

وقال قوم : يكون معناها في الماضي الإثبات وفي المستقبل كالأفعال .

وقال قوم : هو كالأفعال (٣) . وهو الصحيح ، والذي يدل عليه علمنا بأن كل فعل

لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما ضاع له (٤) ، فإذا دخل عليه النفي كان نافيًا لذلك المعنى عمن نسب إليه ، وهذا معلوم من لغتهم ، فوجب أن يندرج (كَادَ) في هذا الأمر (٥) العام للمعلوم من لغتهم .

وشبهة من قال إنها للإثبات - أما في الماضي - فقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٦) . وقد ذبحوا .

- ومن الثاني قول رؤية :

ربيع عناه الدهر طولًا فاعني قد كان من طول الليل أن يصبحا

وينظر : سيويه ١ / ٤٧٨ - المقتضب ٣ / ٧٥ - جل الزجاجي ص ٢١٠ - الفصل ص ٢٧٠ -

شرح ابن عيش ٧ / ١٣٦ - المقرب ١ / ٩٨ - التوطئة ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ شرح الرضي ٢ / ٣٠٤ .

(١) (من الغروب) زيادة من ط . (٢) في ج : (والترم) .

(٣) ينظر في هذا الخلاف : المقتضب ٢ / ٧٥ - مجالس نعلب ١٧٠ - شرح ابن عيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ -

شرح الرضي ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ - شرح التسهيل للمراي

١ / ٤١٢ - لياب الإعراب ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ - تعليق الفرائد للمدمامي ١ / ١٠٥٦ .

(٤) سقط من ب : (له) . (٥) في ب : (هنا في الأمر) .

(٦) من الآية ٧١ / البقرة . وينظر : الكشاف ١ / ٢٨٨ - وزاد في ب ، ط : (فذبحوها) .

وَيَقُولُ ذِي الرُّمَّةِ :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

وأما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله :

[٤٦] إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ^(١) الْمُحِبِّينَ^(٢) لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

ولولا أنهم فهموا أن المعنى الإثبات - فيؤدي إلى أن المعنى : أن رسيس الهوى

يرح ، أي يزول بعد طول مدة^(٣) - لم يكن لتخطئتهم إياه معنى .

٤٦ البيت من قصيدة لذي الرمة غيلان بن عفة مطلعها :

ينظر ديوانه ص ١٠٧ - ١٢٨ .

والبيت في : دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ - الكشاف ٢٩ / ٣ - المفصل ص ٢٧١ شرح

الوافية للمصنف ٥٧٠ / ٢ - شرح ابن يعين ١٢٥ / ٧ - شرح الكافية الشافية ١٣٩ / ١ -

لباب الإعراب ص ٥٢٣ - شرح التسهيل للمراي ٤١٢ / ١ - تعليق الفرائد ١٠٥٦ / ١ -

شرح الرضي ٣٠٦ / ٢ - البيان ٩٧٤ / ٢ - الصني ٣٧٨ / ٣ الاضوي ٢٦٨ / ١ - الخزانة

٤ / ٧٤ - الدرر ١١٠ / ١ اللسان (رسن) - شرح العلوي ٧٨٥ / ٢ - الفوائد الضيائية

٢ / ٧٠١ . وفي دلائل الاعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ : ... وروي عن عنبسة أنه قال : قدم

ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية ... قال : فلما انتهى إلى هذا البيت

ناداه عبد الله بن شيرمة : يا غيلان ، أواه قد يرح . قال : فشتق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر

ثم قال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

قال : فلما انصرف حدثت أبي ، فقال : أخطأ شيرمة حين أنكر على ذي الرمة ، وأخطأ ذي

الرمة حين غير شعره لقول ابن شيرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض

إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ وإنما هو يرها ولم يكد ... أه .

وسبذكر المصنف وجه الكلام فيه وفي الآية السابقة في الصفحة القادمة .

وبروي صدر الشاهد : إذا غير الهجر أمالي المرتضي ٣٣٢ / ١ .

(رسيس الهوى) : مه وأوله .

(مية) : معشوقة الشاعر ، وتنظر قصته معها في مجالس ثعلب ٣١ / ١ - ٣٤ .

(١) في ج : (الهجر) . (٢) لم يثبت في ط قوله : (إذا غير النأي) .

(٣) سقط من أ : ج : (مدة) .

وليس ما احتجوا به بشيء ، أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) فعلي
 معنى : أنهم ما قاربوا أن يفعلوا^(٢) قبل الذبح ، والذي يقرره ما سبق من تعنتهم في قوله
 تعالى^(٣) : ﴿ أَتُخِذُوا هُزُؤًا ﴾^(٤) وقولهم : ﴿ اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ ﴾^(٥) ،
 ﴿ اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْثُهَا ﴾^(٦) ﴿ اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾^(٧) .
 وهذا التعنت دأب ما لا يفعل ولا يقارب أن يفعل^(٨) ، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي
 نفي مقاربتهم الفعل قبله ، فإنه^(٩) قد يلتجئ من ذلك دأبه إلى الفعل ، ولولا ما
 دل^(١٠) على الذبح من قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَخَّحُوا ﴾ - وشبهه - لم يفهم من نفس الفعل
 إلا نفي المقاربة ، ثم لا ينكر^(١١) أن العرف - في مثل ذلك - جرى على^(١٢) نحو ذلك
 في المعنى ، فإذا قيل^(١٣) : ما كاد زيد يسافر ، فمعناه : سافر بعد أن لم يقارب ذلك ،
 وهو^(١٤) الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات .

وأما قول ذي الرمة^(١٥) : ... لَمْ يَكْذُرْ مَيْسُ الْهُوَى .. // فلا ينبغي أن يحمل على
 الغلط ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَعْشَاهُ تَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ
 مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾^(١٦) .

ولو حمل هذا على معنى : أنه يراها ، لفسد المعنى ، ويكون مثل قولك : ظلمة
 عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها ، وهذا ظاهر الفساد ، فوجب

- (١) من الآية ٧١ / البقرة ، وقد تقدم ذكرها في ص ٩٢٠ .
 (٢) في أ : (أن يفعلون) وهو خطأ واضح .
 (٣) سقط (تعالى) من ب ، وفي ج : (قولهم) .
 (٤) من الآية ٦٧ / البقرة .
 (٥) من الآية ٦٨ / البقرة . ولم تثبت هذه الآية في ط .
 (٦) من الآية ٦٩ / البقرة . وهي في هامش أ ، ولم تثبت في ط .
 (٧) من الآية ٧٠ / البقرة . ولم تثبت في أ ، وهي في هامش ب .
 (٨) في أ : (ولا يقارب الفعل) .
 (٩) في ج : (لأنه) .
 (١٠) (ولولا ما) في هامش أ .
 (١١) في ب ، ط : (ينكرون) .
 (١٢) في ج : (قلت) .
 (١٣) في ج : (وهذا) .
 (١٤) في ج : (وأما قول الشاعر) .
 (١٥) من الآية ٤٠ / التور . وقال المبرد : ... فأما قول الله عز وجل : (إذا أخرج يده لم يكذب يراها ، فمعناه
 والله أعلم : لم يرها ولم يكذب ، أي : لم يلدن من رأيتها ، أه . المقتضب ٣ / ٧٥ .
 وقال ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ : قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية ، فمنهم من نظر =

حمله على نفي المقاربة ، أي : إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها ، وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤية ، لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية أبعد^(١) .

وأما قول ذي الرمة فلا ينبغي أن يخطأ ، بل يحمل^(٢) على هذا المعنى ، فيكون قصده : أنه إذا غير الحجر المحين لم يقارب حبي التغيير^(٣) ، وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير ، لأنه إذا انتفي مقاربة التغيير كان التغيير أبعد^(٤) .

ومن خطأه من الشعراء^(٥) فمذهبه مذهب من استدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٦) . في أنها للإثبات ، والدليل على الجميع ناهض .

وأما من فرق بين الماضي والمستقبل فلما رآه من قُربِه^(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ وَيُعَلِّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا ﴾ .

وقد أورد عليهم أن قول تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا ﴾ بمعنى : ما كان ، فيلزم^(٨) أن يكون للإثبات ، وفيه فساد المعنى المتقدم ، ولا يلزمهم ذلك لأنه في سياق الشرط ، وما في سياق الشرط^(٩) معناه الاستقبال وإن كان قبله بمعنى الماضي^(١٠) ، فبطل إيراد ذلك عليهم ، فتبين أنه داخل فيما فصلوه من الاستقبال^(١١) .

= إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها (قارب) فصار التقدير : لم يقارب رأيتها ، وهو اختيار الزمخشري ... ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكده ، وهو ضعيف لأن (لم يكده) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله : (ولم يكده) فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان . ومنهم من لقال : إن (يكده) زائدة ، والمراد : لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين . والذي أراه أن المعنى : أنه يراها بعد اجتهاد وبأس من رؤيتها ... أ .

وينظر : الكشف ٣ / ٦٩ - معاني القراء ٢ / ٢٥٥ - البيان ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ .

(١) هذا قول الزمخشري . وينظر قول ابن عيش السابق . وشرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧١ .

(٢) زاد في ب ، ج : (بل يحمل قول ذي الرمة) . (٣) في ب ، ج : (التغيير) وكذا فيما يأتي .

(٤) بهذا قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ .

(٥) هو ابن شبرمة . كما ذكر عبد القاهر . (٦) لم تثبت الآية الكريمة في ب ، ج .

(٧) في أ : (من قومه) . (٨) في ب : (فيلزمهم) ، وفي ط : (فيلزمكم) .

(٩) (وما في سياق الشرط) في هـ من ب .

(١٠) (في أم) في (الملحق بالمستقبل) .

وَالثَّالِثُ (طَفِقَ) وَ (جَعَلَ) وَ (كَرَبَ) وَ (أَخَذَ) - وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ)
- وَ (أَوْشَكَ) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

قوله : « وَالثَّالِثُ : طَفِقَ وَجَعَلَ^(١) وَكَرَبَ^(٢) وَأَخَذَ » .

يعني : الثالث^(٣) مما هو لدنو الخبر على سبيل الأخذ ، ألا ترى أنك إذا قلت
جعل زيد يقول ، فمعناه : أخذ في القول .

قوله : « وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) » .

يعني في الاستعمال بالفعال المضارع من غير (أن)^(٤) .
قوله : « وَأَوْشَكَ^(٥) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) » .

يعني في الاستعمال ، فتستعملها على المذهبين في (عَسَى) في إثبات المنصوب
وحذفه ، فتقول : أوشك زيد أن يجيء ، وأوشك أن يجيء زيد . وكاستعمال
(كَادَ) فتقول : أوشك زيد يجيء^(٦) .

* * *

(١) ق ب : (جعل وطفق) .

(٢) سقط من ج : (كرب) .

(٣) أما الأول فهو ما وضع لدنو الخبر رجاء وهو (عسى) . وينظر ص ٩١٩ . وأما الثاني فهو
ما وضع لدنو الخبر حصولاً وهو (كاد) . وينظر ص ٩٢٠ .

(٤) ثبتت هذه العبارة والتي قبلها في هامش ب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (وقوله في أوشك ...) .

(٦) سقط من أ ما بين قوله : (أوشك زيد أن يجيء) إلى آخر الكلام .

مثال استعمالها مثل (كاد) قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فر من منته في بعض غراته يوافقها

وينظر : سيويه ١ / ١٤٩ - شرح ابن عيش ١٢٦٧ - التوطئة ص ٣٠٠ - المقرب ١ / ٩٨ .

ديوان أمية ص ٤٢ .

فِعْلُ التَّعْجِبِ

فِعْلُ التَّعْجِبِ مَا وَضِعَ لِإِنشَاءِ التَّعْجِبِ ، وَهُوَ صِيغَتَانِ : (مَا أَفْعَلَهُ) و (مَا أَفْعَلُ بِهِ) ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ مِثْلُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَأَحْسِنَ بَرِيدًا . وَلَا يَتَيَّنَانِ إِلَّا مِمَّا يُنْبِي مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بِمِثْلِ : مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ ، وَأَشَدُّ اسْتِخْرَاجِهِ

قوله (١) : « فِعْلُ التَّعْجِبِ مَا وَضِعَ لِإِنشَاءِ التَّعْجِبِ » .

فمثل قولك : تعجبت ، وعجبت ليس من أفعال التعجب لأنها ليست للإِنشاء (٢) ، وإنما فعل التعجب الذي يُؤَبِّ (٣) له ما وضع لإنشاء التعجب .

قوله : « وَهُمَا صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلُ بِهِ » .

نحو : ما أحسنه ، وأحسن به .

قوله : « وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ » .

يعنى أنه (٤) لا يكون منها مضارع ولا أمر ولا نهي ، وإنما لم تتصرف لأنها لما تضمنت معنى الإِنشاء أشبهت الحروف (٥) ، فامتعت من التصرف كـ (عسى) (٦) .

قوله : « وَلَا يَتَيَّنَانِ ... إِلَى آخِرِهِ » .

وقد تقدم شروط ذلك بعللها (٧) ، فلا معنى لإعادتها ، كأنهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب أجروه فيما جرى فيه أفعال التفضيل لاتفاقهما في المبالغة .

قوله : « وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمُتَمَتِّعِ بِمِثْلِهِ » .

أي بمثل (٨) ما يتوصل (٩) به إلى التفضيل فقالوا : ما أشد استخراجه ، وأشدُّ باستخراجه ، كما قالوا : زيد أشد استخراجا ، وكذلك ما أشبهه .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٥٧٥ / ٢ - شرح الرضي ٣٠٧ / ٢ . (٣) في ج ، ط : (يوب) .

(٤) في ط : (أنها) . (٥) في ب ، ط : (الحرف) .

(٦) تقدمت علة منعها من التصرف ص ٩١٩ . وزاد الرضي في هذه العلة بقوله : ... وأيضاً كل لفظ منها صار علماً لمعنى من المعاني وإن كان جملة ، فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام ، فلهذا لم يتصرف في (نعم) و (بس) وفي الأمثال ه أم . شرح الرضي ٣٠٧ / ٢ .

(٧) ينظر ما تقدم ذكره في باب أفعال التفضيل ص ٨٤٨ .

(٨) (أي بمثل) زيادة يقتضيا السياق . (٩) في ج : (ما توصل) .

وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ أَوْ فَصْلٍ ، وَأَجَازَ الْمَازِي الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ ..

قوله : « وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا ... إِلَى آخِرِهِ »^(١) .
 فلا يقال : زيدا ما أحسن ، ولا : ما زيدا أحسن ، ولا : يزيد أحسن^(٢) .
 وقد أجاز المازي الفصل بالظرف^(٣) في قوله : ما أحسن بالرجل أن يصدق^(٤) .
 وإنما لم يتصرف فيهما لما تضمنته من معنى الإنشاء الذي له صدر الكلام .
 وأما الفصل فمن راعاه بالمنع^(٥) رأى أنها كالأمثال التي لا تغير^(٦) ، وأجراها
 على طريقة واحدة^(٧) ومن // جوزه فلأن الظروف متسع فيها في غير هذا الموضع ،
 فكذلك هاهنا^(٨) .

١٥٥

(١) سقط من ط : (إلى آخره) .

(٢) في سيويه ١ / ٣٧ : ه ... ولا يجوز لك أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ، ولا تزيل شيئا
 عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا هـ أه . وينظر :
 المقتضب ٣ / ١٩٠ - المفصل ص ٢٧٢ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٥ .

(٣) في ج ، ط : (بالظروف) .

(٤) نسب المصنف هذا القول - في شرح الوافية ٢ / ٥٧٥ - إلى الجرمي ، وكذا الزمخشري في مفصله
 ص ٢٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٤١٦ ونسبه الرضي
 ٢ / ٣٠٩ إلى الفراء والجرمي وأبو علي والمازني . (٥) سقط من ج : (بالمنع) .

(٦) نسب كل من ابن يعيش وابن مالك والرضي القول بالمنع إلى الأخفش والمبرد ، وحقيقة الأمر
 أن للمبرد في هذه المسألة قولين ، أحدهما المنع وهو قوله في المقتضب ٤ / ١٧٨ : ه ... ولو
 قلت : ما أحسن عنك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله ، لم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن
 اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ، لأن الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار
 حكمه كحكم الأسماء هـ أه .

والقول الآخر الجواز وهو قوله في المقتضب أيضا ٤ / ١٨٧ : ه ... وتقول : ما أحسن إنسانا
 قام إليه زيد ، وما أقيح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع وليس التعجب منه ، وإنما
 التعجب من قولك (أن يفعل كذا) كنحو : ما أقيح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقيح
 شتم الناس بمن فعله من الرجال هـ أه . وينظر تعليق الأستاذ عضية في الهامش رقم (١)
 ٤ / ١٧٨ .

(٨) لم تثبت هذه العبارة في ج ، ط : وثبتت في هامش ب بهذه الصيغة : (ومن راعاها بالجواز
 فلما تقدم من أنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها) .

وَ (مَا) مُبْتَدَأُ نَكْرَةً عِنْدَ سَيِّوِيهِ وَمَا بَعْدَهَا الْخَيْرُ ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ
وَالْخَيْرُ مَحذُوفٌ

وأما الإعراب فصيغة (ما أفعله) : (ما) مبتدأ نكرة عند سيويهِ^(١) ، كأن
أصله : شيء أحسن زيدا ، كما تقول : أمر أقعده ، عن الخروج ، بمعنى : ما أقعده
عن الخروج^(٢) إلا أمر . وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبراً
لها^(٣) .

ومذهب الأخفش أن أصلها أن تكون موصولة ، والجملة بعدها صلة لها ، وخبر
المبتدأ محذوف^(٤) ، كأن أصله : الذي أحسن زيدا شيء ، فحذف الخبر .
وهي عند بعضهم^(٥) استفهامية مبتدأ ، وما بعدها^(٦) الخبر ، كأن أصله : أي
شيء أحسن زيدا ؟ .

وهذه التقديرات كلها باعتبار الأصل لا على أنها الآن بهذا المعنى ، وإنما معناها
الإنشاء كما تقول في (بعث) : فعل ماض وفاعل ، يعني في الأصل - إذا كنت مريداً
به معنى الإنشاء - فكذلك هذا .

(١) في سيويهِ ٤٧ / ١ : هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ،
وذلك قولك : ما أحسن عيد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عيد الله ، ودخله
معنى التعجب ، وهذا ثميل ولم يتكلم به .. ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب :
إني مما أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها اسماً ... هـ .
هذا .. وقد ذكر الرضي أن الأخفش ذهب إلى ما قال به سيويه فقال : هـ ... مبتدأ مع كونه
نكرة عند سيويهِ والأخفش في أحد قوليه هـ . شرح الرضي ٣٠٩ / ٢ .

(٢) سقط من ج ، ط : (عن الخروج) . (٣) في ج : (خير) بالرفع ، وما أثبتته أوجه على الحالية .

(٤) هذا هو القول الثاني للأخفش في المسألة ، والأول وافق به سيويه والخليل - كما تقدم - وهذا
القول هو المشهور عنه ووافق عليه جماعة من الكوفيين - كما ذكر ابن يعيش - وقد حكى ابن
درستويه عن الأخفش قولين آخرين في المسألة ، أولهما : أنها موصولة وما بعدها الخبر ، والصلة
محذوفة . والثاني : أنها موصولة وما بعدها الخبر والصفة محذوفة . قال ابن يعيش معلقاً على ما
حكاه ابن درستويه : هـ ... وهذا قريب من مذهب الجماعة هـ . ينظر : شرح ابن يعيش
/ ١٤٩ . منبج الأخفش الأوسط ص ٢٩٠ - ٢٩٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك
/ ٤١٠ / ٢ - شرح الرضي / ٤١٠ / ٢ - المنبج / ٢٩٧ / ١ - شرح الألفية للمرادي / ٥٧ / ٣ ،
٥٨ . (٥) هذا مذهب القراء وابن درستويه .

ينظر : شرح ابن يعيش / ١٤٩ / ٧ - شرح الرضي / ٣١٠ / ٢ . (٦) في ج ، ط : (ما بعده) .

و (به) فاعِلٌ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فَلَا ضَمِيرَ فِي (أَفْعَلٌ)

ومذهب سيويه أظهر من وجه ، وهو أنه لا تقدير فيه^(١) ولم ينقل^(٢) من إنشاء إلى إنشاء^(٣) ، بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزم منه حذف الخبر^(٤) ، ومذهب غيره فإنه يلزم^(٥) النقل من إنشاء إلى إنشاء^(٦) آخر^(٧) . وهو بعيد .
ومذهب الأخفش أوجه من حيث إن استعمال (ما) الموصولة ثابت^(٨) ، واستعمال (ما) بمعنى (شيء) مبتدأ^(٩) لم يثبت ، وهذا بعينه موجود في الوجه الآخر لأن استعمال (ما) الاستفهامية كثير ، ولكنه يضعف^(١٠) من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب كما تقدم .

وأما (أحمين يزيد) فأصله : أحسن زيد - عند سيويه^(١١) - وفي شلوزان : أحدهما : استعمال الأمر بمعنى الماضي .
والآخر : زيادة الباء في الفاعل ولا ضمير عنده في (أَفْعَلٌ) لأن (يزيد) عنده هو الفاعل .

- (١) أي : على المشهور من مذهبي الأخفش وهو أنها موصولة والجملة صلة والخبر محذوف .
(٢) في ج : (ولا ينقل) .
(٣) أي : على ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من نقل (ما) الاستفهامية إلى التعجب .
(٤) علل ابن يعيش لضعف قول الأخفش بثلاثة أمور ، أولها : أنه لا يسوغ حذف الخبر إلا بدليل ، وهذا لا دليل عليه . وثانيها : أنهم يقلرون المحذوف بـ (شيء) والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة ، وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن (الحسن) ونحوه إنما يكون بشيء أوجه ، فقد أضمر ما هو معلوم . وثالثها : أن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول ، فقيه نقض لما اعتمده في باب التعجب من الإبهام . شرح ابن يعيش بتصرف ٧ / ١٤٩ . وينظر شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .
(٥) في هامش ج من قوله : (يلزم) الأولى إلى هذه .
(٦) أي من الاستفهام إلى التعجب ، وهو مذهب الفراء وابن درستويه كما تقدم .
(٧) سقط من ج ، ط : (آخر) . (٨) في ط : (ثابتة) .
(٩) في ج : (مبتدأ) . (١٠) في ج : (ضعيف) .
(١١) نسبه المصنف أيضا في شرح الوافية ٢ / ٥٧٧ إلى سيويه ، وتبعه الرضي ٢ / ٣١٠ ونسبه ابن يعيش ١٤٨٧ إلى سيويه والجماعة . ونسبه المرادي في شرح الألفية ٣ / ٥٨ إلى جمهور البصريين . ونسبه الزنجاني في الكافي ٣ / ١٤٧٠ إلى الجمهور . ولكنني لم أجد نصا لسيويه في هذه المسألة يؤيد ما نسب إليه .

وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةً ، فِيهِ ضَمِيرٌ .

وذهب الأخفش وغيره إلى أن (أَفْعِلْ) - في الأصل - أمر لكل أحد بأن يجعل (زيدا) كريما أو حسنا أو ما أشبهه ، ففي (أَفْعِلْ) ضمير للفاعل لا بد منه ، إلا أنه جرى مستترا للواحد والاثنين والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل فاعتصر لذلك^(١) .

والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة - مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) - كأن أصل (أكرم يزيد) : أكرم زيدا ، ثم زيدت الباء فقيل : أكرم يزيد .

وقيل : الباء للتعدية^(٣) ، كأن (أكرم) مثل^(٤) قولهم : أكرم زيد ، أي : ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها في (أغد البعير) إذا صار^(٥) ذا غدة ، ثم جيء^(٦) بالباء ليصير^(٧) متعديا ، فيصير ما كان فاعلا مفعولا ، ويتحمل^(٨) الفعل ضمير الفاعل لذلك .

* * *

(١) لم ينسب المصنف هذا القول في شرح الوافية إلى الأخفش أو غيره ، ولم أجد من نص على أنه للأخفش . هذا .. وفي المفصل معنى ما ذكره المصنف هنا ، والذي ذكره في شرح الوافية : قال الزجاجي : هـ .. وأما (أكرم يزيد) فقيل أصله : أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، كأغد البعير ، أي : صار ذا غدة ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ... وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندني أن أسهل منه مأخذا أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما ، أي : بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصيره ذا كرم ، والباء للتعدية ، هنا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يخر عن لفظ الواحد هـ أهـ . المفصل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ - وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٧ . وقال ابن يعيش معلقا على ما ذكره الزجاجي : هـ ... وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذا وعزاء إلى نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحق الزجاج هـ أهـ . شرح ابن يعيش ٧ / ١٤٨ . وذكر الرضي أنه قول القراء وتبعه الزجاجي وابن خروف . شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .

- (٢) من الآية : ١٩٥ / البقرة . وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ - الكشاف ١ / ٣٤٣ .
 (٣) نسيه الرضي إلى الزجاج ٢ / ٣١٠ .
 (٤) في ب : (من قولهم) ، وفي ج : (من مثل قولهم) .
 (٥) في ج : (أي صار) .
 (٦) في أ : (جاء) .
 (٧) في ب : (ليصيره) .
 (٨) في ب : (فيتحمل) .

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالنَّمِّ

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالنَّمِّ مَا وَضِعَ لِإِنشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ ، فِيمَنْهَا (نَعَمَ) وَ (بَيْسَ) ، وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا ، أَوْ مُضَمَّرًا مُعَيَّرًا بِكِرَّةٍ مُتَضَوِّبَةٍ أَوْ بِ (مَا) مِثْلُ : ﴿ فِيمَنْهَا هِيَ ﴾

قوله (1) : « أفعال المدح والنم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم » .

أفعال المدح والنم التي (2) يبوب لها ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، وليس مثل قولك : مدحته ، و ذمته ولا شرف ولا كرم ولا حمتى ولا لؤم من هذا الباب لأنها للإخبار لا للإنشاء .

قوله (3) : « فِيمَنْهَا (نَعَمَ) وَ (بَيْسَ) وَشَرْطُهُمَا (4) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .. إِلَى آخِرِهِ » . وإنما قطلوا ذلك لم فيه من معنى (5) الإبهام أولاً ، فيقع في النفس منه موقعا (6) ليس لما وقع مفسراً من أول الأمر ، ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً (7) كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً .

ليس التعريف في فاعله بتعريف واحد معهود ، وإنما هو لتعريف المعهود (8) في الذهن ، وذلك مبهم ، ومن ثم توهم كثير من النحويين (9) أنه للعموم .

وليس الأمر على ذلك . إذ لا يفسر العموم بالواحد . ولا يشي ولا يجمع ، // ولما فسر هنا بالواحد وثني وجمع دل على أنه ليس للعموم .
والمضاف إلى المعرف باللام كذلك .

(1) سقط من ب ، ج : (قوله) .

(2) سقط من أ ، ج : (قوله) .

(3) سقط من أ : (معنى) .

(4) سقط من ج ، ط : (ثانياً) .

(5) سقط من ب ، ج : (للمعهود) .

(6) نسب الرضي هذا القول إلى أبي علي الفارسي وأتباعه . قال : « واعلم أن اللام في نحو : (نعم الرجل زيد) ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه ، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغرافية صحة إضافة (كل) إليه ... أم . . . وفي الإيضاح للفارسي : « ... فأما الرواجع إلى المبتدأ فإن (الرجل) لما كان شامعاً ينظم الجنس ويجمعه كان (عبد الله) داخلًا تحته ، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه ... أم . هذا .. وقد قال ابن جنى بمثل ما قال به الفارسي . ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٨٥ واللمع لابن جنى ص ٢٢١ - شرح الرضي ٢ / ٣١٢ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٣٠ ، ١٣١ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٥ ، ٨٦ . هامش المقتضب رقم (٢) ٢ / ١٤٠ .

والمضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك ، لأنهم لما جوزوه^(١) لواحد في الذهن من الجنس جوزوه لمملوح في الذهن ، فأضروه لذلك ثم فسروه إما باسم جنس لما قصدوا إضمار واحده^(٢) ، وإما بـ (ما) بمعنى (شيئاً)^(٣) وهو راجع إلى ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِعَمَّا هِيَ ﴾^(٤) .

ونحو قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٥) يجوز أن يكون الفاعل مضمرًا مميّزًا بـ (ما) ، والمخصوص إما محذوف في مثل قوله^(٦) : ﴿ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ على معنى ذلك ، وإما مذكور مثل قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُرُوا ﴾^(٧) .

ويجوز أن تكون (ما) فيه^(٨) بمعنى (الذي) ويكون المخصوص بالذم (أن يكفروا)^(٩) على الوجهين ، وجاز أن تقع فاعلة لما فيها من معنى^(١٠) الإبهام كالمعرف بالوجهين^(١١) .

(١) في أ : (جوزوه) .

(٢) (واحده) في هامش ب .

(٣) في ب ، ط : (شيء) .

(٤) من الآية ٢٧١ / البقرة ، وقد تقدم الحديث عنها في ص ٧٣٤ مع هامش (٣) .

(٥) من الآية ٩٠ / البقرة . وهي في سيوه ٤٧٦ / ١ .

قال الأنباري في البيان ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ : (ما) هنا على وجهين ، أحدهما أن تكون نكرة موصوفة على التمييز بمعنى (شيء) ، والتقدير : بس الشيء شيئاً ، فحذف (الشيء) المرفوع وجعل (شيئاً) تفسيرا له ، و (اشترؤا به أنفسهم) صفة .

والثاني : أن تكون (ما) بمعنى (الذي) في موضع رفع ، و (اشترؤا به) صلته ، وتقديره : بس الذي اشترؤا به أنفسهم ، و (أن يكفروا) في تقدير المصغر ، وهو المقصود بالذم ، وهو في موضع رفع لوجهين ... أهـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٥٦ ، ٥٧ - معاني الزجاج

١ / ١٤٧ - الكشاف ١ / ٢٩٦ . (٦) من الآية ١٠٢ / البقرة .

(٧) سقط من ط ما بين قوله تعالى : (أنفسهم) في الآية السابقة وهذه .

(٨) سقط من أ : (أن يكفروا) . وهي الآية التي سبقت في هامش (٥) .

(٩) (فيه) في هامش ج . (١٠) سقط من ج ، ط : (أن يكفروا) .

(١١) سقط من ج ، ط : (معنى) . (١٢) ينظر شرح الرضوي ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

وَبَعْدَ ذَلِكَ الْمَخْصُوصِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ مَا قَبْلَهُ خَبْرُهُ

وأما المخصوص بالمدح والذم ففي إعرابه وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ ما قبله خبره ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل^(١) ،
واستغنى عن العائد إلى المبتدأ لما ذكر^(٢) ظاهراً كقوله^(٣) :

[٤٧] لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ^(٤)

في معنى^(٥) : يسبقه شيء .

وهذا خير من قول من قال : إنما استغنى عن العائد لما في الفاعل من معنى
العموم^(٦) . لما تقدم من^(٧) أن جعله للعموم غلط ، إذ لم يقصد المتكلم مدح^(٨)
الجنس ، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور ، فجعله للعموم غلط ، ثم
غير بالتقديم والتأخير ليحصل الإبهام والتفسير المتقدم^(٩) ذكرهما .

(١) في المقتضب ٢ / ١٤٠ : ... والوجه الآخر : أن تكون أردت بـ (زيد) التقديم فأخبرته ،
وكان موضعه أن تقول : زيد نعم الرجل هـ أهـ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ٨٥ - الفصل
ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٠ .

(٢) في ب : (بما ذكر) .

(٣) هو سواد بن عدي - كما ذكر سيويه ١ / ٣٠ - قال الأعمش : وقيل لأمية بن أبي الصلت :
وقال ابن السيرافي في شرح شواهد الكتاب ١ / ٨٧ : ... والقصيدة تروى لعدي بن زيد ،
وتروى لسواد بن زيد بن عدي بن زيد هـ أهـ .

٤٧ = البيت من الخفيف ، وهو في سيويه ١ / ٣٠ - معاني الزجاج ١ / ٤٦٦ - الخصائص
٣ / ٥٣ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٠ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٤٣ - البيان للأنباري
١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، ٤٤ / ٢ ، ١٠٧ - المعنى ٢ / ٥٠٠ - الأزهار الصافية
٢ / ٨٢٢ - الخزانة ١ / ١٨٣ .

والشاهد فيه قوله : (يسبق الموت) حيث أعاد الظاهر مكان المضمرة ، قال الأعمش ١ / ٣٠ :
هـ وفيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة لأنه يستغنى بعضها عن بعض كالبيت ، فلا يكاد
يجوز إلا في ضرورة هـ أهـ . .

(٤) في ج ، ط : (الفقم) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ط : (هي في معنى) .

(٦) هذا قول الفارسي ومن تبعه ، وقد تقدم في ص ٩٣٠ . وينظر ما أثبتته في الهامش رقم (٩) من
الصفحة نفسها . مع ما ذكره الأستاذ عزيمة في هامش المقتضب ٢ / ١٤٠ .

(٧) سقط من أ : (من) . (٨) في ط : (به مدح) . (٩) في ب ، ط : (المقدم) .

أَوْ خَيْرٌ مِّتْدَاً مَحذُوفٍ . وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ ، ﴿ وَبَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ وَشِبْهُهُ مُتَاوَلٌ

الرجل (ال) سبيل الثامن نفسه فكيف : نحو زيداً ، ثم حذف ابتداءً فصار الأصل بمعنى إنشاء مدح عام لـ (زيد) فجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة (١) .

فالوجه الأول (٢) الأصل فيه كلام واحد ، والوجه الثاني الأصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد .
قوله : ﴿ وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ ﴾ .

يعني : شرط المخصوص أن يكون مطابقاً للفاعل في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره ، وتأنينه ، فتقول : نعم الرجل زيد ، ونعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، ونعم (٣) المرأة هند ، لأنه في المعنى تفسر له فتجب مطابقتها (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ بَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ (٥) أورد اعتراضاً لـ (بس) لأنه قد يتوهم أن (الذين) نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى (٦) ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ، لأن ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ ليسوا ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ .
وقد تأول على وجهين (٧) :

أحدهما : أن يكون المضاف محذوفاً ، كأنه أصله : بس مثل القوم مثل الذين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

والثاني : أن يكون (الذين) صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفاً ، كأنه قيل : بس مثل القوم المكذبين مثلهم .

(١) في ج ، ط : (بحر المبتدأ) .

(٢) ينظر : سيوه ١ / ٣٠٠ - المفتضب ٢ / ١٣٩ - إيضاح الفارسي ص ٨٧ - الفصل ص ٢٧٤ .

(٣) وهو ما كان المخصوص فيه مبتدأ مؤخرًا . (٤) في ب ، ج ، ط : (ونعمت) وكلاهما صواب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (مطابقتها) . (٦) من الآية ٥ / الجمعة . وفي ب : (الذين كفروا) وهو

تحريف ، وزاد في ج : (بآيات الله) . (٧) سقط من ب ، ط : (تعالى) .

(٨) ذكر الفارسي هذين الوجهين في الآية الكريمة . الإيضاح العضدي ص ٨٧ ، ٨٨ . واستشهد المصنف

في شرح الوافية بقوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ١٧٧ / الأعراف . وينظر : شرح

الوافية ٢ / ٥٨٦ - البيان ٢ / ٤٣٨ - المشكل ٢ / ٣٧٧ - التبيان ٢ / ١٢٢٢ .

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ مِثْلُ ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ ﴾ وَ ﴿ فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ .
 وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (يَسْ)

قوله : « وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ » .

يريد أنه قد تقدم قرينة يتبين بها معنى المخصوص بالمدح والذم^(١) ، فيحذف اللفظ الدال عليه^(٢) اختصاراً كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾^(٣) لأنه قد علم من سياق الآية أن تفسيره (أيوب) ، فكأنه قيل : نعم العبد أيوب ، أو : نعم العبد هو .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾^(٤) لأنه قد علم من سياق الآية أن المعنى : نعم الماهدون نعم^(٥) .

قوله : وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (يَسْ) .

يعني أنها تستعمل استعمالها ومعناها وإن كانت تقع في الإخبار كقولك : ساءني ذلك ، وهو نقيض // : سَرَّني ، وقد حمل قوله تعالى : سَاءَ مِثْلًا الْقَوْمِ^(٦) على أنها بمعنى : (يَسْ) وقدر مضاف محذوف ليطلق المخصوص الفاعل ، فقيل التقدير : ساء مثلاً^(٧) مثل القوم^(٨) ، كأحد الوجهين في : ﴿ يَسْ مِثْلَ الْقَوْمِ ﴾^(٩) .

- (١) في ط : (أو الذم) . (٢) في هامش أ ودرج ح : (عليها) .
 (٣) من الآية ٤٤ / ص . ولم يثبت في ب ، ج قوله : (إنه أواب) . وينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ - التبيان ٢ / ١١٠٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ .
 (٤) سقط من ب ، ط : (تعالى) . (٥) من الآية ٤٨ / الذاريات .
 وينظر : الفصل ص ٢٧٤ - البيان ٢ / ٣٩٢ - التبيان ٢ / ١١٨٢ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٣٥ . إيضاح الفارسي ص ٨٨ .
 (٦) من الآية ٤٨ / الذاريات . (٧) من الآية ١٧٧ / الأعراف .
 (٨) (مثلاً) في هامش ج .
 (٩) قال الفارسي : « واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد (نعم) و (يس) كعبد الله وزيد ونحوهما من الرجال ، وإذا كان كذلك كان المضاف إلى القوم في قوله عز وجل : ﴿ سَاءَ مِثْلًا الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ محذوفاً وتقديره : ساء مثلاً مثل القوم الذي كذبوا ، ولا يكون الكلام على ظاهره « أه » . إيضاح ص ٨٧ ، وينظر ص ٨٨ ، شرح الوافية ٢ / ٥٨١ وينظر في الآية : البيان ١ / ٣٨٠ ، المشكل ١ / ٣٠٦ - التبيان - شرح الرضي ٢ / ٣١٦ . (٩) تقدم الحديث عنها في الصفحة السابقة .

وَمِنْهَا (حَبْدًا) وَفَاعِلُهُ (ذَا) لَا يَتَّعِرُ ، وَيَكُونُ بَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ ، وَإِعْرَابُهُ
كَإِعْرَابِ مَخْصُوصٍ (نَعَمْ) . وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ ، أَوْ
حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ

قوله : هـ وَمِنْهَا (حَبْدًا) ... هـ .

يعني : ومن الأفعال التي لإنشاء المدح (حَبْدًا) ولذلك عاملوه معاملة (نَعَمْ) في
كونهم جعلوا فاعله مبهماً ثم فسروه بالمخصوص على نحو ما فعلوا في نحو^(١) قولهم : نعم
الرجل زيد^(٢) .

و. (ذَا) هاهنا - وإن كان^(٣) من ألفاظ الإشارة - لم يُرَدَّ به^(٤) مشار بعينه ، وإنما
أرادوا به مشار^(٥) إليه في الذهن كما قيل في (الرجل) في قولهم : نعم الرجل .

ولا يتغير (ذَا) عن هذا اللفظ وإن كان الممدوح مثنى أو مجموعاً أو مذكراً أو
مؤنثاً^(٦) ، كأنهم عاملوه معاملة المضمر في (نَعَمْ) في أنه لا يختلف باختلاف
أحوال^(٧) الممدوح لَمَّا لم يكن اسماً ظاهراً ، فجعلوا للظاهر على غيره في المطابقة مزية .

وإعراب المخصوص بالمدح في (حَبْدًا) كإعراب المخصوص في (نَعَمْ) .

قوله : هـ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ^(٨) تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ
مَخْصُوصِهِ هـ . نحو^(٩) : حبذا رجلاً زيد ، وحبذا زيد رجلاً ، وحبذا راجلاً زيد ،
وحبذا زيد راجلاً . وإنما لم يلتزموا التمييز في (حَبْدًا) والتزموه في (نَعَمْ) - إذا كان
الفاعل مضمرًا - لأمرين ، أحدهما : أن الفاعل هاهنا له لفظ يخصه ، والفاعل في (نَعَمْ)
مستتر لا لفظ له ، فجعل لغير الملقوظ به على الملقوظ به^(١٠) مزية في البيان .

(١) في ب ، ج : (مثل) .

(٢) جمع هذا المعنى في شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ بقوله : هـ ... و (حبذا) مما يناسب (نعم) في المدح والإبهام
والتفسير هـ أهـ . (٣) في ب ، ج : (كانت) . (٤) في ب ، ج : (بها) .

(٥) في ب : (أريد به مشار) ، وفي ط : (أريد به مشاراً) بالنصب ، وهو خطأ .

(٦) في ميبويه ١ / ٣٠٢ : هـ وزعم الخليل أن (حبذا ، بمنزلة : حب الشيء ، ولكن (ذَا) و (حب)
بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع ... ألا ترى إنك تقول للمؤنث (حبذا) ولا تقول
(حبذنه) لأن صار مع (حب) بمنزلة ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالنقل هـ أهـ . وينظر :

المقتضب ٢ / ١٤٣ - المفصل ص ٢٧٦ - شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ ع شرح الرضي ٢ / ٣١٨ .

(٧) في ب : (الأحوال) . (٨) في ب ، ج : (ويعنه) .

(٩) في ج : (كقولك) . (١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .

الثاني : أنهم لو لم يميزوا في (نعم) لالتبس^(١) الفاعل بالخصوص بالمدح في كثير من المواضع ، وذلك في مثل قولهم^(٢) : نعم رجلاً السلطان ، فلو ذهبت تحذف (رجلاً) لم يدر هل (السلطان) فاعل والمخصوص بالمدح محذوف - أو سيذكر - أو^(٣) الفاعل مضمرة و (السلطان) المخصوص بالمدح^(٤).

بخلاف (حَيْدًا) فإن لفظ (ذَا) يُرْشِدُ إلى أنه الفاعل .

وأما مجيء الخالق فواضح .

* * *

(١) في أ : (التيس) .

(٢) سقط من ب : (قولهم) .

(٣) في ط : (أم) بدل (أو) .

(٤) اكتفى المصنف بذكر هذا الوجه في شرح الوافية ، ولم يذكر الوجه الأول .

ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ - شرح الرضوي ط / ٣١٩ .

الْحَسْرَفُ

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ اِخْتِاجُ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ .

قوله (١) : « الْحَرْفُ مَا دَلَّ (٢) عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ » .

قد (٣) تقدم أن وضع الكلمات لإفادة معناها الإفرادي على ضربين (٤) :

أحدهما : أن توضع دالة على معناها بنفسها من غير أن تتوقف دلالتها على معنى متعلق لها ، وذلك الاسم والفعل ، فإن تعرض لأحد الأزمنة فهو فعل ، وإلا فهو اسم .

والثاني ما تتوقف دلالتها على معناها على متعلق باعتبار الوضع ، وذلك هو المسمى بالحرف ، وهو معنى قولهم : ما دل على معنى في غيره (٥) ، وهو متعلقه .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ اِخْتِاجُ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ » (٦) .

يريد : ومن أجل أن دلالة باعتبار الوضع تتوقف على متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك التعلق ، وذلك إما اسم أو فعل ، فالاسم مثل قولك (٧) : إن زيدا قائم ، والفعل مثل قولك : قام زيد ، فلا يستقل جزءا إلا باسم أو فعل ، فإذا (٨) لم يستقل جزءا إلا باسم أو فعل لم يكن على انفراده جزءا من (٩) أجزاء الكلام لئلا يؤدي إلى استعماله على خلاف وضعه ، لأن وضعه دالا على معناه الإفرادي مشروط بذكر متعلقه ، فلو استعمل مجردا عنه لكان (١٠) خروجا عن وضعه .

ثم شرع في تقاسيم الحروف ، فمنها :

* * *

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ج : (قال) .

(٢) في ب : (الحروف : الحرف ما دل) .

(٣) في أ ، ج : (وقد) . (٤) ينظر قوله في ذلك ص ٢١٦ .

(٥) هنا قول الزجاجي في مفصله ص ٢٨٢ . وفي سيويه ١ / ٢ : ٥ ... وحرف جاء لمضى ليس باسم ولا فعل ، أم . ويمثل قول سيويه قال الفارسي في الإيضاح ص ٨ .

(٦) في المفصل ص ٢٨٢ : ٤ ... ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه هـ اهـ .

(٧) سقط من ب ، ط : (قولك) . (٨) في ب : (وإذا) .

(٩) في هامش ج ما بين قوله : (جزءا) السابقة وهذه . (١٠) في ج : (كان) .

حُرُوفُ الْجَرِّ

حُرُوفُ الْجَرِّ مَا وَضِعَ لِلْإِقْضَاءِ بِفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ ، وَهِيَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَزُبُّ ، وَوَاوُهَا ، وَوَاوُ الْقَسَمِ ، وَقَاوُهُ ، عَعْدُ ، عَعَلَّ ، عَالِكَا ، عَمْدُ ، عَمْتَدُ ، عَجَاشَا ، عَعْدَا ، وَعَجَلَا
 قول : « حُرُوفُ الْجَرِّ مَا وَضِعَ لِلْإِقْضَاءِ بِفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ^(١) أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ^(٢) .
 يعني بـ (فعل أو شبهه) نحو قولك : مررت بزيد ، وأنا حار بزيد ، ومروري بزيد حسن .
 وأما (معناه) فنحو قولك^(٣) : زيد في الدار لإكرامك ، وهذا في الدار أبوك ، فالعامل^(٤) فيها ما في (الدار) من معنى الاستقرار ، وما في (هنا) من معنى الإشارة ، عمل ذلك في الجار والمجرور على نحو عمله في الظرف والحال . ثم شرع يعددها : فالعشرة^(٥) الأولى لا تكون إلا حروفاً^(٦) ، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماء^(٧) ، والثلاثة الباقية تكون حروفاً وأفعالاً^(٨) .

فإن قلت : فقد عد قوم (عُلَى) اسماً وفعلًا وحرفًا ، فلم لم^(٩) تعد كذلك ؟
 فالجواب : أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار // المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي ،
 ١٥٨ وإلا عدت (اللام) حرفًا وفعلًا في قولك : زيداً^(١٠) ، إذا لفظها لفظ قولك : بزيد .
 وكذلك (مِنْ) لأن أمر من : مَانَ يَمِينُ^(١١) .
 وكانت (إِلَى) تعد حرفًا واسماً في قولك : إلى زيد ، بمعنى : نعمة زيد^(١٢) .

- (١) سقط من أ ، ب ، ج : (أو شبهه) .
 (٢) قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ : سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، أمه .
 وينظر : شرح الرضي ٣١٩/٢ . (٣) سقط من ط : (قولك) . (٤) في أ ، ب : (والعامِل) .
 (٥) عددها الزمخشري تسعة لأنه لم يذكر (واو رب) ضمن هذه الحروف المفصل ص ٢٨٣ .
 (٦) في ب ، ج ، ط : (حرفًا) . (٧) في ب ، ج ، ط : (حرفًا واسماً) .
 (٨) في ب ، ج ، ط : (حرفًا وفعلًا) . (٩) سقط من ب : (لم) .
 (١٠) أي على أنه أمر من : وَلِي يَلِي . (١١) المين : الكذب ، وجمعه : ميون ، يقال : أكثر الظنون ميون ، وقد مان الرجل . من باب باع ، فهو مائن وميون . يخالف الصحاح (مين) ، ومثل (من) - في ذلك - (في) مع كونه أمرًا للمؤنث من : وفي يفي . شرح الرضي ٣٢٠ / ٢ .
 (١٢) في اللسان : (الآلاء) : النعم ، واحدها : آلى - بالفتح - وَإِلَى وَإِلَى ، وقال الجوهري : قد تكسر وتكتب بالياء مثال : يعنى وأمعاء ، أمه .

ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى الأصلي معاً ، فلم يعدوا (اللام) لخروجها عن معناها^(١) الأصلي ، ولأن لفظها في الأصل مخالف للفظها في الحرف .

وكذلك^(٢) (مين) ، وكذلك (إلى) ، ألا ترى أن (إلى) التي هي (النعمة) أصل ألفها ياء^(٣) ، و (إلى) التي هي حرف لا أصل لألفها .

وكذلك (علأ) التي هي^(٤) للفعلية أصلها عن واو ، والتي في الاسم والحرف لا أصل لألفها^(٥) فافترقا .

فإن قلت : فيلزمك أن لا تعد (حاشا) و (عدا) و (خلا)^(٦) لأن ألفها إذا كانت فعلاً منقلبة وإذا كانت حرفاً غير منقلبة ، وقد جعلت ذلك مانعاً في (على) ، فليكن في (حاشا) و (عدا) و (خلا) .

فالجواب : أنا لم نعد (حاشا) في مثل قولك : حاشيته ، ولا (عدا) في مثل قولك^(٧) : عدوته ، ولا (خلا) في مثل قولك : خلوت ، فإن انقلابها مانع من عددها لاختلاف حروفها ، وإنما عددها (حاشا) و (عدا) و (خلا) الواقعة في الاستثناء ، ولما لم تتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف ، فلم يجعل لألفها أصل ، وإذا كان الاسم - إذا أشبه الحرف^(٨) - لم يكن لألفه أصل ، فالفعل أجدر^(٩) .

(١) في ب : (معناه) .

(٢) في ج : (عن ياء) .

(٣) في ب : (فكنلك) .

(٤) سقط من أ : (هي) .

(٥) في هامش أ ما بين قوله : (لا أصل لألفها) السابقة وهذه .

(٦) في ج : (حاشا وخلا وعدا) وكذا فيما يأتي .

(٧) في هامش ج من قوله : (فالجواب) إلى آخر العبارة .

(٨) في أ : (الحروف) . وقد أثبت في هامش ج من قوله : (الحروف) السابقة وهذه .

(٩) ذكر الرضي في شرحه معنى كلام المصنف المتقدم ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ،

لأن (على) الاسمية تكتب ألفاً أوصله واو اتفاقاً لكنها إذا أضيفت إلى الضمير ينقلب الألف ياء

تشبيهاً بـ (على) الحرفية ... ثم اعترض على نفسه وقال : (فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا أصل

لألفها بخلافها فعلية) وأجاب : بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم

التصرف . فصارت كأنه لا أصل لألفها ، وهذا غير بارد . اهـ .

ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٠ ، وشرح العلوي ط / ٨٤٢ - ٨٤٤ .

قوله : « ف (مِنْ) لِلْإِبْتِدَاءِ وَالتَّيْبِينِ » .

فالابتداء يعرف بما يعتصم له انتهاء نحو قولك : سرت من البصرة ، لأنه يصلح^(١) أن تقول : إلى بغداد^(٢) . وقد تجيء في بعض المواضع مستبغلاً فيها الانتباه لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه نحو قولك : أعود بالله من الشيطان الرجيم^(٣) وزيد أفضل من عمرو^(٤) .

وأما التبيين فكقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرُّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٥) وتعرفها بأن تجعل مكانها (الذي) صفة فيستقيم المعنى ، لأن المعنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو وثنٌ .

(١) سقط من أ : (يصلح) .

(٢) في سيويه ٢ / ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان » اهـ . وينظر : المقتضب ١ / ١٨٢ ، ٤ / ١٣٦ ، أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٦ - معاني الرماني ص ٩٢ - اللمع ص ١٥٥ - المفصل ص ٢٨٣ المتني ١ / ٣١٨ - الأزهية ص ٢٣٢ .

هذا .. ومذهب البصريين أنها لا تكون لابتداء الغاية إلا في المكان ، ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان مستبدلين بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ - ١٠٨ التوبة - وينحو قول النابغة الذبياني :

تخرون من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جرين كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول ، قال : « .. وهو الصحيح لصحة السماع بذلك اهـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ . وينظر : الإنصاف مسألة (٥٤) ١ / ٣٧٠ شرح الرضي ٢ / ٣٢١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٠ ، ١١ - المتني ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠١ . وسيذكره المصنف مفصلاً ص ٩٥٩ .

(٣) يرى الرضي أنه لا بعد في ذلك لأن الباء أفادت فائدة (إلى) ، قال : « ... لأن معنى (أعود به) : ألتجىء إليه وأفر إليه ، فالباء هاهنا أفادت معنى الانتهاء اهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢١ . وينظر : شرح الملوي ٢ / ٨٤٤ - شرح الجامي ٢ / ٧٢٣ شرح الواقعة ٢ / ٥٨٩ .

(٤) وهذا أيضاً لا بعد فيه ، قال المبرد : « قولك : زيد أفضل من عمرو ، إنما جعلت غاية تفضيله عمرو ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه » اهـ . المقتضب ١ / ٢٨٢ - وينظر : سيويه ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٩٩ . (٥) من الآية ٣ / الحج . وينظر : معاني الرماني ص ٩٧ - مشكل مكِّي ٢ / ٩٧ - البحر المحيط ٦ / ٣٦٦ - شرح الواقعة ٢ / ٥٨٨ - التبيان ٢ / ٩٤١ .

والتبويض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والأخفش

والتبويض نحو قولك^(١) : أخذت من الدراهم ، وتعرفها بأنك لو جعلت مكانها (بعضا) استقام^(٢) المعنى^(٣) .

وزائدة في غير الموجب^(٤) نحو قولك^(٥) : ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ؟ وتعرفها بأنك لو حذفتها لبقى أصل المعنى على حاله نحو : ما جاءني أحد . وقد خالف الكوفيون والأخفش فقالوا : يجوز زيادتها في الواجب^(٦) . واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٧) ويقولهم : قد كان من مطر ، وليس بواضح .

(١) في ب ، ج : (كقولك) . (٢) في ب ، ج ، ط : (لا استقام) .

(٣) يري المراد أنها في هذا المعنى راجعة إلى ابتداء الغاية أيضا ، وذلك قوله : ... وكونها في التبويض راجع إلى هذا ، وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية ، اهـ . المقتضب ١ / ١٨٢ . لكنه عاد وذكر أنها تكون للتبويض صراحة في ٤ / ١٣٧ . وينظر : سيويه ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٤) أنكسر المراد زيادتها في الموجب وغيره ، وذلك قوله في المقتضب ١ / ١٨٣ : .. وأما قولهم أنها تكون زائدة فليست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيت رجلا وما جاءني . وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل ، فقد نفيت الجنس كله . ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله ، لم يجوز لأن (عبد الله) معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد ، اهـ . ولكنه عاد وأقر بزيادتها في المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ . وينظر : سيويه ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٥١٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - اللمع ص ١٥٦ - الفصل ص ٢٨٣ - معاني الرماني ص ٩٧ المغني ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - الرصف ص ٣٢٤ .

(٥) في ب : (كقولك) . (٦) في ط : (في الموجب) .

(٧) من الآية ٤ / نوح . و (من) في الآية الكريمة عند الكسائي وهشام من الكوفيين والأخفش من البصريين زائدة لأنهم لا يشترطون دخولها على التكرات أو كونها في غير موجب . أما القراء فقد قال بأن (من) - في الآية الكريمة - بمعنى (عن) ، قال في معانيه ٢ / ١٨٧ : ... فإذا كانت في موضع جمع كأن (من) : عن ، كما تقول : اشتكيت من ماء شربته ، وعن ماء =

و : قَدْ كَانَ مِنْ ، وَهِيَئُهُ مُتَأَوَّلٌ

أما قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ فيجوز أن يكون المراد : يغفر لكم بعض ذنوبكم^(١) ، فإن زعموا أنه يدفعه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٢) قلنا لا بُدَّ في أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم .

ولو سلمنا أن قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عام لجميع هذه الأمة فليس قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطاباً لهذه الأمة ، وإنما هو خطاب لقوم نوح عليه السلام^(٣) . ولا يلزم من غفرانه لهذه الأمة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب .

وأما قولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ^(٤) ، فيحتمل أن يكون المعنى : قد كان شيء من مطر^(٥) إما للتبويض ، وإما للتبيين ، ولا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه الاحتمالات .

= شربه ، وعن ماء شربه ، كأنه في الكلام : يغفر لكم عن أذناكم . ومن أذناكم ١٠٨ . وفي معاني الأخص : ... وإن شئت قلت : إنما يكون هنا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك قال : (ويغفر عنكم سيئاتكم) فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيد من أفضلها ، تريد : هو أفضلها ، وتقول العرب قد كان من حديث ... ١١٤ .
مخطوطة المعاني ٤٣ / أ ، ب ، منهج الأخص الأوسط ص ٢٢٨ ، ٢٣٩ . وينظر في هذه المسألة : المفصل ص ٢٨٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢ ، ١٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ - المقرب ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ - التوطئة ص ٢٢٦ - الارتشاف ٢ / ٧٢٧ - المنى ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٧ - البحر المحيط ٤ / ١١٣ ، ٣٣٨ - رصف المباني ص ٣٢٥ - الأزهية ص ٢٣٨ - الجنى الداني ص ٣١٨ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٥ - شرح الجاسي ٢ / ٧٢٤ .

(١) هذا تخرج سيويه وتبعه كثير من النحويين . قال سيويه ٢ / ٣٠٧ : ... ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبويض ١٠٨ . (٢) من الآية ٥٣ / الزمر .

(٣) نقل الرضي هذا القول في شرحه غير معزى إلى المصنف . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ .

(٤) قول حكيم عن البغداديين .

(٥) قال الشلوبين في التوطئة ص ٢٢٦ : ... كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه ١٠٨ . هذا .. وقد اعترض الرضي في شرحه على تخرج المصنف بقوله : ... وقول المصنف : شيء من مطر ، و (من) للتبويض أو التبيين . فيه نظر ، لأن =

وَ (إِلَى) لِلْإِنْتِهَاءِ ، وَيَمْتَعِي (عَمَّ) قَلِيلًا

قوله : « وَ (إِلَى) لِلْإِنْتِهَاءِ إلى آخره » .
اختلف في معنى (إلى) فقيل : ظاهرة في الانتهاء^(١) فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازا .
وقيل : ظاهرة في الدخول فلا تستعمل في غيره إلا مجازا^(٢) .
وقيل : مشتركة فيهما^(٣) .

وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل ، وإن كان من جنسه دخل^(٤) والمذهب الأول^(٥) . ووجوب غسل المرفقين والكعبين^(٦) على القول بالوجوب على هذا المذهب ليس مأخوذاً من الآية ، وإنما هو مأخوذ من بيانه صلى الله عليه وسلم .

= حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط - ذكرناه في باب الموصول - قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا ، لأن الجار والجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائدا نحو : كفي يزيد ١٠٥ هـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ . وينظر قول المصنف أيضا في شرح الوافية ٢ / ٩١ هـ .

(١) سواء كان في المكان نحو : خرجت إلى السوق ، أو في الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أتوا الصيام إلى الليل ﴾ من الآية ١٨٧ / البقرة - أو في غيرها نحو : قلبي إليك .
وفي سيويه ٢ / ٣١٠ : « وأما (إلى) فتمتني لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ... ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي : إنما أنت غائبي » ١٠٥ هـ . ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٩ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠١ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٢) نقل الرضي والعلوي هذا القول عن المصنف ولم يعزياه إلى أحد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٣) في شرح العلوي : « وقيل : مشتركة فيهما جميعا ، لأنه قد ورد تارة يدخل وتارة غير داخل » ١٠٥ هـ . شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ . ولم يذكر هذا القول الرضي في شرحه .

(٤) قال الرضي ٢ / ٣٢٤ : « وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة إلى رأسها ، فالظاهر الدخول ، وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو : ﴿ أتوا الصيام إلى الليل ﴾ ١٠٥ هـ .

(٥) لم يصرح المصنف باختياره المذهب الأول في شرح الوافية . وقد تبعه في اختياره هذا القول جمع من شراح الكافية منهم الرضي والعلوي . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٩٣ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٦) أي في قوله تعالى : ﴿ يأيا الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ من الآية ٦ / المائدة قال المصنف في شرح =

وَحَتَّى ، كَذَلِكَ ، وَيَمْتَنِي (مَع) كَثِيرًا ، وَتُحْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ

قوله (١) : هـ و (حَتَّى) كَذَلِكَ هـ .

٥٩ يعني أنها بمعنى الانتهاء ، // إلا أنها ظاهرة في أن ما بعدها يدخل فيما قبلها نحو (٢) : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنَمَتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، والمعنى : أَكَلْتُ الرَّأْسَ ، وَنَمِمُ الصَّبَاحَ (٣) .

قوله : هـ وَتُحْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ... هـ .

فلا يقال : حناه ، كما يقال : إليه (٤) خلافا للمبرود (٥) ، وحجته قول الشاعر :

= الوافية ٢ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ : هـ وعلى الظاهر فإنما يدخل قوله تعالى : (إلى المرافق) و (إلى الكمين) ، بيان ذلك من النبي عليه السلام بالنقل ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله هـ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

هذا .. وقد أغفل المصنف الحديث عنها بمعنى (مع) قليلا ، وقد مثل به النحاة بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ ويقوله : ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ والصواب أنها في الآيتين على بابها ، وأن تقدير الأولى : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِضَافًا إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ، وأن تقدير الثانية : مِنْ أَنْصَارِي إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، أي : أنها هي الغاية والنتهي . وينظر : معاني الرماني ص ١١٥ - البحر المحيط ٣ / ١٦٠ - شرح ابن عبيد ٨ / ١٥ - شرح الرضوي ط / ٣٢٤ .

(١) سقط من ج : (قوله) . (٢) في ب ، ج : (كقولك) .

(٣) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، فقد تبعه المصنف في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها سواء كان جزءا منه أو ملأى آخر جزء منه حملا على العاطفة وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان أو ملأى آخر جزء منه ، وفصل عبد القاهر والرماني والأندلسي وغيرهم ، فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل - كما في العاطفة - والملأى غير داخل . شرح الرضوي بتصرف ٢ / ٣٢٥ . وينظر : المفصل ص ٢٨٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ - جمل عبد القاهر ص ٢٥ ، ٢٦ - معاني الرماني ص ١١٩ .

(٤) في سيويه ٢ / ٣١٠ : هـ ... تقول : قمت إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : حناه هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٢٠ ، شرح الواقي للمصنف ٢ / ٥٩٤ .

(٥) لم أجد نصا للمبرود يفيد القول بذلك لا من قريب ولا من بعيد ، يدل على ذلك أن ابن السراج لم يصرح بنسبته إلى المبرود ، فقد نسه إلى غير سيويه بقوله : هـ ... وغير سيويه يميز : حناه وحتاك في الخفض هـ . أصول النحو ١ / ٥٢٠ ، ونسب ابن هشام هذا القول في المغني ١ / ١٢٣ إلى الكوفيين والمبرد . ولم ينسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٠ وجعله خاصا بضرورة الشعر . غير أن المصنف قد صرح بهذه النسبة هنا وكذا في شرح الوافية =

[٤٨] حتى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ^(١)

والذي يدل على امتناعه أنها مستعملة كثيرا كاستعمال (إلى) ، ولو كان ذلك جائزا لوقع ، ولو وقع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين^(٢) .

وحكمة ترك استعماله كراهة لبقاء ألفها أو تغييرها^(٣) مع الاستغناء عنها بـ (إلى)^(٤) لأنهم لو قالوا : حَتَاهُ ، خالفوا باب الألفات التي لا أصل لها في أنها إذا اتصلت بالمضمر^(٥) قلبت ياء كهـ (عَلَى) و (إِلَى) و (لَتَى) في قولهم : عَنَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، وَلَدَيْكَ ، ولو قلبوها ياء خالفوا^(٦) القاعدة الأصلية في أن المضمر^(٧) لا يغير الكلمة .

وحجة المبرد^(٨) أنه^(٩) حركة كـ (إلى) فدخلت على المضمر مثلها^(١٠) .
والجواب ما قدمناه^(١١) .

= ٥٩٤ / ٢ ، وكذا ابن يعيش ١٦ / ٨ ، والرضي ٣٢٦ / ٢ ، وابن هشام في الجامع الصغير من ١٣٧ ، والمرادي في الجني الداني ص ٥٤٣ ، والعلوي في شرحه ٨٥٠ / ٢ . وكذا الجاسي ٧٢٦ / ٢ .

٤٨ = عجز بيت من الوافر لم يعلم قائله ولم أعثر على من نسبه لقائل معين .

وصدوره : فلا والله لا يلغي أناس

ويروى عجزه : يا ابن أبي زياد . (شرح ابن عقيل ١١ / ٢) .
والبيت في شرح الرضي ٣٢٦ / ٢ - المقرب ١٩٤ / ١ - شرح الألفية للمرادي ٢٠٠ / ٢ -
شرح ابن عقيل ١١ / ٢ - شرح الألفوني ٢٨٧ / ٢ - خزنة الأدب ١٤٠ / ٤ والشاهد فيه
قوله : (حَتَاكَ) على أن المبرد تمسك به حيث جر الضمير بـ (حتى) . وخرجه جمهور النحويين
على الشذوذ ، وخصه ابن مالك بالضرورة .

- (١) لم يثبت هنا الشاهد في جـ ، طـ ، وهو في طـ : (حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ) .
- (٢) نقل العلوي هذا التعليل في شرحه ٨٥٠ / ٢ وكذا ما يأتي من قول المصنف دون أن يشير .
- (٣) في بـ : (أو لتغيرها) ، وفي جـ : (أو تغييرها) ، وفي طـ : (أو لتغيرها) .
- (٤) سقط من جـ : (إلى) .
- (٥) في أـ : (بالمضمرات) .
- (٦) في بـ : (خالفوا) .
- (٧) في طـ : (الضمير) .
- (٨) هذا على زعمه بأن هذا القول هو قول للمبرد ، وبعد بحث فيما وقع تحت يدي من مظان لم يثبت .
- (٩) في طـ : (أنها) .
- (١٠) سقط من أـ : (مثلها) .
- (١١) أي من أنه لم يسمع ، ولو سمع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين .

وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً . وَآبَاءٌ لِلإِنصَاقِ ، وَالإِسْتِعَانَةِ ،
وَالْمُصَاحِبَةِ ، وَالْمُقَابَلَةِ ، وَالتَّعْدِيَةِ ، وَالظَّرْفِيَّةِ

قوله : وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ نحو^(١) : جلست في الدار ، وفي المسجد ، ولذلك
قدر الظرف بها .

قوله : وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً .

ومنه قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٣) ، وقد قيل : إنها
عامة . وإنما قصد المبالغة في الاستفاد ، فاستعما حرف الظرفة لذلك^(٤) .

نحو^(٥) : مررت بزيد ، أي : التصق مروري بالمكان الذي يلبسه^(٦) .

وَالإِسْتِعَانَةَ نحو : كتبت بالقلم^(٧) . وَالمُصَاحِبَةَ نحو : اشترى الفرس بسرجه ولجامه^(٨) .

وَالْمُقَابَلَةَ نحو : بعث هذا بهذا^(٩) . وَالتَّعْدِيَةَ نحو : خرجت بزيد^(١٠) .

وَالظَّرْفِيَّةَ نحو : ظننت به ، وجلست بالمسجد^(١١) .

(١) في ب ، ج : (كقولك) . (٢) في ج ، ط : (سبحانه) .

(٣) من الآية ٧ / طه . قال الفراء : « وقوله : (لأصلبتكم في جنوع النخل) يصلح (على) في موضع
(في) ، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) ، وصلحت (على) لأنه
يرفع فيها فيصير عليها » ١٤٠ هـ . معاني القرآن ٢ / ١٨٦ . وينظر المقتضب ٢ / ٣١٨ .

(٤) قال العكبري : « ... (في) هنا على بابها لأن الجذع مكان للمصلوب ومحو عليه ١٤٤ هـ . وقال
الزمخشري : « شبه تمكن المصلوب في الجذع بتكمن الشيء الموعى في وعائه » ١٤٤ هـ . ينظر : الكشاف
٢ / ٥٤٦ - البيان ٢ / ٨٩٧ - المفصل ٨ / ٢٨٤ - شرح الواح ٢ / ٥٩٥ - معاني الرماني
ص ٩٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٦ - وشرح الرضي ٢ / ٣٢٧ هـ .. وقد نسب الرماني القول
الأول للكوفيين ، والقول الثاني للبصريين . المعاني ص ٩٦ .

(٥) في ب ، ج : (كقولك) . وكذا فيما يأتي .

(٦) ينظر : المقتضب ١ / ١٧٧ ، أصول ابن السراج ١ / ٥٠٣ .

(٧) ينظر : معاني الرماني ص ٣٦ : شرح الواح ٢ / ٥٩٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٢ .

(٨) ينظر : المفصل ص ٢٨٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٨ - المغني ١ / ١٦٨ .

(٩) ينظر : رصف المباني ص ١٤٦ - شرح الواح ٢ / ٥٩٨ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٧ .

(١٠) ينظر : سيبويه ١ / ٧٦ ، ٧٨ - رصف المباني ص ١٤٣ - معاني الرماني ص ٣٩ .

(١١) أي : تكون بمعنى (في) . وينظر : شرح الواح ٢ / ٥٩٨ - المغني ١ / ١٠٤ .

وَزَائِدَةٌ فِي الْخَيْرِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا ، وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا مِثْلُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَالْقِي بِيَدِهِ ، وَاللَّامُ لِلْإِحْصَانِ ، وَالتَّعْلِيلُ ، وَيَمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ ..

قوله : « وَزَائِدَةٌ فِي الْخَيْرِ ^(١) فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا ^(٢) .

نحو : هل زيد بقائم ؟ ، وما زيد بقائم .

قوله : « وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا » .

كقولهم في (حسبك زيد) و (ألقى بيده) : بحسبك زيد ^(٣) ، وألقى بيده ^(٤) .

قوله : « وَاللَّامُ لِلْإِحْصَانِ » نحو ^(٥) : جاءني أخ له ، و غلام له .

قوله : « وَالتَّعْلِيلُ » ^(٦) . نحو : جنتك للسمن واللبن ، وإكرامك الزائر .

قوله ^(٧) : « وَيَمَعْنَى (عَنْ) مَعَ ^(٨) الْقَوْلِ » .

يعني في مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا

سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٩) ولم يرد أنهم خاطبوا (الذين آمنوا) بذلك إذ كان يجب أن يقال

: لو كان خيرًا ما سبقتمونا إليه ، وإنما المعنى : وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا .

(١) (في الخير) لم تثبت في نسخ المتن .

(٢) ينظر : سيويه ٢ / ٣٠٧ - المقتضب ٤ / ٤٢٦ - معاني الأخصى الأوسط ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

أصول ابن السراج ١ / ٥٠٣ - معاني الرماني ص ٤٠ ، ٤١ - شرح الموافقة ٢ / ٥٩٨ -

الفصل ص ٢٨٥ - شرح ابن عيوش ٨ / ٢٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٨ المضي ١ / ١٠٦ -

١١١ - الجني الثاني ص ١١٠ - رصف اللباني ص ١٤٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) هذا مثال لزيادتها في المتبادر .

(٤) مثال لزيادتها في المفعول ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ١٩٥ / البقرة .

وقد تراد في الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٧٩ / النساء . وفي خير المتبادر -

على رأى الأخصى - في نحو قوله تعالى : ﴿ وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ٢٧ / يونس . ينظر معاني

الأخصى ورقة ١٣٠ / أ - منهج الأخصى ص ٢٢٩ - معاني الحروف للرماني ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) في ب : (كفولك) وكذا فيما يأتي . (٦) في ب : (وللتعليل) .

(٧) سقط من ب ، (قوله) . (٨) سقط من ب : (مع) .

(٩) من الآية ١١ / الأحقاف . قال الفراء : « لما أسلمت مزينة وجهينة وأسلم وغفار قالت بنو عامر

ابن صعصعة وخطمان وأشجع : لو كان هذا خيرًا ما سبقنا إليه رعاة البهم . فهنا تأويل قوله :

(لو كان خيرًا ما سبقونا إليه) ١١٤ هـ . معاني الفراء ٣ / ٥١ . هنا .. ويرى الزمخشري أن اللام

في الآية الكريمة تعليلية وليست بمعنى (عن) ، قال : (للذين آمنوا) لأجلهم ، وهو كلام كفار

مكة ١٤ هـ . الكشاف ٣ / ٥١٩ . ولال العلوي في شرحه - بعد أن ذكر قول الزمخشري =

وَزَائِدَةٌ ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِتَعْجِبِ

قوله : « وَزَائِدَةٌ فِي مِثْلِ (١) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زِدْفَ لَكُمْ ﴾ (٢) بِمَعْنَى (٣) :
رِدْفَكُمْ (٤) .

قوله : « وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِتَعْجِبِ » كَقَوْلِهِ (٥) :

[٤٩] لِلَّهِ يَتَّقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو جَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْرُ

= السابق : : ... وهذا لا غبار عليه ، أي أن هذه المقالة بما صدرت من الكافر إلا من أجل خطاب المؤمنين . وإنما لم يقل (سيقتمونا إليه) لما كان الأكثر من المؤمنين غائباً ، لأن الاسم الظاهر بمنزلة الغائب ، فلما قدم عاد إليه ضمير الغائب « أ » . شرح العلوي ٢ / ٨٥٥ - وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٨٨ ، ٣٢٩ .

(١) سقط من ج : (مثل) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ الآية ٧٢ العنقل . ينظر : الكشف ٣ / ١٥٨ - الفصل من ٢٧٦ - البيان ٢ / ٢٢٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ - الجنى الداني ص ١٠٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٥ ، ٢٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ . وقال السكري في الآية : « ... ويجوز أن لا تكون زائدة ، ويجعل الفعل على (دنا لكم) أو (قرب من أجلكم) والفاعل (بعض) » ٨١٤ . البيان ٢ / ١٠١٣ .

(٣) في ب : (يعني) . (٤) سقط من أ : (ردفكم) .

(٥) اختلف المحققون في تعيينه ، فقال سيويه - وتبعه الأعلام وابن السيد ، أنه أمية بن أبي عايدة (سيويه ٢ / ١٤٤ - الخليل ص ٩٦) . وقال الزمخشري ، وتبعه ابن يعيش - إنه عبد مناة الهذلي . (الفصل ص ٣٤٥ - شرح ابن يعيش ٩ / ٩٨) . وفي شرح أشعر الهذليين ١ / ٤٣٩ هو مالك بن خالد الخناعي . وقال السكري إنه أبو ذؤيب الهذلي . وقال أبو عمرو : إنه الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

٤٩ = البيت من البسط وهو في سيويه ٢ / ١٤٤ - المقتضب ٢ / ٣٢٣ - جمل الزجاج ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ - الخليل لابن السيد ص ٩٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٩ - الفصل ص ٣٤٥ - المخصص ١٣ / ١١١ - التوطئة ص ٢٤٦ - شرح أشعر الهذليين ١ / ٤٣٩ - المعنى ١ / ٢١٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٥٣ ، ٨٦٤ الخزانة ٢ / ٣٦١ ، ٤ / ٢٣١ - اللسان (حيد) (ظين) (أيس) المسع ٢ / ٣٢ - الدرر ٢ / ٢٩ - الأسموني ٢ / ٢١٦ - شرح الرضي ٢ / ٢ / ٣٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (لله) حيث دخلت اللام في اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب ، قال سيويه ٢ / ١٤٤ : « ... وبعض العرب يقول في هذا المعنى (لله) فيجيء باللام ، ولا يجيء =

وَ (رُبَّ) لِلتَّخْلِيلِ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِتَكْرَرِ مُوصُوفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ ...

بمعنى : والله ، إلا أنها مخصوصة بما فيه معنى التعجب ، لا تقول : لِّلَّهِ قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا لِيَقُومَنَّ ، وَلَكِنْ : لِّلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ ، لِّلَّهِ لَيَتَّبَعَنَّ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ^(١) .
قوله : وَ (رُبَّ) لِلتَّخْلِيلِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ^(٢) .

لأن معناها معنى الإنشاء في التقليل مثل (كَمْ) في التكثير ^(٣) ، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى الإنشاء .
قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِتَكْرَرِ مُوصُوفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ » ^(٤) .

لأن وضعها لتقليل نوع من جنس ، فإذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة ^(٥) وَقُرَّتْ عَلَيْهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، فَلَوْ عُرِّفَ وَقَعَ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا .

= إلا أن يكون فيه معنى التعجب ٨١٤ . ويروي صدر الشاهد : تالف يقني . الأمل الشجرية ٣٦٩ / ١ - الملل ص ٩٦ شرح الرضي ٢٤٠ / ٢ - خزنة الأدب ٤ / ٢٣١ . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(ذو حيد) : يريد به الوعل ، و (الحيد) مواضع تتأ في قرنه .

(مشمخر) : الجبل العالي . (الظيان) : باسمين البر .

(الأس) : نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة فيستدل بها على مواقعها .

(١) ينظر : المفصل ص ٣٤٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ - شرح ابن عمير ٩ / ٩٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ - شرح الألفوني ٢ / ٢١٦ .

(٢) في المقتضب ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠ : (ورب) معناه : الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا لأنه واحد يدل على أكثر منه - كما وصفت لك - ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها ، وذلك قولك : رب رجل قد جاءني ، ورب إنسان خير منك ٨١٤ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ .

(٣) قال الفارسي في إيضاحه ص ٢٥١ : (رب) وهي في التقليل نظيرة (كم) في التكثير ٨١٤ .

(٤) قوله : (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج والفارسي - وتبعهما الزمخشري - في وجوب وصف النكرة بعدها . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ - شرح الرضي ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .
(٥) في ط : (بصفته) .

وَفَعَلَهَا مَاضٍ مَحذُوفٌ غَالِبًا

قوله : « وَفَعَلَهَا مَاضٍ مَحذُوفٌ غَالِبًا »^(١) .

لأن المعنى على تقليل محقق فلا يكون فعله إلا ماضيا .

وإنما حذف غالبا لما كان معلوما^(٢) ، كما حذف متعلق الباء في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٣) لما علم^(٤) .

// فإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ أَكْرَمَنِي ، فـ (أَكْرَمَنِي) صفة لـ (أَكْرَمَنِي) صفة ١٦٠
لـ (وَرَجُلٍ) - كقوله^(٥) :

[٥٠] نَعَى أَمْرَهُ الْمَعْلُومَ الْمَشْهُورَ بِهَذَا التَّوْبِ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْبَالِ

وقوله (غَالِبًا) لأنه قد يظهر في مثل قولك : رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ تَحَقَّقْتُ ،
أو حَصَلَ ، وهو قليل^(٦) .

- (١) قال ابن السراج : « وأعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا » ١٠٥ .
(٢) قال الفارسي : « والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل
جوابا ... ١٠٥ . ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - أيضا الفارسي ص ٢٥١ .
(٣) من الآية ٣٠ / النمل . قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٦ : « ... وأنه مجيء محذوفا في الأكثر
كما حذف مع الباء في (بسم الله) ... ١٠٥ . (٤) في ط : (كما قد علم) .
(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ٣ - ١٣ . وقال العيني في شواهد ٣ / ٢٥١ :
« هو أعشى محمدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ، والأول أصوب وعليه جمهور المحققين .
٥٠ = البيت من الخفيف ، وهو في إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح ابن عمير
٨ / ٢٨ - المغني ٢ / ٥٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ - شرح العلوي ٢ / ٨٥٧ - شواهد
العيني ٣ / ٢٥١ - خزائن الأدب ٤ / ١٧٦ - شواهد الإيضاح للقيسي ورقة ٥٥ .
والشاهد فيه قوله : (رب رقد هرقته) حيث حذف جوابيا وهو فعل ماضٍ وتقديره : (رب
رقد هرقته ضمته) وجملة (هرقته) في محل جر صفة (رقد) .
و (أسري) عطف على (رقد) و (من معشر) متعلق بمحذوف ، أي : أسري كائنين من
معشر ، و (أقبال) صفة (معشر) والتقدير أيضا : ورب أسري من معشر أقبال ملكتهم .
قال الزمخشري : « فهرقته ومن معشر صفتان لرقد وأسري ، والفعل محذوف » ١٠٥ . المفصل
٢٨٦ . وينظر إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ .
(٦) (أقبال) : الملوك ، ويعني ملوك حمير . ويروي (أقتال) جمع قتل وهو العدو .
(٧) زاد الناسخ في ب : (بل هو محذوف) . (٧) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ .

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضَمَّرٍ مِنْهُمْ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلَافًا
لِلْكَوْفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ ، وَتَلَحُّقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ

قوله : « وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضَمَّرٍ ^(١) مِنْهُمْ ^(٢) مُنْمِيزٌ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ .. » .
نحو ^(٣) : رَبُّهُ رَجُلًا . وهذا الضمير في إبهامه كإبهام الضمير في (نَعَمْ)
ولذلك كان مفردًا مذكّرًا ^(٤) خِلافًا للكوفيين في أنه يجب مطابقتها للتمييز ^(٥) .
والخلاف راجع إلى أنه : هل هو مضمر ^(٦) لمقدر ذهني فيجب إفراده كضمير
(نَعَمْ) أو هو إضمار متقدم ذكره فتجب مطابقتها للتمييز ^(٧) ؟
قوله : « وَتَلَحُّقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ » .

لما كان التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة توصلوا في
إدخال حرف التقليل على النسبة بـ (ما) فقالوا : رُبَّمَا قام زيد ، ويعنون : تقليل
هذه النسبة إلى (زيد) وربما زيد قام ^(٨) .

وقد نستعمل (رَبُّ) هذه - المكفوفة بـ (ما) لتحقيق النسبة الواقعة بعدها
كقوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٩) كما استعملت (قَدْ) الواقعة قبل
المضارع - وإن كانت للتقليل - لتحقيق كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُحَوِّقِينَ
مِنْكُمْ ﴾ ^(١٠) و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(١١) .

- (١) في أ : (ضمير) .
(٢) (مهم) في هامش ج ، ولم تثبت في ب ، ط .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) ينظر : سيويه ١ / ٣٠٠ - أصول ابن السراج ١ / ٥١٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٣ - معالي
الرماني ص ١٠٧ - المفصل ص ٢٨٦ .
(٥) ينظر : شرح الواقية ٢ / ٦٠٢ - الجنى اللباني ص ٤٢٥ - الأزمية ص ٢٧٠ - الرصف
ص ١٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٨ .
(٦) في ب ، ج ، ط : (ضمير) . (٧) في ط : (تمييز) .
(٨) ينظر : سيويه ١ / ٤٥٩ - المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٥١١ إيضاح
الفارسي ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ - المغني ١ / ١٣٧ - شرح الواقية ٢ / ٦٠٢ .
(٩) من الآية ٢ / الحجر . وينظر : المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٥١١ -
إيضاح الفارسي ص ٢٥٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٢ - الأزمية ص ٢٧٥ .
(١٠) من الآية ١٨ / الأحزاب . (١١) من الآية ٦٤ / النور .

وَوَاوَهَا تَدْخُلُ عَلَى تَكْرُرِ مَوْصُوفَةٍ.....

قوله : وَوَاوَهَا .. .

وهي ^(١) الواو التي يتبدأ بها في أول الكلام بمعنى (رُبُّ) كقوله ^(٢) :

[٥١] وَبَلْدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاءَهَا مَا صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاءَهَا ^(٣)

وقوله ^(٤) :

[٥٢] وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْبَيْسُ ^(٥)

على معنى : رُبُّ بَلْدَةٍ .

(١) في ط : (يعني الواو) .

(٢) لم يعين أحد من المحققين قائل هذا البيت ، ولم أتف عليه ولم أجده لاحقاً أو سابقاً لهذا البيت .

وقد ذكره ابن جني في شرح التصريف للمنازلي ١٥١ / ٢ نقلاً عن الفارسي ولم يسم فاعله .

٥١ = البيت . في المصنف لابن جني ١٥١ / ٢ - شرح شواهد الشافية د / ٤٣٧ - الفصل

ص ٣٦٢ - شرح ابن عيش ١٥ / ١٠ - المخصيص ١٥٦ / ١٥ - اللسان (موه) .

والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد الواو ، وفيه خلاف سيأتي .

(قالصة) : مرتفعة ، (ما صيحة) : قصيرة ، (رأد الضحى) : ارتفاعه .

(٣) ثبت هذا العجز في هامش أ ، ولم يثبت في ج ، وثبت في ب عجز بيت آخر وهو :

..... كأن لون أرضها سماؤها . وهو خلط

(٤) هو جران العود . ينظر ديوانه ص ٥٢ .

٥٢ = البيت من الرجز ، وهو في سيويه ١٣٢ / ١ ، ٣٦٥ - معاني الفراء ١ / ٢٨٨ ، ١٥ / ٢ ،

٣ / ٢٧٣ - المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤ / ٤١٤ - معاني الروماني ص ٦١ - معاني

الزجاجي ٢ / ٢٧ - الإنصاف ١ / ٢٧١ - شرح ابن عيش ٢ / ١١٧ ، ٣ / ٢٧ ، ٨ / ٥٢ -

شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ - شواهد العيني ٣ / ١٠٧ - شرح العلوي ٢ / ٥٦٠ - خزنة الأدب

٤ / ١٩٧ . والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد الواو رب .

(اليعافير) : جمع يصفور وهو ولد الطيبة ، وولد البقرة الوحشية أيضاً . وقال بعض أهل اللغة :

الصفور تيس الطيباء .

(العيس) : لابل يخالط يابضها شقرة ، جمع (أبيض) والأنثى : عيساء . خزنة الأدب ٤ / ١٩٧ .

(٥) لم يثبت هذا العجز في أ ، ج ، ط .

وَوَاوُ الْقَسْمِ إِنَّمَا تُكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ السُّؤَالِ

وقد قيل : إن الخفض بها مقدره^(١) وتقديره : رَبُّ بِلْدَةٍ ، وأن الواو واو العطف .
 وَرُدَّ ذَلِكَ^(٢) بَأَنَّ وَاوَ الْعُطْفِ لَا تُكُونُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ .
 وَأَجِيبُ : بِأَنَّهَا قَدْ تَسْتَعْمَلُ بِتَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى مَقْدَرَةٌ .
 وَضَعَفَ أَيْضًا بِأَنَّ إِضْمَارَ حَرْفِ الْجَزْرِ مَعْنِيًّا^(٣) عَلَى حَذْفِ الْقِيَاسِ .
 قَوْلُهُ : « وَوَاوُ الْقَسْمِ إِنَّمَا تُكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ »^(٤) .
 فَلَا تَقُولُ : أَقْسِمُ وَاللَّهِ ، كَمَا تَقُولُ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ^(٥) .

ويلزم من مجيئها حذف الفعل ، كأنهم جعلوها عوضًا عن الباء والفعل معًا ،
 ومن ثمَّ أجيب - لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ
 إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾^(٦) - بأن واو القسم^(٧) جرت مجرى الباء والفعل معًا
 فصح إعمالها بالاعتبارين ، فكان كأنها عمل واحد .

قوله : « لِغَيْرِ السُّؤَالِ » .

يعني في مثل قولك : بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي ، فإن الواو لا تستعمل ثمَّ وإن كان الفعل محذوفًا .

- (١) هذا قول سيويه وجمهور البصريين ، قال سيويه ١ / ١٣٣ : ... ولا يجوز أن تضر الجار ،
 ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت
 (رب) ونحوها في قولهم : وبلدة ليس بها أنيس ... ١٠٤ هـ . وما تقدم من أن الواو هي العاملة
 بنفسها هو مذهب الكوفيين وقال به المبرد ، وكلام المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٦٠٣
 يدل على اختياره له . قال المبرد : ... واحتجوا بإضمار (رب) في قوله : وبلد ليس به أنيس .
 وليس كما قالوا ، لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك ١٠٤ هـ . المقتضب ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
 وينظر أيضا ٢ / ٣١٩ . وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٥٥) ١ / ٣٧٦ - الأمل
 الشجرية ١ / ١٤٣ - الجنى الداني ص ١٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ - شرح العلوي
 ٢ / ٨٦١ - شرح الجامي ٢ / ٧٣٣ . (٢) (ذلك) زيادة من ب .
 (٣) في أ ، ط : (يعمل) وما أثبتته أوجه . (٤) في ج : (وواو القسم إلى آخره) .
 (٥) في سيويه ٢ / ٣٠٤ : ... والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء ١٠٤ هـ . وينظر : أصول ابن
 السراج ١ / ٥١٥ - إيضاح الفارسي ص ٢٢٥ - معاني الرماني ص ٦١ .
 (٦) الآياتن : ١ ، ٢ / الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ وينظر ص ٨٨٦ .
 (٧) في ب : (للقسم) .

مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ . وَ (التَّاءُ) مِثْلَهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَالتَّاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ

قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ ... » .

يعني أنها لا تستعمل إلا في الظاهر ، ولا تستعمل في المضمر ، فلا تقول : وَكَ ، كما تقول : بِكَ ، بخلاف الباء^(١) .

والتاء مثلها فيما ذكر مختصة من الظاهر باسم الله تعالى خاصة^(٢) ، فلا تقول : تزيد ، ولا تعمرو ، ولكن : تَاللَّهِ . وقد روي الأَخْفَشُ : تَرَبُّ الكَعْبَةِ^(٣) .

قوله : « وَالتَّاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ » .

يعني أعم من الواو والتاء^(٤) لأنها تكون مع الفعل ومع حذفه ، ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره^(٥) تقول : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَبِاللَّهِ أَخْبِرْنِي ، وَبِزَيْدٍ ، وَبِكَ لِأَفْعَلِنِ^(٦) ،

« لا تقعا ذلك في الواو » التاء لأنها أصابها ما فاعلة علسا . وقد جاءت // اللام و (من) مقسما بهما في قولهم : لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْإِجْلُ ، وقولهم : مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرٌ^(٧) ، إلا أن اللام مختصة بما فيه معنى التعجب^(٨) كالتاء بعد الاختصاص باللام^(٩) .

وأما قولهم : اللَّهُ ، وَهَا اللَّهُ ، فهما همزة الاستفهام و (ها) التي للتنبيه عوضاً عن حرف القسم .

(١) قال الرماني : « ... ولا يجوز أن تدخل على مضمر كما تدخل الباء في قولك : به لأخرجن » ٥١٤ . معاني الحروف ص ٦١ . وينظر : لمصاح الفارسي ص ٢٥٥ - لفصل ص ٢٨٧ .

(٢) في سيبويه ١ / ٢٨ : « ... وكذا أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت : تالله لأضلن » ٥١٤ . وينظر أيضا ٢ / ١٤٣ - المقتضب ٤ / ١٧٥ أصول ابن السراج ١ / ٥١٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن عمير ٨ / ٣٤ .

(٣) في الجني الثاني ص ٥٧ : « حكى الأَخْفَشُ دخولها على (الرب) قالوا : ترب للكعبة وخص بعضهم دخولها على (الرب) ، بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك لأنه قد جاء : (تربي) ، وحكى بعضهم أنه قالوا : تالرحمن ، وتحيانك وذلك شاذ » ٥١٤ . وينظر : الفصل ص ٢٨٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن عمير ٨ / ٣٤١ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٤ - شرح ابن عليل ٢ / ١٢ - التوضيح ٣ / ٢١ .

(٤) في ب : (من التاء والواو) . (٥) في ط : (ومع الظاهر والمضمر) .

(٦) أربعة أمثلة وهي على التوالي : مجامعها الفعل ، والسؤال ، وجرها الظاهر ، والمضمر .

(٧) ينظر : الفصل ص ٢٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٥ .

(٨) تقدم ذكر ذلك مفصلاً في ص ٦٤٨ . (٩) سقط من ج ، ط : (بعد الاختصاص باللام) .

وفي : (لَأَ هَا اللَّهُ ذَا^(١)) لغتان ، قطع الحمزة ، ووصلها .
 فيجيء في ألف قولك^(٢) : (ها) وجهان ، حذفها ، وبنها^(٣) ، وفيه قولان :
 أحدهما قول الخليل : إن (ذَا) مقسم عليه ، كأنه قيل : للأمر^(٤) ذَا ، فحذف
 الأمر لكثرة الاستعمال^(٥) .

والثاني - وهو قول الأخفش^(٦) : إن (ذَا) من جملة القسم^(٧) توكيدا ، كأنه
 قال : ذَا قَسَمِي ، والذي يدل عليه أمران :
 أحدهما : أنهم يذكرون المُقَسَّم عليه^(٨) بعده ، فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره .
 المقسم عليه مطابقا .

وأما ما في الحديث من قول أبي بكر الصديق^(٩) - رضي الله عنه - : لَأَ هَا اللَّهُ
 إِذَنْ لَا تُعَمِّدُ إِلَيَّ أَسَدٌ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ دِينِ اللَّهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ، فقد حمله بعض
 النحويين على أنه غلط من الرواة لأن العرب لا تقول : (لَهَا اللَّهُ) إلا مع (ذَا) .
 ثم لو سلم أنه يقال مع غير (ذَا) فليس هذا موضع (إذن) لأن (إذن) تفيد
 الجزاء وهي هاهنا على النقيض^(١٠) ، فكان يقتضي أن يقول : (إذن تعمد) لأنه وقع
 جوابا بالقول من طلب السلب وليس يقاتل ، فقالوا^(١١) : إن^(١٢) الظاهر أن الحديث : لَأَ هَا
 اللَّهُ ذَا لَا تُعَمِّدُ إِلَيَّ أَسَدٌ ، فصحتها بعض الرواة ثم نقلت كذلك^(١٣) .

- (١) في ج : (ها الله ذَا) بإسقاط (لا) . (٢) سقط من ج ، ط : (قولك) .
 (٣) ينظر : سيويه ١٤٥ / ٢ - شرح الرضي ٣٣٥ / ٢ ، ٣٣٦ - شرح العلوي ٢ / ٨٦٤
 ٨٦٥ . (٤) في ج : (الأمر) .
 (٥) في سيويه ١٤٥ / ٢ : ... وأما قولهم (ذَا) فرغم الخليل أنه المحلوف عليه ، كأنه قال :
 أي والله للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم (ها) كما قدم
 قوم (ها) في قولهم : ها هوذا ، وها أناذا ، وهذا قول الخليل ١٤٢ .
 (٦) ينظر : المفصل ص ٣٤٩ - شرح ابن يعيش ١٠٦ / ٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٦ - شرح
 العلوي ٢ / ٨٦٥ . (٧) في ب ، ط : (المقسم) .
 (٨) (عليه) في هامش أ . (٩) (الصديق) زيادة من ب ، ج .
 (١٠) في أ : (النقيض) . (١١) في ط : (فقال) .
 (١٢) (إن) في هامش أ ، وساقطة من ج . (١٣) ورد هذا الأمر عن أبي بكر الصديق =

وَيَتَلَّقَى الْقَسْمُ بِاللَّامِ وَ (إِنْ) وَحَرْفِ التَّيِّ ، وَيُحَذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اجْتَرَحَ أَوْ تَقَدَّمَ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

قوله : « وَيَتَلَّقَى الْقَسْمُ بِاللَّامِ وَ (إِنْ) وَحَرْفِ التَّيِّ » (١) .

يعني بالقسم ما هنا ، القسم الذي لغير سؤال ، وأما قسم السؤال (٢) فلا يتلقى إلا
بما فيه معنى الطلب نحو (٣) : بالله أخبرني ، وهل قام زيد ؟ ، ولذلك سمي قسم السؤال
أي : قسم الطلب .

وأما غيره فيتلقى باللام و (إِنْ) وحرف التَّيِّ ، وكأنهم قصدوا إلى أن يبينوا أن
هذا هو المقسم عليه من أول الأمر (٤) ، فاللام كقولك : لزيد قائم ، ولأفعلن .
و (إِنْ) كقولك : إن زيد القائم (٥) . وحرف التَّيِّ كقولك : ما زيد بقائم ، ولا
يقوم زيد .

قوله : « وَيُحَذَفُ (٦) جَوَابُهُ إِذَا اجْتَرَحَ » .

كقولك (٧) : زيد - وَاللَّهِ - قائم ، لأنه اجترح بين المبتدأ والخبر وهي في المعنى
المقسم عليه ، فاستغنى عن إعادته .

وقوله : « أَوْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ » .

كقولك : زيد قائم والله ، لأن المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم ، فاستغنى عن إعادته .

= في سورة ابن هشام ٤ / ٤٨٨ ، وذكر قصته الطوي في شرحه ٢ / ٨٦٦ بقوله : « ... والذي سمعناه
في (سورة ابن هشام) في قصة أبي بكر رضي الله عنه ، أن (أبا قتادة) ضرب رجلاً من المشركين
تقطع يده ، فاعتقه بيده الأخرى وكاد يقتله ، فلولا نزفه الدم لقتل أبا قتادة ، فلما سقط ضربه فقتله
وأجهضه القتال عنه ، فجاه رجل آخر من أهل مكة فأخذ سلبه ، فقال الرسول ﷺ : « من قتل قتيلاً
فله سلبه » . فقال أبو قتادة : والله يا رسول الله لقد قتلت قتيلاً ولم أدر من سلبه ؟ فقال رجل من
أهل مكة : سلبه عندي فأرضه عني يا رسول الله ، فقال أبو بكر : لا والله لا يرضيه ، تعتمد إلى أسد
من أسد الله يقاتل عن دين الله تقاسمه سلبه أردد عليه ، أردد عليه سلب قتيله . فقال رسول الله ﷺ :
صنف أردد عليه سلبه . فأما ما رواه (لاه الله ذا) فالخيار عندنا فيها ، (ذا) محطوف عليه على وجه
السلب ، كأنه قال : لا كذا ذا . » .

(١) هذه عبارة الزمخشري . ينظر المفصل ص ٣٤٥ . وقال الرضي ٢ / ٣٣٨ : « معنى (يتلقى) أي :
يستقبل ، والمعنى يجاب القسم » ١١٠ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٠٥ .

(٢) في ط : (وأما القسم الذي بالسؤال) . (٣) في ب : (كقولك) وفي ج : (كقوله) .

(٤) هذه العبارة في هامش ب . (٥) في ب : (والله إن زيداً لقائم) وهو خطأ .

(٦) في أ : (وقد يحذف) . (٧) في ط : (يجو) وكذا فيما بعده .

وَ (عَنْ) لِلْمَجَاوِزَةِ . وَ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ . وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا

قوله : « وَ (عَنْ) لِلْمَجَاوِزَةِ » .

كقولك^(١) : رمي عن القوس ، لأنه يجاوز السهم عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعلها متجاوزين عنه^(٢) .

قوله : « وَ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ » .

كقولك : زيد على السطح ، وجلست على الحائط ، لاستعمالك إياه^(٣) .

« وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا »^(٤) .

كقولك : جلست من عن يمينه^(٥) . يجب أن يتأول^(٦) بمعنى (جانب) . وقوله^(٧) :

[٥٣] غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا . تَصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَرَزَاءَ مُجْهَلٌ

(١) (كقولك) في هامش أ . (٢) في الفصل من ٨٨ : « وَ (عَنْ) لِلْبَعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ كَقَوْلِكَ :

رمي عن القوس ، لأنه يقذف عنها بالسهم ويعدده ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه ٥١١ . وينظر : سيويه ٣٠٨ / ٢ - معاني الرماني ص ٩٥ - شرح الوافية ٢ / ٢٠٦ ، ٦٠٧ - الأزهية ص ٢٨٩ - الرصف ص ٣٦٧ .

(٣) (وجلست على الحائط ، لاستعمالك إياه) في هامش ج . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٦ - إيضاح

الفارسي ص ٢٥٩ - اللع ص ١٥٧ - المغني ١ / ١٤٣ . (٤) عبارة المتن في هامش ج .

(٥) في : (يمين زيد) . ومثله قول قطري بن الفجاعة :

ولقد أرائني للرماح رديئة من عن يميني تارة وأمامي

وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٤٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٣ - شرح الحماسة للمرزوقي

١ / ٣٦ - المغني ١ / ١٤٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤٩ - شرح العلوي ٢ / ٨٧٠ - الخزانة

٤ / ٢٥٨ - شرح الأشموني ٢ / ٢٢٦ - شواهد المعني ٣ / ٣٠٥ - التصريح ٢ / ١٩ .

(٦) في ب ، ج : (يؤول) .

(٧) هو مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي فصيح كان في زمن جرير والفرزدق .

٥٣ = البيت من الطويل ، وهو في سيويه ٢ / ٣١٠ - المقتضب ٢ / ٥٣ - الكامل ٣ / ٩٨ - نوادر

أبي زيد ص ١٦٣ - جمل الزجاجي ص ٧٤ - الأقطاب ص ٤٢٨ - اللؤلؤ ص ٧٨ - إيضاح الفارسي

ص ٢٥٩ - فصول ابن معط ص ٢١٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٨ - شرح الكافية الشافية

١ / ٢٨٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ المغني ١ / ١٤٦ - معاني الرماني ص ١٠٧ - الجنى الداني

ص ٤٧٠ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٢٠ - الخزانة ٤ / ٢٥٣ - المعني ٢ / ٣٠١ . =

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، وَزَائِدَةٌ ، وَقَدْ تُكُونُ اسْمًا

فيجب أن يتأول^(١) بمعنى (فوق) لِمَا ثَبِتَ من أن حروف الجر مختصة بالتنوع الذي اختص بمعنى الاسمية .

قوله^(٢) : « وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ » كقولك : زيد كعمرو .

قوله : « وَزَائِدَةٌ » كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) والمعنى : ليس مثله شيء^(٤) .

قوله : « وَقَدْ تُكُونُ اسْمًا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ »^(٥) :

[٥٤] يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبُرْدِ الْمُتَّهَمِ

أي : مثل البرد ، لدخول حرف الجر عليها .

= والشاهد فيه قوله : (من عليه) حيث جاءت (على) اسما بمعنى (فوق) لدخول (من) عليها ، هذا مذهب البصريين ، ويرى الكسائي والقراء ومن تبعهم من الكوفيين (أن) على (باقية على حرفيتها بعد دخول (من) عليها . والصواب الأول وعليه جمهور المتأخرين . ويرى الشاهد :

ضدت من عليه بعد ما تم خمسا . تصل وعن قبض بيضاء مجمل

سيويه ٢ / ٣١٠ - المتضرب ٣ / ٥٢ - وينظر هامش المتضرب ٣ / ٥٢ ، ٥٤ .

(١) في ج : (يؤول) . (٢) سقط من ج : (قوله) .

(٣) من الآية ١١ / الشورى . قال الأختاري : « في الكاف وجهان ، أحدهما : أن تكون الكاف زائدة وتقديره : ليس مثله شيء . والثاني : أن تكون غير زائدة ويكون المراد بـ (المثل) : الذات ، فإنه يقال : مثلي لا يفعل هذا ، أي : أنا لا أفعل هذا ... » ١٤٤ . البيان ٢ / ٣٤٥ .

وقال المعكري : « ... وقيل : (مثل) زائدة ، والتقدير : ليس كهو شيء ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ . وهذا قول بعيد ، ١٤٤ . البيان ٢ / ١١٣١ وينظر : الكشف

٣ / ٤٦٣ - مشكل مكى ٢ / ٢٧٦ - المغني ١ / ١٧٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ .

(٤) العبارة في هامش ج . (٥) هو الصجاج - ملحقات ديوانه ص ٨٢ .

٥٢ = من الرجز وقوله : يرض ثلاث كتعاج جم

وهو في : إصلاح المنطق ص ٢٥٥ - للفصل ص ٢٨٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٩ شرح ابن يعرب ٨ / ٤٤ - المغني ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ - الجني الداني ص ٧٩ - خزنة الأدب د / ٢٦٢ - شواهد العيني ٣ / ٢٩٤ - شرح الطوي ٢ / ٨٧٣ - شرح الأردبيلي ص ٣٠٤ - شرح الجامي ٢ / ٧٣٨ - التصريح ٢ / ١٨ - الكافي ٢ / ٧٣٨ - الأنصوري ٢ / ٢٢٥ . والشاهد فيه قوله : (عن كالبرد) حيث استعملت (الكاف) اسما لدخول حرف الجر عليها . وهذا على مذهب سيويه مخصوص بالضرورة لا يجوز في سعة الكلام ، =

وَلِيُخَصَّ بِالظَّاهِرِ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ^(١) . وَمُنْذُ وَمُنْذُ ، لِلإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي

قوله : « وَمُنْذُ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ^(٢) لِلإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي^(٣) » .

كقولك : ما رأيته منذ سنة كذا // أي : ما رأيته من سنة كذا ، أي : ابتداء
ذلك من هذه السنة ، فاستعمالها^(٤) للإبتداء في الزمان كاستعمال (مِنْ) في
الابتداء في غير الزمان نحو^(٥) : خرجت من البصرة .

فأما استعمال (مُنْذُ) و (مُنْذُ) في الزمان فمتفق عليه ، وأما استعمال (مِنْ)
في غير الزمان - خاصة - فمختلف فيه .

فالبصريون يخصصونه ، والكوفيون يعمونه^(٦) . واستدلوا بقوله تعالى :
﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾^(٧) فقد دخلت (مِنْ) على الزمان .
وتأولها البصريون بمعنى : من تأسيس أول يوم . ولا حاجة إلى التأويل^(٨) .

= قال ١ / ١٠٣ : ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال
الراجز - وهو حميد الأرفط - :

فصبروا مثل كمصف مأكول .

وقال عظام الجاشعي : وصاليات ككما يؤتفين ٥١٩ .

أما على مذهب الأخفش والفارسي والجزولي وكثير من المتأخرين فإن ذلك جائز من غير ضرورة .
ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٦٠ - المعنى ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ .

(١) هذه العبارة لم يشتها إلا الجامي في شرحه ٢ / ٧٣٩ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٩٠ - سيويه

١ / ٣٩٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ . (٢) في ط : (في الزمان) ولم ثبت في المتن .

(٣) تقدم الحديث عنها مفصلا في باب الظروف ص ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ .

(٤) في ب ، ج : (واستعمالها) . (٥) في ب ، ج : (كقولك) .

(٦) مذهب البصريين أن (من) تكون لا ابتداء الغاية في المكان فقط ومذهب الكوفيين والأخفش

أنها تكون لا ابتداء الغاية زمانا ومكانا ، واستدلوا بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى

من أول يوم ﴾ وينحو قول النابغة :

تخرجن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جرين كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول الأخير . وقد تقدم ذكر هذا في ص ٩٤١ هامش (٢) .

(٧) من الآية ١٠٨ / التوبة . وينظر : البيان ١ / ٤٠٥ - التبيان ٢ / ٦٦٠ .

(٨) ظاهر هذا أن المصنف يختار قول الكوفيين والأخفش في هذه المسألة .

وَالظُّرْفِيُّ فِي الْحَاضِرِ نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرِنَا . وَمُنْدُ يَوْمِنَا . وَحَاشَا وَعَدَا
وَعَمَلًا لِلِاسْتِثْنَاءِ .

قوله : « وَالظُّرْفِيُّ فِي الْحَاضِرِ ^(١) نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرِنَا ، وَمُنْدُ يَوْمِنَا ^(٢) »
كما تقول : في شهرنا وفي يومنا ^(٣) ، فيكون تقياً للرؤية في الشهر المذكور
واليوم المذكور .

قوله : « وَحَاشَا وَعَدَا وَعَمَلًا ^(٤) لِلِاسْتِثْنَاءِ » .

استعمال (حَاشَا) حرف جر ^(٥) هو الفصيح ، واستعمال (عَدَا)
و (عَمَلًا) فعلاً هو الفصيح ، والعكس في كلا ^(٦) البابين ضعيف علي ما
تقدم ^(٧) (٨) .

* * *

- (١) في أ : (للحاضر) .
(٢) ينظر ما تقدم بخصوص (مد) و (مند) ص ٧٧٧ - ٧٧٩ .
(٣) في ج : (في يومنا وفي شهرنا) .
(٤) في ج : (وعلا وعدا) .
(٥) (جر) في هامش أ .
(٦) سقط من ب : (كلا) .
(٧) تقدم الكلام فيها مفصلاً في باب الاستثناء ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ .
(٨) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ

الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى

(أَنْ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا

قوله : هـ الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ وَلَكَيْتَ وَلَعَلَّ هـ .

ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين ، كما أن الفعل المتعدي يقتضي أمرين - فاعلاك ومفعولك - فأعملت في متعلقها كما أعمل^(١) الفعل المتعدي في متعلقه . وخولف بينهما كما خولف بين متعلقى الفعل ، إلا أن المنصوب - ما هنا - مقدم وفي الفعل مؤخر ، كأنهم فصلوا إلى الفرق بينهما من أول الأمر . أو لأنه لما كان عملها فرعا عن الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع . وقد يقال : أشبهت الفعل لأنها على ثلاثة أحرف فصاعدا مبنية على الفتح كالأفعال . أو لأن معانيها معاني الأفعال . كأنك قلت : أَكُنْتُ ، وَشَبَّهْتُ ، وَلَسْتِ بِرَكْتِ ، وَتَمَنَيْتَ وَتَرَجَيْتَ^(٢) .

قوله : هـ وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنْ) هـ . يعني : سوى (أَنْ) المفتوحة .

قوله : هـ فَهِيَ بِعَكْسِهَا هـ^(٣) أي : لا يكون لها^(٤) صدر الكلام .

وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام ، وذلك يقتضي التقديم - كما ذكرنا في غير موضع - ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر فينبى عليه ، ولو لم تتقدم الحروف^(٥) لبقى السامع في حيرة جواز التصديرات المتعددة ، فلا يتفرغ باله لأمر مخصوص يبنى عليه ، ألا ترى أنه لو جاز تأخير أمثال هذه فإذا قال المتكلم : زيد قام ، لم يدرك السامع إثبات هو أم نفي أم تشبيه أم تمن أم ترجح ؟ وإذا قال من أول الأمر ، إن أو (ما)^(٦) أو كأن أو لست أو لعل ، تبين له^(٧) من أي قسم هو فيتفرغ باله لغيره .

وأما (أَنْ) المفتوحة فقد تقدم علة كونها لا يكون لها^(٨) صدر الكلام - في

الابتداء^(٩) واختلاف الناس في التعليل .

(١) في ب ، ج ، ط : (كما عمل) .

(٢) في ج : (يعني وهي بعكسها) .

(٣) في ب ، ج ، ط : (يقدم) .

(٤) سقط من ط : (أو ما) .

(٥) سقط من أ : (له) ، و في ج : (تبين له) .

(٦) سقط من ج : (لها) (١٠) ينظر من ٣٦٧ ، ٣٦٨ - شرح الوافية ٦١٣/٢ - ٦١٥ .

(٧) ينظر : سيوه ٢٨٠/١ شرح الرضي ٢٤٥/٢ .

(٨) (لها) ساقطة من ج ، وهي في هامش ب .

(٩) سقط من ب ، ج ، ط : (الحروف) .

(١٠) سقط من أ : (له) ، و في ج : (تبين له) .

وَتَلَحُّقَهَا (مَا) فَتَلْفِي عَلَى الْأَفْصَحِ وَتَدْخُلُ جِيئِيذٌ عَلَى الْأَفْعَالِ

قوله : « وَتَلَحُّقَهَا (مَا) فَتَلْفِي عَلَى الْأَفْصَحِ وَتَدْخُلُ جِيئِيذٌ عَلَى الْأَفْعَالِ » يعني : ويصلح ضمها (ما) تحت (س) سمي على س ... كقولك : إنما زيد قائم ، ونحو قوله تعالى (١) : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢) . وقد (٣) جاء النصب في مثل قوله (٤) :

[٥٥] قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ (٥)

وحملت البواقي عليه لأنه باب واحد (٦) .

قوله : « وَتَدْخُلُ جِيئِيذٌ عَلَى الْأَفْعَالِ » .

يعني : إذا دخلت (ما) جاز حيثما أن تدخل على الجملة الاسمية والفعلية

فتقول : إنما زيد قائم ، وإنما قام زيد ، وإنما يقوم زيد .

(١) في ج ، ط : (وتلحق ... لفظه) . (٢) في ب ، ط : (في الأفصح) .

(٣) في ب ، ج : (قال الله تعالى) .

(٤) من الآية ٩٨ / طه . وفي ج بدلها : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ من الآية ١١٠ الإسراء .

(٥) (جاء) زيادة من ب ، ج ، ط .

(٦) هو النابغة الذبياني زياد بن معاوية ، من قبيلة طويلة يسترضي فيها النعمان ويمدحه ويعتذر عما

يلدر منه ، ينظر ديوانه ص ٣٥ .

٥٥ = البيت من البسيط ، وهو في : سيبويه ٢٨٢ / ١ - الخصائص ٤٦٠ / ٢ معاني الرماني

ص ٨٩ - الأمل الشجرية ٢ / ٢٤١ - المفصل ص ٢٩٣ - المرجل ص ١٧١ - ٢٣١ -

التوطئة ص ١١٩ ، ٢٠٣ - شرح ابن يعيش ٨ / ٥٨ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٥ -

المعنى ١ / ٢٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٨ - شرح العلوي ٢ / ٨٨٨ - الخزانة ٤ / ٢٩٧ -

العيني ٢ / ٢٥٤ . والشاهد فيه قوله : (ليتنا هذا الحمام لنا) حيث جاز في (الحمام) الرفع

والنصب . قال ابن يعيش : « ... فالنصب من وجهين ، أحدهما : على إعمال (ليت) - على

ما وصفنا - لبقاء معناها . والآخر : أن تكون (ما) زائدة مؤكدة - على ما ذكرناه .

وقد كان رؤية ينشده مرفوعا ، ورفضه من وجهين ، أحدهما : أن تكون (ما) موصولة بمعنى

(الذي) وما بعدها صلة والتقدير : ألا ليت الذي هو الحمام ، على حد : ما أنا بالذي قاتل

لك شيئا . والآخر : على إلغاء (ليت) وكفها عن العمل ... ٥١٤ . ٥٨ / ٨ .

(٧) ثبت هذا العجز في حاشية ج .

(٨) قال الرضي ٢ / ٣٤٨ : « ... إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل وتلغي ... »

وإدخال (ما)^(١) عليها يفيد ما يبد النفي والإثبات ، فإذا قلت : إنما زيد قائم // ١٦٣
فمعناه ، ما زيد إلا قائم . و ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾^(٢) معناه^(٣) : ما إلهكم إلا الله .
ومنه^(٤) قول الشاعر^(٥) :

.....

= الإلقاء أكثر لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية . فالأولى أن لا تعمل كما في
(ما) المجازية ، فإذا أهملت فـ (ما) كافة ... وروى أبو الحسن وحده في (إنما) و (إنما)
الإعمال والإلقاء ، والإعمال قليل فهما لضعف معنى الفعل فهما ، لأن التأكيد - الذي هو
معناها - تقوية الثابت لا معنى آخر متجدد . وعدم سماع الإعمال في (كأنما) و (لعلما)
و (لكننا) . وقياسها في الإعمال على (ليتنا) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة إذ لا فرق بينها
وبين (ليتنا) . وإذا سمع في (إنما) مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف ، لكن
الإلقاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما) . وسيبويه يمنع الإعمال في
غير (ليتنا) للسمع المشهور فيه دون غيره ١١٤ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ - شرح
الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٤٥ . (١) سقط من بـ (ما) .

(٢) من الآية ٩٨ / طه . وتقدم ذكرها في الصفحة السابقة .

(٣) في ط : (فمعناه) . (٤) في أ ، ط : (وفي قول) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

٥٦ = البيت من السريع وهو في : نوافر أبي زيد ص ٢٥ - الخصائص ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٣٤ -
المفصل ص ٢٣٦ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦ ، ٦ / ١٠٣ - المغني ٢ / ٥٧٢ - شرح الكافية
الشافية ٢ / ٤٣٣ - تعليق الفرائد للدمايني ١ / ٢٢٩٠ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢١ خزانة
الأدب ٣ / ٤٨٩ - شرح العلوي ٥٧٤٨ - شرح الرضي ٢ / ٢١٥ - اللسان (حصي)
و (كثر) - الأهموني ٣ / ٤٧ - التصريح ٢ / ١٠٤ .

والشاهد فيه قوله : (وإنما العزة للكائر) حيث يفيد (إنما) النفي والإثبات فيكون المعنى : ما
العزة إلا للكائر . وينظر قول المصنف في ذلك ص ١١٧ من هذا الشرح .

(حصي) : العدد . (الكائر) : الكثير .

ومروي صدره : فليست بالأكثر ... الخصائص ١ / ١٨٥ .

(٦) لم يبت هنا الصدر في جـ ، وفي ط : (وفي : إنما العزة للكائر . صدره :

ولست بالأكثر منهم حصي) .

فَ (إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، وَ (إِنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ ...

(١) ثم شرع^(٢) في الكلام عليها باعتبار التفصيل فقال :

« فَ (إِنَّ) لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ... »

أي تدخل على الجملة^(٣) الاسمية مع بقاء معناها على ما كان^(٤) عليه ، وليس يعني بالجملة^(٥) الاسمية ، كل جملة ، وإنما يعني الجمل التي لا تضادها ، فيعلم أنها لا تدخل على جملة استفهامية لأنها^(٦) لها صدر الكلام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فيتضادان . وكذلك لا تدخل على جملة نفية لذلك^(٧) ، ولما بينهما من التضاد في المعنى^(٨) ، وإنما ترك^(٩) الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به .

و (أَنَّ) ^(١٠) المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ثم أدخلت المكسورة كانت على حالها في استقلالها بفائدتها ، ولو أدخلت المفتوحة صارت الجملة معها^(١١) بتأويل مصدر من خيرها أو ما في حكمه فافتقرت إلى جزء آخر تكون به كلاماً نحو^(١٢) : أعجبتني أن زيدا منطلق ، فتكون فاعلا ، وكرهت أن زيدا منطلق فتكون مفعولا^(١٣) ، وعجبت من أن زيدا منطلق ، فتكون في موضع جر ، وهذه^(١٤) أحكام المفرد^(١٥) .

- (١) في ب ، ج : (فإن لا تغير معنى الجملة ، ثم شرع في الكلام عليها ..) ويلزم التكرار .
(٢) (ثم) في هامش أ .
(٣) في ب ، ج : (الجمل) .
(٤) في ط : (كانت) .
(٥) في ب ، ج : (بالجمل) .
(٦) في ج ، ط : (لأن) ، وما أثبتته أوجه والضمير لـ (أن) .
(٧) أي لأن لكل منهما صدر الكلام ، و (نفية) في هامش ج .
(٨) أي : من حيث إنها لتأكيد الأمور الثابتة ، فلهذا كان النفي مضادا لها .
(٩) في ج : (يترك) .
(١٠) في نسخ الشرح : (وأما أن) .
(١١) في ج : (معا) وهو تحريف واضح .
(١٢) في ب ، ج : (كقولك) .
(١٣) في ب : (مفعولة) .
(١٤) في أ ، ط : (فهذه) .

(١٥) في إيضاح الفارسي ص ١٢٩ : « وعمل (أن) المفتوحة كعمل (إن) المكسورة ، ومعناها مختلف لأن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق ، فيكون المعنى : بلغني انطلاقتك ، فموضع (أن) وما بعدها من الاسم والحجر رفع بالفعل ، وعجبت من أنك منطلق ، فيكون في موضع جر ، وعلمت أنك منطلق ، فيكون في موضع نصب ... »
وينظر الفصل ٢٩٣ .

وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ ، فَكُسِرَتْ
 ابْتِدَاءً ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، وَبَعْدَ الْمَوْصُولِ . وَأَفْصَحَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُبْتَدَأَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا .
 وَقَالُوا : لَوْلَا أَنْكَ ، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَلَوْ أَنْكَ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ ... » .
 يعني ومن أجل المكسورة بقي معها الجملة على قائمتها ، والمفتوحة نقلها إلى حكم
 المفرد وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد^(١) ، من حيث كان ذلك
 معناها . فكسرت ابتداءً لأنه لا يقع هذا الموقع^(٢) إلا الجملة ، ولأن المفتوحة لا يبتدأ
 بها على ما تقدم^(٣) .

وبعد القول لأنه لا يقع^(٤) بعده إلا الجملة^(٥) .

وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة^(٦) .

قوله^(٧) : « وَقَفِيحَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُبْتَدَأَةٌ^(٨) وَمُضَافًا إِلَيْهَا » . لأنها أمور لا يقع
 فيها إلا المفرد :

قوله : « وَقَالُوا : لَوْلَا أَنْكَ - لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ - وَلَوْ أَنْكَ - لِأَنَّهُ فَاعِلٌ » .

يريد أن ما بعد (لولا) من (أن) واسمها وخبرها إنما هو في موضع المبتدأ ، ولا
 يقدر جملة مستقلة فتكسر ، لأنه لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقول : لولا
 زيد قائم لأكرمك ، وهو غير جائز ، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا يد من حذفه فإذا وقعت (أن)
 فإنما تقع في موضع المبتدأ خاصة ، فلذلك وجب الفتح .

وأما : لو أنك انطلقت لانطلقت ، وشبهه ، فتفتح أيضا لأن (أن) وما عملت فيه فاعل
 الفعل^(٩) المقدر بعد (لو) ، أي : لو ثبت أنك منطلق لانطلقت ، فلذلك وجب الفتح^(١٠) .

(١) ثبت في هامش ب ما بين قوله : (المفرد) السابقة وهذه . (٢) في ط ، (هذه المواقع) .

(٣) ينظر ص ١٥٥ ، ١٥٦ . (٤) في هامش ب ما بين قوله : (لأنه لا يقع) السابقة وهذه .

(٥) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٦١٦ بنحو : قال زيد إن عمرا منطلق .

(٦) مثل له أيضا في شرح الوافية بنحو : جامعني الذي إن أباه منطلق . هذا .. وقد زاد المصنف في شرح
 الوافية موضعا رابعا بقوله ط / ٦١٦ : « وفي القسم كقولك : والله إن زيدا منطلق ، لأن جواب القسم
 لا يكون إلا جملة » .

(٧) سقط من ب ، ج ، ط : (قوله) . (٨) سقط من ج : (مبتدأ) .

(٩) في ج : (فاعل للفعل) . (١٠) ينظر ص ١٢٤ سيويه ١ / ٤٦٢ .

فَإِنْ جَازَ التَّضْمِيرَ جَازَ الأَمْرَانِ يَثَلُ : مَنْ يَكْرُمُنِي فَأِنِّي أَكْرَمُهُ ، وَ : إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ
الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ، وَشِبْهِهِ

قوله : « فَإِنْ جَازَ التَّضْمِيرَ جَازَ الأَمْرَانِ » .

الجملة والفتح على تأويل المفرد ، مثل من يكرمني فأني أكرمه ، إن أردت : فأنا
أكرمه ، وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أردت : من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه ، وجب الفتح لأنها وقعت في
موضع المفرد ، لأنه خبر المبتدأ ، وكذلك قوله^(١) :

[٥٧] إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

إن أريد : إذا هو عيب القفا ، كسرت لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أريد : إذا عبوديته حاصلة ، وحذفت (حاصلة)^(٢) وأوقعت (أن)

واسمها وخبرها // في موضع (عبوديته) وجب الفتح لأنها وقعت في موضع
المفرد^(٣) ، لأنها وقعت في موقع المبتدأ خاصة .

(١) لم يعين أحد من المحققين قائله ، وهو من الأبيات التي لم يعين سيويه قائلها ، قال سيويه

١ / ٤٧٢ : ... وسمعت رجلا من العرب ينشد هنا البيت ... ١٤ هـ .

٥٧ = عجز بيت من الطويل وصدره : وكنت أرى زيدا - كما قول - سينا .

وهو في : سيويه ١ / ٤٧٢ - المقتضب ٢ / ٣٥٠ - أصول ابن السراج ١ / ٣٢١ - الخصائص

٢ / ٣٩٩ - أمالي السهلي ص ١٢٦ - الفصل ص ١٧١ ، ٢٩٤ - شرح الوافية للمصنف

٢ / ٦١٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٠ - الجني الداني ص ٣٦٨ ، ٣٩٢ - شرح العلوي

٢ / ٧٣٥ ، ٨٩٥ - شرح الأردبيلي ص ٣٠٩ - شرح الجاسي ٢ / ٧٤٧ - الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

والشاهد فيه ذكره المصنف . وهو معنى قول سيويه ١ / ٤٧٢ : هـ ... فحال (إذا) -

ها هنا - كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت (إن) ها هنا لأنك أردت

هذا المعنى كما أردت في (حتى) : حتى هو منطلق . ولو قلت : فإذا أنه عبد ، تريد : مررت

به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت (أن)

هذا الموضع جاز ١٤ هـ .

(القفا) : موضع الصفع : (اللهازم) : جمع (لزمة) وهي موضع اللكر .

(٢) (وحذفت حاصلة) في هامش ب . (٣) سقط من ب : (لأنها وقعت في موضع المفرد) .

وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ - دُونَ - الْمَفْتُوحَةِ -
 فِي مِثْلِ : إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَصْرٌ

وهذا التعريف أولى من تعريف أبي علي في قوله : « إن كل موضع يصلح للجمله الاسمية
 والفعلية ف (إن) فيه مكسورة ، وما لا يصلح إلا لأحدهما ف (أن) فيه مفتوحة^(١) » لأن
 مثل قوله : (إذا إنه) لا يصلح إلا للمبتدأ - لا للفعل - وقد جاءت فيه المكسورة ،
 ومثل قوله : (إذا إنه) لا يصلح إلا للمبتدأ - لا للفعل - وقد جاءت فيه المكسورة ،
 ومثل قوله : من يكرمني فأني أكرمه ، لا يصلح إلا للاسمية وقد جاز في الكسر .
 فإن زعم^(٢) أنه يجوز أن يقدر : فجزاؤه الإكرام ، أو : فأجزيه بالإكرام ، فيجب عليه
 أن يوجب الكسر لأنه موضع صلح للجمله الاسمية والفعلية على هذا التقدير^(٣) .

وكذلك قولك : مرادي أنك عمن ، لأن هذا الموضع إن لم يكن صالحاً للجمله فالتعريف
 غير شامل ، وإن كان موضعاً للجمله فهو خير المبتدأ^(٤) ، وخير المبتدأ يجوز أن يكون جملة
 ابتدائية وجملة فعلية ، ألا ترى أنك تقول : مرادي ثبت الثواب عليه ، والثواب ثابت عليه^(٥) !!
 قوله : « وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا .. إلى آخره » .
 أي : ولأن المكسورة لا تغير جاز العطف على اسمها لأنها لما لم تغير المعنى صح
 أن تقدر كالمعلوم^(٦) ، فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها ، وهو معنى
 قولهم : « يُعْطَفُ عَلَيَّ مَحَلُّهَا مَعَ اسْمِهَا »^(٧) .

(١) قال الفارسي في إيضاحه ص ١٢٩ : « ... وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يعاقب عليه الابتداء
 والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون
 المكسورة » ١٤٤ . وينظر الإفعال أيضا ١ / ٢٥١ . هذا .. وقد رجح كل من الرضي والعلوي تعريف
 المصنف على ما ذهب إليه الفارسي قال الرضي ٢ / ٣٥٢ : « ... والتعريف المذكور - أعني : الفتح
 في موضع المفردات ، والكسر في مطلق الجمل - أولى من تعريف أبي علي : كل موضع يصلح للاسم
 والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح » ١٤٤ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ .

(٢) يعني : الفارسي .

(٣) أورد العلوي هذا لورد نصا في شرحه ٢ / ٨٩٦ . (٤) في ب ، ج : (خير مبتدأ) .

(٥) زاد العلوي على هذا الرد قوله : « ... فيلزم أنه يجوز في قولنا : (إنك عمن) الكسر والفتح ، والمعلوم
 أنه لا يجوز إلا الفتح لكونه خيرا عن (مرادي) ، فيظل ما عدل عليه الفارسي فيما ضبطه به ، وصح
 ما ذكرناه » ١٤٤ . شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ ، ٨٩٧ . (٦) في ب ، ج : (كالعلم) .

(٧) هو قول أبي موسى الجزولي . ينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٢٠٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٢ .

وقوله : (لفظًا أو حكمًا) فاللفظ مثل قولك^(١) : إن زيدا قائم وعمرو ،
والحكم مثل قولك^(٢) : علمت أن زيدا قائم وعمرو ، لأن (أن) - ها هنا - وما
عملت فيه بتأويل الجملة ، فصح^(٣) أن يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ،
ولذلك أورد سيويه في هذا الباب قول الشاعر^(٤) :

[٥٨] وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةَ مَا بَقِينَا فِي شَقَايِ

مستشهدا به على العطف^(٥) محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول قاصدا إلى
أن المعنى : فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وذلك حكم المكسورة صريحا ، فلولا أنها
في حكم المكسورة صريحا لما جاز^(٦) ذلك .

ولذلك^(٧) حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٨) على أن
(ورسوله) معطوف على محل اسمها وإن كانت مفتوحة لما كانت في تأويل المكسورة^(٩) .

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) . (٢) سقط من ط : (قولك) .

(٣) في ب : (فصح) .

(٤) هو بشر بن أبي حازم الأسدي من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثة . ديوانه ص ١٦٥ .

٥٨ = البيت من الوافر وهو في : سيويه ٢٩٠ / ١ - معاني القراء ١ / ٣١١ - معاني الزجاج

٢ / ٢١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠٧ - شواهد ابن السراجي ١ / ٣١ - شواهد ابن

التعاس ص ٥٣ - البيان للأنباري ١ / ٣٠٠ - الإنصاف ١ / ١٩٠ - المفصل ص ٢٩٦ -

دلائل الإعجاز ص ٨٣ - شرح الواقية ٢ / ٢٢٢ - شرح ابن عبيد ٨ / ٦٩ - شرح الرضي

٢ / ٣٥٣ - شرح الطولي ٢ / ٨٩٨ - الخزانة ٤ / ٣١٥ المعنى ٢ / ٢٧١ - شرح الكافية

الشافعية ١ / ١٥٩ . ورواية الديوان : بغاة ما بقينا في شقاوي .

والشاهد فيه ذكره المصنف مشيرا إلى قول سيويه ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : ... وقال الشاعر ...

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم ها .

(٥) (على العطف) في هامش أ . (٦) في ب ، ج : (صح) بدل (جاز) .

(٧) في ط : (فلذلك) . (٨) من الآية ٣ / التوبة .

(٩) هذا على قراءة الجمهور بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي : (ورسوله)

بالنصب عطف على لفظ اسم (أن) ، وأجاز الزمخشري أن ينصب على أنه مفعول معه . البحر

المحيط ٥ / ٦ . وينظر : الكشف ٢ / ١٧٣ - البيان ٢ / ٦٣٤ ، ٦٣٥ - البيان ١ / ١ / ٣٩٣ ،

٣٩٤ مشكل مكى ١ / ٣٥٥ - المفصل ص ٦٩٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٣ .

وَيُشْتَرَطُ مَضَى الْخَيْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَلَا أُنْزِلُ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلَافًا لِلْمُرْدِ
وَالْكِسَائِيِّ فِي مِثْلِ : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ

ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا خلافًا للكوفيين^(١) فلا
تقول : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، وإنما جاز : إن الزيدين والعمرون ذاهبون ، لأن
(ذاهبون) يقدر خبرا عن الثاني خاصة ، فيكون خبر الأول قد تقدم تقديرا ، ولذلك
لو جعل (ذاهبون) خبرا عن الجمع لم يجز .

وإنما لم يجز لما يؤدي إليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لـ (إن) غير
معمول^(٢) لـ (إن) ، لأنه من حيث هو خبر عن اسم (إن) معمول لـ (إن) ، ومن
حيث هو خبر عن المعطوف على المحل معمول للابتداء غير معمول^(٣) لـ (إن) .
قوله : هـ وَلَا أُنْزِلُ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلَافًا لِلْمُرْدِ وَالْكِسَائِيِّ^(٤) ... هـ .

لأنه لم يثبت ذلك عن المعتبرين من العرب ، وما ذكرناه من المنع قائم فيه .

وقد أورد سيبويه أن بعض العرب يغلطون فيقولون : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ^(٥) ،
وإنَّكَ // وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ . وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قد قال : هم .

١٦٥

وإذا أخرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا عند أهل التحقيق .
ووجه كونه مردودا أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع ، فإذا
جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض ، فزال الموجب لقبوله .

(١) هو قول الكسائي ومن وافقه من الكوفيين عدا الفراء فإنه قد توسط بين المنهين ، فلم يمنع رفع المعطوف
مطلقا ، ولم يجوز مطلقا ، بل فصل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيا أو معربا مفسر الإعراب
جاز الحمل على المحل نحو : إنك وزيد قائمان . وإن الفتي وعمرو قاعدان ، وإلا فلا . والذي حملها
على ذلك هو أن (إن) وأخواتها لا تعمل عندهما . وينظر معاني الفراء ١ / ٣١١ - أصول ابن السراج
١ / ٣١١ . الإنصاف مسألة (٢٣) ١ / ١٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ - شرح ابن عمير
٨ / ٦٩ - شرح اللوافية ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ - المعنى ٢ / ٢٧٤ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) في أ : (مفعول) . (٣) (للابتداء) غير معمول) في هامش أ .

(٤) لم أجد نصا للمرد يفيد هذا المعنى من قريب أو بعيد . قال الرضي معلقا على قول المصنف هذا
٢ / ٣٥٥ : ... الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب
النحو ١٠٤ . وينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٨ .

(٥) في سيبويه ١ / ٢٩٠ : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد
ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قد قال : هم ... هـ .

وَ (لَكِنْ) كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ - ذَوَّلَهَا - عَلَى الْخَيْرِ ، أَوْ عَلَى الْأَسْمِ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا يَتَّبِعُهَا ، وَفِي (لَكِنْ) ضَعِيفٌ ...

قوله : « وَلَكِنْ كَذَلِكَ » يريد فيما تقدم من أحكام العطف على المحل^(١) .

قوله : « وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الْمَكْسُورَةِ ... » .

كانتا متفتحتين في معنى التأكيد لم يجمعوا بينهما ، وإنما أدخلوها على الخبر إن تقدم الاسم ، أو على الاسم إن فصل^(٢) بينه وبينها ، أو على ما بينهما مما يتعلق بالخبر نحو : إن زيدا نقائم ، وإن في الدار لزيدا ، وإن زيدا لفي الدار جالس ، لا تقل : إن زيدا جالس لفي الدار ، ولا : إن زيدا آكل لطعامك^(٣) ، لئلا يؤخروها عن الاسم والخبر جميعا مع أن أصلها أن تدخل على الاسم ، فإذا منع مانع من إدخالها على الاسم دخلت على جزئه الأخير^(٤) ، أو على ما تقدم^(٥) جزئه ، ولا يؤخرونها عن الجزئين معاً .

ودخلها في (لكن) ضعيف ، ووجه تقديره^(٦) : (لَكِنْ إِنْ) فكأنها لم تدخل إلا مع (إِنْ) كقوله^(٧) :

[٥٩] وَلَكِنِّي مِنْ حَيْثُ لَعِمِيدُ

(١) بنظر : سيويه ٢٨٦ / ١ - شرح الوافية ٦٢٧ / ٢ - شرح الرضي ٣٥٤ / ٢ .

(٢) في ج : (ولكنه) . (٣) في ب ، ج : (إذا فصل) .

(٤) قال الفارسي : ... ولو قلت : إن بكرا جالس لفي الدار ، وإن زيدا آكل لطعامك ، لم يجز لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغن عنه ، وإنما تدخل على اسم (إن) أو خبرها لأنها لام ابتداء فحكمتها أن تقع قبل (إن) ، وإنما فضل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفتحين في المعنى ١٤ هـ .

الإيضاح العضدي ص ١١٩ . وينظر : المفصل ص ٢٩٥ - المقتضب ٣٤٢ / ٢ - ٣٤٧ .

(٥) في ج : ط : (الآخر) . (٦) في ج : (ما يتقدم) .

(٧) في ج : (ووجهه تقدير) .

(٨) لم يعلم لائله ، ولم ينسب أحد من النحاة أو المحققين إلى قائل معين .

٥٩ = عجز بيت من الطويل ، ولم يذكر أحد من المحققين له تنمة سوى ابن عقيل في شرح الألفية

١ / ٣٦٣ بقوله : ... وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا :

يلوموني في حب ليلي عوالي ولكتني من حيث لعميد ١٤ هـ

والبيت : في معاني الفراء ١ / ٤٦٥ - اللامات للزجاجي ص ١٧٧ - معاني الرماني ص ٥٣ -

الإنصاف ١ / ٢٠٩ - المفصل ص ٢٩٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٩٤ - شرح الكافية الشافية

١ / ١٥٠ - المعنى ١ / ٢٣٣ ، ٢٩٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٨ الجني الدالي ص ١٢٢ =

وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَتَلْزِمُهَا اللَّامُ ، وَيَجُوزُ الْغَاوُهَا

كان الأصل : ولكن^(١) إني^(٢) ، فنقلت حركة الهجزة وحذفت على القياس المستعمل ، ثم حذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات . فبقي : ولكنني .
قوله : « وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَتَلْزِمُهَا اللَّامُ » .

وإنما لزمها^(٣) اللام للفرق بينها وبين (بِن) النافية ، لأنها لما خففت صار لفظها كلفظها ، فلو لم تدخل اللام لم يدر - إذا قيل : إن كان زيد قائما ، أو : إن زيد قائم - المخففة هي أم الثقيلة^(٤) ؟ .

وكان مقتضاها إذا أعملت^(٥) أن لا تلزمها اللام ، لأن الفرق يحصل بالإعمال ، ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ، ولأن كثيرا من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي ، إما لتعذره ، وإما لكونه مبنيا^(٥) .

قوله : « وَيَجُوزُ الْغَاوُهَا » .

لفوات قوة شبه الفعل ؛ لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلاثة أحرف ، فالإلغاء على أن الشبه كان لاقتضائها الاسميين ، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر ، والزيادة على حرفين . والإعمال على أن الشبه المعتبر إنما هو اقتضاؤها اسميين^(٦) .

= شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ - شرح التسهيل للمراذي ١ / ٤٣٧ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ١١١٥ - شرح العلوي ٢ / ٩٠٤ - شرح الأردبيلي ص ٣١١ - شرح الجامس ٢ / ٢٥٣ - الأشباه والنظائر ٢ / ١٧٣ - المعنى ٢ / ٢٤٧ - خزنة الأدب ٤ / ٣٤٣ - الدرر ١ / ١١٦ . واستشهد الكوفيون به على جواز دخول اللام في خبر (لكن) وهو عند البصريين شاذ وعند المتأخرين مؤول إلى : لكن إني - كما قال المصنف - أو على زيادة اللام كما قال ابن هشام في المعنى ١ / ٢٩٢ .

(العميد) : الذي هذه العشق . ويروي : لكميد . معاني الفراء ١ / ٤٦٥ .

(١) في أ ، ب ، ج : (إني) وما أثبتته أوجه (٢) في ب : (لزمها) .

(٣) ينظر : سيويه ١ / ٢٨٣ - المقتضب ٢ / ٣٦٠ - المفصل ص ٢٩٧ - أصول النحو ١ / ٢٧٧ .

(٤) في ب ، ط : (عملت) . (٥) أي : تعذر الإعراب ، أو كون الاسم مبنيا .

(٦) في المقتضب ٤ / ١٠٨ : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على

الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي يجازيها الأفعال ، وهي في القوة دون

الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ١٥٨ .

وينظر : شرح ابن عيش ٨ / ٥٤ - شرح الوافية ٢ / ٦١٢ ، ٦١٣ .

وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَبَدِّأِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي التَّنْمِيمِ

قوله : « وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَبَدِّأِ » .

وعمم الكوفيون^(١) جواز دخولها على الأفعال^(٢) . وإنما تجاز دخولها على ما ذكرت^(٣) من حيث إن المقتضي موفر عليها ، إذ الاسمان بعدها مذكوران ، ألا ترى أنك إذا قلت إن كان زيد لقاتماً ، فمعناه^(٤) : إن زيدا لقاتم ، وإذا كان ما تقتضيه موقراً بعد دخول هذه الأفعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من مقتضياته اسمان .

وما تعلق به الكوفيون من قوله^(٥) :

[٦٠] بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قُلْتَ لَمُسْلِمًا

خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به .

(١) والأخفش . قال ابن مالك : « ويقاس على نحو : (إن قلت مسلماً) وفقاً للكوفيين والأخفش ١٠ هـ . التسهيل ص ٦٥ . وينظر أيضا شرح التسهيل لابن مالك ١ / ورقة ٧٠ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٤٢ - التذيل والتكميل ٣ / ورقة ٤ .

(٢) قال ابن مالك : « ... وحكي الكوفيون : إن فريك لنفسك ، وإن يشبك فيه ، وسمع سيويه بعض العرب يقول : أما إن جزاك الله خيراً - بالكسر - وجعل تقديره : أما إنك جزاء الله ، والفتح أشهر ١٤ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٦ هـ وينظر : سيويه ١ / ٤٨٢ .

(٣) لي ب ، ج : (على ما ذكر) . (٤) في ط : (كان معناه) .

(٥) هي عنتكة بنت زيد العلوية ، ابنة هم عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - من كلمة لها تروى بها زوجها الزبير بن العوام وقد قتله عمرو بن جرموز غترا بعد انصرافه من موقعة الجمل .

٦٠ = صدر بيت من الكامل ، وهو في : النصف ٣ / ١٢٧ - الخصب ٢ / ٢٥٥ - اللامات ص ١٢١ - الإنصاف ٢ / ٦٤١ - الأحاجي النحوية ص ٧٩ - المفصل ص ٢٩٨ شرح الوافية ٢ / ٦٣٢ - التوطئة ص ٢٠٦ - شرح ابن عميش ٨ / ٨١ ، ٩ / ٢٧ - المقرب ١ / ١١٢ - التسهيل ص ٦٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٦ - المفتي ١ / ٢٤ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٩ - الأزهية ص ٣٧ - الجني الثاني ص ٢٠٨ - الخزانة ٤ / ٣٤٨ - الميني ٢ / ٢٧٨ . وعجزه : حلت عليك عقوبة التعمد

وبروي صدره : شلت بيمتك وقافه ربك وهيلتك أمك

والشاهد فيه دخول (لك) على فعل ناسخ للابتداء على مذهب الكوفيين . ووافقهم ابن مالك في جواز ذلك . وهو عند البصريين شاذ ، ووافقهم المصنف وجهور المتأخرين . وينظر المامش رقم (١) ، (٢) من هذه الصفحة .

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجَمَلِ مُطْلَقًا ، وَتَشَدُّ
إِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ

١٦٦ قوله : « وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ // فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى
الْجَمَلِ مُطْلَقًا » وإنما حكم النحويين عليها بالإعمال في ضمير شأن مقدر لأمرين :
أحدهما : أنهم قد أعمالوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ ، فإعمال
المفتوحة أجدر لأن شبهها بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى
مخصوص بالأفعال ، والمكسورة^(١) ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي هو
معنى الزوائد كلها ، فإذا عملت^(٢) المكسورة - مع ضعفها - فالمفتوحة أجدر .
والثاني : أنهم أدخلوها على الأفعال التي تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في
المكسورة على المنهج الصحيح^(٣) ، فلولا تعليل الإعمال في الضمير المقدر لخرجت
عن القياس المتقدم^(٤) ذكره ، ألا ترى أنهم يقولون : علمت أن قد قام زيد ، ولا
يقولون : إن قام زيد .

قوله : « وَتَشَدُّ إِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ » .

يعني في غير ضمير الشأن ، وذلك^(٥) كقوله^(٦) :

[٦١] . قَلَوُ أَثْلِكَ فِي يَوْمِ الرِّجَاءِ سَأَلْتَنِي قُرَأْتُكَ لَمْ أَبْحَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(٧)

(١) في أ : (والمكسور) وهو تحريف . (٢) في أ : (عملت) .

(٣) أي : منذهب البصريين عما الأخفش . وينظر الصفحة السابقة .

(٤) في أ : (المقدم) . (٥) سقط من ط : (ذلك) .

(٦) في ب ، ج : (كقول الشاعر) ، ولم يبين أحدًا من النحاة أو المحققين قائل هذا البيت ولم يذكروا

له لاحقًا أو سابقًا . (٧) لم يشهد عجز الشاهد في أ ، ب .

٦١ = البيت من الطويل وهو في : المنصف ٣ / ١٢٨ - الإنصاف ١ / ٢٠٥ - المنصف ص ٢٩٧ -

شرح الواقي ٢ / ٦٣٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ٧١ - المقرب ١ / ١١١ - المنصبي ١ / ٢٩ -

شرح الرضي ٢ / ٣٥٩ - شرح الألفية للمرازي ١ / ٣٥٤ - شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤ -

الأزهية ص ٥٤ - الرصف ص ١١٥ - الجنى الداني ص ٢٣٦ الكافي ص ٣١٤ - شرح العلوي

٢ / ٩٠٨ - شرح الجاسي ٢ / ٧٥٨ - الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٤ / ٣٥٢ - العيني ٢ / ٢١١ -

المع ١ / ١٤٣ - الدرر ١ / ١٢٠ - الأعموي ١ / ٢٩٠ - اللسان (صدق) .

والشاهد في قوله : (ألك) حيث عملت (أن) الضميمة في المضمر للظاهر . وخرجه المنصف

على الشذوذ ، وغيره على الضرورة ويرى : (طلاقك) مكان : فراقك .

وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوِّفَ أَوْ قَدْ حَرْفُ النَّفْيِ . وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ،
وَتُخَفَّفُ قَلْبِي عَلَى الْأَفْصَحِ

قوله : « وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوِّفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ » .
يعني أنهم إذا أدخلوها على الأفعال في مثل قولك : علمت أن قد قام زيد ،
فلا بد من واحد من هذه الأمور المذكورة ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بينها وبين
المصدرية الناصبة للفعل ، وكان مقتضى ذلك أن يدخلوا فاصلاً أيضاً مع حرف
النفي لأنه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة معه ، ألا ترى أنك تقول : علمت
أن لا يقوم زيد ، وأريد أن لا يقوم زيد !! فتركوا ذلك لتعذر مجامعة الفاصل المتقدم معه .
ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اتَّخَذَ أَعْيُنُهُمْ كِبَاسًا ﴾^(١) وإن كانت
المخففة على المختار^(٢) - فإما تركوا الفاصل إما لأنه لا حاجة إليه لأن الناصبة لا دخول
لها على فعل غير منصرف ، وإما لتعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف النفي .
قوله : « وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ، وَتُخَفَّفُ قَلْبِي عَلَى الْأَفْصَحِ » .

(كَأَنَّ) لإنشاء التشبيه كما أن (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) لإنشاء التمني والترجي .
وقد زعم بعضهم^(٣) أنها مركبة من كاف التشبيه و (أَنْ) ، وأن الأصل في
قولك^(٤) (كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ) : إن زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فقدمت الكاف وفتحت لها
الهمزة لما قصد معنى الإنشاء وهي عند بعضهم حرف برأسه^(٥) وهو الصحيح .

(١) من الآية ١٨٥ / الأعراف .
(٢) قال الزمخشري : « ... (أَنْ) مخففة من الثقيلة ، والأصل : وأنه عسى ، على أن الضمير ضمير
الشان ... ٥١٤ . الكشاف ١٣٣ / ٢ . والوجه الآخر - وهو غير المختار - ذكره أبو البقاء
العكبري في التبيان ٦٠٥ / ١ وهو جواز كونها مصدرية .
(٣) هو قول الخليل وسيبويه والأخفش ، قال سيبويه ٤٧٤ / ١ : « ... وسألت الخليل عن (كَأَنَّ)
فزعم أنها (أَنْ) لحقتها الكلف للتشبيه ولكنها صارت مع (أَنْ) بمنزلة كلمة واحدة ٥١٤ .
وقد قال بهذا أيضاً الزمخشري في مفصله ص ٣٠١ وابن يعيش ٨١ / ٨ . وقال ابن هشام :
(كَأَنَّ) حرف عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخياط الإجماع عليه وليس كذلك ٥١٤ .
المغني ١ / ١٩١ . (٤) (في قولك) في هامش ب .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٠ - رصف المباني ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ - الجني البدائي ص ٥١٨ .
ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٨ . شرح البلوي ٢ / ٩١٢ ، ٩١٣ - شرح الجامي ٢ / ٧٦٠ .

وَ (لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَارِفَيْنِ مَعْنَى ، وَتُخَفَّفُ قَلْبِي ،
وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ . وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي ، وَأَجَازَ الْقِرَاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا

ومقتضى ما ذكرنا^(١) من قوة الشبه^(٢) حتى وجب إعمالها في ضمير شأن
مقدر لما أُلغيت أن يقال^(٣) كذلك في (كَأَنَّ) لأنها ملغاة على الأوضح^(٤) .

قوله : « وَ (لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَارِفَيْنِ مَعْنَى » .

يعني : أن المعتبر التغير المعنوي لا اللفظي ، وافق التغير اللفظي أو لم يوافق ،
تقول : ما جاء زيد لكن عمراً حاضر ، فالتغير هنا حاصل معنى لا لفظاً ، ومنه
قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾^(٥) . لأن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثير^(٦) .

قوله : « وَتُخَفَّفُ قَلْبِي » كغيرها^(٧) .

قوله : « وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ » كأنك قلت : استدركت^(٨) ، أو أستدرك^(٩) .

قوله : « وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي »^(١٠) يعني // لإنشاء التمني .

قوله : « وَأَجَازَ الْقِرَاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » .

بنصب الجزئين معاً لأنها بمعنى : أتمنى^(١١) .

١٢٧

(١) في ب ، ج ، ط : (ما ذكر) .

(٢) في أ : (التشبيه) .

(٣) سقط من ط : (أن يقال) . (٤) في ط : (على الأوضح) .

وينظر : المفصل ص ٣٠١ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨٢ - شرح الواغية ٢ / ٦٣٧ - شرح الرضي
٢ / ٢٦٠ . (٥) (زيد) في هامش ج . (٦) من الآية ٤٣ / الأنفال .

(٧) قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « والمقصود التغير المعنوي لا اللفظي ، فإن اللفظي قد يكون نحو : جاملي

زيد لكن عمراً لم يجيء ، وقد لا يكون كقوله تعالى : ﴿ ولو أراكم كثيراً لفشلتم ﴾ إلى قوله :

﴿ ولكن الله سلم ﴾ أي : ولكن الله لم يركهم كثيراً ٨١٠ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٩١٤ .

(٨) أجاز يونس والأعشى إعمالها تخفة . قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « ولا أعرف به شاهداً ٨١٠ . وينظر :

شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٦٠ - الرصف ص ٢٧٧ .

(٩) في ب ، ج : (استدرك) ويلزم التكرار . (١٠) العبارة كلها في هامش ب .

(١١) في قوله : وليت للتمني) في هامش ب .

(١٢) الذي في معاني القرآن للفراء هو : « . . . ويجوز النصب في (لیت) بالعماد ، والرفع لمن قال : لیتك

قالما ، أنشدني الكسائي :

ليت الشباب هو الرجوع على التمني والشباب كان هو اليديء الأول =

وأجاز الكسائي على إضمار (كان)^(١) . والذي أوقعهما في ذلك^(٢) قول الشاعر^(٣) :

[٦٢] يَأْكُتْ أَيَّامَ الصُّسْبَا رَوَّاجِعًا

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر ، أي : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أي : حاصلة لنا^(٤) في حال كونها رواجعا .
ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه^(٥) مثله في (كَأَنَّ) و (لَعَلَّ) ، ولا قائل به .
ويضعف قول الكسائي بأن^(٦) إضمار (كان) ليس بقياس^(٧) ولو جاز لجاز : إن زيدا قائما ، بمعنى : يكون قائما ، أو : كان قائما .

= ونصب في (ليت) على العماد ... ٨١٤ . معاني القرآن ١ / ٤١٠ .

(١) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - شرح ابن يعش ٨ / ٨٤ - المفصل ص ٣٠٢ - معاني الرماني ص ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - شرح الواقي ٢ / ٦٤٠ ، ٦٤١ - الكافي ١ / ٢٨٧ .

(٢) في المفصل ص ٣٠٢ : والذي غرهما منها قول الشاعر ٨١٤ .

(٣) هو رؤية بن المعجاج . ينظر ديوانه ص ٥١ .

٦٢ = البيت من مشطور الرجز ولم يذكر أحد من المحققين له سابقا أو لاحقا . وهو في : سيبويه ١ / ٢٨٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - طبقات ابن سلام ١ / ٧٨ - الإفصاح للفارقي ص ١٢٧ - شواهد سيبويه لابن النحاس ص ١٢٧ - معاني الرماني ص ١١٣ - المفصل ص ٢٨ ، ٣٠٢ - شرح ابن يعش ١ / ١٠٣ ، ٨٤ / ٨ - شرح الواقي ٢ / ٦٤٠ - التوطئة ص ٢١٨ - المتني ص ١ / ٢٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - الرصف ص ٢٩٨ - شرح العلوي ١ / ٩١٥ - شرح الأردبيلي ص ٣١٥ - خزنة الأدب ٤ / ٢٩٠ . والشاهد فيه - على قول الفراء - نصب الجزئين بـ (ليت) تشبيها لما بـ (وددت) و (تمنيت) . وعلى قول الكسائي أن (رواجعا) منصوب على أنه خبر (كان) المقترنة ، والجملة خبر (ليت) والتقدير : باليت أيام الصبا كانت رواجعا . وعلى قول البصريين والجمهور أن (رواجعا) حال من الضمير المقدر في الخبر وهذا ما ذكره المصنف وفقا لسيبويه . وزعم ابن سلام في (طبقاته ١ / ٧٨) أن نصب الاسمين معا بـ (ليت) إنما هي لغة رؤية وقومه . وقيل : هي لغة بني تميم في (ليت) و (لعل) و (كأن) .
(٤) (لنا) في هامش أ . (٥) في ب : (ويلزم) . (٦) في ج ، ط : (لأن) .
(٧) إنما القياس حذفها بعد (أن) و (لو) الشرطيتين مع اسمها . وينظر خزنة الأدب ٤ / ٢٩١ .

وَ (لَعَلَّ) لِلتَّرْجِي

وتأويل البصرين أسد لأنه لو كان نصيباً - وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء - كان مردوداً ، فكيف وهذا التأويل الظاهر^(١) ؟ .

وقد جاء : لبت إن قائم ، لما كانت بمعنى (أتمن) وهذا مما يقوي قول القراء^(٢) .

ويجوز أن يقال : إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهو على أصلها ، والخبر محذوف ، كأنه قيل : لبت قيام زيد حاصل ، واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى في : علمت أن زيدا قائم .

قوله : وَ (لَعَلَّ) لِلتَّرْجِي ، أي : لإنشاء الترجي .

وفيه لغات : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَأَنَّ ، وَأَنَّ^(٣) . وقد حمل قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) - فيمن قرأ بالفتح^(٥) - على أنها بمعنى (لعل)^(٦) .

(١) قال العلوي : ... ويضعف ما قاله البصريون من جهة أن العامل للمعنى في الحال لا يجوز حذفه ، لأنهم إذا منعوا من تقديم الحال على عاملها المعنوي لضعفه فلأن يمنعوا حذفه وإعماله أحق وأولى ٥١٤ . شرح العلوي ٢ / ٩١٦ .

(٢) أي : من جهة أن (أن) لما صلت مسد المفعولين كانت بمعنى (أتمنى) . وينظر : شرح ابن عيش ٨ / ٨٥ . (٣) تقدم ذكر هذه اللغات مفصلاً في ص ١٥٦ مع الملغش رقم (١) .

(٤) من الآية ١٠٩ / الأنعام .

(٥) كسر الهمزة : قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر ويعقوب ، ووافقهم ابن عبيس والبهزدي والحسن . وقرأ الباقون بالفتح . وهي رواية العراقيين قاطبة على أنها بمعنى (لعل) وهي كذلك في مصحف عبد الله وأبي . الإتحاف ص ٢١٥ وينظر : الحجة لابن خالوية ص ١٤٧ - تقريب النشر ص ١١١ - تحبير التيسير ص ١٠٩ .

(٦) قال الفرغنجي : (... وقيل : إنها بمعنى (لعلها) من قول العرب : أئنه السوق إلك تشتري لحما ، وقال امرؤ القيس :

عوجت على الظلل الخيل - لأننا : نيكى الديار كما نيكى ابن حنبل

وتقويها قراءة أبي : لعل إذا جاءت لا يؤمنون ٥١٤ . الكشف ٢ / ٤٤ وينظر : سبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ - معاني القراء ١ / ٣٥٠ - البيان ١ / ٣٣٤ .

وَشَدُّ الْجَرِّ بِهَا .

قوله : « وَشَدُّ^(١) الْجَرِّ بِهَا » .

وهو ضعيف^(٢) ، وقد جاء قوله^(٣) :

[٦٣] وَلَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

ولعله وَهْمٌ أَوْ قَصْدٌ لِلْحِكَايَةِ^(٤) .

* * *

(١) في ط : (وقد شد) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٤١ : « وقد جاء الخفض بها شاذاً ... » ١٤٤ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي من قصيدة : له يرثي بها أخاه (أباه المغوار) .

٦٣ = عجز بيت من الطويل ، وصلته :

فقلت ادع وارفع الصوت جهرة

والبيت في : اللامات ص ١٤٨ - الإيضاح ص ١١١ - معاني الرماني ص ١٢٥ - الأصمعيات ص ٥٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٧ - التوطئة ص ٢٢٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٤١ - المغني ١ / ٢٨٦ ، ٢ / ٤٤١ - التوضيح ٣ / ٨ - شرح الرضي ٢ / ٣٦١ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤ - الرصف ص ٣٧٥ - الخزانة ٤ / ٣٧٠ - العيني ٣ / ٣٤٧ - الأشموني ١ / ١٤٢ ، ٢ / ٢٠٥ - المصحح ٢ / ٣٣ ، ١٠٨ - السرر ٢ / ٣٣ ، ١٤٢ - التصريح ١ / ١٥٦ ، ٢١٣ . والشاهد فيه قوله : (لعل أبي المغوار) حيث جر به (لعل) . قال ابن هشام : « ... وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل : لعله لأبي المغوار منك جواب قريب ، فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن ولام (لعل) الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ... وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف (لعل) ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر به (لعل) لغة قوم بأعيانهم ١٤٤ هـ . المغني ١ / ٢٧٦ هذا ... والجر بها لغة عقيل . شرح ابن عقيل ٢ / ٤ .

(٤) قال العلوي - معقياً على هذا : « قال الشيخ : (ولعله وهم) وهذا فاسد ، فإن اللغة متشعبة فلا وجه لكونه وهماً ، وقد سمع عن العرب ، ولو جاز ما قاله لجاز أن تكون اللغة وهماً ، وإنما يقال : لغة شاذة فأما الحمل على الوهم فيطرق علينا خلافاً في اللغة لا وجه له . (أو على الحكاية) وهذا لا وجه له أيضاً ، لأن هذا يؤدي إلى أن تكون أكثر اللغات حكائية ، ولكن يقال : لغة قليلة كما في غيرها ١٤٤ هـ . شرح العلوي ٢ / ٩١٧ ، ٩١٨ .

الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ

الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَتَمْ ، وَحَيَّ ، أَوْ ، وَمَا ، وَأَمْ ، وَلَا ، وَبَلْ ، وَلَكِنْ . فَأَلَازِمَةُ الْأَوَّلِ لِلتَّجْمَعِ ، فَأَلْوَاوُ لِلتَّجْمَعِ مُطْلَقًا وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا

قوله : « الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَتَمْ ، وَحَيَّ ^(١) ، وَأَوْ ، وَمَا ، وَأَمْ ^(٢) ، وَلَا ، وَبَلْ ، وَلَكِنْ ، فَأَلَازِمَةُ الْأَوَّلِ » .

يعني : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَتَمْ ، وَحَيَّ ، تَجْمَعُ بَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ فِي الْحُكْمِ الْحَاصِلِ لِلأَوَّلِ نَحْوَ ^(٣) : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو ، وَجَاءَ الْقَوْمُ حَتَّى عَمْرُو ، ثُمَّ إِنَّمَا تَفْتَرِقُ بَعْدَ ذَلِكَ .

عند المحققين والأصوليين ، والذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ ^(٤) وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(٥) ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران ^(٦) ، ولذلك تعينت .

وأيضاً وجوب تعيينها في مثل : اجتمع زيد وعمرو ، و : ﴿ سَوَاءٌ مَخْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ^(٧) وإذا ثبت نفي الترتيب فيها فقد فارتقت أحوالها الثلاث للزومها الترتيب .

(١) أقدم في ج لفظ (تجمع) بين (حتى) و (أو) وهو من فعل الناسخ .

(٢) سقط من ط : (أم) . (٣) في ب ، ج : (كقولك) .

(٤) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٥) في ب ، ج : (المطلق، وفي ط : (لجمع مطلق) .

(٦) من الآية ٥٨ / البقرة . (٧) من الآية ١٦١ / الأعراف .

(٨) ذكر المصنف هذا القول في كتابه (مبنى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) فقد أفرد له مسألة مستقلة ص ١٩ قال فيها : « مسألة : الواو للتجمع المطلق لا يقتضي ترتيباً ولا معية عند المعتبرين من الفقهاء والنحويين ، لنا النقل عن الأئمة أنها للتجمع المطلق ، واستبدل لو كانت للترتيب لتناقض : (وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة) مع الأخرى والقصة واحدة ... ٥١٥ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الكسائي والقراء وطلح وهشام والربيعي وقطرب وأبو عمرو الزاهد وابن درستويه - وبه قال الإمام الشافعي من الفقهاء - أنها للترتيب . وينظر : سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٢١٨ ، ٢ / ٣٠٤ - المقضب ١ / ١٤٨ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٥ ، ٥٦ - إيضاح الفارسي ص ٢٨٥ - معاني الرماني ص ٥٩ - المفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ - شرح ابن عبيد ٨ / ٩٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٤ - المعنى ٢ / ٣٥٤ - شرح العلوي ٢ / ٩٢٥ . (٩) من الآية ٢١ / الجنائية . وهي في الآية لغير الترتيب .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ . وَ (ثُمَّ) بِمِثْلِهَا بِمَهْلَةٍ : وَ (حَتَّى) بِمِثْلِهَا ، وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتَّبِعِهَا
يُقِيدُ قُوَّةَ أَوْ ضَعْفًا

قوله (١) : « وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ » (٢)

من غير مهلة كقولك (٣) : جاء زيد فعمرو ، ويعتبر ما يمد في العادة مرتباً من غير مهلة ، فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله انتفاء (٤) المهملات ، وقد يقصر والعادة تقتضي العكس (٥) ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَاقَّةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَيَّحَ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ (٧) ، ومثل ذلك يختلف تعبير الناس فيه ، فقد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان فتستعمل (ثُمَّ) ، ولا يكون ذلك مخالفاً لوضع الفاء فيما ذكر .

قوله : وَ (ثُمَّ) بِمِثْلِهَا بِمَهْلَةٍ ، على ما ذكر في الفاء (٨)

قوله // : « وَ (حَتَّى) بِمِثْلِهَا »

١٦٨

يعني في الترتيب والمهلة ، إلا أن شرط معطوفها أن يكون جزءاً من المعطوف عليه (٩) ، لأن الغرض كونه غاية لذلك ومنتهى لبيان قصد (١٠) مخالفته الأول فيما أوجب له من المهلة من قوة أو ضعف نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ (١١) حتى المشاة .

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) .

(٢) في ج : (لترتيب) .

(٣) في المقتضب ١ / ١٤٨ : « ومنها الفاء ، وهي توجب أن التالي بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب ، نحو قولك ، رأيت زيدا فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة » .. وينظر : سيويه ١ / ٢١٨ ، ٢ / ٣٠٤ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ - إرشاد القاري ص ٢٥٦ - معاني الرماني ص ٤٣ - المفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ - المغني ١ / ١٦٦ .

(٤) في ب ، ط : (تقتضي في مثله بانتفاء) . (٥) في ط : (بالعكس) .

(٦) من الآية ١٤ / المؤمنون . وينظر توضيح الرضي وتعليقه على الآية ٢ / ٣٦٧ .

(٧) من الآية ٦٣ / الحج . قال الرضي : « ... فإن اخضرار الأرض يتلوه بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجاء بالفاء نظراً إلى تمام الاخضرار ، جاز ... » ١٥٠ . شرح الرضوي ٢ / ٣٦٧ .

(٨) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٨ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ - معاني الرماني ص ١٠٥ .

(٩) تقدم الكلام عليها في ص ٧٣٢ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٤٦ - شرح ابن عبيد ٨ / ٩٦ - الرصف ص ١٨١ - معاني الرماني ص ١٦٤ - المغني ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١٠) في ب ، ج ، ط : (لقصد بيان مخالفته) . (١١) في أ ، ب ، ج : (الحاج) .

وَ (أَوْ) وَ (إِمَّا) وَ (أَمْ) لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَبْهُمَاً

قوله^(١) : هـ وَ (أَوْ) وَ (إِمَّا) وَ (أَمْ)

ثلاثتها لإثبات الحكم لأحد الأمرين مبهما نحو^(٢) : جاء زيد أو عمرو ،
والمعنى : جاء واحد منهما من غير تعيين ، وكذلك : جاء إما زيد وإما عمرو^(٣) ،
وكذلك : أمستك عندك لم كافور ، لأن المعنى أن الحكم ثابت لأحدهما أنك لا
تعلمه بعينه ، فأنت تسأل عن التعيين^(٤) .

والفرق بين (أَوْ) و (إِمَّا)^(٥) (أَمْ) :

أن (أَوْ) و (إِمَّا) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر ، أو لطلب أحد الأمرين
إن كانتا^(٦) في الأمر فيما أصله المنع نحو : خذ إما هذا وإما ذلك . أو للإباحة إن
كانتا فيما ثبت فضله فيما نحو^(٧) : جالس الحسن أو ابن سيرين .

وأما إذا^(٨) وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أن (أَوْ) و (إِمَّا) سؤال عن
أحد الأمرين مبهما ، و (أَمْ) سؤال عن أحد الأمرين معينا ، فالسائل في (أَوْ)
و (إِمَّا) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه ، والسائل في (أَمْ) عالم بثبوت أحد الأمرين
فهو يسأل عن التعيين ، ومن لم كان جوابها بالتعيين دون (تَعَمُّ) أو (لَا)^(٩) .

وكان الجواب المطابق في (أَوْ) و (إِمَّا) ب (تَعَمُّ) أو (لَا) فإن أجيب بالتعيين فزيادة
على السؤال لأنه يلزم من تعيين أحدهما ثبوت واحد منهما ، فكان الجواب حاصلًا وزيادة .

- (١) سقط من ب ، ج : (وقوله) .
(٢) في ب ، ج : (كقولك) .
(٣) مذهب المصنف أن (إِمَّا) حرف عطف بخلافًا لكثير من النحويين ، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في
ص ٩٨٣ مع الجامش رقم (٤) .
(٤) ينظر : المفصل ص ٣٠٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٥) (وين) في هامش أ .
(٦) في أ : (إذا كانا) .
(٧) في ج : (كقولك) .
(٨) (إذا) في هامش ب .
(٩) في المقتضب : هـ ومنها : (أَوْ) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما ... وقد يكون
لها موضع آخر معناه الإباحة ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ... و (أَمَّا) في الخبر بمنزلة
(أَوْ) ... ومنها (أَمْ) وهي في الاستفهام نظيرة (أَوْ) في الخبر ... ٥١٤ . المقتضب ١ / ١٤٨ -
١٥٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ ، ٤٨٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ - ٥٨ - إيضاح الفارسي
ص ٢٨٧ ، ٢٩٠ - معاني الرماني ص ٧٠ ، ٧٧ ، ١٣٠ . (١٠) في ط : (فإنه) .

و (أم) المتصلة لازمة لهزمة الإنطهام يليها أحد المستويين ، والآخر
 الهزمة^(١) بعد ثبوت أحدهما لطلب التعين ، ومن ثم لم يجر : رأيت زيداً أم
 عمراً ؟ ومن ثم كان جوابها بالتعين دون (نعم) أو (لا) . و (أم) المنقطعة
 ك (بل) والهزمة مثل : إنها لا بل أم شاء

وأما (أم) هذه فهي^(٢) التي تسمى المتصلة ، وهي لازمة لهزمة الاستفهام
 يليها المستويان ، بعد ثبوت أحدهما عند السائل لطلب التعين^(٣) ، ومن ثم لم
 يجر : زيد عندك أم عمرو ، إلا على الشذوذ ، ولم يجر : رأيت زيداً أم عمراً^(٤) ؟
 لأنه لا يليها المستويان ، وإنما الوجه أن يقال : أزيداً رأيت أم عمراً ، كأنهم قصدوا
 إلى الإيدان من أول أمر تبين الأمرين المطلوب تعيين أحدهما .

ومن (أم) المنقطعة فذلك بمعنى (بئس) والهزمة^(٥) لقولك لشيء رأيت : رأيتها
 واستئناف سؤال ، كأنك قلت : بل أمي شاء^(٦) .
 وقد يقال : إنها بمعنى الهزمة خاصة^(٧) .

وقد تأتي المنقطعة للإنكار كما تأتي الهزمة ، وعليه عمل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ
 شَاعِرٌ ﴾^(٨) ، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ثَقُولَهُ ﴾^(٩) ، وهو كثير .

(١) أي : والآخر على الهزمة . (٢) (فهي) في هامش أ .
 (٣) ينظر : سيويه ١ / ٤٨٢ - المقضب ٣ / ٢٨٦ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٨ - إيضاح الفارسي ص
 ٢٩٠ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - المفصل ص ٣٠٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٠ -
 ٦٥٦ - الأزهية ص ١٣٦ - الرصف ص ٩٣ - المغني ١ / ٤٢ .
 (٤) المنقول عن سيويه أن مثل هذا جائز حسن ، قال سيويه ١ / ٤٨٣ : « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى
 فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن الشيء وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تتري أيهما هو ... ولو
 قلت : أليت زيداً أم عمراً ، كان جائزاً حسناً ، ولو قلت : أعنتك زيد أم عمرو ، كان كذلك ، وإنما
 كان تقديم الاسم هنا أحسن ... » ٥٢٤ .
 (٥) ينظر : سيويه ١ / ٤٨٤ - المقضب ٣ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٩ - إيضاح
 الفارسي ص ٢٩١ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٧٣ .
 (٦) تنظر : المراجع السابقة .
 (٧) ذكر المرادي عن النحاس أن هذا قول أبي حنيفة . المغني الوافي ص ٢٢٥ - المغني ١ / ٤٥ .
 (٨) من الآية ٣٠ / الطور . (٩) من الآية ٢٣ / الطور .

و (إمّا) قبل المعطوف عليه لأزمة مع (إمّا) ، جلتز مع (أو)

وأما (إمّا) العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إمّا) أخرى نحو قولك^(١) :
جاءني إما زيد وإما عمرو ، بخلاف (أو) ذلك لا يلزم معها ولكن يجوز أن
تقدم^(٢) قبلها (إمّا) فتقول : جاء زيد أو عمرو ، وجاء إما زيد أو عمرو ، كأنهم
قصدوا بتقديم^(٣) (إمّا) أن يبينوا من أول الأمر أن الحكم ثابت لأحد الأمرين ،
ألا ترى أنه لو لم يتقدم لبني السامع على أن الظاهر أن الحكم ثابت // للأول ،
فإذا جيء بـ (إمّا) أو (أو) تبين خلاف ما ظنه ، وإذا أتى بـ (إمّا) من أول
الأمر لم يجيء هذا اللبس .

١٦٩

ولتقدم (إمّا) ودخول الواو عليها توهم أبو على أنها ليست من حروف
العطف^(٤) . والقطع بأنها مثل (أو) موجب أنها من حروف العطف ، وتقدم
(إمّا) قبلها لما ذكرناه لا أن المتقدمة حرف العطف .

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) وفي ج : (كقولك) .

(٢) في ج : (أن يتقدم) . (٣) في ب : (يتقدم) .

(٤) مذهب المصنف - وفاقا لسيويه وجمهور النحويين - أن (إمّا) حرف عطف بالصورة التي
ذكرها النحاة ، وهي تقدم (إمّا) عليها .

وينظر : سيويه ١ / ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٦٧ - المقتضب ٣ / ٢٨ - أصول ابن السراج
٢ / ٥٧ - اللعص ص ١٧٧ - الفصل ص ٣٠٥ - شرح الوافية ٢ / ٢٤٧ . ومذهب يونس
 وابن كيسان الفارسي والرماني وابن الشجري وابن مالك أنها ليست من حروف العطف . قال
الفارسي (الإيضاح ص ٢٨٩) : وليست (إمّا) بحرف عطف لأن حروف العطف لا
تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضريت إما زيدا وإما
عمرا ، فتجدها عارية عن هذين القسمين ، وتقول : (وإما عمرا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع
حرفان لمعنى « أ » . وقال الرماني في (معانيه ص ١٣١) : وليست (إمّا) من حروف
العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، بذلك على ذلك أن وقال ابن الشجري في
(أماله ٢ / ٣٤٤) : ومن الفرق بينهما أن (إمّا) ليست من حروف العطف كما زعم بعض
النحويين لأنه لا يخلو وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤ : وليست منها (لكن)
وفاقا ليونس ، ولا (إمّا) وفاقا له ولابن كيسان وأبي على وينظر : شرح الكافية الشافية
٢ / ٤٧٦ - شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٢٤ - شرح الألفية للبرادي ٣ / ٢١٥ - المغني
١ / ٥٩ - الارتشاف ص ٨٦٧ - ابن كيسان النحوي ص ١٤٩ .

وَ (لَا) وَ (بَل) وَ (لَكِنْ) لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا . وَ (لَكِنْ) لِأَزْمَةِ النَّفْيِ .

وَ (لَا) وَ (بَل) وَ (لَكِنْ) يثبت الحكم معها لأحد الأمرين معينا^(١) .
 فـ (لَا) تثبت الحكم للأول دون الثاني^(٢) ، و (بَل) و (لَكِنْ) بخلافها .
 والفرق بين (بَل) ^(٣) و (لَكِنْ) ^(٤) : أن (بَل) للإضراب عن الأول موجباً
 كان أو منفياً ، نحو^(٥) : جاء زيد بل عمرو - إذا وقع الإخبار عن (زيد) غلطاً -
 و : ما جاء زيد بل عمرو ، فيحتمل إثبات الجيء لـ (عمرو) مع تحقيق نفيه عن
 (زيد) ، ويحتمل أن يكون بياناً لمن نسبه إليه الجيء المنفي أولاً ، مثله في الإثبات .
 وقد تأتي (بَل) في الجمل بمعنى ترك الأول والأخذ فيما هو أهم منه مثل
 قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افترأه بَلْ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٦) مِنْ رَبِّكَ ^(٧) ونظائره كثيرة .
^(٨) و (لَكِنْ) للاستدراك بعد النفي وإنما يلزمها^(٩) النفي - هاهنا - لأن المراد
 عطف المفرد ووضعها للمغايرة^(١٠) بين ما قبلها وما بعدها ، والمفرد لا يكون نفيًا
 لأن النفي مخصوص بالجمل ، وإذا وجب أن يكون إثباتاً وجب أن يكون
 ما قبلها^(١١) نفيًا لتحصيل المغايرة ، بخلاف (لَكِنْ) التي تقع بعدها الجمل ، فإنه
 حصل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتاً ، ولما كانت هذه لا يكون ما بعدها^(١٢) إلا
 مثبتاً وجب أن يكون ما قبلها نفيًا .

* * *

- (١) قال في شرح الواجبة ٢ / ٦٥٢ : و (لَا) و (بَل) و (لَكِنْ) لأحد الأمرين معينا ، إلا أن (بَل) و (لَكِنْ) لإثبات الثاني دون الأول ، و (لَا) لإثبات الأول ونفي الثاني . وينظر : المفصل ص ٣٠٥ - شرح ابن عبيد ٨ / ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .
 (٢) ينظر : في (لَا) : سيويه ١ / ٢١٨ - المقنن ١ / ١٤٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - معاني الرماني ص ٨١ - الأزهية ص ١٥٨ .
 (٣) ينظر في (بَل) : سيويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ - المقنن ١ / ١٥٠ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ - معاني الرماني ص ٩٤ - الرصف ص ١٥٤ - المنعي ١ / ١١٢ .
 (٤) ينظر في (لَكِنْ) : سيويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ - المقنن ١ / ١٥٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - الرصف ص ٢٧٤ - اللمع ص ١٨٠ . (٥) في ج : (كقولك) . (٦) من الآية ٣ / السجدة .
 (٧) (من ربك) تكلمة من ج ، ط . (٨) في ج : (قوله ولكن) . (٩) في ب ، ج ، ط : (لزمها) .
 (١٠) في ط : (على المغايرة) . (١١) في ب : (كان بعدها ما قبلها) . (١٢) في ط : (لا يكون بعدها) .

ومثال (ها) في الجملة قوله^(١) :

[٦٥] هَا إِنْ تَا عُدْرَةٌ إِنْ لَمْ تُكُنْ قَبْلَتْ^(٢) فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاةٌ فِي الْبَلَدِ^(٣)

ومثال (ها) في اسم الإشارة^(٤) قولهم : جاءني هذا ، ومررت بهذا .

ولها صلب الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها إلا (ها)^(٥) - باعتبار الإشارة - فإنها قد تكون أول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الإشارة ، لأن وضعها له لا للجملة^(٦) .

* * *

= أمالي القتالي ١ / ١٤٧ - المفضل ص ٣٠٩ - شرح ابن يعيش ٨ / ١١٤ ، ١١٥ - المغني ١ / ٥٤ ، ٦٨ - شرح العلوي ٢ / ٩٤٨ - شرح الأردبيلي ص ٣٢٠ - المعجم ٢ / ٧٠ - قال ابن يعيش^(٧) ٨ / ١١٥ : « والشاهد فيه قوله : (اما والذي ابكي) وإدخاله (اما) على حرف القسم ، كأنه يتبع المخاطب على استماع قسمه وتحقيق القسم عليه ١١٤ هـ . المقسم عليه هو المذكور في البيت بعده ، وهو قوله :

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر

المفضل شرح أبيات المفضل ص ٣٠٩ .

(١) هو التابفة النيبالي من تصيدة له مطلقها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وقال عليها سالف الأيد

ينظر : ديوانه ص ٣٥ .

٦٥ = البيت من البسيط ، وهو في : المفضل ص ٣٠٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٠ - شرح العلوي ٢ / ٩٤٩ - الجنبي الثاني ص ٣٤٩ - الخزانة ٢ / ٤٧٨ ، ٤٧٨ / ٤ - الصحاح (عذر) . والشاهد فيه قوله : (ها أن تا عُدْرَةٌ) حيث دخلت (ها) على الجملة بعدها . ويروي صدر الشاهد : ها إن ذي . ويروي : إن لم تكن نفعت . ويروي عجزه : فإن صاحبها مشارك النكد . وهي رواية الديوان . وقال البيهقي : « ... وروي أبو عبيدة : وإن ها عُدْرَةٌ . فلا شاهد فيه على روايته ١١٤ هـ . الخزانة الأدب ٢ / ٤٧٨ . (عُدْرَةٌ) - بكسر العين - : اسم للعنبر . الصحاح (عذر) .

(٢) في ب : (نفعت) ولم يثبت المعجز . (٣) لم يثبت في أ إلا قوله : (ها إن تا عُدْرَةٌ) .

(٤) في ج : (الاسم الإشارة) . (٥) (إلاها) أسفل الصفحة في أ . (٦) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٨١ .

حُرُوفُ النَّدَاءِ

حُرُوفُ النَّدَاءِ : يَا ، وَأَيَّا ، وَهَيَّا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ . فَ (يَا) أَعْمَهَا ، وَ (أَيَّا)
وَ (هَيَّا) لِلْبَعِيدِ ، وَ (أَيُّ) وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ .

قوله : « حُرُوفُ النَّدَاءِ : يَا^(١) ، وَأَيَّا ، وَهَيَّا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ^(٢) » ،
وكثير من النحويين يذكر معها (وا)^(٣) ، وليست في الحقيقة منها لاختصاصها^(٤)
بالندبة ، وليس المنسوب منادى^(٥) ، لأن المنادى : المطلوب // إقباله ، والمنسوب :
المتضجع عليه^(٦) ، فافترقا .

وإنما ذُكِرَتْ معها لموافقة لفظ ما بعدها من المنسوب لما بعد حرف النداء من المنادى
من بناء ونصيب ، على ما تقدم^(٧) .

قوله : « فَ (يَا) أَعْمَهَا » يعني^(٨) أنها تقع في القريب والبعيد .
و (أَيَّا) و (هَيَّا) للبعيد ، و (أَيُّ) والهمزة للقريب .

والصحيح أن هذه حروف لا أسماء أفعال ، وإنما توهم^(٩) من قال^(١٠) : (إنها أسماء
أفعال) من حيث إنه رأها مستقلة مع المنادى كلاما ، وقد استقر عنده أن الحروف لا
تكون مع الأسماء كلاما ، ولو تبين أن المراد بـ (يا) : أعني ، أو : أريد ، أو : اطلب ،
لتبين أنه لم يكن كلاما إلا لذلك .

- (١) (يا) مكررة في ط .
(٢) (٢) تقدم ذكرها في باب النداء ص ٤١٠ .
(٣) مذهب سيويه والجمهور أن (وا) لا تستعمل إلا في الندبة ، قال سيويه ١ / ٣٢٥ : « هذا باب الحروف
التي يبنى بها المدعو ، فأما الاسم غير المنسوب فيه بخمسة أشياء ، بـ (يا) و (أَيَّا) و (هَيَّا) و (أَيُّ)
وبالألف ١٠٨ . وينظر : المقتضب ٢ / ٢٣٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٠ - اللمع ص ٢٠٢ -
المرئجل ص ١٩٧ - فصول ابن معط ص ٢١٠ . هنا .. وقد أجاز المبرد استعمالها في الندبة وفي نداء
البعيد ، فقال : « وتقع (و) في الندبة وفيما مددت به صوتك كما تمد بالندبة ، وإنما أصلها للندبة ١٠٨ .
المقتضب ٤ / ٢٣٣ . وعدها الزمخشري وابن مالك ضمن حروف النداء . ينظر : المفصل ص ٣٠٩ -
التسهيل ص ١٧٩ - الألفية بشرح المرادي ٣ / ٢٦٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٥ .
(٤) تقدم القول منفصلا في هذه المسألة . ينظر ص ٤٠٩ مع الفامش (٧) ، ص ٥٣٩ مع الفامش (١) .
(٥) في أ ، ب : (لخصوصها) .
(٦) ينظر سيويه ١ / ٣٢١ .
(٧) أي : في باب النداء . وينظر ص ٤٠٩ وما بعدها . (٧) في ط : (يريد) .
(٨) في ج ، ط : (وهم) . (٩) نسب كل من ابن يعيش والرضي والجامي هذا القول إلى الفارسي وقد
ذكرت أن الفارسي في إيضاحه لا يقول بما ذهبوا إليه . وقد تقدم ذكر هذه المسألة في فامش ٤٨٠ .
وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٢٧ - شرح الرضي ١ / ١٢٢ - إيضاح الفارسي ص ١٦٥ .

حُرُوفُ الْإِيجَابِ

حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِنِّي ، وَأَنْجَلُ ، وَجَحِيرٌ ، وَإِنْ ، فَ (نَعَمْ) مُقَرَّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا ، وَ (بَلَى) مُخْتَصَةٌ بِالْإِيجَابِ النَّفِيِّ ، وَ (إِنِّي) بِإِثْبَاتِ بَعْدِ الْإِسْتِفْهَامِ وَتَلْزِمُهَا الْقَسْمُ .

قوله : (حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِنِّي ، وَأَنْجَلُ ، وَجَحِيرٌ ، وَإِنْ . فَ (نَعَمْ) مُقَرَّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا . من كلام موجب أو منفي ^(١) ، استفهما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (قام زيد) أو (أقام زيد ؟) : نَعَمْ ، أَي : قد قام .

وتقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : نَعَمْ ، أَي : لم يقم ^(٢) . هذا وضعها لغة وإن كان العرف بخلي ^(٣) بخلاف ذلك ، ولذا لو قال بعد قوله (أليس لي عندك كذا ؟) : نَعَمْ ، لألزمناه به ^(٤) تغليباً للعرف لا لأن الوضوح كذلك ^(٥) . وأما (بَلَى) فمختصة بإيجاب النفي استفهما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : بَلَى ، أَي : قد قام ^(٦) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ^(٧) أَي : بلى أنت ربنا ، ومن ثم قيل : لو قالوا : (نَعَمْ) لكان كفرا ^(٨) ، على ما تقدم في (نَعَمْ) . ولا تقول لمن قال (قد قام زيد) : بَلَى ، لأنه موضع (نَعَمْ) . وأما (إِنِّي) فإثبات بعد الاستفهام تلزم القسم ، تقول لمن قال (أقام زيد ؟) : إِنِّي وَاللَّهِ ، وَإِنِّي لَعَمْرِي ، وَإِنِّي وَاللَّهِ ، وَإِنِّي هَا لِلَّهِ ذَا ^(٩) .

- (١) في ج : (موجبا أو منفيا) ولا وجه له .
 (٢) ينظر : سيويه ٣١٢ / ٢ - المنتضب ٣٢١ / ٢ - للفصل ص ٣١٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٥ ، ٦٥٦ - المنفي ٢ / ٢٤٥ . (٣) (على) في هامش ج . (٤) (يب) في هامش أ .
 (٥) قال ابن هشام : ... ووجهه أن (نعم) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب ، ولذلك قال لجماعة من الفقهاء : لو قال (أليس لي عليك ألف ؟) فقال : بلى ، ألزمته ، ولو قال (نعم) لم تلزمه . وقال آخرون : تلزمه فيما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ٥١٤ . المنفي ١ / ١١٣ .
 (٦) ينظر : سيويه ٣١٢ / ٢ - المنتضب ٣٢١ / ٢ - الفصل ص ٣١٠ - معاني الرماني ص ١٠٩ - الرصف ص ١٥٧ - الجنى الثاني ص ٤٠١ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ .
 (٧) من الآية ١٧٢ / الأعراف . (٨) نسب هذا القول إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - وللسهيلي توجيهاً في هذه المسألة . ينظر : أمالي السهيلي ص ٤٥ - ٤٧ المنفي ١ / ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٢ - شرح ابن عيسى ٨ / ١٢٢ ، معاني الرماني ص ١٠٥ .
 (٩) ينظر : المنتضب ٢ / ٣٢٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٨٢ - الفصل ص ٣١١ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

وَ (أَجَلَ) وَ (جَمِيرًا) وَ (إِنَّ) فَتَصْدِيقُ الْمُخْبِرِ .

وأما (أَجَلَ) وَ (جَمِيرًا) وَ (إِنَّ) فتصديق للمخبر^(١) ، يقول القائل : قد كان كذا فتقول : أَجَلَ ، وَجَمِيرًا ، وَإِنَّ^(٢) .

وأما استدلالهم على أن (إِنَّ) بمعنى (لَعَمْرُؤُا) في قوله^(٣) :

[٦٦] وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَوَقَدْ كَبُوتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ

فلا يقوى لاحتمال أن تكون (إِنَّ) الابتدائية ، وقد حلفوا الخبير للعلم به ، كأنه قال : إِنَّهُ كَذَلِكَ^(٤) .

نعم .. قول ابن الزبير^(٥) - لمن قال له^(٦) : لَعَنَّ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ - :
إِنَّ وَصَاحِبَهَا ، واضح في ذلك .

* * *

- (١) في ب : (للمخبر) .
(٢) هذه العبارة في هامش أ .
(٣) هو عبد الله بن قيس الرقيات . ينظر ديوانه ص ٦٦ .
٦٦ = البيت من الكامل ، وهو في : سيويه ٤٧٥ / ١ ، ٢٧٩ / ٢ - معاني الرماني ص ١١٠ المفصل
ص ٣٠٠ ، ٣١٠ - الأمل للشمسية ٣٢٢ / ١ - البيان ١٤٥ / ٢ - شرح ابن يعيش
٢٦ / ٨ ، ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ - شرح الكافية للشافعية ٣٢٧ / ١ - المغني ٣٨ / ١
٢ / ٦٤٩ - شواهد ابن النحاس ص ٢٥٣ - الجني الداني ص ٢٨٤ - شرح الرضي
٢ / ٣٨٣ - شرح الوافية ٦٥٨ / ٢ - التوطئة ص ٣٨٢ - اللسان (أن) - خزنة الأدب
٤ / ٤٨٥ . والشاهد فيه قوله : (فقل إنه) على معنى : فقلت نعم ، قال سيويه ٢٧٩ / ٢ :
... ومثل ما ذكرت لك قول العرب : (إنه) وهم يقولون (إن) ومعناها (أجل) ٨١٤ .
(٤) نسب الرماني هذا القول إلى ابن السراج ، فقال ص ١١٠ ، ١١١ : ... ويقولون : (إنه)
فيلحقون الماء نحو قوله : ... وقد كبرت فقلت إنه . أي : أجل ، وأجاز ابن السراج أن تكون
الماء اسم (إن) والخبر محذوف ، والمعنى : أنه كذلك ٨١٤ .
(٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا ، ومات سنة أربع وسبعين .
شذرات الذهب ٧٩ / ٦ - حسن المحاضرة ١١٢ / ١ .
(٦) القائل هو : شريك بن فضالة . وينظر قصة هذا القول في : الأغاني ١٥ / ١ - النهاية في غريب
الحديث ٧٨ / ١ - البيان للأبيري ١٤٥ / ٢ - البحر المحيط ٢٦٥ / ١ : وذكر العلوي أن
هذا من قول عمر بن عبد العزيز وليس ابن الزبير . وذكر الأبيري أنه الزبير . وينظر : شرح
الوافية ٢ / ٦٥٩ - شرح ابن معيش ٢ / ١٠٣ - المغني ٣٧ / ١ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٣ ،
٢٨٤ - شرح العلوي ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ - خزنة الأدب ٤ / ٤٨٦ .

و (أَنْ) مَعَ (لَمَّا) ، وَبَيْنَ (لَوْ) وَالْقَسَمِ ، وَقَلْتُ مَعَ الْكَافِ

وأما (أَنْ) فتتراد مع (لَمَّا)^(١) كثيراً كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٢) ، وبين (لَوْ) والقسم^(٣) نحو^(٤) : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَمْتُ لَقَمْتُ^(٥) ، وقلت مع الكاف نحو قوله^(٦) :

[٦٧] وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ^(٧) كَانَ ظَلِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

(١) ينظر : سيويه ١ / ٤٧٥ - المقنَّب ١ / ١٨٨ - معاني الرماني ص ٧٣ - المفصل ص ٣١٢ -

المغني ١ / ٣٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(٢) من الآية ٩٦ / يوسف :

(٣) ولا فرق في ذلك بين أن يذكر فعل القسم أو يترك ، فمثال ذكره قول الشاعر :

فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّعِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

ومثال تركه قول الشاعر :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الصِّبْيُ

قال ابن هشام : ... هذا قول سيويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف

جاء به لربط الجواب بالقسم . ويعتد أنه الأكثر تركها ، والحروف الروابط ليست كذلك .

المغني ١ / ٣٣ - وينظر : سيويه ١ / ٤٥٥ - المقرب ١ / ٢٠٥ .

(٤) في ج : (كقولك) . (٥) في ج : (قمت) .

(٦) اختلف فيه . فقال سيويه ١ / ٢٨٦ هو ابن جرير الشكري . ورجح صاحب الخزانة ٤ / ٣٦٥

أنه ابن علياء الشكري ، وقيل غير ذلك .

٦٧ = البيت من الطويل وهو في سيويه ١ / ٢٨٦ ، ٤٨١ ، الكامل ١ / ٨٢ - شواهد ابن السكيت

١ / ٣٦٦ - المحصب ١ / ٣٠٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣ - الإنصاف ١ / ٢٠٢ - أمالي

السهلي ١١٦ - المفصل ٣٠٢ - شرح ابن يعين ٨ / ٨٣ - المغني ١ / ٣٣ - التوطئة

ص ٢١٥ - المقرب ١ / ١١ ، ٢ / ٢٠٤ - الارتشاف ١ / ٤٩٧ - خزائن الأدب

٤ / ٢٦٤ - العيني ٢ / ٣٠١ - اللسان (قسم) والشاهد فيه قوله : (كأن ظلية) - برواية

الجر - حيث زهدت (أن) بين الكاف ومجرورها . وروي البيت (كأن ظلية) بالرفع على أنها

عبر (كأن) المخففة واسمها ضمير الشأن مخبوف . وروي أيضا بالنصب على إعمال (كأن)

المخففة وقوله (تعطو) الخير .

(تعطو) : تتناول ، ولكنه ضمن معنى (الميل) وللملك وصل به (إلى) .

(الولوق) : الأورق ، وهو نادر . إذ فعله (أورق) كأضجع في بافع .

(السَلْم) : بفتحين جمع (سلمة) ، وهو شجر من شجر العضلة .

(٧) لم يثبت صدر البيت في أ ، وهو في هامش (ب) .

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ : **إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، فَ (إِنْ) تَزَادُ**
مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَقَلَّتْ مَعَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَ (لَمَّا)

قوله : « حُرُوفُ الزِّيَادَةِ »^(١) : **إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ** ... هـ .
 سميت حروف الزيادة^(٢) لأنها قد تقع زائدة ، لا أنها تقع أبدا زوائد ، بل أكثر ما
 تقع غير زوائد^(٣) .

فأما (إِنْ) فتزاد مع (مَا) النافية لتأكيد النفي ، تقول : ما إِنْ رأيت زيدا ، والمعنى
 ما رأيت زيدا^(٤) . وقد زعم بعضهم^(٥) أنها (إِنْ) النافية دخلت على^(٦) (مَا) النافية
 توكيدا لها ، وليس بجيد ، فإنهم لا يَجْمَعُونَ بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ، ومن
 ثم لم يقولوا : إِنْ لزيدا قائم^(٧) ، ولا : يا الرجل^(٨) ، وأشبه ذلك .

وقلت زيادتها مع المصدرية (لَمَّا) . فمثال المصدرية^(٩) : انتظرتني ما إِنْ جلس
 القاضي ، بمعنى : ما جلس القاضي ، والمعنى : مدة جلوسه^(١٠) .

ومثالها مع (لَمَّا) قولك : لَمَّا إِنْ جلستَ جلستُ ، وفتحها هو المشهور الشائع^(١١) .

- (١) (الزيادة) مكررة في ب : (٢) في ط : (زيادة) .
 (٣) ذكر الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ هذا الاستراك نصا ، ثم قال : هـ ... وسميت أيضا حروف الصلة
 لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك ١٤ هـ .
 (٤) ينظر : سيوه ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ - المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ - معاني الرماني ص ٧٥ المفصل
 ص ٣١٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٤٩ - المغني ١ / ٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .
 (٥) نسبة الزمخشري إلى الفراء فقال : هـ ... وعند الفراء أنهما حرفان نفي ترادفا كثيرا في حربي التوكيد في :
 إِنْ زيدا لقام ١٤ هـ . المفصل ص ٣١٢ . ونسب الأبياري إلى الكوفيين عامة . فقال : هـ ذهب الكوفيون
 إلى أن (إِنْ) إذا وقعت بعد (مَا) نحو : ما إِنْ زيد قائم ، فإنها بمعنى (مَا) ... ١٤ هـ . الإنصاف
 مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وينظر : معاني الرماني ص ٧٥ - الرصف ١٠٩ - الجنى الثاني ص ٢٣١ -
 شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ .

- (٦) في ج ، ط : (مع ما) . (٧) أي : لا يدخلون حرفي توكيد على اسم واحد .
 (٨) أي : ولا يدخلون أداني تعريف على اسم واحد . كما سبق في باب النداء .
 (٩) هذه العبارة في هامش ب .
 (١٠) ينظر : المفصل ص ٣١٢ - شرح الواحفي ٢ / ٦٦٢ - ابن يعيش ٨ / ١٣٠ - وشرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .
 (١١) استترك ابن هشام على المصنف استبراكا في غير موضعه - في هذه المسألة - حيث قال : هـ ... وزعم ابن
 الحاجب أنها تزداد بعد (لَمَّا) الإيجابية ، وهو سهو ، وإنما تلك (أَنْ) المفتوحة ١٤ هـ . المغني ١ / ٢٥ .

وَ (مَا) مَعَ إِذَا ، وَمَتَّى ، وَأَيُّ ، وَأَيْنَ ، وَ (إِنْ) - شَرْطًا - وَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ ..

وأما (ما) فتزاد مع (إذا) و (متى) و (أي) و (أين) و (إن) شرطًا .
١٧١ فزيادتها مع (إذا) // نحو (١) : إِذَا مَا تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، بمعنى : إذا تكرمني
أكرمك (٢) ومع (متى) كقولك (٣) : متى ما تكرمني أكرمك ، بمعنى : متى تكرمني
أكرمك ، ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ، بل هي على معناها .
ومن قال إنها للتكرير (٤) ، فدخل (ما) فيها على ما كانت عليه - ومن قال إنها
ليست للتكرير ، فدخل (ما) فيها أيضا للتأكيد لا غير (٥) .
ومثال (أي) (٦) : أَيُّ مَا تَضْرِبُ أَضْرِبْ ، بمعنى : أَيُّ تَضْرِبُ أَضْرِبْ (٧) .
ومثال (أين) : أَيُّمَا تَكُنْ أَكُنْ (٨) .
ومثال (إن) قوله تعالى (٩) : ﴿ قَائِمًا نَذْهَبِينَ بِكَ ﴾ (١٠) وتلزم معها نون التوكيد
غالبًا ، يكون مضارعًا غالبًا (١١) كأنهم لما أكلوا حرف الشرط - وهو (إن) (١٢) -
كان المقصود - وهو الفعل - أولي .
ومثل : إِمَّا تَقُمْ أَقُمْ ، قليل (١٣) .
وقوله : (شرطًا) تقييد لجميع ما ذكر من (إذا) و (متى) و (أي) و (أين)
و (إن) لأنها كلها (١٤) كلمات (١٥) تستعمل (١٦) شرطًا وغير شرط ، وزيادة (ما) فيها
مختصة بأن تكون شرطًا .
قوله : « وَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ » .

يريد في مثل قوله تعالى : ﴿ قِيمًا نَقُضُهُمْ بِمِثْقَاتِهِمْ ﴾ (١٧) و ﴿ مِمَّا حَطَبُوا فِيهِمْ ﴾ (١٨) .

- (١) في ج : (كقولك) . (٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٣) في ب : (نحو) . (٤) نسبة العلوي في شرحه ٩٦٤/٢ إلى الفراء .
(٥) قال الرضي في شرحه ٣٨٤/٢ : ... ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ولو أعادتها لم تكن زائدة ،
فمن قال إن (متى) للتكرير ف : (متى ما) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكنا (متى ما) أ .
(٦) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٧) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ . (٨) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٢٦ .
(٩) في ج : (كقوله تعالى) . (١٠) من الآية ٤١ / الزخرف .
(١١) سقط من ط : (غالبًا) . (١٢) (وهو أن) زيادة من ب .
(١٣) أي : بدون نون التوكيد . (١٤) سقط من ط : (كلها) . (١٥) سقط من ج : (كلمات) .
(١٦) في ط : (تستعمل) . (١٧) من الآية ١٥٥ / النساء . (١٨) من الآية ٢٥ / نوح .

وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ . وَ (لَآ) مَعَ الْوَاوِ بَعْدَ النُّفْيِ ، وَبَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ .
وَقَلَّتْ قَبْلَ الْقِسْمِ ، وَشَدَّتْ مَعَ الْمُضَافِ

قوله : « وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ » نحو : غضبت^(١) من غير^(٢) ما جرم^(٣) .
وأما قولهم : جئت لأمر ما ، فقد قيل : زائدة^(٤) وقيل : صفة ، كما تقدم^(٥) .
وأما (لَآ) فتزاد مع الواو بعد النفي نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو^(٦) ،
والمعنى كمعنى ظاهر : ما جاءني زيد وعمرو ، وهي وإن أفادت نفي الاحتمال فلا
يخرجها ذلك عن كونها زائدة^(٧) ، لأن الظاهر^(٨) قد يتأكد بالزائد فيصير نصاً ،
ولا تنفك الزائدة^(٩) عن التوكيد .

وتزاد بعد (أَنْ) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ ﴾^(١٠)
والمعنى ما منعك أن تسجد .

وقلت قيل القسم ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾^(١١) على أنها بمعنى أقسم^(١٢) .
وشدَّتْ مَعَ الْمُضَافِ كقول الشاعر :

[٦٨] فِي يَمِّ لَأُحَوِّرَ سَرَى وَمَا شَعَّرَ حَتَّى تَرَى الصَّبْحَ جَشَّرَ

- (١) في ج : (كقولهم : غضبه ...) . (٢) (من غير) في هامش ب .
(٣) ينظر : الفصل ص ٣١٢ ، شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .
(٤) قال الرضي ٢ / ٣٨٥ : ... وقيل فيها أيضا أنها نكرة والجرور بدل منها هـ .
(٥) ينظر ص ٥٢٢ . (٦) ينظر : سيويه ١ / ٤٤١ - المقتضب ٢ / ٣١ معاني الأخفش ١٥٩ / ب
معاني الرماني ص ٨٤ - الفصل ص ٣١٣ .
(٧) قال الرماني ص ٨٤ : ... وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيد وعمرو ، احتمل أنهما لم ينفوا البتة أم .
(٨) (الظاهر) في هامش ب . (٩) في ب ، ج ، ط : (الإيادة) .
(١٠) من الآية ١٢ / الأعراف . قال الأخفش في معاني القرآن ١١٣ / أ ، ب : هـ ... ومعناه : ما منعك
أن تسجد ، و (لَآ) ههنا زائدة هـ . وينظر : معاني القراء ١ / ٣٧٤ - الكشاف ٢ / ١٨ -
البيان ١ / ٣٥٥ - منهج الأخفش ص ٢٣٧ . (١١) من الآية الأولى / القيامة والبلد .
(١٢) قال الرماني : هـ ... وهنا القول فيه نظر أيضا لأن (لَآ) لا تزاد أولا . والثاني : أنها بمعنى : (ألا)
وفيه نظر أيضا لأنه لا يعرف له نظير . والثالث - وهو الوجه - أن (لَآ) رد لكلامهم ، وذلك أن
القرآن كالمشبه الواحد والسورة الواحدة ، فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان (لَآ) رد لما
تكرر من إنكار البعث ... هـ . ١٤ . معاني الحروف ص ٨٤ .
= ٦٨ = البيت من الرجز . وهو للمعاجز - ينظر ديوانه ص ١٤ - من قصيدة يمدح بها

وَ (مِنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

أبي : في بئر حور .

وأما (مَنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) فقد تقدم ذكرها^(١) .

* * *

= عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسله عبد الملك بن مروان لقتال أبي غديك الحروري الخارجي .
والبيت في : معالي الفراء ١ / ٨ - الخصائص ٢ / ٤٧٧ - المفصل ص ٣١٣ - البيان
١ / ٣٥٦ - شرح الواقية ٢ / ٦٦٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٣٦ - شرح الرضي
٢ / ٣٨٥ - شرح العلوي ٢ / ٩٦٧ - شرح الأردبيل ص ٣٢٥ - شرح الجامي ٢ / ٧٨٩ -
الأشياء والنظائر ١ / ٢٠٧ - خزنة الأدب ٢ / ٢٩٥ ، ٤ / ٤٩٠ - اللسان (حور) .
والشاهد فيه قوله : (في بئر لا حور) حيث زيدت (لا) بين المتضامين ، وأن الأصل : في
بئر حور - كما ذكر المصنف - . هنا .. ولم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .
(حور) : الهلكة .

(جسر الصبح) : طلع وانفلق . اللسان (جسر) .

والمعنى : أن هذا الرجل سرى في بئر هلكة وما علم بذلك وأنه سيصير إلى الهلاك .

(١) ينظر ما قيل في زيادة (من) ص ٩٤١ .

وينظر ما قيل في زيادة الباء ص ٩٤٧ .

وينظر ما قيل في زيادة اللام ص ٩٤٨ .

حَرْفَا التَّفْسِيرِ

حَرْفَا التَّفْسِيرِ : (أَيُّ) وَ (أَنَّ) ، فَ (أَنَّ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ .

قوله : هـ حَرْفَا^(١) التَّفْسِيرِ (أَيُّ) وَ (أَنَّ) ، فَ (أَنَّ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ هـ .
تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾^(٢) أَيُّ : مِنْ قَوْمِهِ^(٣) ، مريدًا بها تفسيره ،
فلذلك سميت حرف^(٤) تفسير .

و (أَنَّ) كذلك إلا أنها أخص منها لاختصاصها بتفسير^(٥) ما في معنى القول كقوله
تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٦) مريدًا بها تفسير النداء ، وكذلك تقول : كتبت إليه
أن قم ، وأمرته أن أرجع .

وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها ، فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا
قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٧) ، فجعلها تفسيرًا لما قبل وهو قوله :
ما أمرتني به . وغيرهم يجعلها مصدرية أو زائدة أو مفسرة^(٨) ، وما يتمسك به من قوله تعالى :
﴿ وَأَنْطَلَقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾^(٩) في أنه تفسير لصريح القول ، ليس بقوي ، إذ القول
المقدر ليس بصريح في لفظ القول ، إذ ليس تقدير صريح القول بأولي من تقدير ما في معناه^(١٠) .

(١) سقط من ج : (حرفا) . (٢) من الآية ١٥٥ / الأعراف .

(٣) في المفصل ص ٣١٣ : ... تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ : أَيُّ مِنْ قَوْمِهِ ، كأنك
قلت : تفسره من قَوْمِهِ ، أو معناه من قَوْمِهِ ... هـ . وينظر : معاني الرمالي ص ٨٠ - شرح الوافية
٢ / ٦٦٧ - شرح ابن عبيش ٨ / ١٤١ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .

(٤) في ج : (حروف) . (٥) في ب : (بتفسيرها) .

(٦) من الآية ١٠٤ / الصافات . وفي نيبويه ١ / ٤٨٠ : هـ ... ومثل ذلك : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ
صَدَقْتَ الرَّؤْيَا ﴾ كأنه قال : ناديناه أن قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم وقال الخليل ، تكون أيضا على
(أَيُّ) ... هـ . وينظر : المفصل ص ٣١٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ -
البحر المحيط ٧ / ٣٧٠ . (٧) من الآية ١١٧ / المائدة .

(٨) قال الزجاج : هـ ... جاز أن تكون في معنى (أَيُّ) مفسرة ، والمعنى : ما قلت لهم إلا ما أمرتني به
أَيُّ اعْبُدُوا . ويجوز أن تكون في موضع جر على البدل من الماء وتكون (أَنَّ) موصولة بـ (اعْبُدُوا
اللَّهُ) ومعناه : إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله . ويجوز أن يكون موضعها نصب على البدل من (ما)
والمعنى : ما قلت لهم شيئا إلا أن اعبدوا الله ... هـ . معاني الزجاج ٢ / ٢٤٦ - وينظر : الكشف
١ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ - البيان ١ / ٣١٠ ، ٣١١ - البيان ١ / ٤٧٦ . (٩) من الآية ٦ / ص .
وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٩٩ - البيان ٢ / ١٠٩٧ - البيان ٢ / ٢١٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ -
المفصل ص ٣١٤ - معاني الرمالي ص ٧٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ . (١٠) زاد في ب : (والله
أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ، فَالْأُولَى لِلْفِعْلِيَّةِ ، وَ (أَنْ) لِلْإِسْمِيَّةِ .

- قوله : « حُرُوفُ الْمَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ... » .
- ف (مَا) و (أَنْ) مختصتان^(١) بالجملة الفعلية^(٢) يدخلان عليها فيصيرانها في تأويل مفرد مؤول بمصدر الفعل ، تقول : أعجبتني ما صنعت ، أي : صنعك^(٣) ، وأعجبتني أن خرجت ، أي : خروجك^(٤) .
- وأما (أَنْ) فمختصة بالجملة // الاسمية^(٥) تدخل عليها قلبها إلى تأويل مفرد^(٦) مؤول بمصدر لخيرها أو ما في معناه ، فالأول نحو^(٧) : أنك قائم ، والثاني نحو^(٨) : أعجبتني^(٩) أن زيدًا أخرجوك ، أي : أخوة زيد .
- فإن تعذر ذلك قلته بالكون قوله تعالى : ﴿ وَتَوَّأْنُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾^(١٠) أي : ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً^(١١) .

* * *

- (١) في ب ، ط : (مختصتان) .
- (٢) في شرح الرضي ٢ / ٢٨٦ : « ... وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سبويه إلا فعلية ، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا - وهو الحق - وإن كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة : (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) ، وقال الشاعر :
- أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنعام الخلس
- وأجاز ابن جنى كون صلتها جارا ومجرورا ، فيجوز على مذهبه : ما خلا زيد وما عدا زيد - بالجر - و (ما) مصدرية هـ . وينظر : سبويه ١ / ٤١٠ - معاني الرماني ص ٨٩ - المضي ١ / ٣٠٣ - ٣٠٧ . (٣) في ب : (صنعتك) ، وفي ج : (صنعك) .
- (٤) ولا تدخل (أن) إلا على الفعل المتصرف وهو إما ماض نحو ما مثل به المصنف أو مضارع نحو : يعجبني أن تقوم ، ولما مع المضارع تأثيران آخران وهما : نصبه ، وتخصيصه للاستقبال . ينظر : المفصل ص ٣١٤ - معاني الرماني ص ٧١ ، ٧٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .
- (٥) لم يذكرها الزمخشري في مفصله فقال : « ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان وهما (ما) و (أن) ... » هـ . المفصل ص ٣١٤ . (٦) في ط : (المفرد) .
- (٧) في ب ، ج : (كقولك) . (٨) في ب ، ج : (كقولك وسقط من ط : (نحو) .
- (٩) في ب ، ج ، ط : (يعجبني) (١٠) من الآية ٢٧ / لقمان . قال الزمخشري : « ... على معنى : ولو ثبت كون الأشجار أقلاما ... » هـ . الكشاف ٣ / ٢٣٦ . وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٩ - البيان ٢ / ٢٥٦ . (١١) لم يثبت هذا التقدير في أ . وزاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ التَّخْضِيصِ

حُرُوفُ التَّخْضِيصِ : هَلَا ، وَأَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَّا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ،
وَلتَلْزِمُ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

(هَلَا) و (أَلَّا) و (لَوْلَا) و (لَوْمَّا) تدخل على الفعل المضارع بمعنى طلبه
والحض عليه ، وعلى الماضي على معنى اللوم على تركه^(١) ، ولا يلام على تركه إلا
وهو مطلوب له^(٢) .

ولها صدر الكلام لدالاتها على قسم من أقسامه كغيرها .
وتلزم الفعل لأنها لطلبه فأشبهت لام الأمر لفظًا نحو^(٤) : هَلَا فعلت كذا ، أو
تقديرًا نحو : هَلَا زيدا ضربته ، لأن التقدير : هَلَا ضربت زيدا ، ولكنه وجب حذفه
لما ثبت تقديره^(٥) .

* * *

(١) (على تركه) في هامش ب .

(٢) سقط من ب ، ج : (له) .

وينظر : المفصل ص ٣١٥ ، ٣١٦ - شرح الواقعة ٢ / ٦٦٩ - شرح ابن عبيد ٨ / ١٤٤ -
شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .

وقال الرضي : ... فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض ، فتكون هذه الحروف
للعرض هـ . المصدر السابق .

(٣) قد يقع بعنما الاسم في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر :

يقولون لعل أرسلت بشفاعتي إلى فهلا نفس ليل تشفيها

شرح الرضي ٢ / ٣٨٧

(٤) في ب ، ج : (كقولك) .

(٥) ينظر : سيويه ١ / ١٣٦ - شرح الواقعة ٢ / ٦٦٩ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٠ وزاد في ب
قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفُ التَّوَقُّعِ

حَرْفُ التَّوَقُّعِ : (قَدْ) ، وَهُوَ فِي الْمَاضِي لِلتَّقْرِبِ ، وَفِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ .

قوله : « حَرْفُ التَّوَقُّعِ (قَدْ) ... » .

١٧٣ وسمي // حرف توقع^(١) لأنه إنما^(٢) يُخْبِرُ به من يتوقع الإخبار^(٣) بحملته كقول المقيم : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ »^(٤) .

ويسمى حرف تقرب لأنه يقرب الماضي من الحال ، ولذلك لزم في الماضي إذا وقع حالا^(٥) .

وإذا دخل على المضارع كان للتقليل^(٦) لقولهم : إِنْ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ^(٧) .

وقد يدخل على المضارع والمراد تحقيق الأمر كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾^(٨) .

* * *

- (١) في ب : (التوقع) .
 (٢) (إنما) في هامش ب .
 (٣) في سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « وأما (قد) فتجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخير ... » اهـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٤ - معاني الرماني ص ٩٨ - المفصل ص ٣١٦ .
 (٤) في المفصل ص ٣١٦ : « ... ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة » اهـ . وينظر : المعنى ١ / ١٧١ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ - شرح العلوي ٢ / ٩٨٣ .
 (٥) هذا مذهب البصريين عدا الأخفش وخالفهم الكوفيون والأخفش فأجزوا وقوعها حالا من غير (قد) . وقد تقدم الكلام على هذا مفصلاً في ص ٥١٩ في باب الحال .
 (٦) قال الرماني ص ٩٩ : « ... وإذا دخلت على المستقبل دلت على التوقع والتقليل » اهـ .
 (٧) قال الميداني : « قال أبو عبيدة : هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساعة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان » اهـ .
 جمع الأمثال ١ / ١٧ . وينظر المفصل ص ٣١٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ - شرح الوافية ٢ / ٦٧٠ - شرح ابن عبيش ٨ / ١٤٧ - لباب الإعراب ص ٥٩٦ - المعنى ١ / ١٧٤ .
 (٨) من الآية ١٨ / الأحزاب . وقد تقدم الكلام عليها في ص ٩٥١ .
 وزاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامَ

حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامَ : الهمزة وَ (هَلْ) لَهْمَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، تَقُولُ : أَزِيدُ قَائِمٌ ؟
وَأَقَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ (هَلْ) ، وَالْهِمَزَةُ أَعْمٌ نَصْرَفًا تَقُولُ : أَزِيدَا ضَرَبْتَ ؟ وَأَضْرَبْتُ
زَيْدًا وَهُوَ أَحْوَكُ ؟ وَأَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو

قوله : « حَرْفًا الْإِسْتِفْهَامَ : ^(١) الهمزة وَ (هَلْ) لَهْمَا صَدْرُ الْكَلَامِ » .

لما كانا يُقَسِّمُ من أقسامه وهو الاستفهام ^(٢) .

فالهمزة وَ (هَلْ) يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية ، إلا أنه إذا وقع في الاسمية
الخبر فعلاً جاز مع الهمزة ، وكان تقدير الاسم بعدها فاعلاً أو مفعولاً - على حسب
تقدير الفعل - أحسن من تقديره مبتدأ نحو ^(٣) : أزيد قام ؟ و : أزيدا ضربت ؟ أو
ضربت ؟ على ما تقدم ^(٤) في باب : أزيد أضربته ^(٥) ؟

وأما (هَلْ) فلا تقع هذا الموقع إلا على شذوذ لما ثبت من أن أصلها أن تكون بمعنى :
(قَدْ) ^(٦) إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، فمن ثم لم يميزوا :
هل زيد خرج ؟ إلا على ضعف ، كما لا يقال : قد زيد خرج ، ولا : أقد زيد خرج ؟ .
وإنما جاز : هل زيد قائم ؟ حملاً على أختها في مجيء الاسمية الصريحة ، فأما إذا غورت
إلى معنى ما هو بابها فاعتبارها في نفسها أولى .

قوله : « وَالْهِمَزَةُ أَعْمٌ ... » .

يريد أنها تستعمل فيما لم تستعمل ^(٧) فيه (هَلْ) تقول : أزيدا ضربت ؟ ولا
تقول : هل زيدا ضربت ؟ لما تقدم .

- (١) زاد في أ : (وهما) .
(٢) تعليل لكونهما لهما صدر الكلام .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) في ب : (على حسب ما تقدم) .
(٥) ينظر باب الاشتغال ص ٤٦٦ مع اللامش رقم (٤) ، وص ٤٦٧ مع اللامش رقم (٣) .
(٦) في شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ : « ... بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد
قام ؟ إلا على شذوذ ، وذلك لأصلها أن تكون بمعنى (قد) قليل : أهل ، قال : أهل عرفت الدار
بالغريين ، وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ... وقد جاءت على الأصل نحو قوله
تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ أي : قد أتى ... أه . وينظر : سيوه ١ / ٤٩٢ - المقترض
٣ / ٢٨٩ - معاني الرماني ص ١٠٢ - الفصل ص ٣١٩ - المعنى ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ - الجني النبال
ص ٣٤٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٧٣ . (٧) من ج : ط : (فيما لا تستعمل) .

وَ ﴿ اَنْتُمْ اِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وَ ﴿ اَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيْمَةٍ ﴾ وَ ﴿ اَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ﴾

وتقول : أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟ منكرًا لضربه وهو على هذه الصفة ، فاستعملوها لإثبات ما دخلت على وجه الإنكار دون (هل)^(١) ، ولم يثبت من استعمالها^(٢) لإثبات ما دخلت عليه على وجه طلب التبيين^(٣) في قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون (هل) .

وإنما اختصت (أم) المتصلة بالهمزة لأن الهمزة هي الأصل ، فلما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين // - وأدخل ما ليس بحرف الاستفهام لتعذر المستفهم عنه - كانت الهمزة أقعد .

وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى : ﴿ اَنْتُمْ اِذَا مَا وَقَعَ ﴾^(٤) وَ ﴿ اَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيْمَةٍ ﴾^(٥) وَ ﴿ اَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ﴾^(٦) لما ثبت من تصرفهم فيها ، فكان استعمالها في هذه النحال أولى لكونها الأصل ، ولكونها أخضر^(٧) .

* * *

(١) في معاني الرمالي ص ٣٢ : ٥ ... ومنها أن يكون إنكارًا كقولك : أزيد أمرك بهذا ؟ أمثل عمرو يقول ذلك ؟ كقوله تعالى : ﴿ آفَ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَىٰ اللَّهِ تَفْتَرُونَ ؟ ﴾ ﴿ الذَّكْرَيْنِ حَرَمَ أَمْ الْأُنثَيْنِ ؟ ﴾ ... هـ . ا .

(٢) في ط : (من أن استعمالها) .

(٣) سقط من ج : (طلب التبيين) .

(٤) من الآية ٦١ / يونس .

(٥) من الآية ١٧ / هود .

(٦) من الآية ١٢٢ / الأنعام .

(٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ الشَّرْطِ

حُرُوفُ الشَّرْطِ : **إِنْ ، وَلَوْ ، وَإِنَّمَا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَ (إِنْ) لِلإِسْتِجْبَالِ**

قوله : « حُرُوفُ الشَّرْطِ : **إِنْ ، وَلَوْ ، وَإِنَّمَا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ** » .
 وإنما لم يذكر معها^(١) غيرها من نحو : **مَتَى ، وَإِذَا ، وَلَمَّا** . لأنها أسماء .
 وإنما كان للجميع صدر الكلام من حيث دلت على قسم من أقسامه^(٢) ، على ما تقدم .
 قوله : **فَ (إِنْ) لِلإِسْتِجْبَالِ** .

تجعل الفعل له وإن كان ماضياً^(٣) كقولك^(٤) : **إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتِكَ** ، ومعناه : **إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمْتُكَ**^(٥) وأما قولهم : **إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتِكَ أَمْسَ** ، وقوله تعالى : **﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقْتُ ﴾**^(٦) فعل معنى : **إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ يَكُنْ**^(٧) سبباً للإخبار بذلك ، وإن ثبت أن قميصه قُدٌّ من قَبْلٍ يَكُنْ سبباً للإخبار بذلك^(٨) ، وقوله^(٩) :

[٦٩] **أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزْرًا جَهَارًا وَلَمْ تُغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكٍ**

على معنى : **إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ تَغَضَّبَ** ، ثم أدخل الإنكار على الغضب المشروط بثبوت حَزْرِ الأذْنِ ، وقد قيل : **إِنَّمَا هُوَ بِالْفَتْحِ لِاسْتِعْمَادِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ ثَابِتًا فِي الْمَاضِي**^(١٠) .

- (١) سقط من أ : (معها) .
 (٢) تقدم الكلام عليها ص ٨٨٣ .
 (٣) سقط من ط : (أكرمك) .
 (٤) (٢) في ب ، ج : (من أقسام الكلام) .
 (٥) (٤) في ط : (نحو) .
 (٦) (١) من الآية ٢٦ / يوسف وتقدم ذكرها ص ٨٨٣ .
 (٧) في ب : (يكون وهو خطأ ظاهر) .
 (٨) سقطت هذه العبارة من ج .
 (٩) هو الفرزدق من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويحجو جزيرا . ديوانه ٢ / ٣٠٧ .
 ٦٩ - البيت في سيويه ١ / ٤٧٩ - معاني الفراء ٣ / ٢٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٤ - المغني ١ / ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٦ - شرح الطولي ٢ / ٩٩٢ - الخزانة ٣ / ٦٥٧ .
 ورواية الديوان وسيويه ... لقتل ابن حازم . ورواية الفراء : أتخرج ... ولم تجزع .
 والشاهد فيه قوله : (إن أذنا) وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به .
 (قتيبة) : هو القائد الإسلامي قتيبة بن مسلم الباهلي ، قتل سليمان بن عبد الملك بخراسان سنة ٨٩٦ .
 (ابن حازم) : هو عبد الله بن حازم السلمي أحد فرسان العرب ، قتل بتو تميم بخراسان سنة ٥٧٢ . في عهد عبد الملك بن مروان . وينظر قصة قتلها في الخزانة ٣ / ٦٥٧ - ٦٥٩ .
 (١٠) في سيويه ١ / ٤٧٩ : ... وسألت الخليل عن قول الفرزدق .. فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل كما قبيح أن تفصل بين (كي) والفعل فلما قبيح ذلك ولم يجوز حمل على (أن) لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال ، اهـ . هنا .. وقد ذكر الفراء في همزة (ان) الكسر والفتح . معاني الفراء ٣ / ٢٧ ، ٢٨ .

وَ (لَوْ) لِلْمُعْضِي

وَ (لَوْ) لِلْمُعْضِي وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ كَقَوْلِكَ^(١) : لَوْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَوْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتَكَ^(٢) .

وقد زعم الفراء أنها تستعمل في الاستقبال كـ (إِنْ)^(٣) ، وليس ذلك بواضح^(٤) . ومعناها ارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إِنْ) ، إلا أن استعمالها في الماضي يوجب أن يكون أمرها في الشرطية مقدرًا ، فيلزم^(٥) انتفاء مشروطها ظاهراً ، ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط ، ولذلك لم تذكر المقدمة الثانية عند استعمال الأولى بـ (لَوْ) غالباً كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٦) لأن المعنى : وما فسدتا ، لكون الأمر مقدرًا .

وما جاء // من قوله^(٧) - وهو عمر رضي الله عنه^(٨) - : نِعْمَ الْعَبْدُ صَهْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ^(٩) على خلاف الغالب فيها كقولك : لَوْ أَهْتَنِّي لِأَكْرَمْتَكَ^(١٠) . ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن هذا المشروط لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه غيره أولى ، وإذا استلزم^(١١) نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف نفي العصيان أولى ، وإذا استلزمت الإساءة الإحسان فاستلزام الإحسان للإحسان أولى .

ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يحيره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير ، لأنه إذا^(١٢) استلزم الشيء ونقيضه كان ثابتاً على كل حال لحصول الحصر .

- (١) في ط : (نحو) . (٢) سقط من أ التمثيل بهذين المثالين .
 (٣) ينظر قول الفراء في المفصل ص ٣٢٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٧٥ - شرح ابن عيش ٨ / ١٥٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ - البحر المحيط ٨ / ٣٠٩ - شرح العلوي ٢ / ٩٩٨ .
 (٤) قال الرضي ٢ / ٣٩٠ : ... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين ، الخ . وجعله ابن مالك من القليل . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٣ .
 (٥) في ج ، ط : (فلزم) .
 (٦) من الآية ٢٢ / الأنبياء ، وقد تقدم ذكرها في ص ٥٥٨ مع الهامش رقم (٥) .
 (٧) زاد في ب : (عليه السلام) . (٨) لم يثبت هنا في ج .
 (٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٢ - المقرب ١ / ٩٠ - المعنى ١ / ٢٧١ - شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ - الأدهوي ٤ / ٣٦ - التصريح ٢ / ٢٥٧ ، شرح العلوي ٢ / ١٩٩ .
 (١٠) في ب ، ج : (أكرمك) . (١١) في ج : (استلزمه) . (١٢) (إذا) في هامش أ .

وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : لَوْ أَنْكَ - بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ - انْطَلَقَتْ
- بِالْفِعْلِ - مَوْضِعٌ : مُنْطَلِقٌ ، لِيَكُونَ كَالْمَوْضِعِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا جَازَ لِعَنْدَرِهِ

قوله : « وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا » .

فاللفظ واضح ، والتقدير كقولہ تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾^(١) وَ ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ ﴾^(٢) والفعل محذوف مفسر بـ (تملكون) .
و (أنتم) فاعل (تملكون) المحذوف ، فلما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل
منفصلا ، فتعين له (أنتم) على قياس باب الإضمار^(٣) .

ومن هذا الباب : لو أنك أكرمتي أكرمتك ، فحذف الفعل^(٤) ، و (أن)
واسمها خبرها فاعل الفعل^(٥) المحذوف المفسر^(٦) له ما في (أن) من معنى الثبوت ،
وبه استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى .

ولما كان من لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب - عند حذفه - بفعل ، ولم
يفسروه ها هنا بفعل التزموا في أن يكون خبرها فعلا ليكون كالمعوض من لفظ الفعل
المفسر كقولك^(٧) : لو أنك انطلقت لانطلقت^(٨) ، ولا يقولون : لو^(٩) أنك
منطلق ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ﴾^(١٠) .

هذا إذا أمكن الإتيان بفعل ، أما إذا تعذر ترك^(١١) .

ولو قيل إنهم التزموا الفعل الماضي عند إمكانه ليطابق معناها في المعنى لكان قولاً .

(١) من الآية ٦ / التوبة . وقد تقدم ذكرها في ص ٣٢٥ مع الهامش رقم (٢) .

(٢) من الآية ١٠٠ / الإسراء . وقد تقدم ذكرها في ص ٦٨٧ مع الهامش رقم (٧) .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المقتضب ٣ / ٧٧ - الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ -

البيان ٢ / ٩٧ - التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .

(٤) (الفعل) في هامش ج . (٥) في ط : (فاعل للفعل) .

(٦) في ط : (والمفسر) بزيادة الواو . (٧) في ط : (نحو) .

(٨) سقط من ب : (لانطلقت) . (٩) (لو) في هامش ب .

(١٠) من الآية ٦٦ / النساء . وينظر : البرهان ٤ / ٣٦٩ .

(١١) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٧٦ : « ... فإن تعذر الفعل جاء الاسم لأنها مراعاة لفظية تراعى

مهما أمكن » اهـ .

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لُزُومَةُ الْمَعْنَى لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسْمِ لَفْظًا حَتَّى : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي - أَوْ : لَمْ أَتَيْتَنِي - لِأَنَّكَ تَكْتُبُ . وَإِنْ تَوَسَّطَ بِنَقْدِهِمِ الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُبْلَغَ كَقَوْلِكَ : أَنَا وَاللَّهُ إِنْ أَتَيْتَنِي آتَيْتَكَ ، وَأَنَا وَاللَّهُ إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَكَ ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي قَوْلًا لَأَتَيْتَكَ

قوله : « وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ » (١) ... إلى آخره .

أما لزومه المضي فلأنهم (٢) لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق ، فقالوا : وَاللَّهُ إِنْ أَتَيْتَنِي ، أَوْ : إِنْ لَمْ تَأْتِنِي .

وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط (٣) والقسم معاً (٤) لفظاً وجب أن يجعل لأحدهما ، والشرط معترض ، والمعتراض يلغي لفظاً (٥) . وأيضاً (٦) تقديم القسم يدل على العناية به ، فكان جعله له أولى ، وهو جواب القسم لفظاً ومعنى ، وجواب الشرط معنى لا لفظاً ، لأن العین عليه وهو مشروط للإتيان أو نفيه . قوله : « فَإِنْ تَوَسَّطَ بِنَقْدِهِمِ » (٧) الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُبْلَغَ .. .

أما اعتباره مع الشرط - مع تأخره (٨) - فلإمكان اعتبارهما معاً ، ولذلك تقول في اعتباره : إِنْ أَتَيْتَنِي قَوْلًا لَأَتَيْتَكَ ، فتوفر على كل واحد منهما من الشرط والقسم ما يقتضيه . وأما إلغاؤه فلما تقدم عليه مما يدل على الاعتناء به ، فجاز // جعل آخر الكلام له ، فتقول : إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللَّهُ آتَيْتَكَ (٩) .

وأما اعتباره مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقديرين ، فإذا جعلت : (وَاللَّهُ) ابتداءً جملة هي (١٠) وما في خيرها خير لابتداءً وجب اعتباره لأنه يصير من باب ما تقدم على الشرط أول الجملة ، فتقول : أَنَا وَاللَّهُ إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَكَ .

وإن جعلت الشرط والجزاء خيراً لابتداءً وجب أن تلغيه - كقولك : زيد والله قائم - فتقول : أَنَا وَاللَّهُ إِنْ تَأْتِنِي آتَيْتَكَ .

- | | |
|--|---|
| (١) سقط من ط : (على الشرط) . | (٢) في ج ، ط : (فلأنهم) . |
| (٣) في ط : (الجواب للشرط والقسم) . | (٤) في ج : (الجواب عما أي للشرط والقسم) . |
| (٥) الجملة زيادة من ج ، ط . | (٦) (أيضاً) زيادة من ط . |
| (٧) في ج ، ط : (بضم) . | (٨) في ط : (مع تأخره) . |
| (٩) في ب : (والله لآتئك) ، وفي ط : (لآتئك) . | (١٠) سقط من ط : (هي) . |

والتزم حذف فعلها وغرض بينها وبين فاعلها جزء مما في حيزها مطلقاً ،
وقيل هو معمول المحذوف مطلقاً لغو : إما يوم الجمعة فزيد منطلق

وتقديرهم إياها بـ (مَهْمَا) كقول سيويه : « إذا قلت : إما زيد فمنطلق ،
فكأنك قلت : مهما يكن في شيء فزيد منطلق^(١) » ، تمثيل وتحقيق أنها في معنى
الشرط ، لا أن ذلك في التحقيق معناها^(٢) .

والتزموا حذف الفعل تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها .
وجعلوا الواقع بعدها^(٣) عوضاً من الفعل المحذوف ، وهو في التحقيق جزء مما في
حيز جوابها ، ألا ترى أنك إذا قلت : إما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ، فيكون^(٤) ما يقع بعدها أبداً إما معمولاً لما في حيز ما بعد الفاء ،
وإما مبتدأ كقولك : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فـ (يوم الجمعة) معمول لـ (منطلق) .

وقال قوم^(٥) : « هو معمول الفعل المحذوف مطلقاً ، فإذا قلت : إما يوم
الجمعة فزيد منطلق ، فكأنك قلت : مهما تذكر يوم الجمعة^(٦) فزيد منطلق » .

وليس ذلك بشيء ، فإنه // يوجب جواز الرفع بتقدير : مهما حصل يوم
الجمعة ، وشبهه وكذلك إذا قلت : إما زيدا فقد ضربت ، فإنه إن وجب له النصب
تقدير : (مهما تذكر) فيجب النصب في قولك^(٧) : إما زيد فمنطلق .

وليس ذلك بشيء ، فإنه قد علم أنه إذا قيل : إما زيد فمنطلق ، أن الغرض
الإخبار عن (زيد) بالانطلاق ، وإذا قيل : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فالغرض
ذكر^(٨) يوم الجمعة ظرفاً للانطلاق ، وتحقيق هذا المعنى يعطل ما توهموه .

(١) الذي ذكره سيويه هو قوله ٣١٢ / ٢ : « ... وأما (أما) ففيها معنى الجراء ، كأنه يقول : عبد الله
مهما يكن من أمره فمنطلق » اهـ . وينظر أيضا ٤٦٨ / ١ - المقتضب ٢٧ / ٣ .

(٢) ينظر شرح الواقعة ٦٨٦ / ٢ - شرح الرضي ٣٩٧ / ٢ . (٣) هذه العبارة في هامش ج .

(٤) ق ب : (فيكن) بالجزم ، وهو خطأ : (٥) نسب بعض النحويين هذا القول إلى المبرد ، منهم
ابن الشجري في أماليه ٣٤٩ / ٢ وابن يعيش في شرحه ١٢ / ٩ ، والجامي في شرح الكافية ٨١١ / ٢ .
ونقله عن ابن يعيش المرادي في الجني الداني ص ٥٢٦ ، والمسيوطي في الممع ٦٨ / ٢ ، وابن هشام
في المغني ٥٨ / ١ . أقول : وما نسب إلى المبرد في هذه المسألة غير صحيح ، فقد وافق سيويه وجهود
النحويين فيما ذهبوا إليه . ينظر المقتضب ٢٧ / ٣ وينظر هامش المقتضب رقم (٤) ٢٧ / ٣ .

(٦) (الجمعة) في هامش أ . (٧) في أ : (قوله) ، وفي ج ، ط : (لقولك) . (٨) في ط : (من ذكر) .

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْأَقْبَنَ الثَّانِي .

وقال قوم^(١) : « إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْأَقْبَنَ الثَّانِي » .
وهذا القول على نحو القول الأول^(٢) إلا أنهم لما راعوا^(٣) وقوع أمر لا يعمل
ما بعده فيما - وهو معمول لعامل لفظي - وافقوا القول الثاني في كونه معمولاً
للفعل المقدر نحو^(٤) إما يوم الجمعة فإن^(٥) زيداً منطلق ، لأن ما بعد (إن) لا
يعمل فيما قبلها .

ولو نظر هؤلاء حق النظر لعلموا أن الباب كله من هذا القبيل ، لأن ما بعد
فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، ولا بد منها ، فلا فرق بين قولك : إما يوم الجمعة
فزيد منطلق ، وبين قولك^(٦) : إما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق^(٧) .

فإن زعموا^(٨) أنه يحولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود
مقدماً . فلا^(٩) يُعَدُّ أن يخالف أيضاً في غيرها مما ذكروا لغرض^(١٠) .

* * *

(١) هو قول المازني . ينظر : شرح الرضوي ٢ / ٤٠٠ - المنصبي ١ / ١٨ - الجني الداني ص ٥٦ -

شرح الجاسي ٢ / ٨١٢ .

(٢) (الأول) في هامش ج .

(٣) سقط من ب ، ج : (لا) .

(٤) في ب ، ج : (كقولك) .

(٥) سقط من ط : (قولك) .

(٦) سقط من ط : (قولك) .

(٧) هذه العبارة في هامش أ .

(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٨٧ : « ... فإن زعم أنه يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها
لغرض الإيذان بالتفصيل المذكور . لم يعد تجويز معمول ما بعد (إن) عليها كذلك » اهـ .

وينظر : شرح الرضوي ٢ / ٤٠٠ - شرح العلوي ٢ / ١٠٠٥ .

(٩) هذا تعقيب من المصنف على ما زعموه . (١٠) زاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَرْفُ الرَّذْعِ

حَرْفُ الرَّذْعِ : كَلًّا ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا .

قوله : هـ حَرْفُ الرَّذْعِ : كَلًّا (١) .

تقول - لمن قال : فلان يفضلك (٢) ، وشبهه - : كَلًّا ، أي : ليس الأمر كذلك ، رَدْعًا له وتبنيها على الخطأ فيه ، قال الله تعالى - بعد قول : ﴿ رَبِّي أَكْرَمُنِ ﴾ (٣) و ﴿ رَبُّ أَهَانٍ ﴾ (٤) - : ﴿ كَلًّا ﴾ (٥) .

وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة كقولك - لمن قال : أفعل كذا - : كَلًّا (٦) ، أي : لا تنجاب إلى ذلك ، قال الله تعالى - بعد قوله : ﴿ رَبُّ أَرْجُؤُنِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ (٧) - : ﴿ كَلًّا ﴾ (٨) .

قوله : هـ وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا (٩) .

فيجوز في هذا الوجه أن تكون اسمًا بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه (١٠) كـ (عَلِيٌّ) الاسمية ، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إِنْ) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية (١١) .

* * *

(١) في سيوه ٢ / ٣١٢ : هـ ... وأما (كَلَّا) فردع وزجر ... هـ . وينظر : معاني الرماني ص ١٢٢ - الفصل ص ٣٢٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٨٨ - المغني ١ / ١٨٨ - الرصف ٢١٢ - شرح الرضي ٢ / ٤٠١ - التسهيل ص ٢٤٥ .

(٢) من الآية ١٥ / الفجر . (٣) من الآية ١٦ / الفجر . (٤) من الآية ١٧ / الفجر .

ومراد المصنف وقوع (كَلَّا) بعد هاتين الآيتين معًا لا وقوعها بعد كل واحدة منهما .

(٦) وهي في هذا المعنى فيها أيضا معنى الزجر والردع ، قال الرماني : هـ ... وقال تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُرْكُونٌ قَالَ كَلَّا ﴾ أي : لا ، على طريق الزجر والردع هـ . معاني الرماني ١٢٢ - وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ . (٧) من الآية ٩٩ / المؤمنون . (٨) من الآية ١٠٠ / المؤمنون .

(٩) هذا قول الكسائي - وقال أبو حاتم : قد تكون بمعنى (أَلَا) الاستفاحية - وقال النضر بن شميل والقراء ومن واقتهما : تكون حرف جواب بمنزلة (أي) و (نعم) . قال ابن هشام : هـ ... وقول أبي حاتم - عندي - أولى من قولنا لأنه أكثر نظرًا هـ . المغني ١ / ١٨٩ . وينظر : معاني الرماني ١٢٢ - الجنى

الداني ص ٥٢٥ - البرهان ٤ / ٣١٥ . ومثاله قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ ﴾ الآية ٦ / العلق . (١٠) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٦ - شرح الجامي ٢ / ٨١٤ . (١١) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

تاء التانيث الساكنة

تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المُستند إليه، فإن كان ظاهراً
غير حقيقي فمُخَيَّرٌ ، وأما إلحاق علامة التنيث والجمعين فضعيف ..

قوله : « تاء التانيث الساكنة تلحق^(١) الماضي لتأنيث المُستند إليه » .

نحو^(٢) : قامت هند ، وطلعت الشمس ، وقد تقدم ذكر ذلك^(٣) .

قوله : « وأما إلحاق علامة التنيث والجمعين فضعيف » .

يعني مثل قولك^(٤) : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن النساء ، فهذه
على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر لما يلزم من تقدم^(٥) المضمرة على من يعود
إليه^(٦) من غير قائدة ، ولذلك حملها النحويون على أنها حروف أتى بها للدلالة على
أحد الفاعلين^(٧) كما أتى بتاء التانيث للدلالة على حال^(٨) الفاعل^(٩) .

* * *

(١) في أ : (تخلق) وهو مخريف .

(٢) في ج : (كقولك) .

(٣) ينظر ص ٨٥٨ .

(٤) علامة) في هامش ج .

(٥) سقط من ط : (قولك) .

(٦) في ج : (من تقدم) .

(٧) في ب ، ج : (عليه) .

(٨) تقديم ذكر أوجه الإعراب المجازة فيها في ص ٦٨٤ ، ٨٥٨ .

(٩) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

(٩) في ب : (أحوال) .

التنوين

التنوين ثون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو للتمكن والتكبر
والعوض والمقابلة

قوله : والتنوين ثون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل
وإنما قال : (لا لتأكيد الفعل) لئلا يدخل فيه نحو قولك^(١) : اضربن ، لأنها ثون
ساكنة تتبع حركة الآخر ، والغرض^(٢) جمع كل تنوين ، فلذلك // لم يفصل^(٣) فيه
بخاصة (تنوين التمكن) لا غيره .
فأما تنوين التمكن فهو كل تنوين دال على إمكانية الاسم الداخل هو عليه نحو^(٤) :
زيد وعمر^(٥) ، ورجل .

وأما تنوين التكبر فما أدخل للدلالة على أنه غير معين نحو : سيؤويه ، وسيؤويه
آخر^(٦) . وقد يتوهم أن التنوين في مثل (رجل) للتكبر^(٧) ، وهو غلط ، ألا ترى أنك
لو سميت به (رجل) و (ثوب) و (دار) وجعلته علما لبقى التنوين على حاله !! ولو
كان للتكبر لم يثبت في الموضع الذي تقدر^(٨) فيه مدلوله ، فعلم بذلك أنه تنوين التمكن .
وأما تنوين العوض فهو ما لحق عوضا من المضاف إليه كقولك : يؤمئذ ، وساعتئذ^(٩) .
وأما تنوين المقابلة فهو ما يقابل به نون الجمع ، ولا يكون إلا في الجمع المؤنث
كقولك : مسلمات ، وقائمات .

وأما توهم من توهم أنه تنوين التمكن^(١٠) فمردود بما لو سميت به امرأة ، فإن فيه
العلمية والتأنيث ، ولا ثبات لتنوين التمكن معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكن .

- (١) سقط من ط : (قولك) .
(٢) في ب ، ج : (لم يقصد) .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) في ب : (جميع) .
وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٩١ - الجنبي الداني ص ١٧٧ . (٥) سقط من ط : (وعمر) .
(٦) قال الرضي ١ / ١٣ : ... قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين في رب أحد ،
وأبراهيم ، فليس يمحض للتكبر بل هو للتمكن أيضا لأن الاسم ينصرف له .
(٧) يرى الرضي ذلك - علافا للمصنف - وذلك قوله : ... وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد
للتمكن والتكبر ... فقول : التنوين في (رجل) يفيد التكبر أيضا هـ . ١ / ١٣ .
(٨) في ط : (يتعذر) .
(٩) سقط من أ حديثه عن تنوين العوض .
(١٠) في الرضي ١ / ١٤ أنه قول الرضي وجار الله . ولم يذكره الزمخشري في مفصله . ينظر المفصل ص ٣٢٨ ،
٣٢٩ . شرح ابن عيسى ٩ / ٣٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠ - الجنبي الداني ص ١٧٧ .

وَالْتَرْتُمُ

وأما تنوين الترتُم فالتنوين الذي يلحق آخر الأبيات والأنصاف المُصَرَّعة لتحسين الإنشاء لِشِبْهِ التَغْنِي بِهَا كَقَوْلِهِ (١) :

[٧٠] يَا أَبَا عَمَّكَ لَوْ عَسَاكُنْ

وكذلك (٢) قوله (٣) :

[٧١] قَفَا تَيْلُكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلُنْ

(١) رؤية بن العجاج . ينظر ملحقات ديوانه ص ١٨١ .

٧٠ = عجز بيت من الرجز ، وصنعه : عقول بيتي : قد أنى إناكا .

وهو في : سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٢ / ٢٩٩ - المقتضب ٣ / ٧١ - أصول ابن السراج

٢ / ٤١٠ - الخصائص ٢ / ٩٦ - شواهد ابن السرياني ٢ / ١٥٨ - معاني الرماني ١٢٥ -

الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٤ - الإنصاف ١ / ٢٢٢ - المفصل ص ١٣٦ - شرح ابن يعيش

٣٣٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٧ ، ٥ / ٥٧٣ - خزنة الأدب ٢ / ٤٤١ - شواهد

العيني ٤ / ٢٥٢ .

والشاهد فيه قوله : (أو عساكن) وأصله (عساكا) لكنه جعل مكان الألف التنوين لما يحدث

في التنوين من الغنة التي يكتسب بها رقة في الصوت ولذة في التصويت . شرح الكافية للعلوي

٢ / ١٠١٩ . (٢) في ب ، ج : (نحو قوله) .

(٣) هو امرؤ القيس . ينظر ديوانه ص (٢٩) دار صادر .

٧١ = صدر بيت من الطويل ، وعجزه : يسقط اللوى بين الدخول فحومل .

وهو في : سيبويه ٢ / ٢٩٨ - مجالس الزجاجي ص ٢٠٦ - المصنف ١ / ٢٢٤ - المختص

٢ / ٤٩ - الصابحي ص ١٤٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٩ - البيان ٢ / ٤٨١ - الإنصاف

٢ / ٦٥٦ - شرح الواقية ٢ / ٦٩٢ - شرح ابن يعيش ٩ / ٣٣ - الرصف ص ٣٥٣ - المغني

١ / ١٦١ - شرح للعلوي ٢ / ١٠٢٢ - الخزنة ٤ / ٣٩٧ - العيني ٤ / ٤١٤ - شرح الملحقات

السبع للزوزني ص ٤ - شرح القصائد السبع الطوال ١٥ - ١٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ومنزلن) وأصله (ومنزل) فوصل اللام في حال الكسر بالياء ، ثم

جعل مكان الياء تنويناً للترتم ، ومد الصوت . قال سيبويه ٢ / ٢٩٨ : « هنا باب وجوه القوافي

في الإنشاء ، أما إذا ترغوا فإنهم يلحقون الألف والياء واللواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا

مد الصوت . وذلك قوله - وهو امرؤ القيس قفانك من ذكرى حيب ومنزلي هـ .

وينظر الأعلام على سيبويه ٢ / ٢٩٨ .

فإن لِحَقَّ قافيةً مقيدةً سمي : التنوين^(١) الغالي ، لقلته^(٢) .

وفي كسر ما قبله أو فتحه احتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مقل قوله^(٣) :

[٧٢] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ

ولا بُعْدُ في كسر القاف ، إما لأن أصلها^(٤) الكسر فحركته عند الاحتياج إلى تحريكها - بحركته الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلها الكسر .

والظاهر الفتح لما ثبت من أن مثلها إذا لحق ما آخره ساكن حُرِّك ذلك الساكن بالفتح ، ولا نظر إلى التقاء الساكنين نحو^(٥) : أَضْرِبِينَ ، وَأَقْتُلِينَ :

فإن زعم من كسر : أنها أشبه بمثلها في (حيثئذ) و (ساعتئذ)^(٦) وقد كسر ما قبلها فالجواب : أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى - وهو نون التأكيد - أشبه من حملها على ما له أصل في المعنى ، وهو العوض من المضاف إليه ، فكان الفتح أولى^(٧) .

(١) في ب ، ج : (بالتنوين) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٩٣ : ... فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الأسماء والأفعال والحروف ... وأول من أثبت هذا النوع من التنوين هو أبو الحسن الأخفش . ينظر : الرصف ص ٣٥٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ - المنهجي ٢ / ٢٤٢ .

(٣) هو رؤية بن العجاج . ينظر ديوانه ص ١٠٤ .

٧٢ = صدر بيت من الرجز ، وعجزه : مشبه الأعلام لما ع الخفتمن

وهو في : سيبويه ٢ / ٣٠١ - حجة الفارسي ١ / ٦٥ - الخصائص ١ / ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،

٣٢٠ - جمل الجرجاني ص ٢٥ - مجاز القرآن ١ / ٣٨٠ - الضحاح (عمق) - الجماهرة

٢ / ٢٧ - المفصل ص ٣٢٩ - المرحيل ص ٢٢٣ - فصول ابن معط ٢١٥ - شرح الوافية

٢ / ٦٩٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٤ - المنهجي ٢ / ٣٤٢ - الخزانة ١ / ٣٨ ،

٤ / ٢٠١ - العيني ٣ / ٣٤٦ - منهج الأخفش ص ٢٤٣ - شرح العلوي ٢ / ١٠١٩ .

والشاهد فيه قوله : (المخترقن) حيث فتح ما قبل تنوين الغالي .

(القائم) : المغير . (الأعماق) : النواحي القاصية . (الخاوي) : الخالي .

(المخترق) : المتسع ، والمقصود به : الغلاة .

(٤) في ب : (أصلهما) . (٥) في ب ، ج : (كقولك) .

(٦) سقط من ط : (وساعتئذ) . (٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

وَيُحَذَفُ مِنْ مَوْصُوفٍ بِهِ (ابن) مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ آخَرَ^(١).

* * *

(١) أغفل المصنف شرح هذا الموضع.

وقال عنه في شرح الواقية ٢ / ٦٩٤ : يقول : وإن كان التنوين في علم موصوف به (ابن) مضاف إلى علم كقولك : مررت بزيد بن عمرو ، فإنهم يحذفونه اختصاراً للحكرة وقوع مثله ، ولو قلت : مررت بزيد ابن أخيك ، لم يحذف التنوين لأنه لم يضاف فيه (ابن) إلى علم ، ولو قلت : زيد بن عمرو ، لم يحذف التنوين أيضاً لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة وإنما وقع خبراً له . وينظر في شرح هذا الموضع : شرح الرضي ٢ / ٤٠٢ - شرح العلوي ٢ / ١٠٢٢ شرح الجامي ٢ / ٨٢٦ - شرح فلك العلاء الأردبيلي ص ٣٤١ .

نُونُ التَّأْكِيدِ

نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَفَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ - مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ - تُخَصَّصُ بِالنِّعْلِ
الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّمْنِيِّ وَالْعُرْضِ وَالْقَسَمِ ، وَقَلَّتْ فِي النَّهْيِ ،
وَلَزِمَتْ فِي مَثَبِ الْقَسَمِ ، وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلْنَ

قوله : « نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَفَقِيلَةٌ^(١) مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ » .

وهي النون التي تلحق آخر صيغة الأمر والمضارع لتأكيدهما^(٢) .

وهي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف - بمعنى : مع ألف^(٣) التثنية -
وضمير جماعة المؤنث . لأن الألف لا تكون فيهما^(٤) ، فلذلك تقول : اضْرِبَانِ ،
وَاضْرِبَانِ بالكسر لا بالفتح .

قوله : « وَتَخْتَصُّ بِالنِّعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ^(٥) فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّمْنِيِّ
وَالْعُرْضِ وَالْقَسَمِ » . لما في ذلك من معنى الطلب^(٦) .

قوله : « وَقَلَّتْ فِي النَّهْيِ^(٧) » .

لِعُرْوِهِ عَنْ مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِيهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالنَّهْيِ .

قوله : « وَلَزِمَتْ فِي مَثَبِ الْقَسَمِ » .

يعني : في جواب^(٨) القسم لتقدير كونه جوابًا بها^(٩) .

قوله : « وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلْنَ » .

كأنهم لما // أكلوا الحرف بـ (ما) رأوا أن تأكيد ما هو المقصود أولى .

١٧٩

وقوله : (لزمت) ينبيء على أنها في غير ذلك ليست لازمة وإنما تدخل على سبيل الجواز .

(١) في نسخ الشرح : (ومشددة) . (٢) في ط : (لتأكيد) .

(٣) سقط من ج ، ط : (ألف) . (٤) هذه العبارة في هامش ج .

(٥) سقط من نسخ الشرح : (بالفعل للمستقبل) . وينظر شرح الرضي ٤٠٣ / ٢ .

(٦) ينظر : الفصل ص ٣٣٠ - شرح الوافية ٦٩٥ / ٢ - شرح ابن يعقوب ٣٩ / ٩ - شرح الرضي ٤٠٣ / ٢ .

(٧) قال الرضي ٤٠٣ / ٢ : ... ونجىء النون بعد المنى بـ (لا) إذا كانت (لا) متصلة بالمنى قياساً
عند ابن جنى لأنها إذن تشبه النهي .. وعند أبي علي لا نجىء بعد المنى اختياراً لعمه عن معنى

الطلب ... اهـ . وينظر : الإيجاز للقراسي ص ٣٢٣ للمع لابن جنى ص ٢٧٤ .

(٨) في ج : (جواب) بإسقاط (في) . (٩) في ج : (جوابها) .

وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ مَضْمُومٌ ، وَمَعَ الْمُخَطَّابَةِ مَكْسُورٌ ، وَفِيمَا عَدَاهُ
مَفْتُوحٌ . وَتَقُولُ فِي الْكِنْيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : اضْرِبَانُ ، وَاضْرِبَتَانُ ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا
الْخَفِيفَةُ خِلَافًا لِيُونُسَ

قوله (١) : « وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ مَضْمُومٌ » .

لأن فيه ضميراً بارزاً (٢) هو واو (٣) مضموم ما قبلها ، فإذا لقيت النون ساكنة
حذفت الواو على أصل التقاء الساكنين .

قوله : « وَمَعَ الْمُخَطَّابَةِ مَكْسُورٌ ... » .

لأن الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسور ما قبلها (٤) .

وأما في التثنية والجمع فتلحق ألف التثنية وألف الفصل (٥) ، فلو ذهبوا يحذفون
ألف التثنية لأدى إلى التلبس بينه وبين الواحد . ولو ذهبوا يحذفون ألف الفصل لوقعوا
فيما فروا منه من الجمع بين النونات .

وكسروا النون بعد الألف تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها بعد الألف .

قوله : « وَلَا تَدْخُلُهَا الْخَفِيفَةُ خِلَافًا لِيُونُسَ » .

يعني : التثنية وجمع المؤنث ، فلا يقال : اضْرِبَانُ ، وَلَا : اضْرِبَتَانُ ، لأنهم لو
حركوا النون أخرجوها عن وضعها ، ولو بقوها ساكنة جمعوا بين الساكنين .

وإنما جمعوا بين الألف وبين النون المشددة لأنها مشددة ، وقد جمعوا بين
الساكنين إذا كانا على هذا الحد كـ : ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ (٦) وشبهه .

وقد أجاز يونس إدخال الخفيفة عليهما وجمع بين الساكنين (٧) ، وهو رديء .

(١) سقط من ب : ط : (قوله) . (٢) في ط : (لأنه فيه ضمير بارز) . (٣) (هو واو) في هامش ج .

(٤) ينظر : شرح الواقعة ٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧ . وقد أغفل المصنف شرح قوله : (وفيما عداه مفتوح) قال

الرضي : « أي : فيما عدا المذكور ، وما عداه : للواحد المذكور نحو : اضربين واغزوين وارمين واخشين ،

والمثنى نحو : اضربان ، وجمع المؤنث نحو : اضربتان ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً بل

هو ألف بل قبل الألف فتحه ، ولعل هذا مراده ، أما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل

مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٤٠٤ .

(٥) في ب ، ج : (ألف الفعل) . (٦) عن الآية ٧ / فاتحة الكتاب .

(٧) في سيويه ٢ / ١٥٧ : « ... وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضْرِبَانُ زَيْدًا =

وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

قوله : « وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا » يعني : والنونان^(١) في غير الثانية والجمع .

قوله : « مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ » .

يعني كالكلمة المنفصلة ، فيجب أن يعطي آخر الفعل من ضمير أو كسر أو ساكن ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين إذا اجتمعتا .

والغرض بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها ، فإذا قلت : قَرَأْتِ ، أو تَرِي ، وأردت إلحاق نون التأكيد وجب حذف نون الإعراب لوجوب الياء ، فتلاقي الياء الساكنة - التي هي ضمير - الساكن الآخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين ، لأن الأول ياء قبلها فتحة ، وحكم مثلها في المنفصل أن يكسر نحو^(٢) : أَخَشِي الْقَوْمَ ، وَلَمْ تَرِي النَّاسَ ، فلذلك وجب أن تقول : أَخَشَيْتِ ، وَلَا تَرِينَ ، فإذا قلت : تَرُونَ ، أو تَرُوا ، وألحقت نون التأكيد ضمنت الواو لأنها واو ساكنة مفتوح ما قبلها لقيت ساكنة بعدها هي معه كالمفصل ، فوجب ضمها كما ضمت في قوله تعالى : ﴿ وَلا تُسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٣) ، وَلَمْ تَرُوا الْقَوْمَ .

وإذا قلت للمرأة : أُغْزِي ، أو : هل تُغْزِينَ ؟ وألحقت نون التأكيد ، اجتمعت مع ياء ساكنة قبلها كسرة ، وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : أُغْزِينَ ، وهل تُغْزِينَ^(٤) ؟ كما تقول : أُغْزِي الْقَوْمَ ، وَلَمْ تُغْزِي الْقَوْمَ^(٥) .

وإذا قلت للمذكرين : اغْزُوا ، أو هل تُغْزُونَ ؟ وألحقت نون التأكيد ، اجتمعت مع واو ساكنة^(٦) قبلها ضمة ، وهو في حكم المنفصل // فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فتقول : اغْزُونَ ، وهل تُغْزُونَ ؟ كما تقول : اغْزُوا الْقَوْمَ ، وَلَمْ تُغْزُوا الْقَوْمَ^(٧) .

= واضربتان زيدا ، فهذا لم تفلح العرب وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن

يدغم ... ٥١٤ : هذا .. وقد ذكر صاحب الإنصاف أن هذا من باب الكوفيين ويونس . ينظر : الإنصاف

مسألة (٩٤) / ٢ - ٦٥٠ - شرح الرضوي ٢ / ٤٠٥ . (١) في ط : (والنون) .

(٢) في ب ، ج : (كقولك) . (٣) من الآية ٢٢٢ / البقرة . ولم يثبت (بينكم) في ب ، ط .

(٤) في ب : (ولا تغزي) ، وفي ج : (ولم تغزني) .

(٥) في ب : (ولم تغزي) وهو خطأ واضح . (٦) ساكنة) في هامش ج .

(٧) في ط : (اغز ... ولم تغز) بالإقراء وهو خلاف ما يقصد إليه المصنف .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : هَلْ تَرَيْنَ ، وَتَرُونَ ، وَتَرِينَ ، وَأَغْرُونَ ، وَأَغْرُونَ ، وَأَغْرُونَ . وَالْمُخَفَّفَةُ تُحذفُ لِلسَّاكِنِينَ ، وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَيَرُدُّ مَا حُذِفَ ، وَالْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تَقَلُّبُ أَلْفًا

قوله : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ » (١)

يعني : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرٌ بَارِزٌ كَانَتْ النُّونُ مَعَ الْفِعْلِ كَالْمُتَّصِلِ ، بِمَعْنَى : كَجِزءِ الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُخَاطَبِ : رَيْنَ ، وَانْحَشِينَ ، وَأَغْرُونَ ، فَتَرَدُّ الْمَحذُوفُ فِي الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَمَّا بَنِيَ لِحِيءِ النُّونِ وَجِبَ رَدُّهُ ، لِأَنَّ حَذْفَهُ لِلإِعْرَابِ ، وَلَا إِعْرَابَ ، فَوَجِبَ جَعْلُ هَذِهِ النُّونِ مَعَهُ فِي حُكْمِ الْجِزءِ كَأَلْفِ تَنْبِيءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلثَّانِي ، رَيْنَا ، وَانْحَشِيَا (٢) ، فَتَرَدُّ الْمَحذُوفُ فِي الْوَاحِدِ وَتَفْتَحُ كَمَا كَانَتْ (٣) الْأَلْفُ مَعَ الْفِعْلِ كَجِزءِهِ ، فَكَذَلِكَ النُّونُ (٤) . وَالْمُخَفَّفَةُ (٥) إِذَا لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا وَجِبَ حَذْفُهَا لِمَا يُؤدِّي (٦) إِثْبَاتُهَا (٧) إِلَى أَحَدِ مَحذُورِينَ (٨) ، تَحْرِيكُهَا ، أَوْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، فَلِذَلِكَ فِي (اضْرِبِينَ) إِذَا لَاقِيَ مِثْلَ (الْقَوْمِ) : اضْرِبِ الْقَوْمَ ، مَعَ بَقَاءِ حُكْمِهَا ، وَكَذَلِكَ بَقِيَ الْيَاءُ مَفْتُوحًا لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَرَادِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ : اضْرِبِينَ الْقَوْمَ (٩) ، بِالْكَسْرِ .

وَأَمَّا لَمْ يَحْرُكُهَا بِالْكَسْرِ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا لِلنُّونِ الْلاَحِقَةَ لِلِاسْمِ عَلَى النُّونِ الْلاَحِقَةَ (١٠) لِلْفِعْلِ مَزِيَّةً فِي الْحَذْفِ (١١) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا (١٢) وَجِبَ حَذْفُهَا كَمَا يَحذفُ التَّنْوِينُ ، إِذْ لَا تَكُونُ أَقْعَدَ (١٣) مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوهَا رَدُّوا مَا كَانَ حَذْفُهُ لِأَجْلِهَا مِنْ حُرُوفِ عِلَّةٍ أَوْ حَرْفِ إِعْرَابٍ ، فَتَقُولُ فِي (هَلْ تُضْرِبِينَ ؟) : هَلْ تُضْرِبُونَ ؟ بِوَاوِ الضَّمِيرِ وَنُونِ الإِعْرَابِ الْمَحذُوفِينَ ، وَتَقُولُ فِي نَحْوِ (اضْرِبِينَ) : اضْرِبُوا ، بِإِعَادَةِ وَاوِ الضَّمِيرِ . وَتَقُولُ فِي (هَلْ تَرِينَ يَا امْرَأةُ ؟ وَهَلْ تُخَشُونَ يَا قَوْمَ ؟) : هَلْ تَرِينَ ؟ وَهَلْ تُخَشُونَ ، بِإِعَادَةِ نُونِ الإِعْرَابِ .

- | | |
|--|---|
| (١) في أ : (فكَالْمُتَّصِلِ) وهو سهو . | (٢) هذه العبارة في هامش ج . |
| (٣) في ب ، ج : (لَمَّا كَانَتْ) . | (٤) في ط : (فَكَذَلِكَ هَذَا) . |
| (٥) في ط : (ثُمَّ الْمَخَفَّفَةُ) . | (٦) في ، ج : (أَدَى) . |
| (٧) في ط : (إِلَيْهِ إِثْبَاتُهَا إِلَى) . | (٨) هذه العبارة في هامش ج . |
| (٩) في ط : (الْقَوْمَ اضْرِبِ) . | (١٠) سقط من ط : (عَلَى النُّونِ الْلاَحِقَةَ) . |
| (١١) (فِي الْحَذْفِ) زِيَادَةٌ مِنْ ط . | (١٢) في ب ، ج : (مَفْتُوحٌ وَهُوَ خَطَأٌ) . |
| (١٣) في ج ، ط : (أَسْعَدَ مِنْهُ) . | |

وحاصل ذلك أنهم قدروها معدومة من أصلها بخلاف التنوين في مثل
 قاءه (١) - قلنا مثلاً ، فإن القم - قاء حكمه ، إن حذفنا ألفاً
 وإنما فرقوا بينها وبين التنوين لأن التنوين لازم ، ونون التأكيد جائزة ، فلا يلزم
 من اعتبار اللازم للكلمة - عند عروض حذفه - اعتبار الجائز عند عروض الحذف .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَمَّ الْكِتَابُ بِمَنْ أَلَّهِ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ وَحُسْنُ تَوْفِيقِهِ وَإِعَانَتِهِ
 فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ ، وَأَنَا أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ .

أَبْنُ الْحَاجِبِ

كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر من ربيع الأول
 عام ستائة وخمسة وعشرين على يد مؤلفها عثمان بن الحاجب
 غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه
 ولجميع المسلمين ، آمين
 يارب العالمين (٢)

* * *

(١) سقط من ط : (قولك) ، وهي في هامش ج . (٢) في ج ، ط : (بينه وبين نون التأكيد) .

(٣) جاء في خاتمة ب : « والله أعلم بالصواب . فرغ من رقم هذا الكتاب مالكة العبد الفقير إلى ربه ، المستغفر
 من ذلته وذنبه ، بشر بن أحمد بن بشر الطبري ، عشية يوم السبت السادس والعشرين من شهر رجب
 سنة اثنتي عشرة وسبعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، رزق الله مالكة العلم والعمل ،
 والاعتقاد على رب العالمين » .

وجاء في خاتمة ج : « والله أعلم بالصواب » وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة
 والسلام على خير خلقه وآله وصحبه أجمعين . فرغ في يوم الجمعة من شهر رجب سنة خمس وستين
 وسبعمائة » .

وجاء في خاتمة ط : « والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، نجز الإملاء على المقدمة بعون الله
 تعالى . طبع في دار الطباعة العامرة م . ١٠١٨ » .

فصاحة البحث

1948

خاتمة البحث

الحمد لله الذي هيا لي من أمري رشداً ، وزادني من فضله عوناً ومدداً ، وصلى الله على سيدنا محمد رسولنا أبداً ، وعلى آله وصحبه والتابعين عدداً .

بعد .. فلربي أجرٌ حمداً وشكراً على ما أعانني عليه من جهد متواضع وعمل مُقلّ حسدت له كل طائفي البدنية والزمنية حتى خرج بهذه الصورة التي أمل أن يكمل الله نتائجها بالقبول والسداد .

فمن خلال تحقيقي ودراستي لشرح ابن الحاجب على كافيته استعطيت - بحمد الله - أن أحلذ بعض الملاح والسمات التي تساعد على تصور دقيق لشخصية هذا الرجل وعلمه ، وبخاصة في مجال الدرس النحوي ، وقد توصلت إلى عدة نتائج أوجزها فيما يلي :

١ - إن تصنيف ابن الحاجب لمقدمته (الكافية) وشرحها وكذا مقدمة (الشافية) - في الصرف - كان يمثل مرحلة من مراحل التأليف النحوي تتميز بالمنهجية والاختصاص ، وتتمسم بالميل الشديد إلى الإيجاز والاختصار مع قصد الإحاطة والشمول ، وهذه السمة هي ما كان يتطلبه الاتجاه التعليمي للدرس النحوي في تلك المرحلة .

٢ - صنف ابن الحاجب شرحه هذا قبل سنة سبع عشرة ومائة ، فقد صرح في بعض أماليه على آيات من القرآن بما أملاه في دمشق سنة سبع عشرة ومائة - عند حديثه عن دخول الفاء في الجزاء إذا أفاد العرط استقبالا - بما يفيد أنه علل لذلك في شرح الكافية وشرح المفصل .

٣ - شرح ابن الحاجب على كافيته هو الذي فتح باب الشرح على الكافية وحفز الهمم لتتال عليها هذه العناية من النحويين المولعين بالشرح حتى بلغت شروحيها - فيما وقع تحت يدي من مخطان - أكثر من مائة شرح - كما أثبت ذلك في موضعه .

٤ - من الإنصاف أن نذكر أن ابن الحاجب - في شرحه كان قصير الباع في الإبانة

عن كثير مما كان يلزمه أن يبينه من المسائل التي قيدها في الكافية تقييداً عسيراً ، ولذلك بقيت كثير من المسائل في الشرح في حاجة إلى الإيضاح والإفصاح وهذا ما ألزمت نفسي به عند التحقيق والتعليق على النص .

٥ - يُعدُّ شرح ابن الحاجب نحلي الكافية - فيما أعتقد - من أهم كتب أصول الفصاح ؛ فالتشريح ، والمفاهيم الموضحة ، والقياس المقرر ، والقياس الأصلي ، والقياس المتعقبات ، والاستقراء الكلي والوضع ، والإجماع ، واستعمال الفصحاء وأهل التحقيق من المستقرئين والأصوليين ، والضوابط الكلية ، والاستعمال في لغة العرب ، والقاعدة المعلومة من كلامهم - وأطراد القاعدة في لغتهم ، والقرائن الحالية والمقالية ، والحمل ، والأصل والفرع ، والتناسب ، والتوفيق في المعنى واللفظ جميعاً ، وغيرها .

وأيضاً فإن الكتاب في كثير من مسائله كان ميداناً رحباً لإظهار براعة ابن الحاجب في القول بالغة النحوية واتساقها مع الضرورة أو سعة الكلام .

كما كان للمنطقي واستخدامه في الكتاب نصيب موفور ، إذا تحدث ابن الحاجب في بعض المواضع عن المنطوق والمفهوم ، والعلم الضروري والعلم النظري ، وتحدث عن الجنس والحد والخاصة والعرض وغيرها مما أثبت في موضعه من البحث .

٦ - مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد حذا في (كافيته) حذو الزمخشري في (مفصله) في تقسيم الموضوعات النحوية ، فابتدأ بالحديث عن الأسماء ثم الأفعال وأخيراً عن الحروف ، غير أنه قد أغفل الحديث عن قسم (المشترك) وهو القسم الرابع من أقسام المفصل . كما أنه خالفه في كثير من الأبواب إما بالتقديم والتأخير وإما بالذكر والتذكير ، مما ذكرته في موضعه من البحث .

٧ - هذه العلاقة القائمة بين ابن الحاجب والزمخشري ، أو - بالأحرى - بين الكافية والمفصل لا تجعلنا نعتقد بحال صدق مقولة ابن مالك - (إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير)

ونقلها عنه كل من المقرئ في (نفع الطيب) وأبو حيان في (البحر المحيط) ،
فإن القرائن التي أثبتتها في صدر هذا البحث تدفع كل هذا واعتقادي أن العلاقة
بينهما لا تتمدد أن تكون كالتي بين المقتضب للمبرد والكتاب لسيويه ، أو
كالتي بين أصول النحو لابن السراج والمقتضب للمبرد .

والذي أستطيع أن أقرره هو أن لكل واحد من الرجلين علمه وشخصيته
ومنهجه في التعبير واستخدام الألفاظ ، وعرض ومناقشة القضايا النحوية ، ولا
يستطيع أحد إنكار أن لابن الحاجب على آراء الزمخشري كثير من التحفظات ،
فقد خالفه في كثير من آرائه ، وانتقده في بعضها ، ولم يُسلم له في بعض
آخر ، وقد بينت كل ذلك في موضعه من البحث .

٨ - كان لابن الحاجب آراء تفرّده بالقول بها وخالف فيها جمهور النحويين -
متقدمين عليه ومعاصرين له - واشتهرت هذه الآراء بين معاصريه وكان له
في كل منها وجهة علل لها ودلل على أنها أخرى بالأخذ والقبول .

وقد تبعه عليها ابن مالك وكثير من المتأخرين ، ولكنها اشتهرت بين
الدارسين والباحثين حتى يومنا هذا بأنها آراء ابن مالك ، شجع على ذلك
أن ابن مالك لم يصرح في أي من كتبه بأنها أقوال ابن الحاجب ، وقد ذكرتُ
ذلك مفصلاً في موضعه من البحث .

٩ - تبع ابن الحاجب كثيرٌ من شراح كافيته في كثير من آرائه وتعليقاته وتوجيهاته
واستدراكاته ، فقد نقلوها عنه وعجت بها شروحاتهم ومن نقل عنه الكثير
العلامة رضي الدين الاسترأبادي في شرحه ، إلا أنه لم يصرح في كثير منها
بأنها أقوال للمصنف سواء في شرح الكافية أو شرح المفصل أو في الأمالي
النحوية ، هذا الإغفال جعل كثيراً من الدارسين والمتخصصين ينسبون آراء
وأقوال ابن الحاجب للرضي بغير حق تقصيراً أو نسياناً .

ومن نقل عنه أيضاً الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرحه الموسوم بالأزهار
الصالفة فلا تخلو ورقة من نقل عشرات النصوص عن المصنف دون إشارة .
وأيضاً كل من أبي الحسن التبريزي وفلك العلا الأردبيلي في شرحهما .

١٠- تمثل موقف ابن الحاجب من المذاهب والاتجاهات النحوية في ثلاث أحوال :

أ - حال أخذ فيها بأقوال البصريين ، وهذا هو الكثير الغالب الذي اتسم به منهجه حتى يمكن القول بأنه بصري المذهب .

ب - حال أخرى أخذ فيها بأقوال الكوفيين في بعض المسائل ، وقد تبعه في هذا الاختيار كثير من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي وغيرهم .

ج - حال ثالثة لم يأخذ فيها بقول هؤلاء بل كان له فيها رأي وقول تفرد به .

وبعد .. فهذه هي النتائج التي برزت لي من خلال دراستي وتحقيقي لشرح ابن الحاجب على كافيته ، وقد ذكرت كلاً منها مفصلاً في موضعه من قسم الدراسة موثقاً بالنص الذي يؤيد أو يعارض ما سبق من أجله .

وإذا كان لي في هذا المقام من قول فإني أتوجه إلى الله بهذا العمل خالصاً لوجهه الكريم بقلبي بملأه الوفاء ويعمره الطهر والنقاء .

فإن أك وقتت فما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإن جانيتي التوفيق فمتة - وحده - استلهم الرشد وحسن المآب .

فهو المولى ونعم النصير

وصلى الله على سيد الخلق

أجمعين

آمين .

* * *

جمال عبد العاطي مخيمر

٢٠ / ١٠ / ١٤٠١ هـ

٢٠ / ٨ / ١٩٨١ م

الفهارس الفنية

- أولا : الشواهد القرآنية .
- ثانيا : الشواهد الشعرية .
- ثالثا : الأمثال ومأثور الكلام .
- رابعا : الأساليب والتراكيب النحوية .
- خامسا : الأعلام .
- سادسا : الفرق والمذاهب النحوية .
- سابعا : القبائل .
- ثامنا : الكتب .
- تاسعا : مصادر البحث .

Handwritten Title

Handwritten text block containing several lines of illegible script.

أولاً : فهرس الشواهد القرآنية الكريمة

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الفاتحة)
٢٨٣	٤	- مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ .
٨٠٣	٧	- غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ .
		(البقرة)
٧٦٧	٥٧	- وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ .
٧١٠	٦٧	- قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُوعًا .
٧١٠	٦٨	- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ .
٧١٠	٦٩	- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا .
		- اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ
٧١٠	٧٠	تَشَابَهَ عَلَيْنَا .
٧١١، ٧١٠، ٧٠٨	٧١	- فَذَبْحُوهَا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ .
٧١٩	٩٠	- بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا .
٧١٩	١٠٢	- وَلَيْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ .
٥٦	١٨٤	- فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ .
٦٥٥	١٨٤	- وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ .
٧١٧	١٩٥	- وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ .
٥٢٧	٢١٩	- وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ .
١٤٥	٢٢١	- وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ .
٦١٢	٢٢٨	- وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ .
٨٠٤	٢٣٧	- وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ .
٧١٩، ٧١٨، ٥٢٢	٢٧١	- إِنْ تَبَيَّنُوا الصَّدَقَاتُ فَنِعِمَّا هِيَ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٦٩٧	٢٨٠	- وَإِنْ كَانَ نُوِ عُسْرًا فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ .
٦٧٣	٢٨٢	- أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى .
		(آل عمران)
٧٩٣	٧	- فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ .
٧٩٣	٧	- وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ .
٧٩٣	٧	- وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ .
		- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ
٣٢٣	٩٧	إِلَيْهِ سَبِيلًا .
		(النساء)
٥٨٧	١	- خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ .
٤٦٤	١١	- وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَجِدٍ مِنْهُمَا الشُّكُّ .
٦٥٧	٥٣	- فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا .
٣٣٢	٦٦	- مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا .
٧٩١	٦٦	- وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا .
٦٩٦	١٣٤	- وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا .
٧٨٠	١٥٥	- فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ .
١٩٥	١٧١	- أَنتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ .
		(المائدة)
٤٦٤	٨	- اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى .
٦٥٥	٣٧	- يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ .
٦٥٥	٧١	- وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ شَيْئًا .
٥٩١	٧٣	- لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		- مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ .
٧٨٣	١١٧	
٥٧١	١١٩	- هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِحْقُهُمْ .
		(الأنعام)
٦٧٥	٩٦	- قُلِ اللهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ .
٧٦٥	١٠٩	- وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .
٧٩٣، ٦٧٤، ٥٦١	١٢٢	- وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ .
		- أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ .
٧٨٨	١٢٢	- سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا آخَرْتَنَا مِنْ شَيْءٍ .
٤٢٦	١٤٨	- قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
٤٠٢	١٦٢	(الأعراف)
٧٨١	١٢	- مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ .
٦٦٩	٣١	- وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا .
٧٨٣	١٥٥	- وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا .
٧٦٧	١٦١	- وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا .
٧٧٦	١٧٢	- أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .
٧٢٢	١٧٧	- سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا .
٧٧٢	١٨٥	- وَإِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الأنفال)
٦٦١	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ .
٧٦٣	٤٣	- وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ .
		(التوبة)
٧٥٦	٣	- أَنْ اللَّهُ يَرَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ يَبْرُؤُا وَمَنْ يَسْرِ بِسُرِّيَّتٍ
٧٤٧	١٠٨	- لَمْ سَجِدْ أَمْسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ يَقُومَ فِيهِ .
		(يونس)
٥٠١	١٠	- وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
٤٣٦	٢٦	- لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ .
٤٣٦	٢٧	- وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا .
٧٨٨	٥١	- أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ .
٦٧٧ ، ٦٦٨	٥٨	- فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ .
		(هود)
٧٧٣ ، ٧٠٥	٨	- أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ .
		- فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ .
٦١٨	١٢	- أَمْ مَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدًا مِنْهُ .
٧٨٨	١٧	- وَمَنْ خِزْيِ يَوْمٍ إِنْ رَبُّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ .
٥٧١	٦٦	- فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ .
٣٣٤ ، ٣٣٣	٨١	- وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ .
٣٣٤ ، ٣٣٣	٨١	

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٥٠١	١١١	- وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ . (يوسف)
٢٤٢ ، ١٩٩	٢٩	- يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا .
٣٧٠	٣١	- وَقُلْنَا حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا .
٧٨٩ ، ٦٧١	٣٦	- إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ .
٦٧١	٣٧	- وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ .
٥٨٣	٤٣	- إِنِّي أَرَى سِتْعَ بَقَرَاتٍ سِيَمَانٍ .
٧٩٩	٩٦	- فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَيْتِيرُ . (الرعد)
٢٤٧	٢٤	- سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ .
٥١٤	٢٦	- اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ . (الحجر)
٧٤٩	٢	- رَبَّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ . (التحل)
٥٢٨	٢٤	- وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ .
٥٢٨	٣٠	- وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا .
١٤٧	٣٢	- يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ .
٤٢٦	٣٥	- مَا عَيْدُنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا خَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الإسراء)
٦٥٧	٧٦	- وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا .
٧٩١ ، ٤٧٥	١٠٠	- قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي .
		(الكهف)
٧٥٠	١١٠	- إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ .
		(مريم)
٦٧٥	٦٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . يَرْتَبِي .
		- ثُمَّ لَنْ نَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَنَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
٢٢٤	٦٩	- الرَّحْمَنِ عِتِيًّا .
		(طه)
٧٣٤	٧١	- وَأَصْلَبْتِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ .
٦٥٥	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا .
٧٥١ ، ٧٥٠	٩٨	- إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ .
		(الأنبياء)
٧٩٠ ، ٣٤٦	٢٢	- لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا .
		(الحج)
٦٦٨	٢٩	- ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ .
٧٢٨	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ .
		- أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
٧٦٨	٦٣	- فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً .

رقم الصفحة	وقتها	الآية الكريمة
		(المؤمنون)
٧٦٨	١٤	- ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا .
٥٣٤	٣٦	- هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ . - قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِي * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا .
٧٨٦	١٠٠، ٩٩	(النور)
٢٦٢	٢	- الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ .
١٢٠	٣٧، ٣٦	- يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ - أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا .
٧١١ ، ٧١٠	٤٤	- أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ .
٧٣٩	٦٤	(التبل)
٥٩٤	١٨	- قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ - أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .
٧٧٣ ، ٢٤٦	١٥	- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .
٧٢٨ ، ٤١٧	٣٠	- قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ .
٤٣٦	٧٢	

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(العنكبوت)
٣٢٢	١٤	- فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا .
		(البورق)
٥٥٨ ، ٥٢٤	٤	- لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .
٦٦٢	٢٨	- فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ . - وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَلَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ
		(لقمان)
٧٨٤	٢٧	- وَتَوَّأْنُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَقْلَامٍ .
		(السجدة)
٧٧٢	٣	- أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ بِمَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ .
		(الأحزاب)
٧٨٦ ، ٧٣٩	١٨	- قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ
		(يس)
٥١٤	٣٥	- لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ .
		(الصافات)
٧٨٣	١٠٤	- وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ .
		(ص)
٧٨٣	٦	- وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا .
٧٢٢	٤٤	- نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ .

رقم الصفحة	رقصها	الآية الكريمة
		(الزمر)
٥٨٧	٦	- خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا .
٧٣٠	٥٣	- إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً .
		(الشورى)
٧٤٦	١١	- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ .
٦٧٤	٣٧	- وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ .
٦٧٤ ، ٥٦١	٣٩	- وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ .
		(الزخرف)
٧٨٠	٤١	- فَأَمَّا نَذَبْنُ بِكَ فَأَنَا مِنْهُمْ مُتَّبِعُونَ .
٥١٤	٧١	- وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ .
٤٩٧	٧٦	- وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ .
		(الجاثية)
٤٣٣	٣	- إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ .
		- وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ .
٤٣٤	٤	- وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .
٤٣٥ ، ٤٣٤	٥	- سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ .
٧٦٧	٢١	- وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا .
٦٧٤ ، ٥٦١	٢٥	

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(الأحقاف)
٧٣٥	١١	- وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ .
٣٨٥	٢٤	- قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّنتَظَرُنَا .
		(محمد)
١٨٦ ، ١٨٥	٤	- فَشَتُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مِنَّا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ .
٧٧٨	١٤	- أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ .
		(ق)
٦٩٧	٣٧	- إِنْ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ .
		(المذاريات)
٥٦٤	١٢	- يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ .
٧٢٢	٤٨	- وَالْأَرْضَ قَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِطُونَ .
		(الطور)
٧٧٠	٣٠	- أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَبِّبِ الْمُتُونِ .
٧٧٠	٣٣	- أَمْ يَقُولُونَ تَقْوَلُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ .
		(القمر)
٢٥٧	٤٩	- إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ .
٢٦١	٥٢	- وَكُلَّ شَيْءٍ فَخَّلُوهُ فِي الزُّبُرِ .
		(الحديد)
		- وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرُّسُولِ يَدْعُوكُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
٦٦٩	٨	لَتُؤْمِنُوا . (المجادلة)
٣٧٠	٢	- الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ .
٥٩١	٧	- مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ . (الحشر)
٧٩٣	١٢	- لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ . (الجمعة)
٧٢٢ ، ٧٢١	٥	- بئسَ مثلُ القومِ الذينَ كَذَبُوا بآياتِ اللهِ .
١٦٢	٨	- قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (الطلاق)
٦٦٢	٧	- لَيَنْفُخَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ . (الحاقة)
٤٣٧ ، ٤١٣	١٣	- فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ . (المعارج)
٥٧١	١١	- يَتَصَوَّرُهُمْ يُودُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ . (سورة)
٧٣٠ ، ٧٢٩	٢	- يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ .
٧٨٠	٢٥	- مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُخْرِقُوا .

رقم الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		(القيامة)
٧٨١	١	- لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ .
		(الإنسان)
٤٩	٤	- إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا .
٤٩	١٥	- وَيَطَّافُ عَلَيْهِمْ بِأَنِيَّةٍ مِنْ غُضَبٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا .
٤٩	١٦	- قَوَارِيرًا مِنْ غُضَبٍ قَدْرُوهَا تَقْدِيرًا .
		(الخروج)
١٦٢	١٠	- إِذَا الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْوَعْدَ الْمُبَرَّكَ مِنَ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتَوْنَ . يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ .
		(الفجر)
٧٨٦	١٥	- فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنَ .
٧٨٦	١٦	- فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنَ .
٧٨٦	١٧	- كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ التَّيِّمَ .
١٨٥	٢١	- كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا .
		(البلد)
٧٨١	١	- لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ .
		(الليل)
٧٤١٤٦٧٤٤٥٦٠	٢ ، ١	- وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى .
		(العلق)
٤٥١	١٥	- كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ كُنُفَعًا بِالنَّاصِيَةِ .
٤٥١	١٦	- نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ .

ثانيا : فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	الشاهد
الميمزة	
٤٩٩	إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً
الباء	
١٣٢	وَكُنْتَا مُدْمَاءَ كَانَ مَثْوئَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَنْهَبِ
٢٧٠	فَأَيْتَاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبِ
٥٠٠	إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِي خَسًا نَ الْمَنَةُ وَأَعْصِبِهِ فِي الْخُطُوبِ
٧٦٦	فَقُلْتُ ادْعُ لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
الضياء	
٥٥٨	فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَهْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ
٣٦٣	أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبِيثُ
الضياء	
١٢٢	لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ
٦٩٢	لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضُرَّتَيْي فَقَدْتَنِي وَعَمَّا الْأَقْبَى مِنْهُمَا مَتَّخِرُحُ
٧١٠، ٧٠٩	إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِجِّينَ لَمْ يَكُذُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِثَّةٍ يَبْرُحُ
الذال	
٢١٧	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَيْهَةِ الْأَسَدِ
٣٩٣	وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرُ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ حَكَّةٍ بَيْنَ الْقَيْلِ وَالسَّنْدِ
٦٢٤	وَإِنَّ الْبِدْيَ حَائِبٌ يَفْلُجُ دِمَاؤَهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
٧٣٣	فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنْاسَ قَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ
٧٥٠	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى خَمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ
٧٦٠	بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قُلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

رقم الصفحة	الشاهد
٧٧٤	هَذَا يَوْمٌ تَا عُدْوَةٌ أَنْ لَمْ تُكُنْ قَبْلَتْ
٧٥٨	تَلُوْمُوْنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادِلِي
الراء	
٤٥٥	أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ
٧٨١	فِي بَيْتٍ بِبَحْرِ لَأَحْوَرٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ
٤٣٣	أَكَلَ أَمْرِي بِهِ تَحْسِينِ أَمْرًا
٧٠٠	حَرَاجِيحُ مَا تَفَنُّكَ إِلَّا مَنَاعَةٌ
٧٢٠	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا
٣٨١	مَا زَالَ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ
٤٠٤	قَدَرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى
٥٥٥	كَمْ عَمِيَّةٌ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٌ
٧٥١	وَلَسْتُ بِالْأَكْبَرِ مِنْهُمْ خِصِي
٢١٥	يَا تَيْمُ تَيْمُ عِدِّي لَا أَبَا لَكُمْ
٧٠٦	فَأَبْتُ إِلَى فَنِّهِمْ وَمَا كَلْتُ أَبَا
٧٧٣	أُمَا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكُ وَالَّذِي
السين	
٧٣٦	لِلَّهِ يَتَّقِي عَلَى الْأَيَّامِ ذُو جِدِّ
٧٤٠	وَبَلَدُهُ كَيْسَ بِهَا أَيْسُ
الضاد	
٥٦٩	لَدُنْ عُدْوَةٍ حَتَّى الْأَدَا مِيْثَلَهَا
الطاء	
٤١٦	حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَانْحَلَطَ

المين

٤٥٣	ذُرَيْبِي إِنْ أَمَرَكَ فَنُ بَطَاعَا	وَمَا كَلَّغْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
٤٥٧	أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ	عَلَيْهِ الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا
٧٦٤	يَأْتِيَتْ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا	
٣٥٤	أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَتَيْتَ ذَا نَفْسِي	فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
٣٨٠	وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى	ثَلَاثُ الْأَنْفَاقِ وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ
٧٠٢	وَعَجِلَ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ	نَجِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرَبَتْ وَجِيْعُ

الفاء

٥٣٠	بَحِيهَلًا يَرْجُونَ كَمَلٌ مَطِيئَةٌ	أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرَهَا الْمُتَقَادِفُ
٦٢٤	الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا	يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

القاف

٨٠٠	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ عَاوِي الْمُحْتَرَفِ	مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفِيقِ
٧٥٦	وَالْأَقَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ	بُعَاةٌ مَا يَقِينَا لِي شَقَاقِ
٧٦١	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي	فَرَأَيْتَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقِ

الكاف

٣٥٠	تَجَانِفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقِي	وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا
٧٩٩	تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنِي إِيَّاكَ	يَا أَبَا عَمْرٍ أَوْعَسَاكَ
٧٨٩	أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزْنَا	جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ

اللام

٦٦٧	مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسِي	إِذَا مَا نَحِطْتُ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
١٣٥، ١٣٤	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَهِيئَةٍ	كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْعَالَا
٥٧٤، ٢٩٢	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَلْدَحَا	وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَقْصِ الدَّخَالَا

٥٢١	ر لَه فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ	رُبَّمَا تَكَرَّرَ التُّعُوسُ مِنَ الْأُمَمِ
٥٢٩	وَعَلَامٌ أُرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ	فَدَعَوْا تَرَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلِ
٥٧٢	حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَعَلَّقَتْ
٧٣٨	مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْبَالِ	رُبُّ رِقْدٍ هَرَفَتْهُ ذَلِكَ الْبُورُ
٧٤٥	تَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضِ بَرِيزَاءَ مَجْهَلِ	عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا
٧٩٩	يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ	فَقَاتِلِكُ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ

الميم

٧٤٦	يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرِّدِ الْمُنْهَمِ	يُبْضُ ثَلَاثَ كَيْعَاجٍ جَمِ
٧٧٩	كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعَطُّوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ	وَيَوْمًا تَوَافِينَا يَوْجِهِ مُقْسَمِ
٥٤١	جَوَانِيهٌ مِنْ بَصْرَةَ وَسَلَامِ	تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مَتَلَمِ
٧٥٤	إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيْدًا
٥٤٢	دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومِ	لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا نَحْوُونَهُ

النون

٧٧٧	كَ وَقَدْ كَبَّرْتَ قَقُلْتُ إِنَّهُ	وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
٤٠٥	بَكِينٍ وَقَدَّيْتَنَا بِالْأَيْبِنَا	فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا
٣٤٧	لَعَنَرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ	وَكُلُّ أَحْمَرَ مُفَارِقُهُ أَحْمَرُهُ
٦٦٣	لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ	قَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَلْدِي

الهاء

٣٨٧	عُودًا تُرْجِي تَحْلِفُهَا أَطْفَالُهَا	الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبِيدُهَا
٥٨٢	بَيْنَ الْعَطْوَى فَصَارَتْ فَوَادِيهَا	يَا دَارَ هِنْدٍ عَقَتْ إِلَّا أَثَابِيهَا

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْمَةٍ لِضَعْمَيْهِمَا هِيَ يَفْرَعُ الْعَظْمُ ثَابِتًا ٤٨١
وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا مَا صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَقْبَاءَهَا ٧٤٠

الواو

وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى الْعُنْتَا بِنِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا ٣٤٩

الياء

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا ٦٤٣
أَرَى وَأُخْوَفُ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا ٦٤٣
أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً

* * *

ثالثا : فهرس الأمثال ومأثور الكلام

رقم الصفحة	المثل أو الأثر
٦٩٥	أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة .
٢٤٤	أصبح ليل .
٢٤٥	أطرق كرا .
٧٢٧	أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
٢٤٥	أفقد مخنوق .
١٢٥	إلا حطية فلا ألية .
٣٤٣، ٣٤٢	اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصعب .
٧٨٦	إن الكذوب قد يصدق .
٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧	إياك وأن يحذف .
٦٦٠	شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه .
١٤٦	شر أمرٌ ذا ناب .
٧٨٦	قد قامت الصلاة .
٣٦٠	قضية ولا أبا حسن لها .
١٦٦	كل رجل وضعته .
٦٧٥	لا تذهب به تغلب عليه .
٣٦١	لا حول ولا قوة إلا بالله .
	لا ها الله إذن لا تعتمد إلى أسد من أسد الله يقاتل
٧٤٣	عن دين الله فيعطيك سلبه .
٧٧٧	لعن الله ناقة حملتني إليك . إن وصاحبها .

رقم الصفحة	الكلمة أو الأبيات
٦٩١	لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ .
٦٩٧	لم يوجد كان مثلهم .
٤٣٥ ، ٤٣٢	ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة .
٦٦٠ ، ٦٥٩	مرض حتى لا يرجونه .
٣٥٢	الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .
٧٩٠	نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه .

* * *

رابعًا : فهرس الأساليب والتراكيب التحوية

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٣٩٢	أخلاق ثياب .
٢٤٧	أزيدًا أنت محبوس عليه .
٢٦٢	الذي يأتيني فله درهم .
٤٢٩	الذي يظفر فيغضب زيد الذباب .
٧١٧	أغدُّ البعير .
٥٤٦	أفعل هذا بادي بدي وبادي بداء .
٧٣٢	أكلت السمكة حتى رأسها .
٢٣٧	أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .
١٩٥	امرئًا ونفسه .
٧١٥	أمر أفعده عن الخروج .
٧٥٧	إنك وزيد ذاهبان .
٧٥٧	إنهم أجمعون ذاهبون .
٧٧٠	إنها لإبل أم شاء .
١٩٦	أهلاً وسهلاً .
٧٧٦	إي ها الله ذا .
١٤٩	البر الكرستين .
٥٣٤	بُعْدًا له .
٣٩٢ ، ٣٩١	بقلة الحمقاء .
٥٤٥	تفرقوا خذع مذع .
٥٤٥	تفرقوا شذر فذر .
٥٤٥	تفرقوا شجر بفر .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٥٨٤	ثلاث قَوْدٍ .
٥٨٤	ثلاثة رهط .
٧٨١	جئت لأمر ما .
٧٦٩	جالس الحسن أو ابن سيرين .
٣٩١	جانب الغربي .
٣٩٢	جرد قطيفة .
٣٨٥	حسبك وزيدًا درهم .
١٨٣	حمًا وشكرًا .
٥٢٢ ، ١٨٣	خيبة وجدعا .
١٨٣	خير مقدم .
٣٤٥	دخلت بوجه غير الذي خرجت به .
٥٧١	دهر الناهرين .
٥٤٦	ذهبوا أيدي نبيًا .
٣٠٧	راشدًا مهديًا .
٣٨٧	رُبُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم .
٢٨٠ ، ١٩٠ ، ١٧٩	رجع القهقري .
٣١٠ ، ٣٠٩	
٥٧٥	الرجل خير من المرأة .
٥٣٢ ، ٥٣١ ، ٥٢٩	رويدًا زيدًا .
٥٣٤	
٣٠٧	زيد أبوك عطوفًا .
٣٠٢	زيد أحسن ما يكون أفضل منك أحسن ما تكون .
٣٩٢	سعيد كرز .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٦١٧	سقيًا زيدًا .
٥٣٣٠١٩٦٠١٨٣	سقيًا ورعيًا .
١٤٩	السمن منوان يلرهم .
٥٤٤	سُهلت الهمزة بين بين .
٣٩٢٠٣٩١	صلاة الأولى .
٣١٢٠٣١١٠١٥٥	على التمرة مثلها زيدًا .
٥٧١	عوض العائضين .
٧٨١	غضبا من غير ما جرم .
٧٣٠٠٧٢٩	قد كان من مطر .
٧٦٨	قدم الحجاج حتى المشاة .
١٨٢	قعدت جلوسا .
٢٨٢	قعدت عن الحرب جينا .
٦٨٦	قعد القرفصاء .
١٥١	كل رجل في الدار فله درهم .
٣٠٥	كلمته فوه إلى في .
٣٦٧	لا أباله .
٣٦٨	لا أب له .
٦٧٦	لا تدن من الأسد يأكلك .
٦٧٦	لا تكفر تدخل النار .
٣٦٩	لا عليك .
٣٦٧	لا غلامي له .
٧٤٣	لاها الله ذا .
١٦٧	لمرك لأهلن كذا .
٣١٦	لله دره فارسا .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٧٤٢٠ ٧٣٧	لله لا يؤخر الأجل .
٧٣٧	لله لتبعثن .
١٨٩	له على ألف درهم اعترافا .
٣٣٨	ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يُعَبَأُ به .
٧١٤	ما أحسن بالرجل أن يصدق .
٧٦٨	مات الناس حتى الأنبياء .
٦٩٥	ما جاءت حاجتك .
٦٤٢	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .
٦٤٣	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد .
٦٤٣	ما رأين كعين زيد أحسن فيه الكحل .
٣٣٩٠٣٣٨	ما زيد شيء إلا شيء لا يعبا به .
٢٨٨٠٢٨٧٠٢٨٦	ما شأنك وعمرا .
٣٤٠	ما كان زيد شيئا إلا شيء لا يعبا به .
٢٨٨٠٢٨٧٠٢٨٦	مالك وزيدا .
١٨٨	مررت بزيد فإذا له زهد زهد الصالحاء .
١٨٨	مررت بزيد فإذا له علم علم الفقهاء .
١٨٧	مررت بزيد فإذا له صراخ صراخ الثكلى .
١٨٧	مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار .
٥٧٤٠٢٩٤	مررت به وحده .
٥٧٤	مررت بهم الجماء الغفير .
٣٩١	مسجد الجامع .
٣٨٣	مصارع مصر .

رقم الصفحة	الأسلوب أو التركيب
٧٤٢	من ربي إنك لأشرف .
٦٩٥	من كانت أمك .
٥٩٣	هذه أمة الله .
٥٩٣	هذه أمة الله .
٥٤٤	هو جاري بيت بيت .
٥٢٩	هيات ذاك .
٥٤٤	وقعوا في حيص بيص .
٢٢١	يا ابن أم .
٢٢١	يا ابن عم .
٢٠٥	يا تحيم أجمعون وأجمعين .
٦٤١،٦٤٠	يوسف أحسن أخوته .

* * *

خامسًا : فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم
٥٨٧	آدم (عليه السلام) .
٤٨٦٠٤٧٣ ، ١٦٢ ، ١٦٠ ، ١٠٨٤ ، ١٠٥	الأحفش .
٧١٧٠٧١٦٠ ، ٧١٥٠٦٨٥٠٦٢٠ ، ٤٨٧	
٧٤٣ ، ٧٤٢ ، ٧٢٩	
٤٣١	الأعلم .
١٣٤	امرؤ القيس .
٧٢٢	أيوب (عليه السلام) .
٥٥	البخاري .
٧٤٣	أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)
١٢٠	أبو بكر بن عياش (من القراء) .
٥٤٤ ، ٩٣	تأبط شرا .
٦٧٣	حمزة (من القراء) .
٤٨٥٠٣٦٤٠٢٧١٠٢٤١٠٢٠٧٠٢٠٦	الخليل .
٧٤٣ ، ٤٩٥	
٧١١٠٧١٠٠٧٠٩٠٧٠٠	ذو الرمة .
٧٧٧	ابن الزبير (رضي الله عنه) .
٢٨٠٠٢٧٩	الزجاج .
٥٦٧٠٥٦٦	الزجاجي .
٤٤٠	الزغشري .
١٠٨٤١٠٥٤١٠٠٠٩٠٠٨٩٠٨٧٠٨٦٠٦٧	سيويه .
٤٣٠٠٣٦٨٠٣٤٩٠٣٢٧٠٢٦٤٠٢٥٠	
٧١٥٠٦٩٤٠٦٦٤٠٦٤٣٠٤٨٦٠٤٨٥	

رقم الصفحة	العلم
٧٩٨، ٧٩٤، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧١٦	ابن عامر (من القراء)
٣٣٢، ١٢٠	عمر (رضي الله عنه)
٧٩٠	أبو عمرو بن العلاء
٥٢٧، ٢٠٨، ٢٠٧	الفارسي
٢٩٤، ٢٥٢، ٢٣٦، ١٠١، ١٤٦، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧	القراء
٧٧١، ٧٥٥، ٣٤١، ٣٠٣	الكسائي
٧٦٢، ٦٣٤، ٤٤٣، ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ١٣٦	ابن كيسان
٧٩٠، ٧٦٥، ٧٦٤	المازني
٧٦٤، ٧٥٧، ٦٧٦، ٦٢٢، ٦٢١، ١٣٠	المبرد
٧٧٣	معد يكرب
٧٠٤	نافع (من القراء)
٧١٤، ٣١٧	نوح (عليه السلام)
٧٠٧، ٤٠٣، ٣٢٧، ٣١٧، ٢٦٢، ٢٠٧	يوسف (عليه السلام)
٧٥٧، ٧٤٧، ٧٣٢	يونس
٢٢٤	
٤٠٢	
٧٣٠	
٦٤١، ٦٤٠	
٨٠٣، ٤٨٥، ٣٦٤، ٢٤٠	

* * *

بإيادنا : فهرس الفرق والمذاهب النحوية

رقم الصفحة	الفرقة أو المذهب
٢٩٦	الآخرون .
٢٦٨، ٢٨٦	أصحاب سيوطه .
٧٦٧، ٦٧٧	الأصوليون .
٧٠٢، ٥١١، ٣١٦، ٢٧٣، ١٠٩، ٧٩	الأكثرون .
٧٥٧، ٦٧٦	أهل التحقيق .
٣٥٠، ٢٤٧، ٣٤٣، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣	الأولون .
٤٧٦، ٤٦١، ٤٤٣، ٢٩٦، ١٦٦، ١٦٥، ١٢٨، ١١٢	البصريون .
٧٦٥، ٧٦٤، ٧٤٧، ٦٧٧، ٥٦٤، ٥١٧، ٤٩٣	
٤٥٦، ٣٣٣، ٢٧٦، ١٦٠، ٨٦، ٨٤، ٨٠، ٧٢، ٥٠، ٤٢	بعضهم .
٧٧٨، ٧٦٢، ٧١٥، ٦٩١، ٦٦٣، ٦٣١، ٥٩٣، ٥٢٢	
٧٩٣، ٧٨٣	
٤١٦، ٩١	الجميع .
٥٧٨	الحُساب .
٧٤٣	الرواة .
٧١١، ٧٠٩	الشعراء .
٢٣٧، ١٣٨، ١٣٢، ١٣٠، ١٠٨، ٩٧، ٩١، ٦٧، ٥٣، ٢٩	العرب .
٥٠٤، ٤٩٧، ٤٧٨، ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣٢١، ٢٩٦	
٧٥٧، ٧٤٣، ٥٩٨، ٥٤٦، ٥٢٥	
٢٩٨	العلماء .
٣٣٣، ٢٦٢	القُرّاء .
٤٨٣، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣١٦، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٧٣، ٨٤	قوم .
٧٩٥، ٧٩٤، ٧٢٦، ٧٠٨	

رقم الصفحة	الفرقة أو المذهب
٤٩٣، ٤٦١، ٤٣٠، ٣٨٢، ٣٨٠، ١٦٥، ١٣٤، ١٢٩	الكوفيون
٧٦٠، ٧٥٧، ٧٤٧، ٧٣٩، ٧٢٩، ٦٧٧، ٥٩٥، ٥٦٤	
٤٣٥، ٤٣١، ١٢٨، ٢٧	المتأخرون
٧٥٧، ٦٧٦، ٥٦٦، ٤٥٦، ٤١٥، ٣٤٥، ٣١٧، ٢٧	المحققون
٧٣٣	المستقرئون
٧٦٨، ٧٤٩، ٧٠٨، ٦٣٩، ٦٣١، ٤٣٧، ٩٧	الناس
٧٣٣	الناقلون
٣١٤، ٢٨٢، ١٨٩، ١٧٠، ٩٩، ٨٦، ٥٧، ٣٥، ٣٤	التحويون
٤١٤، ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٨٧، ٣٣٥، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠	
٥٣٢، ٥٠٦، ٥٠٣، ٤٩٨، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٤، ٤٤٩	
٧١٨، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٧٧، ٦٤٢، ٦٢٦، ٦٠٦، ٥٧٨	
٧٩٧، ٧٩٦، ٧٧٥، ٧٦١، ٧٤٣	

* * *

سابعاً: فهرس القبائل

رقم الصفحة	القبيلة
٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٧٠ ، ٧٤٦ ، ٥٣٨	التميمون .
٥٣٩ ، ٥٨٠	
٦٤ ، ٣٧٠ ، ٤٧٦ ، ٧٤٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٨	الحجازيون .
٥١٣	طيء .
٦٤١	قريش .
٣٩٩ ، ٣٩٨	هذيل .

* * *

قائمة فهرس المكتبة

رقم الصفحة	الكتاب
٥٩٠	صحيح البخاري . الفصل .
١٧٨	المقدمة (الكافية) .

* * *

تاسعاً : فهرس مصادر البحث

أ - المخطوطات :

- ١ - إشارة التميمين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الشافعي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦١٢) تاريخ .
- ٢ - الأمالي النحوية لابن الحاجب - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦) و (١٠٠٧) و (١٠٣٤) نحو .
- ٣ - التذيل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان - الجزء الثالث - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو .
- ٤ - شرح التسهيل لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٠) ش نحو .
- ٥ - شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن الضائع - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠) نحو .
- ٦ - شرح الجمل لابن عصفور - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) نحو تيمور .
- ٧ - شرح القالي على اللباب للأسفرايني - مخطوط بدار الكتاب برقم (٢٩٣) نحو تيمور .
- ٨ - شرح المقدمة المحسنة لابن بابشاذ - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٧ ش نحو) .
- ٩ - شواهد إيضاح الفارسي لابن بَرِّي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٠ نحو) .
- ١٠ - شواهد الإيضاح للقيسي - مخطوط عن الأسكوريال رقم (٤٥) .
- ١١ - طبقات النحاة واللغويين للعلامة ابن شهبة الأمدني مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٦) تاريخ تيمور .
- ١٢ - عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام فخر الدين الرازي - مخطوط بمكتبة

- عارف حكمة بالمدينة المنورة برقم (٤١٥/١٤٤) . وفي حوزتي نسخة منه
مصورة .
- ١٣ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لابن أبي يعلى الخنيلي - مخطوط بدار الكتب
برقم (٢٢٧ نحو) .
- ١٤ - لب الألباب في علم الإعراب للفاضل الأُسفرايني - مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم (٣٦٩ نحو) .
- ١٥ - مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام لتاج الدين بن عبد الله
ابن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي . شرح الكافية لابن الحاجب . مخطوط
بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٢) نحو .
- ١٦ - المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم
(٢٦٦) نحو تيمور .
- ١٧ - المسائل المنورة لأبي علي الفارسي - مخطوط (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات
تحت رقم (١٥٥) نحو .

ب - الرسائل العلمية :

- ١٨ - ابن جابر الأعمى مع تحقيق شرح الألفية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد .
- ١٩ - ابن الخباز مع تحقيق توجيه اللمع - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية
إعداد وتحقيق الدكتور / فايز دياب .
- ٢٠ - أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة - رسالة ماجستير في جامعة
عين شمس رقم ٤١٥ - رسائل - إعداد علي مزهر الياسري .
- ٢١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد التماس .
- ٢٢ - الأزهار الصافية في شرح الكافية ليحيى بن حمزة العلوي - رسال دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الجزء الثاني للدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد .

- ٢٣ - الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي / إعداد محمد حسن محمد إسماعيل - رسال ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥/م.ح.
- ٢٤ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة رقم (١٥٣٥) مكتبة كلية الآداب - تحقيق الدكتور / موسى بناي العلي .
- ٢٥ - بدر الدين بن أم قاسم المرادي النحوي في شرحه على التسهيل مع تحقيق الجزء الأول من الشرح المذكور - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / أحمد عبد الله يوسف .
- ٢٦ - البسيط شرح الكافية لركن الدين الاسترأبادي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم محمود سعيد .
- ٢٧ - البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / أحمد محمد عبد النعم .
- ٢٨ - التذيل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / حماد حمزة البحيري .
- ٢٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدعائمي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / محمد بن عبد الرحمن المفدي .
- ٣٠ - التوطئة في النحو لأبي علي الشلويني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية تحقيق / جمال عبد العاطي محير .
- ٣١ - الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية شرح الكافية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / أسامة طه عبد الرازق .
- ٣٢ - الجزولي ومؤلفاته النحوية مع شرح المقدمة الجزولية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد الدكتور / عبد الواحد عبد الحافظ سليم .
- ٣٣ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح عيسى البربري .
- ٣٤ - الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد عبد الغني شعلان .
- ٣٥ - السهلي ومذهبه النحوي مع تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا .

- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية
تحقيق الدكتور / مصطفى إمام .
- ٣٧ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة
القاهرة رقم (٩٢٩) تحقيق الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح .
- ٣٨ - شرح البصرة الألفية في علم العربية لابن القواس - رسالة دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني هلال .
- ٣٩ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد مرهدي .
- ٤٠ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية -
تحقيق الدكتور / أحمد عبد النجم الرصد .
- ٤١ - شرح كتاب سيويه للسهرافي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية -
الجزء الأول - تحقيق الدكتور / دردير محمد أبو السعود .
- ٤٢ - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / محمد حسن محمد يوسف .
- ٤٣ - الجزء السادس - تحقيق الدكتور / عبد المنعم فائز عبد الكريم .
- ٤٤ - المغرة الخفية شرح البصرة الألفية لابن الحياض - رسالة دكتوراه في كلية اللغة
العربية - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن أحمد الكيش .
- ٤٥ - القواعد النحوية والصرفية بين التميميين والحجازيين ، رسالة ماجستير في كلية
اللغة العربية - إعداد الأستاذ / سمير أحمد عبد الجواد .
- ٤٦ - الكافي شرح الهادي للزنجاني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق
الدكتور / محمود فجمال يوسف .
- ٤٧ - الكافية في علم الإعراب لضياء الدين المكي تلميذ الزمخشري - رسالة
ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / جابر السيد مبارك .
- ٤٨ - لباب الإعراب للفاضل الأسفرييني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية -
تحقيق الأستاذ / عبد الباقي عبد السلام الخزرجي .
- ٤٩ - المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي - رسالة دكتوراه في كلية
اللغة العربية - تحقيق الدكتور / حمدي المقدم .

- ٥٠ - المسائل الشيرازية لأبي علي الفارسي - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة عين شمس رقم (٤١٥) ع.ح - تحقيق الدكتور / علي جابر منصور .
- ٥١ - المسائل المشكلة في أوّل المقتضب للفارقي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد محمد فهمي .
- ٥٢ - معاني القرآن للأخفش الأوسط - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة برقم (٢٣٨٦) رسائل - تحقيق الدكتور / فائز فارس محمد محمود .
- ٥٣ - النكت الحسنان شرح غاية الإحسان لأبي حيان - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد عبد النبي عبد المجيد .
- ٥٤ - الهادية إلى حل الكافية لفلك العلا التبريزي الأردبيلي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / زكي فهمي الآلوسي .
- ٥٥ - الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / خالد فاتح .
- ٥٦ - الوافية شرح نظم الكافية لابن الحاجب - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / طارق نجم الدين عبد الله .

* * *

ج : المطبوعات :

- ٥٧ - ابن جني النحوي - للدكتور / فاضل السمرائي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٥٨ - ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه - لطارق عبد عون الجنابي - مطبعة أسعد - بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٥٩ - ابن كيسان النحوي - حياته ، آثاره - للدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٦٠ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو - للدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة الأولى - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٦١ - أبو زكريا القراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور / أحمد مكّي الأنصاري

- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م .
- ٦٢ - إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي
البناء - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
- ٦٣ - الأحكام النحوية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق مصطفى
الحصري - منشورات مكتبة الغزالي - حماه - سوريا .
- ٦٤ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السرافي - تحقيق طه محمد الزيني ومحمد
عبد المنعم خفاجي - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م .
- ٦٥ - الأزمية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي
دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٦٦ - أساس البلاغة لجار الله الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة
بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٦٧ - أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني - شرح وتعليق الدكتور / محمد
عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة بالصناديق .
- ٦٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة
الترقي - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٦٩ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - مطبوع بهامش الإصباح في
تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني .
- ٧٠ - الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي - دار المعارف الثانية -
حيدر آباد - الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- ٧١ - اشتقاق أسماء الله تعالى لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد الحسين المبارك -
مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٧٢ - الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن فريد - تحقيق عبد السلام هارون
مطبعة الخانجي - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- ٧٣ - الأشموني = منهج السالك .

- ٧٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - المطبعة الشرقية - ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م .
- ٧٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون الطبعة الثالثة - دار المعارف .
- ٧٦ - الأصمعيات . اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قریب - تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون - الطبعة الرابعة - دار المعارف ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٧٧ - الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي . الجزء الأول مطبعة النعمان - النجف الأشرف - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م الجزء الثاني مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٧٨ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .
- ٧٩ - إعراب شواهد المعنى لطف الدرة - الطبعة الأولى - حلب - سوريا .
- ٨٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق ودراسة إبراهيم الإياري - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- ٨١ - الأعلام لخیر الدین الزرکلی - الطبعة الثانية والثالثة - بيروت - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٨٢ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني - مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م .
- ٨٣ - الإعراب في جمل الإعراب لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٨٤ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي - حققه وقدم له سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٨٥ - الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٨٦ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي - دار الجيل -

- بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٨٧ - أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- ٨٨ - أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي - تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٨٩ - الأمالي الشجرية لضيء الدين أبي السعادات بن الشجري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٩٠ - أمالي القاضي لأبي علي إسماعيل القاضي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٩١ - أمالي المرتضي - غرر القوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٩٢ - أمال العرب للمفضل الضبي - الطبعة الأولى - القسطنطينية ١٣٠٠هـ .
- ٩٣ - الأمثال لأبي فيد مؤرخ السدوسي - تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٩٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ٩٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- ٩٦ - الأعمودج في النحو للزمخشري - ضمن مجموعة - الطبعة الأولى - مطبعة الجوائب ١٢٩٨هـ .
- ٩٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة المكتبة التجارية الكبرى - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ٩٨ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود - الجزء الأول - الطبعة الأولى - مطبعة دار التأليف - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ٩٩ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة - مطبعة المدني - مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ١٠٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي - وكالة المعارف ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .
- ١٠١ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي - وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان - وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان - دار الفكر - بيروت .
- ١٠٢ - البداية والنهاية في التاريخ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير - مطبعة السعادة مصر .
- ١٠٣ - البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٧٦ - ١٩٥٧م .
- ١٠٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ١٠٥ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٠٦ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ١٠٧ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار الكتاب العربي .
- ١٠٨ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - دار المعارف .
الجزء الثاني - الطبعة الرابعة - ترجمة الدكتور / عبد الحليم النجار .
الجزء الخامس - الطبعة الثانية - ترجمة الدكتور / رمضان عبد التواب .
- ١٠٩ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م .

- ١١٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق علي محمد البحراوي
مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .
- ١١١- التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن أبو كحيل - الطبعة
الرابعة - مطبعة السعادة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ م .
- ١١٢- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد الجزري - تحقيق
عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي - دار الوعي - حلب -
الطبعة الأولى ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م .
- ١١٣- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم
الشنتمري - مطبوع على حاشية الكتاب لسيويه - الطبعة الأولى - بولاق
١٣١٧ هـ .
- ١١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق عماد كامل بركات -
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١١٥- تعليقات أبي سعيد السيرافي على هامش الكتاب لسيويه - الطبعة الأولى -
بولاق ١٣١٧ هـ .
- ١١٦- تقريب النشر في القراءات العشر - تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض -
مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨١ - ١٩٦٢ م .
- ١١٧- التنبهات لعلي بن حمزة - تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - دار
المعارف .
- ١١٨- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات لمحبة الدين أفندي - بآخ الكشاف
للزمخشري .
- ١١٩- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني - دار صاكر - بيروت .
- ١٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمزدي - تحقيق
الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان - الطبعة الثانية - مكتبة الكليات
الأزهرية .
- ١٢١- ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي ، وللسنجستاني ، ولابن السكيت ،
وملحقاتها في الأضداد للسنجستاني - دار المشرق - بيروت - نشرها
الدكتور : أوغست هفتر .

- ١٢٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - دار الكتب المصرية ١٢٥٨هـ -
١٩٢٩م .
- ١٢٣- الجامع الصغير في النحو لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق وتعليق
الدكتور / أحمد محمود الهرميل - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م .
- ١٢٤- الجمل لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق ابن أبي شنبه الجزائري - مطبعة
كلنسلبسك - باريس ١٩٥٧م - الطبعة الثانية .
- ١٢٥- الجمل للإمام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - دمشق
١٢٩٣هـ - ١٩٧٢م .
- ١٢٦- جمهرة الأمثال لابن هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد
المجيد قطاش - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ١٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمراي - تحقيق الدكتور / فخر الدين
قباوة ومحمد نديم فاضل - المكتبة العربية - حلب - الطبعة الأولى
١٢٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٢٨- حاشية الأمير علي مغني اللبيب لابن هشام - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٢٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٣٠- حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي - دار الكتب العلمية -
بيروت .
- ١٣١- حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح للشيخ خالد الأزهرى - مطبعة
عيسى الحلبي .
- ١٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٣٣- الحجج في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - تحقيق علي النجدي
ناصر ، والدكتور / عبد الحلیم النجار ، والدكتور / عبد الفتاح شلبي -
الجزء الأول - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
- ١٣٤- الحجج في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال
منالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٣٥- حجة القراءات لابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - تحقيق

- سميد الأفغاني - منشورات جامعة بنغازي - الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٣٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٣٧- حل شواهد الفوائد الضيائية للمولى عبد الغفور اللاري - ضمن مجموعة - طبع في دهلي سنة ١٣٢٩ هـ .
- ١٣٨- الحلل في شرح أبيات الخنمل لابن السيد البطليوسي - دراسة وتحقيق الدكتور / مصطفى إمام - مكتبة المنشي - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٣٩- الحيوان للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٥٧ - ١٩٣٩ م .
- ١٤٠- خزنة الأدب ولب ثياب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - دار صادر بيروت .
- ١٤١- الخصائص لابن جني - تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار - الطبعة الثانية - مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١٤٢- الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك .
- ١٤٣- الخطط المقرزية للمقرزي - أوفينست مؤسسة الحلبي .
- ١٤٤- دائرة المعارف الإسلامية لجماعة من المستشرقين - دار الكتب .
- ١٤٥- المدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعمي - تحقيق جعفر الحسيني - المجمع العلمي العربي - دمشق ١٩٤٨ م .
- ١٤٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - للأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضية - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٤٧- دراسات صرفية للأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرازق البسيوني - الطبعة الأولى - دار الطباعة الحمديّة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٤٨- الدرر اللوامع على معجم اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٤٩- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالقاهرة - القاهرة .

- ١٥٠- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني - تصحيح وشرح مصطفى المراغي الطبعة الثانية .
- ١٥١- نسخة أخرى تعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٥٢- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق الدكتور / محمد الأحمدى أبو النور - دار التراث - القاهرة .
- ١٥٣- ديوان أبو داؤد الأيادي - تحقيق غوستاف فون غربناوم - الناشر مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
- ١٥٤- ديوان الأخطل - تحقيق أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١م .
- ١٥٥- ديوان الأعشي ميمون بن قيس - دار صادر - بيروت ١٣٥٠هـ - ١٩٦١م .
- ١٥٦- ديوان امرئ القيس - دار صادر - بيروت .
- ١٥٧- ديوان أمية بن أبي الصلت - بيروت ١٣٥٣هـ .
- ١٥٨- ديوان بشر بن أبي حازم الأمدي - تحقيق الدكتورة / عزة حسن - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ١٥٩- ديوان جران العود - مطبعة دار الكتب ١٣٥٠هـ .
- ١٦٠- ديوان جرير بن عطية - جمع وتحقيق عبد الله الصاوي - مطبعة الصاوي ١٣٥٣هـ .
- ١٦١- ديوان الخطيعة بشرح السكري - مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .
- ١٦٢- ديوان ذي الرمة - تصحيح كارليل هنري هيسى مكارنتي - مطبعة كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- ١٦٣- ديوان رؤية - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع وليم بن الورد - مطبعة ليسبسك - برلين ١٩٠٣م .
- ١٦٤- ديوان طفيل الغنوي - تحقيق ف. كرتكو - ليدن ١٩٢٧م .
- ١٦٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق الدكتور / يحيى الجبوري - دار الجمهورية - بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ١٦٦- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - شرح وتحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- ١٦٧- ديوان عبد الله بن الأبرص - تحقيق شارل ليل - ط لندن ١٩١٣ م .
- ١٦٨- ديوان العجاج - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع ولیم بن الورد - ط
ليسيكسك - برلين ١٩٠٣ م .
- ١٦٩- ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعيد - دار الجمهورية
بغداد ١٩٦٥ م .
- ١٧٠- ديوان الفرزدق - جمع عبد الله إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي -
١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ١٧١- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور / ناصر الدين الأسد - دار صادر
بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٧٢- ديوان لبيد بن ربيعة العامري - تحقيق الدكتور - إحسان عباس - الكويت
١٩٦٢ م .
- ١٧٣- ديوان النابغة الذبياني - ضمن خمسة دواوين - المطبعة الوهية ١٢٩٣ هـ .
- ١٧٤- ذيل الأمالي والنواحر لأبي علي القالي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب
١٩٧٦ م .
- ١٧٥- ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسي - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م .
- ١٧٦- الرد على النجاة لابن مضاء اللخمي القرطبي - دراسة وتحقيق الدكتور /
محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٧٧- رصف المبلاني في شرح جروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقبي - تحقيق
أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥ هـ -
١٩٧٥ م .
- ١٧٨- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه - تأليف الدكتور / مازن
المبارك دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- ١٧٩- روح المعاني للأكوسي - المطبعة المنيرية .
- ١٨٠- الروض الأنف للسويطي في تفسير السورة النبوية لابن هشام - تعليق طه
عبد الرؤف سعد - مطبعة شقرون - مصر .
- ١٨١- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الخوانساري - تحقيق
أسد الله إسماعيليان - طبع إيران - قم ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ١٨٢- الزجاجي - حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح -
تأليف مازن المبارك - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ١٨٣- سر صناعة الإعراب لابن جني . الجزء الأول تحقيق مصطفى السقا وجماعة
- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٣٦م .
- ١٨٤- سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري - تحقيق عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ١٨٥- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي
١٣٧٢هـ - ١٣٥٤م .
- ١٨٦- سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٨٧- سير أعلام النبلاء للذهبي .
- ١٨٨- السيرة النبوية لابن هشام - تحقيق محمد فهمي السرجاني - نشر المكتبة
التوفيقية . القاهرة ١٩٧٨م .
- ١٨٩- شئرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد - مكتبة المقدسي - القاهرة
١٣٥١هـ .
- ١٩٠- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح
ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢م .
- ١٩١- شرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس - تحقيق الدكتور / أحمد خطاب -
مطبعة المكتبة العربية - حلب ١٩٧٤م .
- ١٩٢- نسخة أخرى تحقيق زهير غازي زاهد - الطبعة الأولى - مطبعة الغري
النجف الأشرف - بغداد ١٩٧٤م .
- ١٩٣- شرح أبيات سيويه لابن أبي سعيد السمرقاني - تحقيق الدكتور / محمد علي
الريح هاشم - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٤هـ -
١٩٧٤م .
- ١٩٤- شرح أشعار الهدلين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - مطبعة المدني ١٣٨٤هـ .
- ١٩٥- شرح التسهيل لابن مالك - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن
السيد - مطابع سجل العرب - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية .

- ١٩٦- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهرى - مطبعة عينسى الحلبي .
- ١٩٧- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة خجازي ١٣٥٨ هـ .
- ١٩٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٧٢ هـ .
- ١٩٩- شرح ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق الدكتور / إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٢٠٠- شرح الشاطبية - تحقيق محمد علي الضباع - مطبعة صبيح - القاهرة .
- ٢٠١- شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٠٢- شرح شلور الذهب في معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شلور الذهب لمحمد محيى الدين عبد الحميد .
- ٢٠٣- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٠٤- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي - تعليق محمد محمود الشنقيطي منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - لجنة التراث العربي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٢٠٥- شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا النووي - المطبعة المصرية ١٣٩٤ هـ .
- ٢٠٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ لجمال الدين بن مالك - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي - دار الفكر العربي الجزء الأول - الطبعة الأولى .
- ٢٠٧- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - ١٩٦٩ م .
- ٢٠٨- شرح قطر الندي وبل الصدى لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق قطر الندي لمحمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة - ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ٢٠٩- شرح الكافية لرضي الدين الاسترأبادي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢١٠- شرح الملحمة البدرية في علم اللغة العربية لجمال الدين بن هشام الأنصاري
دراسة وتحقيق دكتور / هادي مهر - الجزء الأول - مطبعة جامعة بغداد
١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢١١- شرح المعلقات السبع للروزني - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح .
- ٢١٢- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- ٢١٣- شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ - الجزء الأول - تحقيق خالد عبد الكريم
ط الكويت ١٩٧٦م .
- ٢١٤- شرح ملحمة الإعراب لأبي القاسم الحريري - مطبعة عيسى الحلبي
١٣٤٩هـ .
- ٢١٥- الشعر والشعراء لابن قتيبة - دار الثقافة - بيروت .
- ٢١٦- الشماريخ في علم التاريخ لجلال الدين السيوطي - نشر الدكتور / إبراهيم
السامرائي - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧١م .
- ٢١٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة دار المعروبة ١٩٥٧م .
- ٢١٨- الصحاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس - تحقيق أحمد صقر - مطبعة عيسى
الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- ٢١٩- صحيح البخاري بحاشية السندي - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
- ٢٢٠- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى - مطبعة
عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- ٢٢١- ضرائر الشعر - كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله بن جعفر
التميمي القزاز القيرواني - تحقيق وشرح الدكتور / محمد زغلول سلام
والدكتور محمد مصطفى هدارة - منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ٢٢٢- الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد للإدقوي - تحقيق سعد محمد حسن
الدار المصرية للتأليف - ١٩٦٦م .
- ٢٢٣- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي - تحقيق عبد الله
الجبوري - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- ٢٢٤- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي - تحقيق محمود الصناحي وعبد الفتاح الحلوي - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٥ م .
- ٢٢٥- طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - دار المعارف .
- ٢٢٦- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - شرح محمود محمد شاكر - مطبعة للندى - القاهرة .
- ٢٢٧- طبقات المفسرين للداودي - تحقيق علي محمد عمر - نشر مكتبة وهبة .
- ٢٢٨- طبقات المفسرين للسيوطي - تحقيق علي محمد عمر - نشر مكتبة وهبة ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .
- ٢٢٩- طبقات النحاة واللغويين لثقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي - تحقيق محسن غياض - مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٩٧٤ م .
- ٢٣٠- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٣ م .
- ٢٣١- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني - المطبعة المنيرية .
- ٢٣٢- غاية النهاية في طبقات للقراء لابن الجزري - عني بنشره براجستراستر - طبع مكتب الخانجي - مصر ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٢٣٣- غوث النفع في المقراءات السبع بهامش مراج القاري - سيدي علي النوري السفاقي - المطبعة المهدية ١٣٢١ هـ .
- ٢٣٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى يولاق ١٣٠١ هـ .
- ٢٣٥- فرائد الآلي في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم الطرابلسي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٣١٢ هـ .
- ٢٣٦- الفرق بين المذكر والتوث لأبي البركات الأنباري - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- ٢٣٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري - تحقيق الدكتور / عبد الحميد عابدين وإحسان عباس - الطبعة الثانية ١٩٥٨ م .
- ٢٣٨- الفصول الخمسون لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- ٢٣٩- فصيح ثعلب والشروح التي عليه - جمع وتحقيق محمد عبد المتعم خفاجي -
المطبعة النموذجية ١٣٦٨هـ - ١٩٧٦م .
- ٢٤٠- فهارس كتاب سيويه ودراسة له - وضع الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق
عضيمة - المطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢٤١- الفهارس التحليلية لكتاب سيويه ، لعبد السلام هارون - الجزء الخامس -
الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٤٢- الفهرست لابن التديم - مكتبة خياط - بيروت .
- ٢٤٣- فوات الوفيات لمحمد بن شاعر الكتبي - تحقيق محمد محيي الدين - مطبعة
السعادة .
- ٢٤٤- القاموس المحيط للفيروزآبادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢٤٥- القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب لعبد الفتاح القاضي - مطبعة
عيسى الحلبي .
- ٢٤٦- قطر الندي وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - شرح وتعليق طه محمد
الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي - دار الشعب .
- ٢٤٧- الكامل لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة
مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة .
- ٢٤٨- كتاب الله (القرآن الكريم) .
- ٢٤٩- كتاب الأبدال لأبي يعقوب بن السكيت - تقديم وتحقيق الدكتور / حسين
محمد محمد شرف - مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف - المطبعة
الأميرية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢٥٠- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني - مكتبة لبنان - بيروت
١٩٦٩م .
- ٢٥١- كتاب التنيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبد الله بن بري
المصري - تقديم وتحقيق مصطفى حجازي - مراجعة الأستاذ / علي
النجدي ناصف - الطبعة الأولى الجزء الأول ١٩٨٠م : الجزء الثاني
١٩٨١م .
- ٢٥٢- الكتاب لسيويه - الطبعة الأولى - بولاق ١٣١٧هـ .

- ٢٥٣ - نسخة أخرى تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- ٢٥٤ - الكشف عن حقائق التنزيل وعين الأبقوليل في وجوه التأويل لجار الله الزنجشيري . انتشارات آفتاب تهران - توزيع دار الفكر . وبهامشه :
- ٢٥٥ - حاشية السيد الشريف الجرجاني .
- ٢٥٦ - الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد ابن محمد بن النير الإسكندري المالكي .
- ٢٥٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - طبع وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .
- ٢٥٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٥٩ - اللامات لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق الدكتور / مازن المبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٦٠ - لجن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - تأليف الدكتور / عبد العزيز مطر - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٢٦١ - لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور المصري - دار المعارف .
- ٢٦٢ - اللمع في العربية لابن جني - تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف - عالم الكتاب - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٦٣ - لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - الجامعة السورية - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢٦٤ - المؤلف والمختلف للآمدي تعليق - ف. كرنكو - نشر القدس ١٣٥٤ .
- ٢٦٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى قراة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٢٦٦ - مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف للطباعة الثالثة ١٩٦٩ م .
- ١٦٧ - مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة - الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .

- ٢٦٨- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٢٦٩- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي - أوفست طهران - بيروت ١٣٧٩هـ .
- ٢٧٠- مجموع أشعار العرب - عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد اليروسي - مطبعة دروغولين - بيسنغ ١٩٠٣م .
- ٢٧١- مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م - مطبعة مصطفى الحلبي .
- ٢٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور / عبد الحلیم النجار والدكتور / عبد الفتاح شلبي - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ .
- ٢٧٣- مختارات شعراء العرب لابن الشجري - تحقيق محمد علي البجاوي - دار نهضة مصر .
- ٢٧٤- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - عني بترتيبه محمود خاطر - الهيئة العامة للكتاب .
- ٢٧٥- المختصر في أخبار البشر لإسماعيل بن أبي الفداء - دار المعرفة - بيروت .
- ٢٧٦- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه - جمع براجستراستر - المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .
- ٢٧٧- مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب - مطبعة كردستان العلمية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- ٢٧٨- المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف - الطبعة الثانية - دار المعارف .
- ٢٧٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي - حيدر آباد .
- ٢٨٠- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- ٢٨١- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين عبد المؤمن البغدادي مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٢٨٢- المرتجل لأبي محمد بن عبد الله بن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- ٢٨٢- المزهري في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أحمد
جاء المولى وعلى محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى
الخلبي .
- ٢٨٤- المستقصى في أمثال العرب لجنار الله الزمخشري - مطبعة مجلس دار المعارف
العثمانية - حيدر آباد - الدكن - الهند ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ٢٨٥- مسند ابن حنبل - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الرابعة - دار المعارف
- ٢٨٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواس -
مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٢٨٧- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور /
نبهان ياسين حسين - بغداد ١٩٧٧م .
- ٢٨٨- معاني الحروف للرحالي - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي - دار نهضة
مصر - القاهرة ١٩٧٣م .
- ٢٨٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق عبد الجليل شلبي - منشورات
المكتبة العربية صيدا - بيروت الجزء الأول والثاني - ١٩٧٣م .
- ٢٩٠- معاني القرآن للفراء لتحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي ومحمد علي النجار
وعلي النجدي نلصف - الهيئة العامة للكتاب .
الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
الجزء الثاني مطابع سجل العرب ١٩٦٦م .
الجزء الثالث الطبعة الأولى ١٩٧٣م .
- ٢٩١- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي - تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد - مطبعة السعادة .
- ٢٩٢- معجم الأدياء لياقوت الحموي - دار المأمون - القاهرة ١٣٥٥هـ -
١٩٣٦م .
- ٢٩٣- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٩٤- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢م .
- ٢٩٥- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

- ٢٩٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد قواد عبد الباقي - دار مطابع الشعب .
- ٢٩٧- معرفة القراء الكبار للذهبي - تحقيق محمد سيد جاد - مطبعة دار التأليف ١٩٦٩ م .
- ٢٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٢٩٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده - تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور - دار الكتب الحديثة ١٩٦٨ م .
- ٣٠٠- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٣٠١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني - تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني - عنيت بنشره المكتبة الرضوية - طهران - بين الحرمين .
- ٣٠٢- الفصل في عظم العريفة لجار الله الزمخشري - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
- ٣٠٣- المفضل في شرح أبيات المفضل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي مطبوع في حاشية المفضل - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
- ٣٠٤- المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي - ضبطها حسن السنوني - الطبعة الأولى ١٣٤٥ - ١٩٢٦ م - المكتبة التجارية الكبرى .
- ٣٠٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني - بهامش خزائن الأدب - دار صادر - بيروت .
- ٣٠٦- المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي .
الجزء الأول والثاني - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
الجزء الثالث - الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
الجزء الرابع - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٣٠٧- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارري وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ٣٠٨- انتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والمجدل لابن الحاجب - عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ مطبعة السعادة .
- ٣٠٩- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي .
الجزء الأول والثاني - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
الجزء الثالث - الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ٣١٠- المنقوص والمندود للقراء - تحقيق عبد العزيز الميسني الراجكوتي - دار المعارف .
- ٣١١- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية - تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد منشورات مؤسسة الأعلى - بيروت - دار التربية ببغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٣١٢- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لنور الدين علي الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي .
- ٣١٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي - تحقيق سدني كلازر - نيوهافن - أمريكا ١٩٤٧م .
- ٣١٤- موطأ الإمام مالك - مطبعة عيسى الحلبي .
- ٣١٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن تغري بردي - مطبعة دار الكتب - مطابع كوستا توماس وشركاه - مصر .
- ٣١٦- تزهة الألباء في طبقات الأدباء - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر .
- ٣١٧- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الخامسة دار المعارف ١٩٧٣هـ .
- ٣١٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تصحيح علي محمد الضياغ - مطبعة مصطفى محمد .
- ٣١٩- نفع الطيب من غضن الأندلس الرطيب للمقري - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٦م .

- ٣٢٠- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - المطبعة الخيرية - مصر .
- ٣٢١- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري - صححه سعيد الخوري دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٣٢٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي وكالة المعارف - استانبول ١٩٥١م .
- ٣٢٣- مع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت .
- ٣٢٤- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي - تحقيق الدكتور / عفيف محمد عبد الرحمن - مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٣٢٥- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محمد عمبي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- ٣٢٦- الوفيات لابن منقذ - تحقيق عادل نوهيض - بيروت ١٩٧١م .
- ٣٢٧- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - أوفست طهران .
- ٣٢٨- يونس البصري - حياته وآثاره ومذهبه - تأليف الدكتور / أحمد مكّي الأنصاري - دار المعارف ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

* * *

الفهرس العام لموضوعات (المجلد الثالث)

رقم الصفحة	الموضوع
٧١٥	أسماء الإشارة
٧٢٠	أسماء الموصولات
٧٤١	أسماء الأفعال
٧٥٢	أسماء الأصوات
٧٥٦	المركبات
٧٦١	الكنائيات
٧٧٠	الظروف
٧٨٦	المعرفة والنكرة
٧٩٠	أسماء العدد
٨٠٥	المذكر والمؤنث
٨١٠	المثنى
٨١٧	المجموع
٨١٩	جمع المذكر السالم
٨٢٣	جمع المؤنث السالم
٨٢٤	جمع التكسير
٨٢٥	المصدر : اشتقاقه وإعماله
٨٣٠	اسم الفاعل : اشتقاقه وإعماله
٨٣٥	صيغ المبالغة
٨٣٨	اسم المفعول : اشتقاقه وإعماله
٨٤٠	الصفة المشبهة : اشتقاقها وإعمالها
٨٤٨	اسم التفضيل : اشتقاقه وإعماله

٨٥٧ - ٩٣٦	الفعل :
٨٥٩	الماضي
٨٦٠	المضارع
٨٦٦	رفع المضارع
٨٦٧	نصب المضارع
٨٧٨	جزم المضارع
٨٨٩	الأمر
٨٩٢	فعل ما لم يسم فاعله
٨٩٦	المتعدي وغير المتعدي
٩٠٠	أفعال القلوب
٩٠٦	الأفعال الناقصة
٩١٨	أفعال المقاربة
٩٢٥	فعل التعجب
٩٣٠	أفعال المدح والذم

* * *

٩٣٧ - ١٠١٨	الحرف :
٩٣٨	حروف الجر
٩٦١	الحروف المشبهة بالفعل
٩٧٩	الحروف العاطفة
٩٨٥	حروف التثنية
٩٨٧	حروف النداء
٩٨٨	حروف الإيجاب
٩٩١	حروف الزيادة
٩٩٥	حرفا التفسير
٩٩٦	حروف المصدر

الموضوع	رقم الصفحة
حروف التحضيض	٩٩٧
حرف التوقع	٩٩٨
حرف الاستفهام	٩٩٩
حروف الشرط	١٠٠١
حرف الردع	١٠٠٨
تاء التأنيث الساكنة	١٠٠٩
التنوين	١٠١٠
نون التأكيد	١٠١٤
* * *	
خاتمة البحث :	١٠١٩
الفهارس الفنية :	١٠٢٥ - ١٠٥٦
أ - الشواهد القرآنية	١٠٢٧
ب - الشواهد الشعرية	١٠٣٩
ج - الأمثال ومأثور الكلام	١٠٤٤
د - الأساليب والتراكيب النحوية	١٠٤٦
هـ - الأعلام	١٠٥١
و - الفرق والمذاهب النحوية	١٠٥٣
ز - القبائل	١٠٥٥
ح - الكتب الواردة في النص	١٠٥٦
مصادر البحث :	١٠٥٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَأَ وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ آمِينَ .

* * *

مطابع نور الطابعة والنشر الإسلامية

المطبع من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفون : ٣٦٣١٤ - ٣٦٣١٢

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن عليء الأندلس ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفون : ٤٠١٧٠٥٣

